سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية

منذ الاستقلال إلي منتصف القرن العشرين

الأستاذ الدكتور

محمد محمود السروجي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب — جامعة الإسكندرية

٢٠٠٥

مركز الإسكندرية للكتاب

٤٦ ش الدكتور مصطفى مشرفة

الازاريطة — الإسكندرية

ت : ٤٨٤٦٥٠٨



إهـــــــداء

إلي أبنائي وأحفادي أهدي هذه الدراسة

المؤلف



فهرس

صفحة

صفحة

الفصل الثانى عشر

الفصل الثالث عشر

صفحة

الفصل السادس عشر

الفصل السابع عشر

الفصل الثامن عشر

مقدمة

مركز الولايات المتحدة العالمى الممتاز، كدولة كبرى متفوقة ، وديموقراطية عظيمة ، تمثل نظما سياسية حرة ، ونفوذها السياسى والاقتصادى الهائل فى الشرق والغرب معا ، واشتراكها الحاسم فى توجيه مصائر الدول والشعوب ، وأثرها الكبير فى الحربين العالميتين الاخيرتين ، واهتمامها الكبير بمسائل الشرق الأوسط . كل هذه الأسباب تدعو إلى الاهتمام بدراسة التطورات التى مرت بها السياسة الخاصة الأمريكية ، وفهم الأسس التى قامت عليها .

السياسة الخارجية الأمريكية حديثة العهد كالأمة الأمريكية تماما، فليس لها تاريخ طويل ، وحياتها إلي الوقت الحاضر حوالي مائتين وعقدين من الزمان . ولكن في هذه المدة وضعت المبادئ العامة التي توجه علاقات الولايات المتحدة بالخارج .

وفيما يتعلق بالشرق الأدنى ترجع علاقات الولايات المتحدة به الى الوقت الذى أصبحت فيه دولة مستقلة لها كيانها السياسى . فلقد اتصلت بالدولة العثمانية فى أول الأمر اتصالا لايتعدى حدود التجارة ، لاسيما مع ثغر أزمير . كان ذلك فى أوائل القرن التاسع عشر ، وكانت الدولة العثمانية تسيطر فى ذلك الوقت على كل أجزاء الشرق الأدنى . ولقد اضطرت الولايات المتحدة فى بعض الأحيان الى أن تدخل فى حرب مع بعض أجزاء الدولة العثمانية التى كانت تتمتع بشىء من الاستقلال مثل طرابلس وتونس والجزائر ، وذلك دون أن تكون فى حالة حرب مع الدولة العثمانية ذاتها .

ولم تنشأ علاقات قنصلية بين الدولتين الا فى سنة ١٨٢٤ ، وان كان الباب العالى قد رحب بفكرة انشاء علاقات سياسية وتعيين وزير مفوض امريكى لديه . وعقدت بين الدولتين معاهدة فى سنة ١٨٣١ سمح فيها لسفن الولايات المتحدة الدخول إلى البحر الأسود ،ونالت منها الولايات المتحدة بعض الامتيازات الاقتصادية . وسارت العلاقات طيبة بين الدولتين طوال القرن التاسع عشر ، بالرغم من قيام مذابح ارمينية التى أثارت بعض الشىء سخط فريق من الرأى العام الامريكى . وظلت الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، وعلى وجه التحديد فى سنة ١٩١٧ ، السنة التى دخلت فيها الولايات المتحدة الحرب ضد المانيا وحلفائها الاتراك .

وبعد انتهاء الحرب الكبرى الأولى ، لم تكن الولايات المتحدة تطمع أو تعمل على تقديم مطالب خاصة ضد تركيا ، أو تنوى الاستيلاء على أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية المنهارة . كما لم تسع الى الحصول على وصاية أو انتداب فى أراضيها ، وانما اهتمت بمتابعة الاهتمام ببعثاتها العلمية والتبشيرية فى الشرق الأدنى . ولقد وافق مجلس الشيوخ الامريكى فى سنة ١٩٣٣ على عقد معاهدة مع تركيا اعترفت فيها الولايات المتحدة نهائيا بالغاء الامتيازات ؛ وبالرغم من عدم توقيعها على معاهدات الصلح اعترفت تدريجيا بالتغيرات السياسية الهامة التى حدثت فى الشرق الأدنى ، فاعترفت بقرارات مؤتمر مونتريه الذى سجل استقلال مصر وألغى الامتيازات الاجنبية . وأنشأت علاقات سياسية مع مصر ، وعينت وزيرا مفوضا لها ، وتقبلت تعيين وزير مفوض مصرى قبلها .

ولقد زادت مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الادنى خلال الحرب

العالمية الثانية ، وذلك لنمو مركزها العالمى ، ولازدياد أهمية الشرق الأوسط من الناحية الاستراتيجية ، ولتوثق صلاتها بدول الشرق الأدنى الحديثة ، نتيجة للاشتراك فى مجهود الحرب . وهناك مسألة البترول ، ومسألة الصهيونية تهتم بهما الولايات المتحدة اهتماما كبيرا . والمسألة الاولى مسألة اقتصادية، والثانية سياسية أولتها الولايات المتحدة عناية خاصة . ولازال موضوع اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الادنى أرضا بكرا للكتابة والبحث ، وستظهر الايام المقبلة مدى اهتمام الولايات المتحدة بذلك الجزء المهم من العالم .

أما فيما يتعلق بأمريكا وأوربا وآسيا فكانت أهم المبادىء التى توجه السياسة الامريكية الى نهاية الحرب الاهلية أى فى السبعين سنة الاولى للقرن التاسع عشـــر هى :

أولا : المحافظة على الوحدة والاستقلال .

ثانيا : اتباع سياسة الحياد

ثالثا : المناداة بحرية البحار

رابعا : تطبيق مبدأ منرو

وبعد نهاية الحرب الاهلية ، بدأت للولايات المتحدة سياسة عالمية الصبغة ، فلقد زاد اهتمامها بتفوق نفوذها فى الامريكتين ، كما أخـــذت تهتم بالاحوال السياسية لأمم المحيط الهادى . وكان ذلك نتيجة حتمية لهجرة عـدد كبير من سكانها الى غربى أمريكا الشمالية والتوسع نحو ساحل المحيط الهادى، وخاصة بعد كشف الذهب فى كاليفورنيا . وأنشأت الولايات المتحدة علاقات دائمة سياسية

وتجارية مع اليابان والصين . ولذا أضيفت إلى المبادىء السابقة مبادىء أخرى أهمها :

خامسا : سياسة الباب المفتوح فى الشرق الاقصى

سادسا : تفوق النفوذ الامريكى فى الدنيا الجديدة .

سابعا : تكوين جامعة أمريكية

ثامنا : قبول مبدأ التحكيم فى فض المنازعات التى تقوم بين الولايات المتحدة والدول الاخرى فى المسائل التى لاينطبق عليها مبدأ منرو .

وأضيفت إلى هذه المبادىء فى القرن العشرين مبادىء أخرى نتيجة لزيادة صلة الولايات المتحدة بأوربا ، ولنمو مركزها كدولة عالمية كبرى ولاشتراكها فى الحرب الكبرى الاولى ، وأهم المبادىء :

تاسعا : تكوين عصبة الامم (وذلك فى عهد الرئيس ولسن)

عاشرا : تأييد الديمقراطية واستبعاد النظام الدكتاتورى الهتلرى والموسولينى من العالم .

حادى عشر : انشاء نظام عالمى لحفظ السلام ونشر الطمأنينة بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية ، وهو وضع وتأييد نظام هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن .

ثانى عشر : ميثاق الاطلنطى ومحاولة تكوين وحدة من غرب أوربا لوقف النظام الشيوعى .

ثالث عشر : زيادة الاهتمام بشئون آسيا ، ويظهر هذا فى تأييد الصين الوطنية أمام الشيوعية ، وإعادة انشاء اليـــابان من جديد والحرب الكورية .

رابع عشر : زيادة الاهتمام بشئون الشرق الاوسط لثروته البترولية ولمركزه الاستراتيجى .

على هذا النحو سرت فى معالجتى لذلك الموضوع الواسع، المتشعب الجوانب، المتشابك الفروع ، متوخيا البساطة والوضوح ، دون الدخول فى تفصيلات دقيقة تبعد البحث عن الهدف المقصود منه .

وأرجو أن أكون قد وفقت فى بحثى.

والله ولى التوفيق

دكتور

محمد محمود السروجى

القسم الأول

الفصل الأول

الثورة الاستقلالية

بنجامين فرانكلين

لم تصبح للولايات المتحدة سياسة خارجية مستقلة إلا منذ الوقت الذى بدأت فيه ثورتها ضد الحكم الإنجليزى ، إلا منذ الوقت الذى أعلنت فيه الإستقلال فى ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ .

وحتى بداية الربع الأخير للقرن الثامن عشر ، كانت الولايات المتحدة لاتعد أن تكون مستعمرة لبريطانيا ، شأنها شأن المستعمرات الإنجليزية الأخرى . واستطاعت إنجلترا أن تقيم فى تلك الولايات حضارة راقية ، ولكنها فى نفس الوقت لم تسمح لهذه الولايات بالتصرف فى شئونها الخاصة، سواء منها مايتعلق بالشئون الداخلية أو الخارجية. ولكن مما لا ريب فيه أنه كان للولايات الإنجليزية الأمريكية أثر بين فى توجيه السياسة الخارجية الإنجليزية ذاتها ، بل والسياسة الداخلية أيضا، فلا مناص للحكومة الإنجليزية من مراعاة مصالح هذه المستعمرات فى صلاتها بالدول الأوربية وفى معاهداتها .

وأما من حيث السياسة الداخلية فقد انقسم الإنجليز بشأنها إلى فريقين : فريق كان يعطف على تلك المستعمرات ، ويرى أن من حقها التمتع بقدر معقول من الحرية فى إدارة شئونها الداخلية ، وتوجيه إقتصادها بما يحقق الفائدة لها

ولمستعمريها . فالمستعمرات فى نظر هذا الفريق جزء لا يتجزء من بريطانيا، ويجب أن تخضع لنفس الظروف التى تخضع لها الدولة الأم .

أما الفريق الآخر فكانت نظرته إستعمارية بحته، فهو لا يرى فى هذه المستعمرات أكثر من مجرد مورد للثروة فحسب . بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين طالب بضرورة مساهمة تلك المستعمرات فى نفقات الدفاع التى تتحملها الدولة الأم بريطانيا ، سواء رضيت بذلك أم لم ترض ، وسواء تم ذلك بالإتفاق والتراضى أم تم بالقوة والقسر .

ومهما بدا فى هذا الرأى من غرابة فانه كان يتفق مع مقتضيات وطبيعة ذلك العصر الذى ساد فيه المبدأ التجارى الذى كان ينظر إلى المستعمرات كمورد للمواد الخام ، وسوق لتصريف منتجات الدول المستعمرة .

وأثر موقف الولايات الإنجليزية الأمريكية ظاهر فى السياسة الداخليـــة لإنجلترا ، ففى العهد الذى هاج فيه النزاع بين الملكية والبرلمان ، وقفت هـذه الولايات تعطف على الملكية ، فهى تفضـــل دون ريب أن تعيش فى ظل ملك يملك ولا يحكم ، على أن تذعن لرقابة برلمان يصر على التدخل فى شئونها ثم هى فى نفس الوقت محرومة من حق التمثيـل فيه . ولم يكن الرأى الحكومى العام مستعدا لتغيير النظام الدستورى ودعوة الأمريكيين للإشتراك فى مناقشات البرلمان وتوضيح وجهة نظرهم والدفاع عن مطالبهم .

حاولت المستعمرات الإنجليزية الأمريكية أن تستغل فرصة قيام النزاع بين الملكية والبرلمان فى إنجلترا للمطالبة بنوع من الإستقلال الذاتى فى إدارة شئونها الداخلية بما يحقق مصلحة أبنائها فى المقام الاول . ولكن سرعان ما وضع حد لهذا النزاع بقيام حكومة الكومنولث أو الجمهورية فى أوائل القرن السابع عشر.

قامت هذه الحكومة على سواعد جنـــود كرومول Cromwell ذوى الرؤوس المستديرة ، وكانت حكومة قوية فى الداخل والخـارج ، ففى الداخـل عمل كرومول على إرساء قواعد الحكم الجمهورى بمختلف السبل . وفى الخارج سعا سعيا حثيثا لتقوية مركز إنجلترا فى أوربا ، وتشديد قبضتهـا على مستعمراتها وزيادة قوة البحرية الإنجليزية . ولهذا لم يكن حكم كرومول مرضيا عنه من قبل المستعمرات ، وخصوصا المستعمرات الإنجلـــيزية الأمريكية . وما كان كرومول بالرجل الذى يخالف له أمر أو تنقض له سياسة .

« وكان إمبرياليا إستعماريا من الطراز الأول ،من مدرسة سيرولتر رالى[١] W. Raleigh تحفزه الحماسة الدينية والوازع الإستعمارى والغرض التجارى.»[٢] وكانت أراؤه الإستعمارية تمثل آراء عصره ، عصر التسلط والفتح الإستعمارى .

فلا غرابة إذا ماطالب المستعمرات بأن تتحمل أعباءها بنفسها دون مساعدة من قبل بريطانيـــا . وأن تزاد الضرائب على الولايات الانجليزية الأمريكية لتغطيـة نفقاتها . كما أخذ يتدخل فى شئونها بشكل ملحوظ ، وبأسلوب جارح لكرامة سكان تلك الولايات الى الحد الذى كانوا يتمنون الخلاص من وطأة هذا الحكم البغيض .

وبما أضر بمصلحة تلك الولايات ضررا بليغـا صـــدور قوانين الملاحة Navigation Acts (١٦٥١ ، ١٦٦٠) التى قصد بها تقوية البحرية الإنجليزية وأضعاف البحرية الهولندية . ولكن أثر هذه السياسة انعكس بصورة ضارة على المستعمرات[٣] . ولم تكتف بريطانيا بذلك بل أعقبتهـا بمحاولة إحتكار

---

١ — د. محمد مصطفى صفوت : الجمهورية الحديثة ص ٤٣ .

2 — Mye and morpurgo, A history of the United States Vol. 1 — p. 66 and 67.

التجارة الأمريكية أيضا ، فزاد ذلك من غضب الأهالى .

تنفست الولايات الانجليزية الأمريكية الصعداء لزوال الحكم الجمهورى ، وتطلعت الى نوع أفضل من الحكم تراعى فى ظله مصالح الوطنيين . ولكن هذا الأمل لم يتحقق ، فالعهد الذى أعقب الحكم الجمهورى كان عهدا تجاريا ، قائماً على أساس التوسع والفتح والاستغلال . ومن ثمة أخذت تلك الولايات تنزع الى الاستقلال عن بريطانيا ، وخصوصا وأن بعدها عن الدولة الأم ، وظروفها الجغرافية الخاصة قد أغرتها على إنتهاج سبيل الاستقلال .

وقوى هذه النزعة لدى الولايات الانجليزية الأمريكية فساد الحكام وسوء إدارتهم ، وعجز الحكومة الإنجليزية عن حماية تجارة المستعمرات من إغارات السفن الفرنسية .

وبقيام الثورة المجيدة فى ١٦٨٨ يتقلص نفوذ الملكية ، وتخضع المستعمرات لإشراف البرلمان الانجليزى المباشر . هذا الاشراف الذى لم يعمل على تحسين الحالة ، وخاصة فى الناحية الإقتصادية ، نظرا لارتباط المصالح التجارية لأعضاء البرلمان بالأوضاع السائدة فى المستعمرات . ولكنه نجح على أى حال فى وضع حد لسوء الإدارة والضرب على أيدى المفسدين .

كان التضييق على حرية المستعمرات فى مباشرة نشاطها الإقتصادى وملاحظة تنفيذ قوانين الملاحة بكل دقة وحزم ، وتحريم نشوء صناعات تنافس الصناعات الإنجليزية ، من سمات الحكم الانجليزى فى ظل إشراف البرلمان .

تجمعت سحب الاستقلال فى سماء الولايات الانجليزية الأمريكية فى النصف الثانى القرن الثامن عشر ، وذلك لأسباب داخلية تتعلق بظروف تلك المستعمرات

وبموجة السخط والتذمر من التدخل الانجليزى المباشر فى شئونها الداخلية ، ولم يكن هذا التدخل فى صالحها فى أغلب الأحيان. ولأسباب خارجية تتصل بعلاقة إنجلترا بغيرها من الدول وخصوصا فرنسا التى كانت تجاور مستعمراتها الأمريكية من جهة الشمال ، والتى ارتبطت بعلاقات غير ودية مع إنجلترا .

فهذا العداء المستحكم بين الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا قد انعكس على علاقة انجلترا بمستعمراتها الانجليزية الأمريكية ، وكان فاصلا فى تاريخها. وكانت الحرب بين الدولتين فرصة ذهبية لإشتراك الأمريكيين اشتراكا فعليا فى تخليص الأرض الأمريكية من الإستعمار الفرنسى ، توطئة لتحرير أنفسهم بعد ذلك . ولهذا يمكننا القول بأن الحرب الإنجليزية الفرنسية كانت مدرسة عملية لتدريب أبناء الولايات الانجليزية الأمريكية بصفة فعلية على أساليب الحرب والقتال . ويعتبر هذا العمل أول خطوة فى سبيل تحقيق الإستقلال .

كانت الحرب بين الدولتين قاسية ومريرة ، بذل فيها الفريقان قصارى جهدهما لاحراز النصر . وفشل الفرنسيون وكان انتصار الإنجليز عليهم حاسما على تلال ابراهام . وعلى تلك التلال بدأ تاريخ الولايات المتحدة بداية مبكرة.

وإذا كانت إنجلترا قد خرجت من الحرب منتصرة ، مرفوعة الرأس ، مرهوبة الجانب ، فليس معنى هذا أنها قد أمنت على مصالحها ومستقبلها فى تلك الولايات. وإذا كان قد خيل لها ذلك ، فان الأيام المقبلة ستكذب هذا الظن . فقد أسفرت تلك الحرب عن نتائج على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة لمستقبل العلاقات بين انجلترا ومستعمراتها الأمريكية ، يمكن إجمالها فى النقاط الآتية :ـ

أولا : إن خروج فرنسا من مستعمراتها فى كندا ولويزيانا قد أشعر سكان

المستعمرات الانجليزية الأمريكية بالطمأنينة والأمن ، فلم يعودوا بحـاجة الى حماية انجلترا . وترتب على هذا الشعور أنهم أخذوا يضيقون ذرعا بالامتيازات التى يتمتع بها الانجليز ، ولم يصبح لوجودها أى مبرر. فهى إذن فى نظر هؤلاء السكان إمتيازات دون مقابل .

ثانياً : تعتبر حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) مدرسة عملية تدرب فيها الضباط والجنود الأمريكيون على أعمال الحـــرب والقتال ، بل لقد ظهر تفوقهم على زملائهم من الإنجليز .

ثالثا : إن تلك الحرب قد هيأت للمستعمرات الإنجليزية فرصة سانحة لتوحيد أفكارها ، وجهودها فيما يضمن سلامتها وأمنها . واجتمع لهذا الغرض مؤتمر فى مستعمرة نيويورك فى سنة ١٧٥٤ لم ينجح فى تحقيق تلك الغاية ، إلا أن فكرة عقده قد أوحت الى تلك المستعمرات بضرورة العمل على توحيد كلمتها، وتحقيق التضامن فيما بينها لدرأ الأخطار التى تهددها .

رابعا : أن التضارب الواضح فى المصالح الاقتصادية بين انجلترا ومستعمراتها الانجليزية الأمريكية كان مثار خلاف دائم بين الطرفين. فانجلترا كانت تنظر الى تلك المستعمرات كمورد للمواد الخام ، وسوق لتصريف منتجاتها الصناعية. وعلى أساس تلك النظرة، فرضت من القيود ومن القوانين ما يحقق هذا الهدف.

خامساً : إن نجاح إنجلترا فى طرد فرنسـا من مستعمراتها قوى فيها روح التسلط ، وجعلها تغالى فى تقدير ما قدمته من تضحيات فى سبيل الدفاع عن كيان تلك المستعمرات ، وطالبتها بالمساهمة فى نفقـات تلك الحرب ، وذلك بفرض ضرائب جديدة تخصص لهذا الغرض .

إزداد روح السخط والتذمر من الحكم الانجليزى ، فهؤلاء السكان الذين هاجروا من بلادهم سعيـا وراء الرزق ، وهربا من النظم الاوربية المعقـــدة

ليقيموا حيـاة أفضل فى تلك الارض الجديدة ، لم يـكونوا على إستعـداد بأن يتنازلوا عن حقوقهم أرضاءا لأصحاب المصالح من البريطانيين .

ورغم سياسة التضييق التى سارت عليها إنجلترا فى حكمها لتلك المستعمرات فقد نمت وازدهرت ، وأسهمت الى حد ما فى إدارة شئونها الداخلية . وكان هذا يدعوها الى طلب المزيد من الحرية والاستقلال .

فلا عجب إذن إذا ما قامت الولايات تحتج بقـوة على ما يدعيـه البرلمـان الانجليزى من حقوق ، وعلى تجاهله مصالح المستعمرات ، ونظـرته الأمور من زاوية واحدة ، هى زاوية المصالح الانجليزية دون سواها . واتخذ هذا الاحتجاج مظاهر الثورة المسلحة .

ولـكن مصير هذه الولايات لم يـكن معلقا بجهود الأمريـكيين وحدهم ، فلقد كان إلى حد بعيد رهن الحالة المضطربة فى أوربا ، كبير التأثر بحـــروبها ومعاهداتها . وكان من أولى الواجبات التى ألقيت على كاهل زعماء الثورة وقادتها ، هو المحافظة على الوحدة بين الولايات بكل قوة ، وانتهاج مختلف السبل المؤدية إلى الحرية والاستقلال .

وكان الحظ حليف الثورة ، فالحالة السياسية فى أوربا وقتذاك كانت فى غير صالح إنجلترا ، فصالح أسرة البربون الحاكمة فى فرنسا كانت تستدعى الانتقام من الانجليز . ففرنسا لن تنس بحال من الأحوال هزيمتها أمام قوات إنجلترا وطردهـا من ممتلكاتها الامريـكية . فاذا كانت انجلـترا قد عملت على طـــرد الفرنسيين من أمريكا الشماليـة ، فهاهى الفرصـة قد حانت لطرد الانجليز منهـا ، وهذا لا يـكون إلا بمـد الثوار الأمريـكيين بكل مساعدة ممكنه . فالعـلاقات الفرنسية الانجليزية المتوترة إذن هى التى ربطت بين فرنسا التى كانت على وشك الثورة والولايات الأمريـكية الثائرة . وقد مهدت لنجاح ممثل الولايات الامريكية

لدى الحكومة الفرنسية فى عقد تحالف أمريكى فرنسى ، سيكون له أثر بالغ فى تطور الأحداث لصالح الثوار .

وجاءت موقعة سراتوجا (أكتوبر ١٧٧٧) التى انتصرت فيها الجيوش الأمريكية إنتصارا مبينا على جيوش الانجليز . جاءت هذه الواقعة إنتصارا بعيد الأثر لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبرهانا ناصعا على ما لوحدتهم من قوة ، وما لقواتهم من مهارة حربية ، وما لأعدائهم من جهل مطبق بطبيعة البلاد الأمريكية وجغرافيتها ،» (١) وأثبتت قبل كل شىء أن الأمريكيين جادون فى نيل إستقلالهم ، عاملون على طرد الانجليز نهائيا من بلادهم .

فكان لذلك وقع فى فرنسا ، وأثر كبير على عقول الساسة الفرنسيين ، الذين سارعوا إلى الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة ، وإلى توقيع تحالف عسكرى معها . ويرجع الفضل فى ذلك إلى بنجامين فرانكلن B. Franklin ، ففرانكلن أكثر ساسة عصره الأمريكيين معرفة بالسياسة الأوربية ، ومن أكثرهم خبرة ، ومن أجلهم مركزا واحتراما فى أمريكا وفى أوربا، وخاصة فرنسا ، حيث كان ينظر اليه كدبلوماسى فيلسوف وعدو عنيد لأعداء فرنسا.

لقد أعلنت فرنسا الحرب إلى جانب الولايات المتحدة فى بدأ سنة ١٧٧٨ . وكان نجاح أمريكا فى ضم فرنسا إلى جانبها من أكبر انتصارات السياسة فى ذلك الوقت . ومن ذلك الحين تأكدت بين الولايات المتحدة وفرنسا علاقات وطيدة ، وذكريات ستبقى ما بقيت الدولتان ، رغم ما يبدو فى الآونة الحاضرة من نفور من جانب فرنسا .

كان إنضمام فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة فى أحرج فترة مرت بها كسبا

---

١ — الجمهورية الحديثة ص ٤٧

كبيرا ، ولكن تلك الولايات قد حرصت على خطب ود كل الدول المناوئة لانجلترا . لاسيما وأن كثيرا من دول أوربا قد ساءها اصرار انجلترا على تفتيش سفنها ، رغم حيادها بازاء الصراع الانجليزى الامريكى .

ونظرا لوجود علاقات تجارية مهمة بين هولندا واسبانيامن جهة والولايات الامريكية من جهة أخرى ، فقــــد وقفت هاتان الدولتان إلى جانب الثوار الامريكيين ، وأمدوهم بما يحتاجون اليه من أسلحة وعتاد . فوجدت الولايات المتحدة إذاً حلفاء فى أوربا ، انتهزوا فرصـــــة الثورة الاستقلالية الامريكية للانتقام ، والقضاء على ما تتمتع به انجلترا من تفوق بحرى فعلى . ألم تأخذ انجلترا ممتلكات هولندا فى امريكا الشمالية ؟

وأما اسبانيا فتحكمها أسرة بربونية هى فرع من نفس العائلة التى تحكم فرنسا ـ ومصالح البربون فى الغالب واحدة ـ واسبانيا تنظر إلى وجود الانجليز فى أمريكا بعين الحقد والحسد .

قامت السياسة الخارجية الامريكية فى مبدأ حياتها على العمل لنيل الاستقلال السياسى كاملا غير منقوص . وهيأت لها النجاح الظروف السياسية الاوربية والامريكية . ولكن هناك عوامل أخرى لايمكن الانقاص من أهميتها، وأهمها ثبات الامريكيين وايمانهم بقضيتهم ، ثم روح الكرم والتسامح الذى أظهرته انجلترا أخيرا معهم .

ولم تكن لانجلترا بازاء المسألة الامريكية سياسة مستقرة ثابتة . ثم ان انجلترا اثناء الحرب الامريكية قد وجدت انها انكمشت فى عزلة سياسية ، فلا حليف قوى يؤيدها أو يشد أزرها . ثم أخيرا ماذا تستطيع أن تجنى انجلترا من حرب ضروس مع الامريكيين ، فهى حرب قمع من جانب الانجليز لأخوتهم

ولا يستطيعون أن ينالوا خيرا من ورائها . تستطيع انجلترا بقوة أساطيلها أن تحتفظ رغم أنف الامريكيين بنقط على ساحل الولايات المتحدة ، ولكنهاستفقد المناطق الداخلية الى الابد . وحتى الاحتفاظ بالمناطق الساحلية يتطلب مجهودا مستمرا قد يستنفد موارد انجلترا على غير طائل . ووجد الانجليز فى نهـــاية الأمر أن ادارة الحرب الانجليزية لم تظهر كفاية حقيقية يرجى من ورائها شىء مثمر .

وجدت انجلترا فى آخر الامر أنه لا فائدة من الاستمرار فى الحرب ، وأنه لامناص من تغيير موقفها من الولايات الامريكية ، وقبول الأمر الواقع . وأن من فائدة الطرفين الوصول الى اتفاق بينهما بالطرق الودية ، يحقق لتلك الولايات ما تصبو اليه من حرية واستقلال . ولم ينس الامريكيون أن انجلترا مهما كانت أما غير بارة بهم ، فهى مع ذلك أمهم ، لا سبيل الى جحود ذلك . فذلك الشعور المتبادل بين أفراد الاسرة الواحدة دعى إلى أن تكون المفاوضات بين الدولتين خاصة ، سرية عائلية يسودها روح الكرم وتشملها الرغبة فى الوصول إلى تفاهم يرضى الطرفين .

ولكن الفرنسيين الذين دخلوا الحرب من أجل الولايات المتحدة لم ينظروا إلى ذلك العمل مثل هذه النظرة ، فلقدكانت دهشتهم عظيمة حـــين علموا أن الفريقين قد وصلا الى اتفاق . وكان غضبهم كبيرا حين عرفو أن هذه المفاوضات لم ترع تماما حقوق فرنسا ولا رغبتها .

الفصل الثاني

بعد الاستقلال

جفرسون

لقد نجح الامريكيون فى عقد معاهدة الاستقلال النهائية فى سبتمبر سنة ١٧٨٣ بينهم وبين انجلترا . وكانت هذه المعاهدة مقررة بصفة عامة للعلاقات الانجليزية الامريكية ، ومتضمنة لخطأ سياسة انجلترا الإستعمارية القديمة . وصممت انجلترا على ألا تعود لمثل هذا الخطأ فى المستقبل . فلو أنها قد خسرت هذه الحرب ، وفقدت جزءا قيما من مستعمراتها ، لكنها أخذت درسا لن تنساه ، أفادها فى الاحتفاظ بامبراطوريتها الواسعة التى تعد من أكبر الامبراطوريات التى عرفها التاريخ .

اعترفت انجلترا باستقلال أعظم دولة فى العالم الجديد ، واعترفت كذلك بأن العالم الجديد قد أصبح له كيانه السياسى واستقلاله عن العالم القديم .

ولكن لن تكون لهذه المعاهدة صفة دائمة ، فهى لم تقرر ولن تستطيع أن تقرر صلات صداقة دائمة بين الدولتين . فالمعاهدات يشملها نظام التغير الذى يشمل كل شىء فى الوجود . ولا بد لها من أجل تنتهى عنده حين يحين .

هذه المعاهدة حددت العلاقات الانجليزية الامريكية لوقت معلوم ، ولم تؤثر كثيرا فى علاقات الولايات المتحدة بأوربا . فللولايات المتحدة صلات نسب وقربى مستحيل فصمها . أليس سكان الولايات المتحدة من الاوربيين الذين لازالت تربطهم بأوطانهم القديمة صلات وأهل وذكريات ليس محوها أو نسيانها

من الامور الهينة ؟ ثم أن الولايات المتحدة للمحافظة على حياتها وعلى إستقلالها لايمكنها الإستغناء عن أوربا. فهناك وشائج صداقتها القديمة مع فرنسا ، وهناك كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية ، كمسائل الحدود ، ومصائد الاسماك لا تزال تسويتها معلقة بسياسة انجلترا الخارجية ومقدار رغبتها في التعاون . ثم أن الولايات المتحدة فى بلادها فى أمريكا الشمالية ، تجاورها دولتان أخريان غير إنجلترا ، هما فرنسا وأسبانيا ، وانضمت إلى هذه الدول دولة رابعة هى الدولة القيصرية حين استولت على ألسكا .

هذه الدول الأربع تعتقد أن لها مصالح لايمكن إهمالها فى المحيطين الاطلسى والهادى ، وفى الجزر المجاورة للشاطىء الامريكى . فما برحت إذاً مصالح الولايات المتحدة وثيقة الصلة بمصالح أوربا . وكان على الدنيا الجديدة أن تراقب بعين ساهرة الموقف الأوربى الدقيق .

مشكلات ما بعد الاستقلال

وكانت أول مشكلة خارجية قابلت السياسة الامريكية بعد إعتراف إنجلترا باستقلال الولايات المتحدة ، هى مسألة إستمرار الحرب بين إنجلترا وفرنسا ، فلو أن الولايات المتحدة انفصلت نهائيا عن حليفتها القديمة فرنسا ، كان معنى ذلك فقدان الثقة فى كلمتها وفى شرفها الدولى ، ولوصمت الولايات المتحدة بعار يبقى على مر السنين . ولو أن الولايات المتحدة لم تأبه لاتفاقها مع انجلترا ، ومضت حفظا لعهودها فى الحرب إلى جانب فرنسا لربما تغير الموقف الدولى وسئمت فرنسا الحرب - لاسيما وأن الولايات المتحدة كانت تعرف جيدا أن حالة فرنسا المالية على شفا جرف من الانهيار - وانتصرت انجلترا فيسوء مصير الولايات المتحدة ، وتضيع جهودها سدى ، بل ربما تحطمت وحدتها ، فوحدتها لازالت حديثة العهد لم تكن قد ثبتت بعد ولا توطدت دعائمها .

ولكن الولايات المتحدة كانت سعيدة الطالع ، فحالة فرنسا السيئة وملل إنجلترا من الحرب دعا الدولتين إلى الصلح فى يناير سنة ١٧٨٢، فنجت الولايات المتحدة وأنقذ استقلالها .

الآن ، وقد فازت الولايات المتحدة باستقلالها، عليها أن توطد دعائم مركزها السياسى ، وألا تتورط فى حرب خارجية ، فلا أسلم فى ذلك الوقت من اتباع سياسة السلام والايمان بمبدأ الحياد . ولا خير إلا فى توثيق الروابط بين الولايات المختلفة المصالح والأهواء والأمزجة . فسياسة الولايات المتحدة الأساسية يجب أن تخلق من سكان هذه الولايات المتعددة المنازع شعبا واحدا تربطه رابطة قومية ، وأن تجعل له هدفا واحدا هو إستقلال الولايات واتحادها وضمان حقوقها ، ولا بد من تنظيم إدارة الشئون الخارجية .

جعلت للشئون الخارجية وزارة مختصة للولايات المتحدة كلها ، ولم يعط ذلك الحق للولايات منفصلة ، وجعل الرأى النهائى فى تقريرها لمجلس الشيوخ الأمريكى . ووزير الخارجية مسئول أمام رئيس الجمهورية لا أمام ذلك المجلس .

توماس جفرسون

وأول وزير للخارجية هو توماس جفرسون T. Jefferson الذى لا زال اسمه مذكورا بين أعظم ساسة أمريكا وفلاسفتها السياسيين .

وظل رئيس الجمهورية يتمتع منذ عهد الاستقلال إلى الساعة الحاضرة

---

1 -- Findlay B. A. & Findlay E. B.: Your Rugged Constitution P.

بنفوذ فى تصريف الشئون الخارجية لا يتمتع به رئيس جمهورية أخرى. وللعناية بالأمور الخارجية لا مفر من الإهتمام بمسائل التمثيل الخارجى، وذلك بالتدقيق فى إختيار الشخصيات التى تحسن الذود عن المصالح الأمريكية فى الخارج . ووفقت الولايات المتحدة فى هذه المسألة بالذات أيما توفيق . فلقد وجدت من أبنائها رجالا عظاما يستطاع الاعتماد على وطنيتهم وكفايتهم.

من هذه الشخصيات جفرسون وكوينسى آدمز Quincy Adams ، جاى Jay ومن هؤلاء من وصلت به همته الى مركز وزير الخارجيـــة ، بل ومركز رئيس الجمهورية .

وأول صعوبة حقيقية واجهت الولايات المتحدة بعد استقلالها ، هى تنفيـذ معاهدة سنة ١٧٨٣ ؛ إذ أثارت مشاكل متعددة فى سبيل تنفيذها . والواقع أنه وضعت فيها نصوص لم يكن أحد من الطرفين ينوى القيام بها .

فالولايات المتحدة لا ترضى إلا بجلاء الإنجليز التام عن أراضيها ، ولا سيما الحصون فى الشمال الغربى. وإنجلترا مشفقة على مركزها. لقد اعترفت باستقلال الولايات المتحدة ، ولكنها ليست مستعدة لتيسير الأمور الدولة الجـديدة على حساب المصالح الإنجليزية . فالأمريكيون لم يقوموا بسداد ديونهم، واتهموا الإنجليز بأنهم يعضدون الهنود الحمر فى البلاد المجاورة لهم .

فازداد حرج الصدر فى أمريكا ، لا سيما وأن مسـائل جديدة قد ظهرت ، ولابد من معالجتها لا مع انجلترا فحسب، بل مع كل من أسبانيا وفرنسا. ففضلا عن وجود مشاكل الحدود مع كندا ، ومسألة مصائد الأسماك ، ثارت مشكلة حرية الملاحة فى المسيسبى ومسألة فلوريدا ومسألة التوسع نحو الغـرب ، مما كان يقتضى الإتصال الدائم بدول أوربا التى تهمها هذه المسائل .

وزيادة على ذلك ، فالولايات المتحدة بعد نيل إستقلالها قد وجدت أن سياستها الخارجية لا تتصل بالاراضى الأمريكية وحدها ، ولا باوروبا فحسب بل وجدت من الضرورى أن تكون لها سياسة أفريقية أيضاً .

وأضطرت الولايات المتحدة الى شراء معاهدة صداقة مع بعض دويلات شمال أفريقية. ولكن هذه الدويلات لم تكن تجد من واجبها أن تتقيد بمعاهدات دولية ، فهى مستمرة فى سياستها فى تدمير ونهب السفن المسيحية التى تمر فى البحر المتوسط ، وترى فى هذا جهادا[1] من ناحية ؛ وموردا من موارد الدولة المهمة التى لا يستطاع الإستغناء عنها من ناحية أخرى ، فالقرصنة (الجهاد البحرى) عندها من النظم الحكومية الأساسية . فحاول جفرسون أن يضع مشروعا لنظام سياسة دولية ضد هذه الحكومات ، فدول أوربا تعانى من ذلك الاعتداء مثلما تعانى الولايات المتحدة . فاقترح تكوين أسطول دولى دائم تشترك فيه أوربا وأمريكا لضمان سلامة مرور التجارة فى البحر المتوسط ، ولكن ذلك الاقتراح لم يظفر بمن يستمع اليه فى أوربا . فدول أوربا التى يهمها ذلك الأمر رفضت إلا أن تقوم كل دولة بالدفاع عن مصالحها . ولكن ذلك المجهود لم يذهب عبثا فلقد قررت الدول القضاء على القرصنة .

والحقيقة أن جيفرسون[2] .كان من أولئك الرجال الذين ينظرون إلى

١ — أنظر كتاب Hamilton Currey, Sea Wolves of the mediterranean. London 1928.

٢ — حول سياسة توماس جفرسون الخارجية يرجع الى بعض هذه المراجع :

J. P. Boyd, The papers of Thomas Jefferson (1950)
-P.L. Ford, The Works of Thomas Jefferson. 12 vol (1904-1905)
-L J. Cappon, The adams Jefferson Letters. (1959)
-Dumas Malone, Jefferson and His Time 3 vol. (1948)
-M.D. Peterson. The Jefferson Image in the American Mind(1960)
-Karl Lehmaun— Hartleben, Thomas Jefferson, Amarican Humanist (1944)

المستقبل دائما ؛ فلقد كان أول من فكر جديا فى المبدأ الخطير الذى سيعلنه منرو فيما بعد . فلم يخف على ذلك السياسى القدير ماتخشاه الولايات المتحدة من وجود دول أوربية فى العالم الجديد ولقد صرح فعلا بأن الولايات المتحدة لا تنظر بعين الإرتياح إلى وجود دول أوربية مجاورة لها فى أمريكا الجنوبيـة . وإذا كانت الولايات المتحدة تنظر هذه النظرة الى أمريكا الجنوبية ، فكان عليهـا أن توجه إهتماما الى مراقبة الدول الأوربية فى أمريـكا الشماليـه ذاتها .

ولقد تحققت مخاوف الولايات المتحدة فى سنة ١٧٨٩ حين اختلفت انجلترا واسبانيـا على أرض فى جزيرة فنكوفر ، ودهشت الولايات المتحدة حين طلب الإنجليز منها السماح بمرور جيوشهم خلال أراضيها لمهاجمة فلوريدا ونيوارليانز اللتين تمتلكهما أسبانيا .

فماذا كان موقف الولايات المتحدة؟ فضل جفرسون رئيس الجمهورية الامريكية فى ذلك الوقت ألا تستبدل الولايات المتحدة احتلالا انجليزيا قويا لهذه البلاد المتاخمة بالحكم الاسبانى الضعيف . فما كانت الولايات المتحدة لترضى باحاطة الاملاك الإنجليزية لأراضيها.

ويتحرج الموقف فانجلترا مصرة على طلبها والولايات المتحدة لا تستطيع وهى آمنة أن تتحدى انجلترا . ولـكن حسن الحظ يتدخل مرة أخرى . فينتهى النزاع بين انجلترا وأسبانيـا بسلام قبل أن يؤدى الى قيام حرب بينهما . إذ لو تمـكن الإنجليز من إختراق أمريكا بجيوشهم؛ لربما احتلوا الجهـات التى تعبروا عليهـا ولوضعوا حدا منيعا أمام توسع الولايات المتحدة فى المستقبل نحو الغرب ونحو الجنوب وإذاً لتغير مستقبل الولايات المتحدة ؛ ولم تعد هذه الدولة العظيمة التى نعرفها فى الوقت الحاضر .

لقد خرجت الولايات المتحدة من هذا النزاع بربح سياسى كبير ، فمحاولة كل من أسبانيا وانجلترا ضمها إلى جانبه رفع من مركزها الدولى، وجعل لتحالفها قيمة ولحيادها أثر . ورأت الولايات المتحدة أن سياسة الحياد مفيدة لأمنها وسلامها . فلم تشترك فى الحرب الاوروبية التى قامت بين فرنسا الثورية ودول أوربا فى سنة ١٧٩٣ ، فهذه الحرب التى قامت لا تمس المصالح الحيوية الولايات المتحدة .

وأما فيما يختص بالمسائل التى لازالت معلقة بين الولايات المتحدة وانجلترا، وبين الولايات المتحدة وأسبانيا، فلقد أرسلت وزارة الخارجية الامريكية بعثات خاصة إلى لندن ومدريد وباريس محاولة الاستفادة من ظروف الحرب الاوربية. فكانت بعثة جاى الى لندن تطالب بامتيازات اقتصادية وتجارية . وفعلا نجحت هذه البعثة فى اصلاح الحدود بعض الشيء بين كندا والولايات المتحدة ، وفى التقريب مابين وجهتى النظر الانجليزية والامريكية ، ونجحت هذه البعثة لقيام الحرب بين انجلترا وفرنسا ، فلقد خشيت انجلترا أن تنضم الولايات المتحدة الى جانب فرنسا . ونجحت بعثة بكنى Pickney إلى مدريد فى الحصول بعد لأى على حرية الملاحة فى المسسبى ومصبه . وبذا ضمنت الولايات المتحدة هذه المسألة بقوة الجيش الامريكى .

توتر العلاقات مع فرنسا

أما مع فرنسا الثورية فكانت العلاقات معها شديدة التوتر ؛ فبالرغم من أن كلا من الدولتين اتبع النظام الجمهورى، وبالرغم من اعتناق الطرفين لمبادىء حرة وبالرغم من تشابه مثلها العليا ، إلا أن فرنسا لازالت متألمة ساخطة لأن الولايات المتحدة نسيت أن الحياة فى عالم سياسى انما هى تبادل الود والتأييد والمنفعة .

ثم بعد هذا كله فان فرنسا تحارب الآن فى سبيل حرية الشعوب وحقوق الافراد فماذا فعلت الولايات المتحدة ؟ ألم تقف موقفا وديا ازاء انجلترا ؟ ثم هناك ناحية مهمة لايجب اغفالها ، وهى أن الرأى العام فى الولايات المتحدة غير موافق على حركة القمع والارهاب التى سادت فى فرنسا . ثم إن ممثل الولايات المتحدة فى باريس موريس Morris كان أرستقراطى الميول .

على أى حال حاولت الولايات المتحدة أن تصلح موقفها بعض الشىء بأن بعثت جيمس منرو James Monroe الى باريس بعد سقوط روبسبير. ولكن العلاقات زادت سوءا بالرغم من ذلك ، وخصوصا مع حكومة الديركتوار (الادارة)فى فرنسا. ولم يأل تليران المشرف على الشئون الخارجية الفرنسية جهدا فى إظهار ازدرائه لسياسة الولايات المتحدة واحتقاره لممثليها مما هدد بنشوب الحرب بين الدولتين فترة من الزمن ، ثم قامت الحرب فى صيف سنة ١٧٩٨ . ولكن فرنسا كانت قد اتجهت فى سياستها اتجاها شرقيا .

ففى نفس ذلك الصيف كان الفرنسيون قد نزلوا بوادى النيل . ولذا لم تكن حربهم جدية مع الأمريكيين . واستمرت الحرب الى أن جاء نابليون بونابرت وأصبح سيد فرنسا، فرأى أن السياسة الحكيمة تقضى بألا يضم الولايات المتحدة الى جانب خصومه، فأعلن أن حالة الحرب لايمكن أن تستمر مع دولة مثلها العليا هى مثل فرنسا. وكانت حكومة الولايات المتحدة من ناحيتها حريصة على استعادة الود القديم مع فرنسا . ولذا نجح نابليون فى عقد صلح مع الولايات المتحدة لاصلاح ذات البين .

ولكن سياسة نابليون لم تكن يوما سياسة مبادىء فحسب ، ولم يكن هو خلوا من الاغراض الشخصية والمطامع الدولية . وكانت له أحلام يسعى الى تحقيقها فى العالم الجديد . فمجده ومجد فرنسا هو فى أوربا، وفى البحر المتوسط ،

وفى الاطلنطى . واذا كانت آماله فى أن تعوض مصر ماخسرته من امبراطورية شرقية قد فشلت ، ولما لم يقدر للفرنسيين أن يستفيدوا من خيرات وادى النيل كما كانوا يودون ، فان نابليون قد عول على بسط نفوذ فرنسا فى الدنيا الجديدة ، ولذا فهو يضع الخطط بهمة لاستعادة ما لفرنسا من مركز فى سانت دومنجو ومصب المسسبى ، ويرسل حملة حربية لرفع العلم الفرنسى فى هذه الاقطار .

ولكن فى سانت دمنجو أو جزيرة هايتى كان قد حدث انقلاب كبير . فلقد تحرر سكان هذه الجزيرة الزنوج ، وقام أحـد كبار زعمائهم توسين لوفرتير Toussaint L'Ouverture بانشاء حكومة مستقلة على غرار الحكومة النابليونية الفرنسية ، وتقلد بنابليون وأعلن نفسه قنصلا ومنح شعبه دستورا ، ولكنه تمتع بكل النفوذ فى هذه الجزيرة .

ما كان نابليون يرضى أن يكون له نظير أسود فى العـالم الغربى ، وما كان بمكنه أن يغض النظر عن ضياع نفوذ فرنسا فى هذه الجزيرة . ولذا فهو يرسـل حملة للقضاء على آمال هذه الحكومة الجـديدة . وبالضغط السياسى على أسبانيا يستولى على لويزيانا بما فيها نيواورليانز وفلوريدا الغربية . وبذا أصبح نابليون يسيطر على امبراطورية واسعة تشمل معظم حوض نهر المسسبى ، وسد الطريق أمام توسع الولايات المتحدة نحو الغرب ونحو الجنوب .

ووجدت الولايات المتحدة فى هذه الجهود تهديدا مباشرا لمصالحها والقضاء على مستقبلها ، فكيف تستقيم حياتها بغير المسسبى وبغير المنافذ الجنوبية . لقد واجهت الولايات المتحدة خطرا كبيرا يهدد حياتها ، ويهـدد مستقبلها منذ عهد الاستقلال . ولذا فلقد كانت مستعدة لأن تغير نظـام محالفاتها ، وأن تنهج فى سياستها الخارجية نهجا جديدا ، فكما يقول الرئيس جفرسون فى سنة ١٨٠٢ ،

وهو أكثر رؤساء الولايات المتحدة تفلسفا وقراءة للفلسفة : « أنه اذا حاولت فرنسا إغلاق المسسبي (أمام التجارة الامريكية) فهو مستعد لأن يزوج الولايات المتحدة من الاسطول الانجليزى والشعب الانجليزى . » وهو يقصد بذلك أن سياسة الولايات المتحدة كانت تعمل دائما على كسب ود فرنسا ، ولكنها مضطرة حيال ذلك الموقف الجديد الى الانجاه نحو انجلترا .

ولم يتم ذلك الزواج الجديد، فما كانت الولايات المتحدة لتطمئن الى عواقبه وتأتى الظروف السعيدة لتخدم مستقبل الولايات المتحـــدة مرة أخرى ، فلقد انتشرت الحمى الصفراء بين الجنود الفرنسيين فى سانت دومنجو ، وهلك قائدهم ، ودفنت معه مشروعات نابليون فى أمريكا .

لقد وجد نابليون أنه لتحقيق مطامعه فى العالم الشرقى أو العـــالم الغربى ، محتاج الى القوة البحرية والسيطرة على البحار . ولدى انجلترا عدوته العتيدة هذه القوة . فاذا كانت فرنســـا قد اضطرت الى ترك مصر ، فهى مضطرة الى ترك لويزيانا. ووجدت هذه الرغبة ترحيبا فى واشنطن. فماذا يؤمل الرئيس جفرسون فى أكثر من هذا ؟ ولذلك فالولايات المتحدة ترسـل منرو فى بعثة الى باريس لاجراء هذه الصفقة المربحة . وبذا ضمنت الولايات المتحدة امبراطورية ضخمة وأراضى قيمة لم يجـــد الفرنسيون وقتا كافيا لاحتلالها ، وليس لهم أى حق شرعى لا فى أخذها من أسبانيا ولا فى بيعها الولايات المتحدة .

الحرب مع انجلترا

على أنه اذا كانت العلاقات السياسية قـد تحسنت مـع الفرنسيين ، فلقد تحرجت مع الانجليز ، ونشأ ذلك من ظروف الموقف الدولى الاوربى أيضا . فلقد كانت الحرب سجالا بين انجلترا ونابليون . وصممت انجلترا على تفتيش

سفن المحايدين حتى لا تحمل هذه السفن المؤن أو العتاد الحربى الى فرنسا. ولقد نتج عن هذه السياسة وقف الإتصال التجارى بين أوربا التى يسيطر عليها نابليون وأمريكا .

كان ذلك بعد أن قذف نابليون بمراسيم برلين الشهيرة ؛ وتلاها بمراسيم ميلان يعلن حصار الجزر البريطانية، مما دعا الإنجليز إعلان حصارهم الشواطىء الأوربية الخاضعة المنفوذ الفرنسى . فثارت ثائرة الولايات المتحدة لتفتيش سفنها وعرقلة تجارتها بالرغم من أنها أعلنت ثم أكدت تمسكها بالحياد التام. وانذرت الحرب بالوقوع بين الدولتين لولا ميل رئيس الجمهورية للسلم . ولكن فى عهد خليفته مديسون Madison [١] تحرجت الأمور ، وتعطلت مصالح الولايات المتحدة الى درجة جعلت الحرب أمرا واقعا فى صيف سنة ١٨١٢ .

وفى هذه الحرب صادفت الولايات المتحدة بعض النجاح، ولكن ذلك النجاح لم يكن حاسما . ففى أثناء ذلك النضال حاولت الولايات المتحدة نشر الإستيلاء فى كندا على الحكم الإنجليزى ، وحاولت انجلترا بث بذور الإنقسام فى الولايات

- Adams, Hehry : History of the United States 1801 - 1817 9 vol.
- Irving Brant, James Madison. 5 vol (1941 - 1956)
- The Journal of The Debates in the Convention which framed the Constitution of the United States Recorded by James Madison 1908.
- Madison's writings 9 vol. (1900 - 1910) were edited by Hunt.
- S. F. Eemis, American Secretaries of State and their diplomacy 1927.

المتحدة نفسها . وصممت على المضى فى الحرب الى أن تتهدم الوحدة التى نالتها الولايات المتحدة. واستمرت الحرب بالفعل الى أن حل الاعياء بالولايات المتحدة وأصبحت تخشى عواقب طول أمد الحرب . وتاقت الى السلام ؛ لا سيما وأن الموقف الدولى قد أخذ فى التغير؛ فالحرب بين نابليون وأعدائه لم تعد فى صالحه، وبدأ نجمه يأفل فى أوربا ، وعادت إنجلترا الى سطوتها وتمام قوتها. وهنا تأتى الظروف المواتية لتحقيق رغبة الولايات المتحدة فى السلام، وتنقذ وحدتها من التصدع.

فأوربا وإن كانت تبدو يدا واحدة مع إنجلترا تناضل ضد نابليون، إلا أنها لم تخل من عناصر تعطف على قضية الولايات المتحدة. فالقيصر الروسى الإسكندر أقوى حلفاء إنجلترا لم ينس أنه قد ناضل يوما ما فى سبيل حرية البحار، كما هو يحارب الآن فى سبيل تحرير القارة الاوربية .كان القيصر الروسى يعرف مقدار ماقاسته تجارة روسيا من إصرار إنجلترا على اتباع سياسة تفتيش سفن المحايدين.

ولذا فهو يمد يد الصداقة للولايات المتحدة ، ويعرض توسط روسيا على الوزير الامريكى فى بطرسبرج جون كوينسى آدمز . وتقبل الولايات المتحدة ذلك العرض بحماس . ويرى الوزير كاسلريه المشرف على السياسة الإنجليزية الخارجية ألا يحرج مركز حليفه العظيم ؛ وان كان يود لو ترك للانجليز وحدهم الفصل فى المسألة الامريكية. ثم تأتى بعد ذلك إنتصارات حربية أمريكية تقوى من حجة الروسيا ، وتجعل إنجلترا تعيد النظر فى موقفها ، وتقبل المفاوضة رأساً مع الولايات المتحدة .

ولكن فى المفاوضات التى دارت فى جنت Ghent فى خريف سنة ١٨١٦ قدم كل من الفريقين مطالب لا يستطاع التسليم بها. فانجلترا طلبت إعادة النظر فى حدود الولايات المتحدة ، وضم البحيرات العظمى إلى كندا وإنشاء دولة للهنود الحمر مستقلة بين كندا والولايات المتحدة.وأمام هذه المطالب لم تقبل الولايات المتحدة

إلا ضم كندا كلها اليها. ولكن بالرغم من كل ذلك انتهت المفاوضات فى شتاء هذه السنة بتراضى الفريقين .

ومما يستوقف النظر قيام المنازعات بين أعضاء الوفد الامريكى على أى المطالب يضحى بها ، مطالب الشمال أو الجنوب أو الغرب ، مما جعل سير المفاوضات صعبا ، فلم يكن المبعوثون الإمريكيون متفقين فيما بينهم على خطة واحدة .

وعلى أى حال ستكون هذه الحرب آخر حرب تخوض غمارها الولايات المتحدة ضد انجلترا ، فكل المشاكل التى ستثور بين الدولتين ستعالج بوسائل السلم ، بالمفاوضة أو التحكيم . ولكن هذه الحرب لن تكون آخر حرب مع دولة أوربية .

الفصل الثالث

مبدأ منرو The Monroe Doctrine

تمهيد

المشكلة الجديدة التي ستواجه الولايات المتحدة في هذه المرة لا تختص بحدودها هي، وإنما تختص بالدول الجديدة التي ستنشأ في أمريكا الجنوبية، هي تختص بالمستعمرات الاسبانية والبرتغالية في هذه القارة. لقد ثارت هذه المستعمرات على الحكم الاسباني مقتدية بالولايات المتحدة في ثورتها ضد الحكم الإنجليزي، ولخضوع أسبانيا للحكم الفرنسي خلال العهد النابليوني. ولهذا فضلت تلك المستعمرات الإنفصال عن أسبانيا، فلا فائدة ترجى من بقائها تحت حماية دولة لا يمكنها الدفاع عن نفسها.

ورأت الولايات المتحدة أن قضية هذه الدول الناشئة هي قضية الولايات المتحدة؛ هي قضية الحرية، هي القضية الامريكية. ووجدت الولايات المتحدة في انجلترا أكبر نصير لها في رفع علم الحرية في أمريكا الجنوبية. ولما وثقت الولايات المتحدة من تأييد انجلترا الصادق وجدت من نفسها القوة لتنادي بالمبدأ المشهور بمبدأ منرو [1]

---

١ — حول هذا الموضوع يرجع إلى بعض هذه المراجع:

- Adams, Ch, T. , The Monroe Doctrine. Boston 1923.
- Babcock K. C., The Rise of American Nationality. New York 1906.
- Ford W., John Quincy Adams. Am Hist. Rev.
- Hart. A. B., The monroe Doctrine. Bostone 1916
- Latane, J. H., From Isolation to Leadership. Garden city 1922.

موقف انجلترا من مبدأ منرو

كان موقف الولايات المتحدة معتمدا بلا شك على موقف إنجلترا ، وتفوق القوى البحرية الإنجليزية فى ذلك الوقت هو الذى جعل لنظرية منرو قوة ، وجعل لها أثرا بينا محترما . ولذا يحق لكاننج وزير خارجية إنجلترا فى ذلك الوقت أن يقول : « أنه أيد الدنيا الجديدة لكى يحفظ التوازن فى العالم القديم »، ويقصد بذلك أنه ناصر حركة الحرية فى أمريكا الجنوبية لكى يضع حدا لنمو قوى الإستبداد فى أوربا .

لم يكن كاننج هو الذى وضع قرار الإعتراف بدول أمريكا الجنوبية ،فلقد تضمنته التعليمات التى أرسلها سابقه كاسلريه إلى ولنجستن Wellington ممثل إنجلترا فى مؤتمر فيرونا Verona (١٨٢٢) . ولكن فى عهد كاننج تم تنفيذ ذلك القرار . والذى أثار هذه المشكلة المعقدة رغبة الدول الكبرى الأوربية الإستبدادية تكليف فرنسا القضاء على الثورة التى قامت فى أمريكا الجنوبية ضد الحكم الاسبانى .

وإذا وجدت إنجلترا أن فرنسا قد عقدت العزم على إقرار الأمور فى أسبانيا وفق مشيئة الرجعيين، فان إنجلترا قد عولت على منعها ولو أدى ذلك إلى إستخدام القوة، وخصوصا إذا ما حاولت قوات فرنسا عبور الاطلنطى والتدخل فى مسائل أمريكا الجنوبية ، لأن مصالح إنجلترا التجارية ستكون إذاً فى خطر مبين . ولذا يقترح كاننج أن تدعى الولايات المتحدة إلى مؤتمر فيرونا ، وهو مؤتمر قررت دول أوربا الكبرى عقده للنظر فى شئون أسبانيا ، وكانت قد قامت فيها ثورة ضد الإستبداد ، ثم للنظر فى أمور ولايات أمريكا الجنوبية الثائرة على الحكم الاسبانى .

يقترح كانتج أن تدعى الولايات المتحدة إلى مؤتمر فيرونا ، وأن تشترك فى مناقشاته ، لأن إنجلترا وقفت فى شبه عزلة سياسية فى القارة الاوروبية ، فما كانت تستطيع الموافقة على مبادىء الإستبداد والرجعية السائدة . وكان الرأى العام فى إنجلترا فى ذلك الوقت ميالا لمناصرة حرية الشعوب ومناهضة النظام الأوربى القائم على ضغط آمال الشعوب والحد من حريتها . ثم ما كانت إنجلترا تستطيع أن تنسى أن مصالحها بحرية قبل أن تكون قارية ، وأن لها تجارة مهمة مع أمريكا الجنوبية. ثم هى دولة رأسمالية تهتم بالإنتاج الصناعى الكبير ومحتاجة إلى أسواق عالمية . فهى إذاً مستعدة لأن تعترف باستقلال الدول الثائرة فى أمريكا الجنوبية مهما أساء ذلك إلى عواطف أسبانيا التى كانت حليفتها بالأمس ضد نابليون .

ثم لماذا تؤيد انجلترا سياسة روسيا وهى مختلفة معها فى سياستها فى المسألة الشرقية ، فى مسألة اليونان وغيرها من مسائل أوربا . والولايات المتحدة بعد ذلك الحليف الطبيعى لبريطانيا العظمى ، فهى ترحب بتأييد وجهة النظر الانجليزية ، لأنها تخشى وجود دول أوربية قوية مجاورة لها فى الأمريكتين ، ثم هى ترقب مطامع فرنسا وروسيا فى العالم الغربى بعين القلق .

على أنه اذا كان لإنجلترا أثر كبير فى ظهور مبدأ منرو ، فانها لم توافق فى ذلك الوقت على هذا المبدأ الخطير ، فلقد كانت سياسة انجلترا العمل على الوقوف أمام ازدياد نفوذ الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية ، بل ولقد عارضت فعلا الفكرة التى ترمى الى قيام جامعة أمريكية تحت اشراف الولايات المتحدة فأعانت ، أن أى مشروع يرمى الى وضع الولايات المتحدة على رأس اتحاد أمريكى ضد أوربا لا يجد قبولا من الحكومة الإنجليزية ، لقد كانت خشية انجلترا من أن يتفوق نفوذ الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية كخشيتها من أن يتفوق نفوذ

أى دولة أوربية كبرى فى الأمريكتين . ولقد تحدت انجلترا فعلا هذا المبدأ حين احتلت جزائر فوكلاند فى سنة ١٨٣٣ دون أن تعير احتجاج الأرجنتين اهتماما كبيرا .وأما الولايات المتحدة فلم تحرك ساكناً وآثرت الصمت .

أما من حيث مبدأ منرو ، فلم يكن الرئيس منرو أول من فكر فيه . ولم يكن الدافع للمناداة به هو الدفاع عن حرية الشعوب الأمريكية فى تقرير مصيرها فحسب ، كما أن ذلك المبدأ لم يكن من صنع منرو وحده ، وانما هو ـ كما رأينا ـ الى حد كبير راجع الى سياسة إنجلترا الخارجية إزاء شئون أمريكا الجنوبية . ثم هو وليد الظروف التى مرت بها أمريكا فى نهاية الربع الأول للقرن الماضى. وربما كان الفضل فيه راجعاً إلى جون كوينسى آدمز[1] وزير الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس منرو . على أنه لا يستطاع انكار فضل الرئيس منرو فى تقنين ذلك المبدأ ، فهو بلا شك المرجع الأعلى للسياسة الخارجية الأمريكية .

لقد وجدت الولايات المتحدة على حدودها دولا أوربية كبرى لا تطمئن الى نواياها ، ودولا أخرى كان ضعفها مغريا للدول الأخرى القوية بالتدخل. فروسيا تعمل على التوسع فى المحيط الهادى وعلى شواطئه الأمريكية فى أقصى الشمال عند

(١) حول سياسة جون كوينسى آدمز الخارجية يمكن الرجوع إلى هذه المراجع .

- C. F. Adams, Memoirs of the Quincy Adams, comprom-ising portions of his Diary from 1793 - 1848
- C. F. Adams, The monroe Doctrine. Boston 1923.
- Bennett. Ch. C., John Quincy Adams, The old mad Eloquent. 1933.
- Dexter Perkins, John Quincy Adams in American Secre-taries of State and their Diplomacy 1928
- J. T. Morse. john Quincy Adams (1883),
- Samuel Flagg Bemis, john Quincy Adams and the foundations of American Foreign policy (1949)

مضيق بيرنج . وأسبانيا فى حالة انحلال سياسى واجتماعى تنذر بتدهور امبراطوريتها فى الامريكتين . وربما كانت السياسة الروسية لا الاسبانية هى التى دعت الولايات المتحدة إلى إعلان مبدئها الخطير .

وفى سنة ١٨١٣ كانت روسيا صديقة للولايات المتحدة داعية للوئام بينها وبين انجلترا . ولكن فى سنة ١٨١٩ كانت روسيا صديقة لاسبانيا الرجعية مؤيدة للسياسة الاستبدادية ، ومناهضة النظم الديموقراطية ، ثم هى تعمل فوق ذلك على التوسع فى المحيط الهادى. وكان ذلك التوسع دون ريب من العوامل التى دعت إلى التقارب بين الدولتين الإنجليزية والأمريكية فى سنة ١٨٢٣ .

لقد اهتمت الولايات المتحدة فى السنوات التى سبقت هذه السنة بتوطيد علاقاتها مع روسيا فكان بين الدولتين نوع من التعاطف والود ، وروسيا مثل الولايات المتحدة تنادى دائما بحرية البحار .

ولكن روسيا برزت من العهد النابليونى ممتازة فى أوربا ، تنادى بضرورة تعضيد الحلف الاوربى المقدس ، وتدعو إلى توثيق الصلة بين الملوك وتأييد الملكية . وكانت تبغى ضم الولايات المتحدة إلى ذلك الحلف . وسعت لإقناع الولايات المتحدة برأيها . ولكن صداقة القيصر الروسى لأسبانيا ، وتعضيده المبادىء الإستبدادية جعلت تدخله فى مسائل أمريكا الجنوبية أمرا محتمل الوقوع ، فالروسيا لا تميل إلى الموافقة على تكوين دول مستقلة عن أسبانيا فى أمريكا الجنوبية ، وكان يحفزها الى ذلك مبدأ نصرة أصحاب الحقوق الشرعية . ولم تكن سياسة القيصر قائمة على المبادىء المثالية فحسب ، بل على مصالح روسيا القومية الاوربية الملكية كذلك .

وأجاب آدمز وزير الخارجية الأمريكية على دعوة الروسيا لكى تنضم الولايات المتحدة إلى الحلف المقدس ، بأن الولايات المتحدة تقدر مبادىء

الحلف المقدس حق قدرها . ولكن الولايات المتحدة تخدم هذه المبادىء وتحسن صنعاً لو نفضت يديها من المشاكل الأوروبية المعقدة ، وأن من الخير لرفاهية أوربا وأمريكا أن يبقى نظام أوربا السياسى منفصلا ومتميزا عن النظام السياسى الامريكى » .

لم يكن مرمى القيصر الروسى من وراء ذلك الطلب خدمة المبادىء المسيحية فحسب ، فربما كان دافعه الأول هو خشية إتفاق الولايات المتحدة وانجلترا على سياسة أمريكية مناهضة لسياسة دول الحلف المقدس. ولقد زاد القلق فى الولايات المتحدة حين إنتشرت الإشاعات التى تقول بأن أسبانيا تنوى التنازل عن كلفورنيا لروسيا ، لاسيما وأن روسيا أعلنت فى ذلك الوقت إشرافها التام على سواحل المحيط الهادى الشمالية، آسيوية كانت أوأمريكية ، هذه السواحل المشرفة على مضيق بيرنج . دعت هذه الظروف إذاً الولايات المتحدة لتحديد موقفها إذا حاولت أوربا التدخل الفعلى فى شئون أمريكا الجنوبية .

فاعلنت الولايات المتحدة أولاً حيادها إزاء المشاكل الاوروبية ، فهى مسائل لاتعنى الولايات المتحدة، وبينت فى نفس الوقت أن مصلحتها تقتضى الاعتراف بالشعوب الثائرة فى أمريكا الجنوبية ، فقد كانت أعمال دول التحالف المقدس فى مؤتمرى تروباو وليباخ منذرة للولايات المتحدة بأن دول التحالف المقدس ستتخذ خطة إيجابية عملية لتأييد الرجعية والقضاء على الحرية فى أمريكا الجنوبية. ألم تعمل هذه الدول على القضاء على الثورة فى إيطاليا .

علمت الولايات المتحدة بأن القيصر الروسى لا يمانع فعلا فى ارسال جنود لمعاونة الرجعية فى أسبانيا ، بل وأعلن على لسان بارون دى تيول Tuyll وزيره المفوض فى واشنطن بأنه غير راض عن حركة الشعوب الثائرة فى أمريكا الجنوبية وأنه مصمم على ألا يستقبل ممثلين سياسيين لها .

أمام هذا الموقف يجد آدمز نفسه مضطرا لأن يعلن لممثل روسيا أن تلك السياسة لا تروق الولايات المتحدة، بل إن حياد الولايات المتحدة فى مسائل أمريكا الجنوبية متوقف على حياد أوربا . فهو يعنى أن الولايات المتحدة ستعمل على تأييد الشعوب الثائرة فى العالم الغربى الأمريكى ، تأييدا فعلياً إذا حاولت دول أوربا التدخل .

ولكن ذلك الإحتجاج لم يمنع الدول الاستبدادية الأوربية من دعوة مؤتمر فيرونا للنظر فى شئون أسبانيا ، ومسائل أمبراطوريتها الأمريكية. وأراد القيصر الروسى أن يشرك الولايات المتحدة فى ذلك المؤتمر . ولكن زعيم الرجعية فى ذلك الوقت المستشار النمسوى مترنيخ Metternich يرفض دعوة دولة غير أوربية إلى مؤتمر أوربى . ففى نظر ذلك السياسى العتيد « الولايات المتحدة غير مرتبطة بنظام المحالفات الأوربية منذ سنة ١٨١٤، ثم لأن غاية المؤتمر الاوربى هى حماية السلام والمحافظة على الحالة السياسية الراهنة فى أوربا، ثم لأن أمريكا غريبة عن المبادىء والنظم السائدة فى القارة الاوربية، ولقد ذكر مترنيخ القيصر الروسى بأن مصالح الولايات المتحدة مختلفة عن مصالح أوربا، فمصالح أوربا هى المحافظة على السلام والاستقرار ومصالح العائلة الاوربية وحماية مصالح هذه الدولة (أسبانيا) التى خلقت ولايات أمريكا الجنوبية وحكمتها لمدة ثلاثة قرون » ، بينما مصالح الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية مصالح إقتصادية ، مادية ، وسياستها سياسة توسع وتجارة.

ووقفت فرنسا موقفاً غريباً إزاء المسألة الامريكية وعبر عن وجهة نظر الملكيين الرجعيين فيها شاتوبريان Chateaubriand فلقد ترك ذلك السياسى لخياله أن يميل به مذهبا طريفاً. فكان يحلم بانشاء ممالك فى أمريكا الجنوبية وثيقة

الصلة بفرنسا ، ويتوج لحكم هذه الممالك ملوك البربون، وبذا يمكن التوفيق بين سياسة فرنسا القومية وبين المبدأ السائد فى أوربا ، وهو تقوية دعائم الملكية ، وكذلك التوفيق بين مبادىء أوربا ومطالب دول أمريكا الجنوبيـــة فى الإستقلال . ولما كان شاتوبريان يعتقد أن الولايات المتحدة لا تقبل الإستماع إلى مثل ذلك المشروع لم يرحب الوزير الفرنسى باشتراك الولايات المتحدة فى المؤتمر الاوربى .

على أن الولايات المتحدة من ناحيتها لم ترحب بالاشتراك فى مؤتمر يناقش مسائل كونت فيها رأيا نهائيا . فلقد اعترفت باستقلال دول أمريكا الجنوبية التى أعلنت إستقلالها . وكان إعتراف الولايات المتحدة باستقلال هذه الدول فى ٨ مارس سنة ١٨٢٣ ، ولذا فى أثناء الوقت الذى أرسلت فيه الدعوات لحضور المؤتمر فى ديسمبر سنة ١٨٢٣ كان رد الولايات المتحدة يعبر الاطلنطى، وكانت رسالة الرئيس منرو فى طريقها إلى أوربا ، وكانت رسالة الرئيس منرو إلى مجلس الكونجرس الامريكى فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ .

تفسير مبدأ منرو

تشرح نظرية منرو موقف الولايات المتحدة إزاء المسائل الاوربية فتقول :

« إن سياستنا نحو أوربا ... لا زالت كما هى ، وهذه السياسة تقضى بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاوربية ، هذه السياسة تقضى بالاعتراف بالحكومات القائمة فى أوربا كحكومات شرعية .

« وسنعمل من جانبنا على توطيد دعائم الصداقة معها بحزم وشجاعة ، ولكننا لا نستطيع قبول أى ضيم أو أعتداء » .

ثم تمضى الرسالة تبين موقف الولايات المتحـــدة إذا حاولت دول أوربا

التدخل فى شئون أمريكا الجنوبية فتقـــول :

« ولكن الموقف يختلف بالنسبة للقارتين الامريكتين ...فمن المستحيل أن تعمل الدول الأوربية المتحالفة على تطبيق نظمها السياسية فى أى جزء من هاتين القارتين دون أن يتعـارض ذلك مع رفاهيتنا ومصالحنـا ... ولذا لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقبل مثل ذلك التدخل .

« وإن تدخل الدول الاوربية فى شئون أمريكا فيه مسـاس صريح بحقوق الولايات المتحدة ومصالحها » .

« وأن القارتين الأمريكتين أصحبت لهـا الآن نظم حرة ، ولذا فمن العبث ومن الباطل أن ينظر اليها فى المستقبل كأماكن صالحة للاستعمار الأوربى . وأن أمريكا تحفزها الصراحة وروابط الصداقة مع الدول الأوربية تعلن أنها تعتـبر أية محاولة من ناحية هذه الدول لفرض نظامها السياسى على أى جزء من القارتين الأمريكتين عملا خطرا على سلامة الولايات المتحدة وسلامها » .

« إن الولايات المتحـدة لم تتدخل فى شئون مستعمرات الدول الأوربيـة الموجودة حالياً . ولكن الولايات المتحـدة وجدت بعد إمعان النظر أن تعترف بالحكومات التى أعلنت أستقلالها فى أمريكا الجنوبية ، وأن الولايات المتحـدة ستنظر إلى أية خطوة تقوم بها دولة أوربـــية للاعتداء على هذه الحكومات أو لفرض نظامها السياسى عليها كعمل عدائى موجه للولايات المتحدة . »

لم يكن الرئيس منرو هو أول من نادى بتلك المبادىء ،ولقد أوضحنا قبل ذلك كيف أن جفرسون كان ينـادى بضرورة تفوق نفوذ الولايات المتحـدة الامريكية فى العالم الجديد . ولما لا ؟ وهى أكبر وأعظم دولة فى هذا العالم . وأوضح بما لا يدع مجالا للشك بأن من مصلحة القارتين الأمريكتين عدم إزدياد

النفوذ الأوربى فيهما ، وحض الدول الامريكية على العمل من أجل دفع هـذا النفوذ ما أمكن .

وقد عبر عن هذا المبدأ ممثل الولايات المتحدة فى لندن ريتشارد رش R. Rush لوزير خارجية إنجلترا المستر كانتج عندما اشتدت أزمة أمريكا الجنوبية ، وقبل أن ترد اليه تعليمات حكومته بهذا الخصوص قائلا بأن حكومته تعتقد بأنه «إذا حاولت إحدى الدول الأوربية الكبرى أن تحتل أى جـزء من أجزاء أمريـكا الجنوبية ستـكون هذه المحاولة ظالمة ، وسينجم عنها عواقب وخيمة » .

وإذا نظرنا إلى رد الفعل الذى أحدثه هذا المبدأ لدى دول أمريـكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، نجد أن تلك الدول قد اعتبرت هذا المبدأ مؤيدا لاستقلالها وحريتها ، ولـكنها فى نفس الوقت رفضت أى تدخل من قبل الولايات المتحدة فى شئونها الداخلية . أو أن تقوم بعمل يتعارض مع إستقلالها أو يحدد مستقبلها .

لم يـكن معنى نظرية منرو فى أول الأمر أن الولايات المتحدة قلدت نفسها واجب الدفاع الفعلى عن حقوق دول أمريكا اللاتينية وحرياتها واستقلالها ، بل فى الواقع ظلت دول أمريكا الجنوبية تعتمد الى جانب تأييد الولايات المتحدة على قوة الأسطول الإنجليزى .

ولقد حدد آدمز صاحب الفضل فى وضع هذا المبدأ ، والرئيس الذى خلف منرو ، حدد آدمز هذه النظرية كما يفهمها هو فقال « إن على كل دولة من الدول الثائرة أن تلجأ الى وسائلها الخاصة للدفاع عن استقلالها » . ولا يرى آدمز بذلك إلى أن الولايات المتحدة ستتخلى عن تأييد هذه الدول ومساعدتها إذا ما وقـع عليها إعتداء أوربى .

على أن الرأى العام فى الولايات المتحدة لم يـكن قد استعد بعد لقبـــول

ما تنطوى عليه السياسة التى ترسمها خطة منرو . بل إن مجلس الكونجرس الأمريكى لم يقم بأية خطوة مباشرة فى عهد آدمز لتطبيق رسالة منرو تطبيقاً عملياً . بل الأكثر من ذلك لم تقف الولايات المتحدة موقفاً جدياً حيال حركة الجامعة الأمريكية فى مبدأ نشأتها .

ففى عهد الرئيس آدمز فى سنة ١٨٢٥ دعت بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية والوسطى الولايات المتحدة إلى مؤتمر أمريكى يعقد فى بنما لمناقشة المسائل التى تهم الأمريكيين جميعاً ، وكانت الفكرة من وراء ذلك المؤتمر ترمى إلى انشاء إتحاد من الأمم الامريكية الديموقراطية فى العالم الغربى تواجه الإتحاد المقدس الإستبدادى فى العالم الشرق وتحد من مطامعه . فلم تلق هذه الفكرة تعضيدا كبيرا فى الولايات المتحـــدة . فلم يكن برنامج المؤتمر محدودا ثم كان من مشروعات المؤتمر النظر فى مسألة الغاء تجارة الرقيق وتحرير الرقيق . ولذا لم يكن الجنوب فى الولايات المتحدة ليرضى بمناقشة موضوع قد يؤثر تأثيرا كبيرا فى نظامه الإجتماعى . ثم من ناحية أخرى لم يكن ذلك العصر يتقبل فكرة جلوس ممثلى هايتى السود بجانب ممثلو أمريكا فى مؤتمر واحد .

وكان لمعارضة انجلترا أثر كبير فى فشل المؤتمر ، فلقد صمم كاننج على معارضة الولايات المتحدة إذا حاولت السيطرة على دول أمريكا الجنوبية أو الوسطى . وعلى أى حال لم يظهر كوينسى آدمز نشاطاً كبيرا فى الناحية الخارجية أثناء رياسته لجمهوريات الولايات المتحدة ، كما أظهر أثناء توليه الوزارة . ولقد خشيت الولايات المتحدة أن تتورط فى سياسة قد تؤدى إلى الحرب ، لأنها كانت تعلم أن غرض جمهوريات جنوب أمريكا هو انشاء إتحاد غايته الأولى مقاومة اسبانيا وغيرها من الدول الأوربية التى تحاول التدخل فى شئون أمريكا الجنوبية.

ثم إن غرض هذه الجمهوريات بعد ذلك هو مناقشة مسألة طـــرد الأسبـان من جزيرتى كيوبا وبورتوريكو .

وأخيرا عين آدمز مندوبين وافق عليهما مجلس الكونجرس الأمريكى بصعوبة ، فلقد كانت فكرة هنرى كلاى H. Klay وزير الخارجية الأمريكية إنشاء جمهوريات فى أمريكا الجنوبية تعترف للولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة السياسية . وعلى أى حال مات أحد هؤلاء المندوبين قبل أن يشترك فى المؤتمر ، ولم يذهب الثانى لأداء مهمته . ولذا كتب للمؤتمر الفشل، فانعقد وانفض دون أن تشترك فيه الولايات المتحدة .

ثم تقرر عقـد مؤتمـر آخر فى المكسيك ، وذهب اليـه ممثلا الولايات المتحدة فى الوقت المعلوم فلم يجد المؤتمرا ! وانتهى الكلام مؤقتاً فى مسـألة الجامعة الأمريكية .

تطور مدلول المبدأ

ومما تجـدر ملاحظته أن مبـدأ منرو قد وضع نظاما أمريكيا لتحقيق أمن وسلام الولايات المتحدة أولا والسلام الأمريكى ثانياً . ومع أن هذا المبدأ لم يوضع موضع الإختبار بصفة جديةفىأوائل القرن الماضى ، ومع أن دول أوربا

---

(١) حول هذا الموضوع يرجع الى :

- Bernard Mayo, Henry Clay (1937)
- Carl Schurz, Life of Henry Clay, (1937)
- Clement Eaton, Henry Clay and the Art of american Politics. (1957)
- Glyndon C. Van Deusen, The life of Henry Clay ‹1937)

لم تعترف به رسميا الا فى مستهل هذا القرن، فانها قد احترمته فى مواضع كثيرة. ويعتبر مبدأ منرو المبدأ الاول فى السياسة الأمريكية الذى وضع أساساً ثابتاً لسياسة دفاعية بعيدة المدى ، وسيظل باقيا ما بقيت الولايات المتحدة . ولقد أوضح هذا المبدأ بشيء كثير من التحديد موقف الولايات المتحدة إزاء دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، كما حدد فى نفس الوقت موقف العالم الجديد من العالم القديم . وسنجد أن هذا المبدأ سيطبق بنجاح فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وكلما زادت قوة الولايات المتحدة ، كلما ذهبت فى تفسيره مذاهب شتى تتفق مع قدرتها الحربية وثقلها السياسى فى المجال الدولى .

هذا المبدأ - كما ذكرنا - مكون من جزئين أساسيين ، أولهما عدم تدخل الولايات المتحدة فى شئون أوربا واحترامها للنظم القائمة مهما اختلفت هذه النظم عن النظم الامريكية . والثانى عدم السماح لدول أوربا فى أن تدخل فى شئون العالم الجديد أو أن تفرض نظمها السياسية أو الإجتماعية عليها .

وقد تمسكت الولايات المتحدة بهذين الجزئين طالما كانت محدودة القوى ، وتثقل كاهلها المشاكل الداخلية التى تواجهها . وبمعنى أدق فان الولايات المتحدة الأمريكية فى مستهل القرن التاسع عشر لم تكن تملك القدرة على التدخل فى شئون دول أوربا ، بينما كانت هذه الدول تستطيع التدخل فى الشئون الامريكية دون أن تستطيع الولايات المتحدة أن تتصدى لها من غير مساعدة إنجلترا .

ولكن حينما بدأت الولايات المتحدة الامريكية تحس بتزايد قوتها وبما أصبح لها من مركز دولى ممتاز ، أخذت تطبق هذا المبدأ بما يتفق مع مكانتها المرموقة كدولة كبرى ، على أساس جزئه الثانى فحسب ، أى عدم قبول التدخل الاوربى فى شئون القارتين الامريكتين . وكانت فى ذلك الوقت تعنى حقيقة ما تقول .

فعندما ثارت مشكلة المجر فى سنة ١٨٤٨ ، وقام الأهالى يشقون عصا الطاعة على الحكم النمسوى وقفت الولايات المتحدة منها موقف العطف ، وتمثل ذلك فى إستقبالها الرائع لزعيم الثورة المجرى كوشوط ، وكانت على استعداد للاعتراف بالثوار لو نجحوا فى مهمتهم . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء ذلك مناصرة الحريات ، وفى نفس الوقت اظهار قوتها وعظمتها للعالم الاوربى .

ولقد اتسع مدلول ذلك المبدأ بشكل واضح ليشمل كل أنواع التدخل الاوربى غير المسلح ، وليخضع له كل تصرفات الدول الامريكية المتعلقة بالهبة أو البيع أو التنازل لأى جزء من أجزاء القارتين الامريكتين. فمثلا لا تستطيع أية دولة من دول أمريكا أن تهب أو تبيع أو تتنازل عن أى شبر من أراضيها لدولة أوربية أو أسيوية دون اعتراض الولايات المتحدة الامريكية، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة أو التلويح بها . فمعنى هذا تجميد الوضع السياسى فى أمريكا الوسطى والجنوبية ، وأصبح أمام الدول الأوربية التى لها مستعمرات فى أمريكا أحد أمرين لا ثالث لهما ؛ فاما أن تمنح تلك المستعمرات حريتها واستقلالها ، وإما أن تحتفظ بها كما هى دون أن تملك الحق فى منحها أو التنازل عنها للغير — فيما عدا الولايات المتحدة بطبيعة الحال — دون تدخل الولايات المتحدة الامريكية .

وسنعرض فى الفصول القادمة بعض المشكلات التى وضع فيها هذا المبدأ موضع التنفيذ بنجاح ملحوظ، ألا وهى الحرب الأهلية الأمريكية وما صاحبها من تدخل أوربى ، ومسألة كيوبا وفنزويلا . وقد عولجت تلك المسائل ببعض التفصيل فى هذا الكتاب .

الفصل الرابع

الحرب الأهلية الأمريكية

سيوارد

فى الفترة التى سبقت الحرب الأهلية الأمريكية وهى فترة تمتد إلى ثلاثين عاما لم تحدث بصفة عامة أمور ذات خطر فى السياسة الخارجية الأمريكية ، اللهم اذا استثنينا مسألة المكسيك .

لقد ساءت نوعا ما العلاقات بين الولايات المتحدة وانجلترا بالنسبة لجزائر الهند الغربية ، وبالنسبة لأمريكا الوسطى ، وكذلك أتى وقت تحرجت فيه العلاقات مع فرنسا . ولكن هذه الأحداث لم تكن خطيرة . ولم تبق لها آثار مهمة فى تاريخ السياسة الخارجية الامريكية ، فكل هذه المسائل سويت بطريقة ودية ، بطريق المفاوضات المباشرة بين الدول صاحبة الشأن .

مسألة المكسيك

وربما كانت المسألة الظاهرة فى هذا العهد هى مسألة المكسيك التى استلزمت دواء ناجعا وتطلبت حربا بين الدولتين المتجاورتين. أما مسائل التجارة التى كانت معلقة بين انجلترا والولايات المتحدة ، المسائل التى كانت ناشئة عن تمسك الولايات المتحدة بسياسة حماية التجارة ، فلقد تمت عن طريق الإتفاق، كذلك فى مسألة أمريكا الوسطى التى اصطدم فيها النفوذ الامريكى بالنفوذ الإنجليزى انتهى الأمر فيها باعتراف الدولتين بتساوى مصالحها فى ذلك الجزء من العالم. وأما مسألة المكسيك، فلقد تطلبت من الولايات المتحدة بذل نشاط سياسى ومجهود حربى فى آن واحد .

بعد ان انتهت مشكلة استقلال دول امريكا الجنوبية أرادت الولايات المتحدة إصلاح حدودها الجنوبية الغربية ، وحاولت تعويض المكسيك ماليا عن الاراضى التى تتنازل عنها .

والذى دفع الولايات المتحدة إلى انتهاج هذه الخطة ماعرفته من ضعف المكسيك كدولة وعدم استقرار الأمور السياسية فيها ، ثم ماكانت عليه حدود الولايات المتحدة من ناحية الجنوب الغربى ـ واهتمت الولايات المتحدة بذلك الأمر ، وخاصة بعد ازدياد الهجرة واطراد التوسع الامريكى نحو الغرب تبعا لذلك، فرأت الولايات المتحدة ضرورة انتهاز فرصة ضعف المكسيك، وخاصة فى مسألة اعتبرتها حيوية لها .

ولقد حاولت الولايات المتحـــدة أن تتخذ مع المكسيك طريق السلم ما استطاعت الىذالك سبيلا، ولذا قامت مفاوضات طويلة بين الدولتين استغرقت مدة ليست بالقصيرة، حتى قامت ثورة فى تكساس Texas ضد الحكم المكسيكى. ويظن البعض أن للولايات المتحدة يدا فى إهاجة هذه الثورة ، لاسيما وأنه كان هناك شعور قوى فى تكساس يحن الى الانضمام للولايات المتحدة .

وأبان الرئيس جاكسون Jackson عن رغبته فى الاعتراف بتكساس منفصلة عن المكسيك، بل وأرسل فعلا مندوبا من لدنه « قائما بالاعمال » ليمثل الولايات المتحدة فى هذه الدولة الصغيرة الثائرة، مما أدى الى زيادة تعقد العلاقات الأمريكية المكسيكية .

وفى أول الأمر لم تجب الولايات المتحدة رغبة الجمهورية التكساسية فى الانضمام اليها. وحاولت الجمهورية التكساسية إثارة غيرة الولايات المتحدة بانشاء علاقات سياسية مع انجلترا وفرنسا واسبانيا حتى ترغم الولايات المتحدة على تطبيق

مبدأ منرو وقبول الانضمام ، ولكن الولايات المتحدة كانت في حيرة من أمرها تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، خشية تحرج علاقاتها مع المكسيك ومع دول أوربا.

وجاء حين من الوقت اقتصرت فيه الولايات المتحدة على إتباع سياسة الحياد. ولكن محاولة إنجلترا وفرنسا كسب صداقة تكساس ، وتدخلها لعقد هدنة بينها وبين المكسيك أثارت الرأى العـــام فى الولايات المتحدة إلى ضرورة إنتهاج خطة حاسمة ، مهما أساءت هذه الخطة إلى شعور جارتها اللاتينية. وبذا انضمت تكساس إلى اتحاد الولايات المتحدة فى أواخر سنة ١٨٤٥ .

ولقد كان ضم الولايات المتحدة لتكساس مثيرا لغضب حكومة المكسيك ، فلقد أعلن وزيرها المفوض فى واشنطن المتى Almonte « أن المكسيك ستثبت حقوقها فى تكساس فى كل وقت وبكل وسيلة فى إستطاعتها » .

وأخذت المكسيك تستعد لخوض غمار حرب مع الولايات المتحدة .

وأما الولايات المتحدة فلقد عملت من جانبها على استصلاح جارتها وتهدئة الخواطر فيها . وهى بعد ذلك تريد أن تبرر سياستها فى ضم تكساس أمام الرأى العام الامريكى اللاتينى . وهى تعمل قبل كل شىء على أن تنظم علاقات سياسية جديدة مع المكسيك .

لم تكن الولايات المتحدة تبغى القضاء على استقلال جارتها ، وانما أرادت وضع حدود قوية جديدة . ولهذا فهى تبعث سليدل Slidell لاقناع المكسيك بضرورة الاعتراف بانضمام تكساس إلى الولايات المتحدة ، وبأن الحدود الجديدة للولايات المتحدة تمتد من خليج المكسيك إلى المحيط الهادى . وتقوم الولايات المتحدة بدفع تعويض مالى للمكسيك إذا قبلت التنازل عن كاليفورنيا.

ولكن هذه البعثة باءت بالفشل لأن ساسة المكسيك وإن كانوا ميالين للسلام ، وهم وإن كانوا يدركون قوة الولايات المتحدة وقدرتها الحربية على إرغام المكسيك - إلا أنهم كانوا يخشون الرأى العام المكسيكى الذى ما كان يستطيع قبول مثل هذه المطالب دون أن يقوم بثورة قد تقتلع الحكومة من جذورها .

ثم أن المكسيك تظن فوق ذلك أن علاقات الولايات المتحدة بانجلترا معقدة بالنسبة لأوريجون Oregon (وهى ولاية على الحدود الشمالية الغربية بين كندا والولايات المتحدة) - وما كانت تظن أن هذه المسألة ستحل بين إنجلترا والولويات المتحدة دون صعوبات كبيرة - فبالغت المكسيك إذاً فى فهمها لسوء العلاقات الإنجليزية الامريكية إلى درجة اعتقدت معها بأن الولايات المتحدة لن تستطيع الاقدام على إجبار المكسيك بالقوة لتحقيق مطالبها .

وأما الولايات المتحدة فكانت على يقين بأن الحكومات التى تتعاقب على السلطة فى المكسيك حكومات ضعيفة ، سريعة الإنقلاب ، ولا تجد التأييد الشعبى الكافى وأن الأمور السياسية فى المكسيك لا تستقر على حال ، وعلى أساس هذا الإعتقاد بنت سياستها العامة نحو المكسيك .

ثم بعد ذلك كانت سياسة الرئيس بولك Polk سياسة توسع ، سياسة إمبريالية قوية ، ولذا فهو مصمم على الدخول فى غمار الحرب إذا لم يكن بد من ذلك ، فالحرب فى نظره هى الطريقة الوحيدة الكفيلة باقناع المكسيك بوجاهة المطالب الامريكية .

وفعلا نشبت الحرب بين الدولتين ، وحازت الولايات المتحدة نصرا مبينا كما كانت تتوقع ، وكلفت تريست Trist بواجب المفاوضات مع المكسيك ،

وكانت معاهدة سنة ١٨٤٨ التى ضمنت حقوق الولايات المتحدة وحققت رغباتها. ولما كانت هـذه الحرب قد كشفت عن ضعف المكسيك الحقيق ، فلقـد جاهر فريق فى الولايات المتحدة برأيه فى ضرورة ضم المكسيك كلها للولايات المتحدة. ولكن لم يكن من السهل تحقيق خيال ذلك الفريق .

فنى عهد بولك إذاً استطاعت الولايات المتحدة أن تسوى مسألة أوريجون مع إنجلترا فى سنة ١٨٤٦ ، كما استطاعت أن تستقطع من المكسيك كليفورنيا فى سنة ١٨٤٨ - كما تمكنت أن تبين للعالم أن نظرية منرو مبدأ مهم من مبـادىء السياسة الامريكية ، باق على مر الزمن . فنى يقطـان Yucatan قامت ثورة من جانب الهنود الحمر للقضاء على حضـارة الإنسان الأبيض . وكانت الثورة قوية إلى درجة دعت السلطات المحلية إلى الإلتجاء إلى الولايات المتحدة وإنجلـــترا وأسبانيا تطلب تدخلها ومساعدتها .

ولم تكن نظرية مـــنرو قد أعدت لمثل ذلك الموقف المعقـد ، ولذا كان لزوما على بولك أن يعيد تفسير هذه النظرية من جديد، فقال مخاطباً الكونجرس: إن سياسة الولايات المتحدة تحرم نقل ملكية أى أرض أمريكية إلى بريطانيـا العظمى أو أسبانيا أو أية دولة أخرى ، وأن على الولايات المتحدة أن تمنع يقطان من أن تصبح مستعمرة أوربية . ولكن تغير الموقف ، فهـدأت الاحـوال فى يقطان قبل تدخل الدول .

الحرب الاهلية ومبدأ مونرو

ثم جاءت الحرب الأهليـة الامريكية [1] فى سنة ١٨٦١ . وكانت سيـاسة

---

(١) حول هذا الموضوع راجع :
Hill, Ch., Leading American Treaties. New York (1922) =

الولايات المتحدة فى أثناء هذه الفترة الجديدة متأثرة بالحرب الأهلية ، بمواقعها الحربية وبتقلباتها . لم يكن للولايات المتحدة سياسة واحدة متحدة . فلقد كانت هى مقسمة إلى إتحاد الولايات الشمالية واتحاد الولايات الجنوبية. وكان الشماليون يتمسكون بالإتحاد ، وبذلوا قصارى جهدهم للمحافظة عليه وإرغام الجنوبيين على احترامه . بينما كان هؤلاء يعملون على الإنفصال وتكوين اتحـــاد خاص بهم يرعى مصالحهم .

لقد هـددت مشكلة الرق وحدة الولايات المتحدة الأمريكية ، هذه الوحدة التى حرصت على الحفاظ عليها وتدعيمها منذ حصولها على الاستقلال . ولهـذا كانت المشكلة الاولى التى واجهت الرئيس لنكلن Lincoln ليست العمـل على إلغاء الرق بقدر بذل الجهود فى المحافظة على الوحدة . وتطلب هـــذا الأمر من الولايات المتحدة أن تقف لمحاولات الجنوب فى الإنفصال بالمرصاد ، وأن تعزله عن العالم الخارجى عزلا تاما حتى لايعتمد على أى تأييد خارجى . وقـد قابله الجنوب بالمثل إذ كانت سياسته هى الأخرى ترمى الى عزلة الشمال وضم دوله الى جانب قضية الولايات الجنوبية .

عمل الشمال على ضرب نطاق حصار بحرى حول الولايات الجنوبيـة وعرقلة تجارتها . وحاول الجنوب فك ذلك الحصار بالتعدى على تجارة الشمال ، وإثارة

= Malloy - William, Treaties, Couventions, International Acts and Protocols between the United States and other Powers 1776 - 1909 2 Vol. Washington 1910.

Paxson. J , The Indepenedence of South American Republics Philadelphia 1903.

Paxson, J ,Recent History of the United States Boston 1926

دول أوربا التى كانت فى حاجـة الى القطن الذى تنتجه الولايات الجنوبيـة ضـد ولايات الشمال .

حاول كلا الفريقين المتحاربين أن يكسب الى جانبه تأييد الدول الاوربية، لاسيما انجلـترا التى كان يتوقف على موقفهـا موقف الدول الاوربية الأخرى ، وخصوصا فرنسا . فلو اعترفت انجلترا بالجنوب من الناحية السياسية سيكون لذلك تأثير كبير على موقف الدول الاخرى .

فى الشمال تولى وزارة الخـارجيـة سيوارد W. H. Seward الذى كان ينافس الرئيس لنكان فى انتخابات رياسة الجمهورية . ولذلك الرجل ماض سياسى حافل ، ويعتبر من أعظم الرجال الذين تولوا ذلك المنصب الخطـير . على أنه نشـأت صعوبات فى أول الأمر بينه وبين لنكلن ، فلقـد كان سيوارد يرى فى نفسه كفاية تمتاز على كفاية رئيسه . ولـكن لنكان نجح فى استرضاء سيوارد ، وترك له مجالا كبيرا وحرية واسعة فى إدارة الشئون الخارجية .

الخطر على الوحدة

ونظرا لأن موضوع الوحدة كان الشغل الشاغل لساسة الولايات المتحدة ، فقد فكر سيوارد وزير خارجية الشمال فى أن يشغل الرأى العـام فى الولايات المتحدة بحرب خارجية؛ على زعم أن الخطر الخارجى من أهم العوامل التى تدعو الى تماسك الجبهة الداخلية والمحافظة على الوحدة . ووجد أن الحرب مع انجلترا تؤدى الى هذا الغرض . ولما كانت هذه الفكرة تنطوى على خطر جسيم يتهـدد الولايات المتحدة فى وحدتها وفى مستقبلها السياسى كدولة عظمى ، فقـد رفضه الرئيس لنكان بشدة وحزم .

أما انجلترا فلم يكن يهمها فى ذلك الوقت وحدة الولايات المتحدة ، بل على العكس كانت بحكم مصلحتها الاقتصادية تعطف على مطالب الجنوبيين ، ولهذا لم تتردد فى الاعتراف بهم كمحاربين . وظن البعض أن هذه الخطوة ربما أدت إلى الخطوة الثانية وهى الاعتراف باستقلال الولايات الجنوبية . ولو أقدمت انجلترا على هذه الخطة لخسرت قضية الوحدة الامريكية بلا ريب . فانجلترا فى ذلك الوقت كبيرة الصلة بفرنسا ، وتستطيع التأثير عليها ،لا سيما وأن امبراطور الفرنسيين نابليون الثالث له أطماع فى أمريكا لا يمكن نجاحها أو تحقيقها إلا إذا ضعفت الولايات المتحدة وانقسمت على نفسها ، وعجزت عن مقاومة أعمال فرنسا فى العالم الغربى .

فليس غريبا إذاً أن يبذل الشمال منتهى جهده فى اقناع الحكومة الانجليزية بعدم الاعتراف بالجنوب . ولذا اهتم سيوارد اهتماما بالغا باختيار الشخص الذى يمثل مصالح الشمال فى لندن ، لأنه على ذلك الاختيار كان يتوقف مصير الاتحاد الامريكى ومستقبل الوحدة الأمريكية . ولذا انتخب سيوارد أحد عظماء السياسة الأمريكيين ممن توارث العظمة والمقدرة السياسية : وهو تشارلز فرنسيس آدمز Charles Francis Admis .

والولايات المتحدة مدينة لعبقرية هذا الرجل ولاختيار سيوارد له ، فلقد أختاره سيوارد لهذه المهمة، ولم يكن لنكلن ولا مجلس الشيوخ الأمريكى بكبيرى التحمس لهذا الاختيار .

وفى نفس الوقت الذى وصل فيه تشارلز الى انجلترا ، اعترفت انجلترا بالولايات الجنوبية كجانب محارب ، ولهذا واجه تشارلز آدمز موقفا من أعقد

المواقف ، فما لا شك فيه أن ذلك الاعتراف كان ضربة سياسية شديدة موجهة الى الاتحاد الامريكى . فلقد كان فريق كبير فى انجلترا يؤمل فى قيام شعب جديد فى أمريكا الشمالية ينظر الى انجلترا كصديقته الكبرى .

لقد كان على الشمال أن يبذل كل ما يستطيع لاسترضاء انجلترا وفرنسا فأعلن موافقته على إعلان باريس (١٧٥٦) الذى يحرم القرصنة .

وقامت مشاكل كبيرة بين انجلترا والشمال بشأن موقف انجلترا الودى نحو الجنوب ؛ ولكن الكثير منها كان يجد له حلا أمام مهارة سيوارد السياسية ولباقة ممثله فى لندن .

ولقد ظهرت لباقة سيوارد السياسية وحزمه حين طلبت فرنسا تخفيف الحصار البحرى على الجنوب حتى تستطيع فرنسا استيراد المواد الخام اللازمة لمصانعها . وظن وزير الخارجية الامريكية أنه ربما كان مرمى فرنسا الحقيق التدخل فى صالح الجنوب ، ولذا فقد رفض ذلك الطلب . ودل ذلك الموقف الصريح على أن الشمال مصمم على تنفيذ سياسته كائنة النتيجة ما تكون .

ولقد عرف سيوارد ضرورة القيام بدعاية واسعة النطاق فى أوربا لا سيما فى انجلترا وفرنسا . وكان الغرض الأول من هذه الدعاية العمل على محو الشعور السيء العالق بأذهان الناس نتيجة للاعتقاد القديمة أو نتيجة لدعاية الجنوب ، وأرسل لهذه الغاية رجلين من كبار رجال الدين ، كما اختار نخبة من رجال الصحافة .

على أن تصرف سيوارد فى مسألة السفينة الانجليزية ترنت Trent كاد يشعل نار الحرب بين الشمال وانجلترا لولا تراجع الشمال فى الوقت المناسب . فلقد سافر

على هذه السفينة إثنان من سياسى الجنوب لتمثيل مصالح الولايات الجنوبية فى أوربا ، فهاجمت السفينة الانجليزية سفينة حربيـــة أمريكية أعتقلت الشيخين ماسون Masson وسليدل Slidell وقابل الرأى العام الامريكى فى الشمال ذلك العمل باستحسـان عظيم ، وهنأ وزير الحربية الامريكية الضابط البحرى الذى قبض عليهما ، وشكر الكونجرس ذلك الرجل .

ولكن فى الضفة الأخرى للأطلنطى هاج الرأى العام الانجليزى وثارت عاصفة من السخط والاحتجاج على اعتداء الشمال . ولذا أرسل لورد رســـل Russell إلى ممثله فى واشنطن لورد ليونز Lyons أن يطلب من سلطات الشمال تسليم سليدل وماسون فى الحـال . ولم يكن أمام الشمال إلا أن يسلم بمطالب انجلترا . وكان ليونز قد صاغ ذلك المطلب فى قالب معتدل مما سهل على سيوارد التراجع ، ولقدكان على رئيس الجمهورية سيوارد تهدئة الرأى العـــام فى مسألة اعتبرها إذلالا تاما له .

وإذا كانت هذه هى جهود الشمال السياسية ، فماذا كانت سياسة الجنـوب ، فهى تكون جزءا من السياسة الخارجية الامريكية ؟

لقد عملا ممثلا الجنوب سليدل فى باريس ، وماسون فى لندن جهدهما فى أن تعترف أوربا رسميا بالجنوب ، وكان سليدل يظن أنه يستطيع أن يستغل صداقة لوى نابليون للجنوب ، فنابليون الثالث رأى أن حركة الانقسام فى الولايات المتحدة لونجحت ستؤدى فى آخر الأمر الى القضاء على السياسة التىوضحتها رسالة منرو ، وهو يرى فىحركة الانفصال والاستقلال التىيبغيها الجنوب وسيلة لنجاح سياسته فى المكسيك التى تهمه بصفة خاصة .

ولكن سياسة نابليون الثالث كانت متصلة بسياسة انجلترا الخارجية ، ولذا

فانه حتى لو أراد التدخل فى صالح الجنوب ما كان يستطيع القيام بذلك وحده. وان كان سليدل قد أعلن فى أبريل سنة ١٨٦٢ أنه لم ييأس بعد من تدخل نابليون فى صالح الجنوب. على أن آمال سليدل لم تتحقق بالرغم من أن مسلك الامبراطور الفرنسى ومسلك وزرائه كان يشعر دائما بالعطف على مطالب الجنوب .

وأما فى لندن فلقد جاهد ماسون لكى يقنع رسل الوزير الانجليزى بضرورة الاعتراف رسميا بالجنوب ، ولكن الصعوبات أمامه كانت كثيرة وخطيرة ، فمن هذه الصعوبات أن جانبا كبيرا من الرأى العام الانجليزى كان لا يعطف على مطالب الجنوب، لأن هذه المطالب كانت على خط مستقيم متعارضة مع مبادئه، فممثلو الجنوب فى نظره ممثلو الارستقراطية ونظام الاسترقاق . وكان العمال فى انجلترا وفرنسا يرون فى تحرير الرقيق نصرة للحرية . ويرون أن النزاع القائم فى أمريكا ما هو إلا نزاع بين الارستقراطية والديمقراطية .

على أن الجنوب حاول أن يستفيد من الظروف السياسية والاقتصـــادية الموجودة فى انجلترا وفرنسا ، فكل من الدولتين قد اتبع سياسة حرية التجارة ، بينما كان الشمال الامريكى متبعا لسياسة حماية التجارة .

وفى سبتمبر سنة ١٨٦٢ كانت انجلترا على وشك الاعتراف بالجنوب ، إذ كان بعض كبار الساسة الانجليز يميلون الى الجنوب ومنهم جلادستون Gladstone نفسه . وربما كان هناك فريق فى انجلترا يفكر فى اقنـاع الدولتين الروسية والفرنسية بالتدخل فى صالح الجنوب . واذا لم تتفق الدول الثلاث على ذلك ، لا مناص لانجلترا من الاعتراف رسميا بالجنوب .

تخللت هذه الفترة أكبر محنة عرفها الاتحاد الامريكى ، ولكن لحسن الحظ لم يكن الجنوب قد كون حكومة حقيقية حتى تعترف الدول باستقلاله. ثم أن

الدول الكبرى فى أوربا كانت متربصـــة تنظر ماذا تكون نتيجة الحرب الأهلية . كانت أوربا تنتظر انتصار الجنوب ، ولكن سير الحرب لم يكن تماما فى صالحه .

وكما كان الصراع الحربى بالغا أشده فى ميادين أمريكا كان الصراع السياسى عنيفا فى ميادين أوربا بين ممثلى الشمال وممثلى الجنوب . كان هم ممثلى الشمال إقناع أوربا باتباع سياسة الحياد التام ، وكان هم الجنوب اعتراف أوربا رسميا به وتخفيف الحصار البحرى ، وكانت أوربا تعطف على هذه المسألة من أجل القطن الذى ينتجه الجنوب .

ولما كانت أوربا لا تريد الدخول فى حرب مع الشمال من أجل القطن الذى ينتجه الجنوب ، فكان عليها ألا تنكر حق الشمال فى الحصار البحرى لاسيما وأنها فى نفس الوقت محتاجة إلى الغلال التى ينتجها الشمال . وعلى ذلك لم ينجح سليدل فى باريس ولا ماسون فى لندن ، كما فشلا أيضا فى إقناع انجلترا وفرنسا بالاعتراف بالجنوب .

ولقد رأى الشمال أن انجلترا قد خرقت سياسة الحياد بسماحها للسفينة الحربية ألباما Alabama التى كانت تبنى فى الأحواض الانجليزية بمغادرة انجلترا ، فلقد استخدم الجنوب هذه السفينة للاعتداء مرارا على تجارة الشمال . واضطر آدمز الممثل الامريكى الشمالى فى لندن إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة لانجلترا .

تحول الموقف الدولى لصالح الشمال

على أن انتصارات الشمال الحربية كان لها أثر هائل فى الموقف السياسى ، إذ جعلت الدول الاوربية تتريث إلى حين فى البت فى موضوع التدخل لصالح الجنوب

أو الاعتراف بانفصاله . كما أن الموقف الدولى قد خدم الولايات المتحدة إلى حد كبير ، فظهور بعض المشكلات الأوربية فى ذلك الوقت جذب أنظار ساسة أوربا اليها ، فتوارت إلى حد ما القضية الامريكية ، أو على أقل تقدير لم يصبح لها الصدارة كما كانت من قبل . فثارت المشكلة الايطالية بشكل خطير ، كما ظهرت المشكلة البابوية لتستحوذ على تفكير ساسة أوربا ؛ ثم اندلعت الثورة البولونية فوجهت أنظار دول أوربا اليها ، وخصوصا انجلترا وفرنسا . كما أن فرنسا فى عهد نابليون الثالث كانت تهتم بتوطيد دعائم الحكم الملكى الذى أقامته فى المكسيك أكثر من اهتمامها بقضية إستقلال الجنوب ، بل أنها كانت ترحب باستمرار الحرب والانقسام بين الشمال والجنوب ، لما فى ذلك من تدعيم لجهودها فى المكسيك وتنفيذ لمشروعاتها فى فترة إنشغال الولايات المتحدة بمشكلة الاتحاد. زد على ذلك موقف روسيا المؤيد لقضية الشمال . كل تلك المشاكل قد خدمت ـ دون ريب ـ القضية الأمريكية خدمات جليلة .

كان موقف روسيا الخارجى بعد حرب القرم ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦ مساعدا للقضية الامريكية ، فلم تعد تهتم كثيرا بارضاء إنجلترا وفرنسا ، وخصوصا وأن مرارة الهزيمة أمام هاتين الدولتين مازالت ماثلة فى الاذهان . ثم إن نجلترا وفرنسا لم تحاولا مجاملة روسيا فى مسألة الثورة البولونية التى قامت ضد حكمها ، بل على العكس من ذلك فقد أظهرتا عطفهما وتأييدهما للثوار البولونيين ، وهى تخشى أن تتدخل الدولتان لإقامة دولة بولونية من جديد . ولقد هددت الدولتان فعلا بالتدخل فى مسألة بولونيا بدرجة أدت إلى ذعر روسيا والتجائها إلى الدولة البروسية . ولما كانت روسيا تخشى على اسطولها من انجلترا ، فقد بعثت به إلى الولايات المتحدة للقيام بمظاهرة بحرية لمؤازرة الشمال ، واعترف الشماليون

بذلك الجيل ، وقامت علاقات ود وصداقة بين الدولتين دامت إلى أن سقطت القيصرية .

لقد قام الاسطول الروسى بحماية سان فرنسسكو من إعتداء سفن الجنوب مثل الا'لاباما Alabama ، ولم يكن للشمال حينذاك سفن حربية فى هـــذه المنطقة . وفى الوقت الذى كانت فيه روسيا تثبت فعليا ودها للشمال وعطفها على مطالبه ، كان نابليون الثالث صديق الجنوب غارق فى مسألة المكسيك ، والعمل على تثبيت عرش مكسمليان النمساوى المتداعى ، متحديا بذلك مبدأ منرو ، مما دعا الشمال إلى اعلان عدم قبوله لهذا التحدى .

ولكن الجنوب سلك سياسة أخرى ، فما كان له أن يرحب بمكسمليان كجار له . ولكن مسألة ماكسمليان لم تطل ، فسرعان ماتحطم عرشه ، وانهزم الجنوب من الناحية الحربية بصفة نهائية أمام الشمال .

ولو أن السياسة الخارجيـة للحرب قد انتهت بانتهائها ، إلا أن هذه الحرب أثارت مسائل مهمـــة من حيث القانون الدولى ، كما خلقت مشاكل لابد من تسويتها مع انجلترا وفرنسا .

أما انجلترا معفلقد اعتبرت الولايات المتحدة أن هذه الدولة نقضت سياسة الحياد التى أعلنتها حين سمحت للسفينة الحربية ألاباما بترك الثغور الانجليزية . وكان على الولايات المتحدة تكرار الاحتجاج على مسلك انجلترا الى أن سويت المسألة بالتحكيم ، ووافقت انجلترا على دفع تعويض للولايات المتحدة .

أما مع فرنسا فلقد كان الموقف مختلفا جدا . فلقد غامرت فرنسا بجنودها فى المكسيك ، وأقامت عرشا لا'مير نمسوى هـو مكسمليان دون أن تأبه لنظرية

منرو أو تعترف بحقوق الامريكيين فى تقرير نظام حكومتهم ، وكان موقفها فى الحرب الامريكية يوضح الى حد كبير ما كان لها من أطماع فى الدنيا الجديدة وما كان لها من رغبة فى تمزيق الوحـــدة الامريكية . ومن هنا كان موقف الولايات المتحدة قويا ازاء تدخل الفرنسيين ، وخاصة بعد انهزام الجنوب وانتهاء الحرب الاهلية .

ولقد عالجت الولايات المتحدة فى أول الأمر مسألة المكسيك بشىء غير قليل من اللين ؛ فكانت تكتفى بالاحتجاج ضد الإعتداء الفرنسى على أرض أمريكية ، ولكنها عادت بعد أن انتهت الحرب الاهلية لتوضح بما لايدع مجالا للشك بضرورة جلاء الفرنسيين عن المكسيك وإما الحرب . ولم يكن أمام نابليون - اذا كان يؤثر السلم - أن ينسحب بجنوده ، وإلا زحفت عليه القوات الامريكية المنتصرة ، ويصبح تجنب الحرب أمرا صعبا .

وبين جون بايجلو J Bigelow ممثل سيوارد فى باريس تلك السياسة لنابليون الثالث ، ولقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تقنع الولايات المتحدة بالاعتراف بحكومة مكسمليان اذا وافق الفرنسيون على سحب جنودهم من المكسيك . ولكن الولايات المتحدة رفضت ذلك العرض رفضا باتا ، ولذا فى ديسمبر سنة ١٨٦٥ يطلب سيوارد انسحاب الفرنسيين التام من المكسيك ، فسيوارد قد درس الموقف السياسى فى فرنسا ، كادرس مركز فرنسا السياسى فى أوربا .

والواقع أن مركز نابليون الثالث فى فرنسا كان يزداد ضعفا على ضعف ، وكانت صحته آخذة فى الاعتلال بشكل خطير ، وزادت مشاكله السياسية ، فالموقف الاوربى كان يزداد خطرا يوما بعد يوم ، والحرب بين دولتى وسط أوربا

بروسيا والنمسا ، كانت على وشك الوقوع ، وفى حالة إنتصار الدولة الاولى سيقوى الخطر الالمانى على نهر الراين ـ ثم قامت الحرب بين الدولتين .

وكان انهزام النمسا الحربى فى سادوفا إنهزاما سياسياً خطيرا لفرنسا . ولما كان نابليون الثالث يشعر تماما بخطورة الموقف الاوربى ، فهو يحول نظره سريعاً من المكسيك إلى وسط أوربا والى الاحداث السياسية المهمة على حدود فرنسا الشرقية .

ولذا فهو يعلن فى ٥ ابريل سنة ١٨٦٦ أنه سيسحب جنوده من المكسيك فى التسعة عشر شهرا المقبلة . ولكن الموقف الاوربى كان يزداد خطورة كل يوم ولذا تم الإنسحاب الفرنسى من المكسيك قبل الموعد المضروب . ففى مارس سنة ١٨٦٧ سحب بازين Bazaine (قائد الحملة الفرنسية) آخر جنوده من أمريكا ، ولم يمض شهران حتى انهار عرش مكسمليان وجنت زوجته الامبراطورة وعادت المكسيك للمكسيكيين .

لم تكن الولايات المتحدة تكن ضغينة لمكسمليان . ولكن سياستها وسلامتها كانتا متعارضتين مع وجود دولته . فوجود حكومة نمساوية تعتمد على تأييد فرنسا فى أرض أمريكية مجاورة للولايات المتحدة لا تتفق أبدا والخطة التى رسمها منرو . لقد حاول سيوارد التدخل للمحافظة على حياة مكسمليان . ولكن جواريز Juarez صاحب النفوذ فى المكسيك رفض إلا توقيع العقوبة على ذلك الرجل حتى لا يستهتر أحد فى المستقبل بحقوق المكسيك ، وفعلا لم يقبل تدخل الولايات المتحدة وأعدم مكسمليان .

موقف مصر من مسألة المكسيك

ومما يجدر الإشارة اليه أن مصر قد أقحمت نفسها فى هذا الصراع

الدولى لصالح فرنسا ، دون أن يكون لها أدنى مصلحة فيه . فنظرا لرداءة الأحوال الجوية والصحية بتلك المناطق التى كانت مسرحا لعمليات فرنسا الحربية بالمكسيك، أن تعرض الجنود الفرنسيون للموت والهلاك ، بسبب تفشى الحمى الصفراء بين صفوفهم ، ووجدت الحكومة الفرنسية أن العناصر البيضاء لاتصلح للخدمة العسكرية بتلك المناطق الحارة، وأن من الأفضل استبدالها بجنود من الافريقيين ممن إعتادوا على مثل تلك الاجواء .

كانت هناك صداقة وطيدة فى ذلك الوقت تربط فرنسا بمصر فى عهد الوالى سعيد وأوائل عهد إسماعيل - فمصر فى نظر فرنسا ميدانا لذكرياتها ومصالحها، فعلى أرضها نزل نابليون وقام بأعماله الشهيرة، وبين ربوعها أنشأت فرنسا أكبر مشروع عرفه العالم فى ذلك الوقت وهو قناة السويس، ذلك المشروع الذى ربط الشرق بالغرب . كما كان لفرنسا جزء كبير من أسهم قناة السويس، وكان لها أيضاً إدارتها والاشراف عليها . ثم لها بعد ذلك عدد غير قليل من الرعايا المقيمين فى مصر والذين لهم فيها مصالح هامة .

هذا بالاضافة إلى ميل سعيد إلى فرنسا وإلى كل ما هو فرنسى ، فوافق على إبرام عقد إمتياز شركة قناة السويس رغم معارضة إنجلترا الشديدة لهذا المشروع فى أول الأمر . وسار إسماعيل على سياسة سلفه فى الإعتماد على معونة فرنسا فى تنظيم الجيش المصرى ، وإنشاء المصانع الحربية الجديدة ، وفى إرسال البعثات العلمية والعسكرية اليها .

كما كانت سياسة لوى فيليب ملك فرنسا منذ الاربعينات من القرن التاسع عشر تهـــدف دون شك إلى إحياء الدول الصغيرة فى البحر المتوسط وتوثيق صلات فرنسا بها . لكل هذه الأسباب كان للحكومة الفرنسية دالة على مصر وعلى

ولاتها . ولهذا استخدم نابليون الثالث أمبراطور فرنسا نفوذه لدى والى مصر سعيد - دون أن يرجع فى هذا الأمر الخطير إلى الباب العالى - لإمداده بأورطة (١٠٠٠ جندى) من الجنود السودانيين للعمل تحت إشراف القوات الفرنسية بالمكسيك .

وقد استجاب لطلب نابليون. ونظرا لمعارضة إنجلترا لسياسة فرنسا التوسعية فى العالم الجديد ، فقد ساءها موقف والى مصر من مسألة المكسيك، وأخذوزير خارجيتها اللوردبالمرستن يندد به فى مجلس العموم البريطانى .[١]

ماذا كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القوة المصرية ؟ تكتم المسئولون فى مصر أمر إرسال هؤلاءالجنود تكتما شديدا إلىحد إعداد الترتيبات اللازمة لإبحارهم ليلا من الإسكندرية ، ومن مكان غير مستخدم لرسو السفن . وعندما علم قنصل أمريكا الجنرال بمصر تاير W. Thayer بتحركاتهم ، حاول أن يقف على حقيقة الأمر من خورشيد باشا محـــافظ الإسكندرية الذى أبدى تجاهلا تاما بهذا الموضوع . وصرح أحـــد مساعديه بأن تلك القوة متجهة إلى مراكش لإخماد ثورة قام بها الأهالى هنـاك . وذلك لتضليل القنصل الأمريكى عن الهدف الحقيق خشية أن يقيم فى طريقها العقبات .

وما أن علم القنصل الامريكى بمصر بنبأ سفر هؤلاء الجنودإلى المكسيكحتى سعى إلى مقابلة سعيد الوقوف على وجهة نظر مصر فى هذا الموضوع . ولكنهلم يستطع لمرض الوالى فى ذلك الوقت . [٢] وبناء عليه فقد أرسل إلى حكومته

---

(1) Aff. Etrang Corr. polit. Le Ministre à Beauscal. Paris 27 Fev. 1863.

(2) Amer. Doc Vol. 3 Despt. No. 27 Thayer to Seward in Jan , 18, 1863.

بمذكرة (١) يصف فيها ما قام به سعيد بأنه خرق صريح لمعاهدة لندن التى وقعتها الدول الاوربية الكبرى فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ ، والتى حددت فيها مركز مصر السياسى تحديدا دقيقاً .

فاذا كان هذا العمل من جانب سعيد قد وجد موافقة من الباب العالى ، فمعنى هذا أن تركيا أعلنت الحرب على جمهورية المكسيك . وإذا لم يكن الأمر كذلك فيعتبر سعيد خارجا عن طاعة مولاه ويجب محاسبته والوقوف فى وجهه .

وفى ١٣ يناير سنة ١٨٦٣ تمكن القنصل الامريكى من مقابلة ذو الفقار باشا (ناظر) وزير الخارجية المصرية ، وطلب منه توضيحاً لموقف والى مصر ، وعما إذا كان هذا التصرف من قبله قد حظى بموافقة الباب العالى أم لا ؟ فأجاب ذو الفقار بالنفى . وأضاف قائلا بأن إمبراطور فرنسا قد التمس من والى مصر إرسال ١٥٠٠ من الجنودالسودانيين لمعاونة الجنود الفرنسيين بالمكسيك ، فرأى بأن ليست لديه السلطة فى أن يرسل أكثر من خمسمائة جندى . وهو عدد ضئيل لا أثر له . فاعترض القنصل الامريكى على هذا القول ، وأوضح له بأن العبرة ليست بقلة العدد أو كثرته ، ولكنها مسألة مبدأ ، وأن فى الخروج على هذا المبدأ خرق صريح لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وابنود فرمان سنة ١٨٤١ الذى قبلت أسرة محمد على توارث الحكم على أساسه فأوضح ذو الفقار بأن الوالى لم تكن لديه أية فكرة عن خطورة هذا العمل ، وإن كل تفكيره كان منصباً على تأدية خدمة أخوية للإمبراطور (٢)

(1) Amer. Doc. Vol. 3 Despt. No. 279 Thayer to Seward in Jan., 12. 1863,

(2) Amer. Doc Vol 3 Despt No. 27 Thayer to Seward in Jan., 18. 1863.

وأوضح القنصل الأمريكى بأن خرق معاهدة لندن يهم الدول الاوربية الموقعة عليها أكثر مما يهم الولايات المتحدة الامريكية . ولكن حكومةالولايات المتحدة تسير فى سياستها الخارجية وفقا لمبدأ منرو الذى ينص على أن أى تدخل من أية دولة أوربية فى شئون القارة الامريكية يعد عملا عدائيا موجها ضدها . بهذه النظرة وحدها نظرت الولايات المتحدة إلى الحملة الفرنسية على المكسيك.

وإزاء تلك الإيضاحات التى أدلى بها القنصل الامريكى ، لم يسع ذو الفقار إلا تقديم الإعتذار عن هذا الخطأ الذىإرتكبته الحكومة المصرية عن غيرقصد، وأكد له بأن الحكومة المصرية لم تفكر فى يوم من الايام فى إساءة علاقتهـــا بالولايات المتحدة الامريكية . وأنها لحريصة أشد الحرص على أن تحتفظ بهذه العلاقة قوية على الدوام. وقد إختتم القنصل الامريكى حديثه مع وزيرالخارجية المصرية بطلب اصـــدار بيان رسمى تتعهد فيه الحكومة المصرية بعدم ارسال مساعدات حربية أخرى مستقبلاالى المكسيك.

لم يقنع قنصل أمريكا الجنرال الجديد شارلز هيل Charles Hale بما بذله سلفه من قبلفى هذا الشأن، فواصل سعيهالحصول علىتأكيد رسمىمنالحكومة المصرية بعدم إرسال أية امدادات عسكرية أخرى . بل لقـــد ذهب فى هذا الموضوع الى حد التلويحلوالى مصر الجديداسماعيل مهددا باستخدامالقوة قائلا: «اذا كان فى استطاعة والى مصر أن يستغنى عن بضع مئات من الجنود الملائمين للخدمة فى المكسيك، فان لدى حكومة الولايات المتحدةالامريكية تحت السلاح أكثر من ألف جندى من نفس النوع يصلحون ـ بصفة خاصة ـ للعمل فىمصر. وأن أمريـكا على استعداد بأن تعـــامل الوالى بالمثل ، وأن تقوم بنفس

الدور الذى قام به الوالى فى المكسيك بناء على رجاء دولة أخرى صديقة » .[1]

ويتعهد مصر رسميا بعدم إرسال جنود جددتنتهى الأزمة التى نشبت ـ غير حادة ـ بين حكومتى مصر والولايات المتحدة بشأن المكسيك .

وتظهر عظمة سيوارد فى عهد الانشاء الذى تبع عصر الحرب الأهلية ، ففى هذا العهد تم شراء شبـــه جزيرة ألسكا من الروسيا ، فلقد وجدت الحكومة الروسية عدم أهمية ألسكا لها ، وعرضت على الولايات المتحدة شراءها . ولكن محاولاتها الأولى لم تكن ناجحة .

ثم عرض سيوارد الفكرة من جديد على الروسيا ، ووجدت هذه الدولة أن حاجتها للمال شديدة فوافقت على الصفقة وتمت عملية الشراء نهائياً فى صيف سنة ١٨٦٨ .

(1) Amer. Doc. Vol. 4 Despt. No, 4 1 Charles Hale to Secretary of the State, Washington.

القسم الثانى

السياسة العالمية للولايات المتحدة

أعقب الحرب الأمريكية فترة اطمئنان واستقرار ، فلم تعد الولايات المتحدة تخشى على وحدتها واستقلالها . وقد أتاح لها ذلك الدخول فى عصر إنشاء وتوسع لم تشهده من قبل . لقد زال الخطر الخارجى نهائيا بطرد الفرنسيين من المكسيك . وأما الخطر الداخلى ، خطر انقسام وتجزؤ الوحدة فقد تلاشى نهائيا بانتصار الشمال فى ميدان الحرب . وأطمأنت الولايات المتحدة اذاً الى قوتها والى مستقبلها ، فلم تعد تعبأ كثيرا بسياسة الحياد القديمة التى كانت تتفق مع ظروفها السياسية فى الماضى . هذه السياسة التى كانت تنادى بتوجيه كل الجهود للبناء الداخلى والتوسع نحو الغرب والوصول بالولايات المتحدة الى حدودها السياسية الطبيعية ، والى عدم التورط فى مشاكل خارجية خطرة قد تضطرها إلى أن تصطدم باحدى الدول الكبرى اصطداما لا تحمد عواقبه ، ولكن الولايات المتحدة احتفظت بمبدأ منرو كالأساس الأول لسياستها الخارجية ، ولم تمتنع بعد أن نظمت شئون بيتها من أن تلقى نظرة إلى خارج حدودها ، وتعمل على أن تبنى لنفسها مركزا دوليا ممتازا لا فى أمريكا وحدها ، ولكن فى العالم كله .

وسنبدأ بوصف علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأقصى ، وان كانت هذه العلاقات قد بدأت فعلا فى أوائل النصف الثانى القرن التاسع عشر قبيل الحرب الأهلية .

الفصل الخامس

علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأقصى

تيودور روزفلت

نقصد بالشرق الأقصى هنا اليابان والصين . ولقد بدأت الولايات المتحدة علاقاتها مع اليابان فى عهد الرئيس بيرس Pierce. ورحلة الكومودور برى Perry والمعاهدات التى أمضاها مع اليابان فى سنة ١٨٥٤ هى التى فتحت عهدا جديدا فى الإتصال بين الشرق الأقصى والغرب الأقصى ، هى التى فتحت أبواب اليابان للحضارة الغربية الحديثة .

كانت اليابان قد رحبت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر بالصلات مع الغرب وبالحضارة الاوربية، ولكنها سرعان ما عادت منكمشة إلى عزلتها السياسية والثقافية مرة أخرى ، وأخذت تنظر إلى الغرب الأوربى بعين الريبة والحذر ، ثم قطعت غير آسفة الصلة به . ولكن أمريكا ، لا أوربا ، هى التى حاولت فى هذه المرة وصل ما أنقطع .

فنى سنة ١٨٤٦ أرسل الرئيس بولك Polk الكومودور بدل Biddle بقوة صغيرة لإعادة إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة واليابان . ولكن البعثة لم تؤد إلى نتيجة ظاهرة . فاليابان ـ مصرة على عزلتها السياسية والثقافية والإقتصادية ـ نصحته بالرجوع وعدم العودة. ولكن الولايات المتحدة لم ترض بهذه النتيجة فهى لا تقبل هزيمة سياسية أمام دولة متأخـــرة . ثم أن الملاحين الامريكيين الذين يقومون بصيد الاسماك فى المياه الشمالية لأمريكا والمجاورة

لليابان كانوا يضطرون فى كثير من الأحيان إلى طلب العون والزاد من الموانى اليابانية ، ولكنهم أكثر من مرة كانوا لا يجدون الغوث ويرتدون خائبين. وقد يمعن القــدر فى معاكستهم فتغرق بهم سفنهم دون أن يلقوا أية مساعدة من الشواطىء اليابانية القريبة منهم . ولذا وجدت الولايات المتحدة ضرورة فتح المــوانى اليابانية أمام السفن الأمريكية حتى تستطيع أن تزود منها بالماء والغذاء والوقود .

على أن مهمة برى كانت أجل من ذلك . وسيكون لنجاحها نتائج بعيدة الأثر . فكانت تعليماته تقضى بالمطالبة بحق الرسو فى الموانى اليابانية، وبأن يعمل على استصلاح النفوس وكسب ثقة الأهلين ، وألا يلجأ إلى إستخدام القوة إلا عند الضرورة القصوى ،وألا يظهر بمظهر الإعتداء أو الصلف أو الغرور، ولكن عليه فى الوقت نفسه أن يحسن تمثيل قوة الولايات المتحدة وعظمتها وميلها للعدالة وحبها للانسانية وتقديرها للصداقة .

بدأ العلاقات مع اليابان

وصل برى إلى الشواطىء اليابانية فى صيف سنة ١٨٥٣ ، وفى هذه المرة أيضا نصحته الحكومة اليابانية بالرجوع من حيث أتى . ولكنه أبى أن يستمع إلى ذلك النصح ، ونجح فى إقناع هذه الحكومة بانشاء علاقات سلمية بين الدولتين. واستطاع أن يصل الى كثير من أهدافه ، مضافا اليها حق التمثيل القنصلى فيكون للولايات المتحدة ممثل فى اليابان .

وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تخرج اليابان عن عزلتها ، وأن تسهم بنصيب كبير فى أن تتبوأ اليابان مركزا ممتازا فى منطقة الشرق الأقصى بعد ذلك بسنوات .

ولقد ثابرت الولايات المتحدة على الاهتمام بصلاتها الودية مع اليابان فى عهد الرئيس بوكانان Buchanan - وفعلاأرسلت هاريس Harris فى سنة١٨٥٦ كمبعوث لتوثيق العلاقات الأمريكية اليابانية ، وكقنصل لتمثيل مصالح أمريكا فى اليابان . ولقد نجح ذلك الرجل فى إزالة الشكوك الباقية لدى اليابانيين ، وتمكن فى آخر الأمر من عقد معاهدة مع اليابان فى صيف سنة ١٨٥٨ .

وبمقتضى هذه المعاهدة فتحت بعض الثغور اليابانية للأمريكيين ، ووافقت اليابان على تبادل الممثلين السياسيين والقناصل . ومنح بعض الرعايا الأمريكيين بعض الامتيازات ، كما صرح لهم بحرية العبادة وبناء الكنائس .

وأما اليابان فقد اكتسبت حقوقا جديدة ، فلقد تقرر حقها فى شراء السفن التجارية والحربية والعتاد الحربى من الولايات المتحدة ، وكذا الاستفادة من الاخصائيين الامريكيين . فكانت هذه المعاهدة خطوة ثانية مهمة فى سبيل توثيق العلاقات اليابانية الامريكية ، وفى تقدم اليابان الحضارى والسياسى والحربى .

ومما ساعد على نجاح هذه المعاهدة قلق اليابان المتزايد من سوء تطورالحوادث فى الصين، فهجوم الانجليزوالفرنسيين فى الصين ، وفشل هذه البلاد فى الدفاععن نفسها واحترام حقوقها كان له أثر عميق فى عقول الساسة اليابانيين الذين أخذوا يوقنون بقوة الغرب، ويرون عبث الوقوف أمامه وتحدى حضارته ونفوذه .

ولكن سرعان ما عادت اليابان مرة ثانية إلى ما جعلها تتوجس خيفة من تدخل الغرب ، ففى سنة ١٨٦١ اقتنع سيوارد وزير الخارجية الامريكيةفىعهد الرئيس لنكلن بأن اليابان قد صممت على عدم احترام المعاهـــدة التى تربطها بالولايات المتحدة ، بل وقامت بالفعل بطرد الاجانب من بلادها . وحدث

ما كان تخشاه ، فلقد هاجمت اليابان سفينة أمريكية فى سنة ١٨٦٥، فوجدسيوارد نفسه مضطرا الى أن يشرك الولايات المتحدة فى المظاهرة البحرية التى قام بها الفرنسيون والانجليزى لإجبار اليابانيين على احترام تعهداتهم إزاء الدول الغربية .

بدأ العلاقات مع الصين

كما وجدت الولايات المتحدة صعوبات جمة فى إقناع اليابان بانشاء علاقات معها ، قابلت نفس الصعوبات مع الصين .

والعوامل التى دعت أمريكا الى الاهتمام بأمور هذه البلاد فى أول الأمر هى عوامل فى الغالب إقتصادية . على أن الولايات المتحدة لم تحاول القيام بعمل حربى منفرد لإرغام الحكومة الصينية على قبول مطالبها . فلقد آثرت كارهة سياسة التعاون مع الدول الاوربية الكبرى فى بعض الاحيان . والذى دعاها لذلك هو عدم استقرار الاحوال السياسية فى الصين ، وضعف نفوذ الحكومة الامبراطورية المستمر .

حرب الافيون الدولى (١٨٣٩ - ١٨٤٢)

نشبت بين انجلترا والصين حرب أطلق عليها اسم حرب الافيون الاولى The Opiom War (١٨٣٩ -١٨٤٢) بسبب إصرار انجلترا على إرغام الصين على قبول تجارة الافيون التى كانت تتولاها شركة الهند الشرقية الانجليزية . وكانت انجلترا ترمى من وراء هذا العمل السعى وراء الكسب غير المشروع ، واستنزاف العملات الفضية التى تدفعها الصين ثمنا لهذا المخدر . هذا بالإضافة الى ما يترتب على هذه التجارة الشائنة من أضرار اقتصادية مثل الإخلال بالميزان التجارى بين انجلترا والصين وجعله فى صالح إنجلترا . وقد تهون الاضرار الاقتصادية أمام فداحة الأضرار المعنوية والتى تتمثل فى العمل على انحلال الشعب الصينى والقضاء على

معنوياته لإخماد روح المقاومـــة فيه ، ليسلس قياده ، وليصبح لقمة سائغة فى يد المستعمرين .

ونجحت القوة الانجليزية الغاشمة فى إنزال الهزيمة بالصين ، وفى فرض معاهدة نانكنج Treaty of Nanking فى سنة ١٨٤٢ ، حصلت إنجـلترا بمقتضاها على جزيرة هنج كنج وتحـديد المكوس على البضائع الانجليزية ، وفتح خمسة موانى صينية أمام التجارة الأجنبية، ومحاكمة الرعايا البريطانيين أمام محاكم انجليزية . هذا بالإضافة الى فرض غرامة حربية كبيرة على الصين لسد نفقات الحرب .

كانت الصين فى هذه الحرب تمثل قوة الشرق المتداعية ، وانجلترا كانت تمثل قوة الغرب المنطلقة الى التسلط والاستعمار ، ونتج عن هذا الصـدام بين القوتين تدعيم مصالح الغرب فى الصين ، وتطلع الدول الأجنبية صاحبة المصالح فيها الى التدخل فى شئون الصين من حين لآخر بحجة حماية مصالحها .

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتنق سياسة الباب المفتوح فى الصين، فقد وجدت فى معاهدة نانكنج افتئاتا على حقوقها وانتهاكا لتلك السياسة . ومن ثمة فقد طالبت الصين بأن تعاملها بالمثل . وأرسلت لهذا الغرض مبعوثها كالب كوشنج Caleb Cushing الى الحكومة الصينية يطلب الدخـول فى مفاوضات لعقد معاهدة بين الطرفين على غرار المعاهدة الانجليزية الصينية . وأخـذ المبعوث الأمريكى يهدد الحكومة الصينية بأن أى رفض لهذا الطلب يعتبر بمثابة عمل عدائى ضد الولايات المتحدة ستقابله بالحرب . وتحت التهديد باستخدام القوة اضطرت الصين الى توقيع معاهدة وانجشيا Treaty of Wangshia فى سنة ١٨٤٤ مع الولايات المتحدة الأمريكية سلمت بمقتضاها لأمريكا بمـــا سبق أن منحته من تسهيلات وامتيازات للحكومة الانجليزية طبقا لما ورد بمعاهدة نانكنج، بالإضافة

الى إمتيازات أخرى جديدة تتعلق بمنح الأمريكيين حق الملاحة فى مياه الصين الداخلية وتخفيض الرسوم الجمركية .

وعندما قامت ثورة التايبنج The Taiping Revolution (١٨٥٠-١٨٦٥) كنتيجة مباشرة للتدخل الأجنبى فى شئون الصين ، وجدت فيها الدول الأوربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تهديدا خطيرا لمصالحها ونفوذها .

فلجأت الحكومة الأمريكية الى عدم الاعتراف بهـــذه الثورة ، وبقيت متمسكة بسياستها فى الاعتراف بالامبراطورية القديمة ، فهى فى نظرها حكومة لها من الماضى ومن التقاليد مايدعو الى إحترامها أكثر من أية حكومة أخرى . كان غرض الولايات المتحدة الاول إقناع الصين بفتح موانيها للتجارة الامريكية . فكان هدفها مشابها لهدف كل من انجلترا وفرنسا، هدف كل هذه الدول دخول التجارة الاجنبية حرة الى الصين ، وذلك بفتح الموانى الصينية وتخفيض الرسوم الجمركية وإنشاء علاقات سياسية ، ووضع نظام للقضاء على القرصنة فى البحـار الصينيه ، فالولايات المتحـدة ترمى الى تأييد سياسة البـاب المفتوح فى الصين ، سياسة الباب المفتوح أمام تجارة الجميع .

وفى عهد الرئيس بوكانان أرسلت حكومة الولايات المتحدة ريد Reed لكى يتعاون مع ممثلى انجلترا وفرنسا، وأوصته بألا يلتجىء الى سياسة العنف ما استطاع الى ذلك سبيلا، فما كانت الولايات المتحدة - كما تقول تعليماته - ترمى الى أكثر من الاتجار المشروع مع الصين ، وحماية رعاياها الامريكيين . »

حرب الافيون الثانية (١٨٥٧ - ١٨٥٨)

كان التحرش بالصين، واستغلال ضعفها وانحلالها من سمات سياسة الحكومتين

الإنجليزية والفرنسية . وفى نفس الوقت ماكانت الدولتان تطمئنان إلى حكومة التايبنج التى تحكم فى الصين ، وتريا التعجيل بالقضاء عليها وكسب المزيد من الامتيازات ، وجعل تجارة الأفيون تجارة مشروعة .

انتهزت الحكومتان الانجليزية والفرنسية فرصة إستيلاء حكومة الصين على إحدى السفن الانجليزية وأعلنتا الحرب عليها ، وانزلنا قواتها فى مدينة تينتسن Tientsin لتهديد العاصمة بكين . وكانت خطة الدولتين أن تتقدما بمطالب جديدة إلى حكومة الصين ، وأن تغاليا فى تلك المطالب لتضطر الى رفضها . ومن ثمة تعلن الدولتان عليها حربا شعواء لإرغامها على قبول ما يريده الغرب.

وهذا ما حدث بالفعل ، إذ تقدمت الحكومة الانجليزية تؤازرها حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بمطالب مجحفة بحقوق الصين وتعتبر افتئاتا على سلطتها وسيادتها . فرفضتها حكومة الصين .

لجأت الدول الثلاث الى إستخدام القـــوة واحتلال كانتون وتينتسن ، فاضطرت حكومة الصين الى عقد معاهدة تينتسن فى سنة ١٨٥٨ وتنص على مايلى:

اولا ـ فتح ثغور جديدة أمام التجارة الأجنبية .

ثانيا ـ إستيلاء الحكومة الانجليزية على قطعة من الأرض فى مواجهة جزيرة هنج كنج لتسهيل عملياتها التجارية مع الصين .

ثالثا ـ جعل تجارة الأفيون تجارة مشروعة .

رابعا ـ تعهدت حكومة الصين بتقديم الضمانات اللازمة لسلامة التجارة والمبشرين أثناء مباشرة نشاطهم داخل المدن الصينية ، ومنحهم إمتيازات خاصة.

خامساً – كذلك قبلت الحكومة الصينية مقابلة الممثلين الغربيين بما يليق بمكانتهم من تقدير .

سادساً – فرض غرامة حربية كبيرة على الحكومة الصينية .

كانت تلك المعاهدة بطبيعة الحال الضربة الثانية التى تلقتها الامبراطورية الصينية والتى أسهمت الولايات المتحدة فيها بنصيب كبير . وترتب عليها فقدان الصين لهيبتها وسيطرتها ، وطمع الدول الأوربية والآسيوية فيها ، والى اقتطاع كل منها أجزاء معينة ، والى تقسيم الصين فى النهاية الى مناطق نفوذ متعددة .

أساء هذا الوضع الى الحكومة اليابانية التى كانت تنظر الى الصين كميدان حيوى لتوسعها واستغلالها . ووجدت فى تقسيم الصين الى مناطق نفوذ ما يحول بينها وبين تحقيق هذا الهدف ، فلجأت الى الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمل مشترك ، وهو المطالبة بالمساواة التامة بين جميع الدول فى الحقوق والامتيازات فيما يتعلق بالتجارة مع الصين ، وهو ما يطلق عليه اسم سياسة الباب المفتوح . وتعزيزا لهذا المطلب قامت الولايات المتحدة بالاستيلاء على جزر الفلبين فى سنة ١٨٩٨ .

اهتمت الولايات المتحدة فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر باتباع سياسة الباب المفتوح فى الصين اهتماما خاصا دعا اليها تقسيم الدول الأوربية الكبرى للصين إلى مناطق نفوذ سياسية . فكان هذا يعنى الى حد ما حرمان الولايات المتحدة من حرية الاتجار مع الصين . ولهذا جاءت مذكرة الوزير الأمريكى جون هاى [١]

(١) يرجع إلى
- Alfred L.P. Dennis, Adventures in American Diplomacy 1896—1906 (1926).
- Tyler Dennett, John Hay, from Peotry to Politics (1933)
- William Roscoe Thayer, The life and letters of John Hay (1915).

John Hay في سنة ١٨٩٩ موضحة لسياسة الولايات المتحدة بهذا الخصوص . ومعنى سياسة الباب المفتوح فى نظر الولايات المتحدة إتاحة فرص متساوية لجميع الدول الكبرى فى الصين . أى أن تحصل هذه الدول على امتيازات متساوية ، وألا تستأثر دولة بامتياز أو تفوق ما تمنحه حكومة الصين للآخرين .

وبصفة عامة كانت سياسة الولايات المتحدة نحو الصين سياسة تتسم بالعطف الى حد ما، سياسة تعمل على المحافظة على كيان الامبراطورية الصينية وسلامة أراضيها، مع المحافظة فى نفس الوقت على المصالح الأجنبية فيها. هذه السياسة تظهر بوضوح فى القرن العشرين ، فى وقت كان ذلك الكيان مهددا من كل جانب .

ولم يكن الدافع الاقتصادى هو الذى أملى على الولايات المتحدة انتهاج تلك السياسة ، فلم تكن مصالحها الرأسمالية فى الصين تقف على قدم المساواة مع مصالح غيرها من الدول مثل انجلترا وفرنسا وروسيا واليابان وألمانيا ، بل كانت تأتى بعد كل هؤلاء فى الترتيب . ولكن هناك مصالح حضارية إنسانية تعليمية مهمة فى هذه البلاد. واهتمام الولايات المتحدة بالصين جعل للجزائر التى تقع فى منتصف الطريق بينها وبين الصين أهمية استراتيجية خاصة ، لاسيما بعد انتشار استخدام البخار فى السفن وتقدم النقل البحرى .

على أى حال ظلت الولايات المتحدة - رغم ما قامت به - الى قرب أواخر القرن التاسع عشر مجرد مشاهد لما يحدث فى الصين من انقلابات داخلية أو مصادمات بين الدول الكبرى أو مغاضبات بين سفرائها وممثليها. ولم تقم بدور ايجابى نشيط فى السياسة الصينية إلا فى القرن العشرين ، القرن الحالى.

على أنه فى خلال القرن التاسع عشر لم تتقدم الصين كثير نظرا لظروفها الجغرافية الخاصة ، واتساعها واضمحلال امبراطوريتها وأطماع الدول الاوربية

الكبرى التى لا نهاية لها . وأما جارتها اليابان، فتقدمت تقدما محسوساً وأصبحت لها قوة يعتد بها . فلقد وجدت أنها لتعيش وتنمو يجب أن تستفيد من الحضارة الغربية ، ومن النظم الإنجليزية والأمريكية بصفة خاصة .

سياسة العطف على اليابان

ولقد كانت الولايات المتحدة تراقب تقدم اليابان فى المحيط الهادى بشىء غير قليل من الإهتمام. ولم تشعر بالغيرة أو الحسد إزاء هذا التقدم المطرد. بل بالعكس كانت تظهر فى مبدأ الأمر عطفاً كبيرا على التقدم الكبير الذى حازته جارتها الكبرى الأسيوية . ففى الحرب الصينية اليابانية فى سنة ١٨٩٤ وجدنا الولايات المتحدة - وإن كانت سياستها العامة ترمى إلى المحافظة على كيان الدولة الصينية - وجدناها تقنع الحكومة الصينية بضرورة الإعتراف بالهزيمة، وبالتسليم بمطالب اليابان، وبوضع حد سريع للحرب حتى لا تظهر الفرص سانحة لتدخل الدول الاخرى . كما أن الولايات المتحدة لم تقم بأية محاولة لمنع التقرب بين اليابان وانجلترا ، بل انضمت الى الحلف اليابانى الانجليزى كعضو ثالث مشاهد .

الحرب الروسية اليابانية

وعندما نشبت الحرب الروسية[1] اليابانية، حاول الرئيس تيودور روزفلت

---

(١) حول هذا الموضوع راجع :

— Abbott L. F., Impressions of Theodore Roosevelt "1920"

— Dennett, Tyler ; Roosevelt and the Russo - Japanese War "1925".

-- Joseph Bucklin Bishop, Theodore Roosevelt and His Times "1920".

— Lewis W. D., Life of Roosevelt "1919".

— Whittlesey, C. B , Roosvelt Genealogy "1902".

Theodore Roosevelt ألا تمتد نيرانها إلى الصين ، وأن تقتصر الحرب بين الدولتين فى أضيق الحدود . وأن تقف منها موقف الحياد المشوب بالعطف على اليابان .

ولقد ذهب روزفلت فى صداقته اليابان كل مذهب إلى حد أنه وجه انذارا إلى كل من المانيا وفرنسا بالوقوف على الحياد وعدم التدخل لصالح روسيا ، وإلا ستجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لتأييد الدولة اليابانية تأييدا تاما . وكان لذلك أثر حاسم فى تثبيط عزم الدولتين عن أن تأخذ بناصر الدولة الروسية . وكانتا تعطفان على مطالب روسيا بالرغم من اختلافاتهما الكثيرة وترغبان رغبة صادقة فى تعضيدها .

فى الحرب الروسية اليابانية نالت اليابان النصر تلو النصر على الروس ، ولكنها خشيت أن يحرمها التدخل الاوربى ثمرة انتصارها ، كما حدث فى سنة ١٨٩٤ حين تدخلت أوربا فى صالح الصين إبان الحرب الصينية اليابانية . ولذا اتجهت اليابان صوب الولايات المتحدة تطلب منها التوسط فى حل الازمة الروسية اليابانية . ولكن الحكومة الروسية رفضت فى أول الأمر قبول فكرة التوسط بالرغم من أن الرئيس روزفلت نصحها أن تطلب الصلح قبل أن تقوم اليابان باحتلال أراض أخرى مهمة من ممتلكاتها فيزداد الخطر عليها . ولكن رئيس الولايات المتحدة لم ييأس فعرض مرة أخرى خدماته على الدولة الروسية حين سقطت بورت آرثر فى يد اليابان ، وتلتها مكدن . ولكن القيصرية الروسية أبت إلا الاستمرار فى الحرب ، وإلا إرسال اسطولها الاوربى إلى البحار الآسيوية ، فمزقت شمله قوة توجو القائد اليابانى .

ولقد هنأ الرئيس روزفلت ممثل اليابان السياسى فى الولايات المتحدة بقول:

« ان لانتصار انجلترا فى الطرف الأغر على قوات نابليون البحرية وعلى الآرمادا (قوة اسبانيا البحرية) لا يعدل الانتصار العظيم الذى فاز به أمير البحر توجو .»

ولكن بالرغم من الانتصارات العظيمة التى أحرزتها اليابان كانت لا تزال جادة فى طلبها إنهاء الحرب ، وطلبت فعلا من روزفلت التوسط ، فاتصل رئيس الجمهورية بالقيصر الروسى نفسه ، وأيد القيصر الالمانى فى صيف سنة ١٩٠٥ مجهود روزفلت للسلام .

وبذا استطاع الرئيس الأمريكى فى ٨ يونيو من هذه السنة إرسال مذكرة لكل من المتحاربين يطلب فيها ضرورة النظر فى تقرير نهاية لهذا الصراع العنيف. وعاد القيصر الالمانى الى تأييد رزفلت فى بث روح الاعتدال عند الخصمين ، لا سيما فى اقناع القيصر الروسى بضرورة التسليم بمطالب اليابان وإلا استفحل الخطب ، وانهار نظام الحكم إذا تتابعت هزائمه .

دعا روزفلت ممثلى الدولتين الكبيرتين الى سفينته ماى فلور May flower وشرب نخب « رفاهية وسلام ملكى الدولتين العظيمتين وشعوبهما » . وبدأت المناقشات فى بور تسموث الأمريكية . وكان نفوذ رئيس الجمهورية الامريكية عظيما فى إزالة العقبات المتراكمة فى سبيل عقد الصلح ، وفى التخفيف من غلواء اليابانيين . وتم عقد الصلح نهائياً فى خريف سنة ١٩٠٥ .

وهكذا أكتسبت الولايات المتحدة مجدا كبيرا فقد اعترفت الدول بمركزها العالمى الكبير وظهر روزفلت من أعظم شخصيات العالم فى ذلك الوقت .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة ساعدت اليابان فى أن تجنى ثمار انتصاراتها

إلا أن العلاقات الأمريكية اليابانية لم تستقر تماما ، ففي خريف سنة ١٩٠٦ ثار الشعور الأمريكي في كليفورنيا ضد اليابان ، فلقد كان الامريكيون يخشون بل ويمقتون الهجـــرة اليابانية وازديادها إلى غربي أمريكا وخاصة بعد ظهور اليابان كقومية عظيمة ودولة كبرى ، فثارت مشكلة حادة هي : هل لليابانيين نفس حقوق الامريكيين فيالتعليم في المدارس الأمريكية ؟ ثم ثارت بجانب هذه المشكلة مشكلة إقتصادية خطيرة ، هي مشكلة العامل الياباني ورخصه ، ولقـد حاولت اليابان من جانبها إصلاح الأمر بتحديد عدد اليابانيين الذين يهاجرون إلى الولايات المتحدة ـ وأظهر روزفلت من ناحيته تسامحاً واعتدالا ، ولكنه أراد إصلاح مركز الولايات المتحدة بارسال الأسطول الأمريكي فيرحلة حول العالم مارا باليابان . ولقد أظهر الأسطول الأمريكي كفاية أدهشت العالم وأقنعت اليابان بقوة الولايات المتحدة ، وتركت أثرا باقيـــاً لدى الرأي العـام الأوربي . ولقد صرح روزفلت نفسه بأن « أعظم خدمة أداها للسلام هي رحلة الأسطول الحربي الأمريكي حول العالم » .

لقد احتفلت اليابان بالأسطول الامريكي احتفالا مشهودا وقابلت كل سفينة منسفنه بسفينة مماثلة لها فيالقوة .

التنافس الياباني الامريكي

علىأن هذا القدر من الوفاق بيندولتيالمحيط الهادىلميستمر طويلا. فبمجيء القرن العشرين بدأت دلائل المنافسة تظهر بينهما ، وقامت أمور تدعوا كلا من الدولتين إلى الارتيـاب في حركات الأخرى . واضطرت الولايات المتحدة إلى تعديل نظرية منرو ، فجعلت لهـا صبغة أسيوية ، جعلتها تنطبق على التدخـل الأسيوي . وظهر هذا التفسير بصفـة خاصـة في حادث مجدلينـا بـاي

Magdalena bay ، وهذا الحادث يتلخص فى أنه قريباً من خليج بجدلينا فى المكسيك أرادت شركة يابانية شراء أرض كبيرة قطعة واحدة ، وكانت هذه الأرض تصلح لبناء قاعدة بحرية . وجاءت هذه الفرصة نتيجة لبعض الصعوبات المالية التى وقعت فيها الشركة الأمريكية التى تملك هذه الأرض . لم تعمل الحكومة الأمريكية من جانبها على تشجيع البيع أو تحرم الشراء ، ولكن الرأى العام الأمريكى اهتم بالمسألة اهتماما زائدا الى درجة أن وضعت المسألة أمام مجلس الشيوخ الأمريكى بهذا الشكل : هل يستطيع مجلس الشيوخ أن يقبل استيلاء دولة أجنبية على أرض فى المكسيك تصلح لأن تكون محطة بحرية ؟ إن فى هذا لاعتداء على نظرية منرو . اتبعت الحكومة اليابانية فى هذا الأمر سياسة الاعتدال ، فلم تحاول الدفاع عن مصالح الشركة اليابانية أو تأييدها ، وبذا انتهى المشروع اليابانى .

وفى مسألة خليج بجدلينا هذه طبقت الولايات المتحدة نظرية منرو لأول مرة ضد اليابان ، ولأول مرة ضد مشروع تجارى ، ولأول مرة ضد شركة من الشركات . وكان المعروف أن هذا المبدأ لا ينطبق إلا على التدخل الدولى السياسى .

الفصل السادس

التوسع الأمريكي

جزيرة كيوبا

ماكنلى

مسألة كيوبا من المشاكل التى أظهرت حرص الولايات المتحدة على تفوق نفوذها فى الامريكتين بصفة عامة وفى البحر الكاريبى بصفة خاصة - ولذا سنعالج هذه المسألة لاهتمام الولايات المتحدة الكبير بها ، ولا تصالها الوثيق بالعلاقات الأمريكية الاسبانية.

اهتمت الولايات المتحدة بمسألة جزيرة كيوبا منذ الوقت الذى أعلن فيه الثوار الأمريكيون استقلالهم. ففى هذه الجزيرة ومالها من موقع جغرافى هام مشرف على المنافذ الجنوبية لأمريكا الشمالية، ومركزها المتوسط فى البحر الكاريبى بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى لا بد وأن يسترعى إنتباه الولايات المتحدة ، وكانت الولايات المتحدة تعلم علم اليقين بأن كلا من إنجلترا وفرنسا مهتم بتتبع الأحداث السياسية فى هذه الجزيرة ، فكل منها قد قدر ما لهذه الجزيرة من قيمة ، وود لو استطاع إحتلالها أو الحصول على مركز ممتاز فيها ، بالرغم من أن هذه الجزيرة كانت تابعة لدولة أوربية أخرى وهى اسبانيا .

ولذا عولت الولايات المتحدة من أول الأمر على منع انجلترا أو فرنسا أو غيرهما من الدول من إحتلال هذه الجزيرة ، لأنها لا تريد أن تستبدل نفوذا ضعيفاً بنفوذ قوى يجاورها فى البحر الكاريبى ، فهى تفضل أن يستمر

إحتلال إسبانيا للجزيرة إلى أن يأتى الوقت الذى تغادرها فيه إلى غير رجعة .

ولقد صرح جفرسون فى بعض المواطن بأنه « لا يجب أن يرى هذه الجزيرة خاضعة النفوذ السياسى الانجليزى أو الفرنسى » ، وتأكدت هذه السياسة باعلان مبدأ منرو وضم لويزيانا والهجرة من شرق الولايات المتحدة إلى غربها .

ولما استقرت الأمور فى الولايات المتحدة ، واطمأنت إلى مركزها الخارجى أخذت تحن إلى الاستيلاء على هذه الجـــزيرة الغنية ، فكان من أكبر أحلام الرئيس بولك أن يرى العلم الأمريكى يرفرف على هذه الجزيرة. وكانت انجلترا وفرنسا متفقتين تقريبا على منع نفوذ الولايات المتحـدة من أن يتسرب إلى هذه البلاد . ولكن الولايات المتحدة حاولت بالرغم من مساعى هاتين الدولتين أن تبتاع كيوبا من اسبانيا ، ولكن اسبانيا كانت تفضل دائما « أن ترى جزيرة كيوبا فى قاع المحيط على أن تراها فى يد دولة أخرى » .

وتلت هذه المحاولة محاولات عدة قام بها بعض المغامرين الأمريكيين للاستيلاء عنوة وبالقوة على كيوبا لصالح الولايات المتحدة . ولكن هذه المحاولات الفردية باءت فى نهايتها بالفشل ، فما استطاعت الولايات المتحدة لهؤلاء المغامرين نصرا ، ولم تستطع أن تعترف رسمياً بمثل هذه المحاولات الفردية دون أن تدخل فى حرب مع اسبانيا .

ولم تكن الولايات المتحدة قد رأت بعد الدخول فى حرب مع هذه الدولة من أجل جزيرة كيوبا ، لا سيما فى وقت تعرف فيه أن أوربا قد تتدخل فتشد أزر أسبانيا . ولكن حين اقترحت انجلترا وفرنسا لدى حكومة الولايات المتحدة أن تضمن الدول الثلاث تبعية هذه الجزيرة لأسبانيا ، لم تتأخر الولايات المتحدة

فى رفض ذلك الاقتراح على أساس أنه متعارض مع نظرية منرو ، فما كان يمكن للولايات المتحدة أن تقبل الاشتراك فى ضمان أوربى لحكم أوربى فى مناطق أمريكية صرفة .

ولكن الحكم الاسبانى فى هذه الجزيرة لم يكن محبوبا من الأهالى ، ولم يكن بالقوى المستقر ، فكانت الثورات لاتنقطع على حكومة مدريد ، فأهالى كيوبا وجدوا من حقهم المطالبة بالاستقلال كما استقلت الولايات الاسبانية الأخرى فى أمريكا الجنوبية . لاسيما وأنهم يعرفون الولايات المتحدة تعطف على مطالبهم وتمقت الحكم الاسبانى ، وأنها مستعدة لمساعدتهم لو حاولوا جديا التخلص من ذلك الحكم .

وأما أسبانيا فقد حاولت القضاء بعنف وقوة على هذه الثورات ، فأنشأت معسكرات الاعتقال على نطاق كبير ، فثار الرأى العام فى الولايات المتحدة مطالبا بالتدخل ووضع حد للحكم الاسبانى ويمنح الاهالى فى جزيرة كيوبا حكما ذاتيا على الأقل .

التدخل الامريكى فى كيوبا

لم تستطع حكومة الولايات المتحدة الصبر وعرضت توسطها بين الأهالى الثائرين والحكومة الاسبانية . كان ذلك فى عهد الرئيس كليفلاند [1] Cleveland . وفى عهد خلفه ماكنلى عملت الحكومة الأمريكية مطمئنة على تمهيد الطريق للحرب مع أسبانيا .

---

(١) راجع Allan Nevis, Gover Cleveland (1932)
R M. Mc Elrcy, Gover Cleveland. 2 vol. (1923)

فالولايات المتحدة وجدت كما تقول آخر رسالة لكليفلند إلى الكونجرس . « أن عليها واجبات يجب أداؤها لسكان كيوبا ، وأن هذه الواجبات أهم بكثير من مراعاتها لحقوق أسبانيا فى هذه الجزيرة » .

فى سنة ١٨٩٣ احتج وزير الخارجية الأمريكية شيرمان Sherman على الفظائع التى اعتقدت حكومة الولايات المتحدة أن أسبانيا ارتكبتها فى هذه الجزيرة وخاصة فى معسكرات الاعتقال . وقامت الحرب بين الدولتين لأسباب منها تصرف ممثل الحكومة الاسبانية فى واشنطن ديبوى دى لوم Dupuy de Lome، ثم لتدمير السفينة مين Maine فى ميناء هافانا ـ على أى حال كانت هذه هى الأعذار التى بررت بها الولايات المتحدة الحرب مع جارتها اسبانيا . وظل السبب الرئيسى هو اهتمام الولايات المتحدة بمصير هذه الجزيرة .

ثم أن الولايات المتحدة ـ طبقا لمبدأ منرو ـ لاتستطيع أن تسمح لدولة أوربية أن تفرض نظاما سياسيا خاصا غير ديموقراطى على جزء من أجزاء أمريكا لايتفق ورغبات الأهلين فى هذا الجزء .

حقيقة أن الولايات المتحدة فى رسالة منرو قد اعترفت بوجود مستعمرات للدول الأوربية فى أمريكا ، ولكن الولايات المتحدة نظرا لتطور مركزها الدولى ونمو قوتها كانت تنفذ روح هذه النظرية ، فهى لاتقبل أن ترى شعبا أمريكيا يعانى من استبداد حكم أوربى .

فلا مناص اذن من حرب بين الولايات المتحدة وأسبانيا ، بالرغم من أن أسبانيا قبلت أن تمنح الجزيرة حكما ذاتيا . وكان مركز الحكومة الاسبانية صعبا جدا ، فهى لن تستطيع أن تحتفظ بمقاليد الحكم فى أسبانيا لو سمحت بأكثر من ذلك . وأمام ذلك أرسلت الولايات المتحدة انذارا بالحرب .

وحاولت البابوية التدخل لصالح السلام بين الدولتين ووقف الحرب ، ولكن الرأى العام الأمريكى كان من الصعب إقناعه بفكرة العدول عن الحرب مع أسبانيا ، وكان الكونجرس الأمريكى نفسه مصمما على حرب لابدأن تقع يوماً من الأيام ، ولذا لم يجد الرئيس ماكنلى مفرا من أن يرسل رسالة إلى الكونجرس يقرر فيها إعلان الحرب فى ٦ أبريل .

وفى نفس ذلك الوقت طلبت دول أوربا الكبرى من الرئيس ماكنلى التريث وتعضيد سياسة السلام ، وهذه الدول هى المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وإيطاليا وروسيا وانجلترا، مما دعا الرأى العام فى الولايات المتحدة إلى الإعتقاد بأن أوربا باستثناء إنجلترا قد اتخذت موقفاً فيه العطف ظاهر على أسبانيا ، وفيه الحقد واضح على الولايات المتحدة .

وكان هذا رأى جون هاى John Hay سفير الولايات المتحدة فى لندن . فلقد خابر حكومته فى واشنطن بأنه لا يوجد صديق لها فى أوربا غير إنجلترا . ولقد تحققت الولايات المتحدة من صدق ذلك فى الحرب فى جزر الفلبين ضد أسبانيا ، حين وقفت الدولة الألمانية موقفا يشتم منه روح العداء لأمريكا . على أن أوربا إذا كانت تعطف على أسبانيا ، فما كانت مستعدة للدخول بجانبها فى حرب ضد الولايات المتحدة فى وقت لم تخف فيه إنجلترا عزمها الأكيد على تأييد هذه الدولة . ولم ينس الرأى العام الأمريكى لانجلترا هذا الموقف الودى فى ذلك الوقت العصيب .

وعلى أى حال لم تدخل الولايات المتحدة الحرب ضد أسبانيا لكى تستولى هى على جزيرة كيوبا أو تنتقص من حقوق أهلها . ولذا فقد كانت تود الاعتراف بجمهورية كيوبا. ولكن إزاء الظروف السياسية فى أمريكا وفى أوربا، اعترفت

الولايات المتحـــدة ، بحق أهل كيوبا فى الحرية والاستقلال ، وأوضحت أن واجبها يتطلب منها التدخل لارغام أسبانيا على إجلاء قواتها البرية والبحرية من هذه الجزيرة . ولكنها أكدت مرة أخرى بأنها لن تمس استقلال هذه الجزيرة وأنها لم تحاول السيطرة عليها إلا لنشر السلام فيها والعمل على بث الأمن والطمأنينة ، وأنها حين تنتهى من أداء هذه المهمة تترك الحكومة والسلطان لأهل هذه الجزيرة .

وابتسمت أوربا حين وصلت إليها أنباء ذلك الاعلان ، ونظرت نظرة الساخر المتهكم ، ولكن الأيام أثبتت حسن نية الولايات المتحدة . وفى أثناء هذه الحرب اختار الرئيس ماكنلى لوزارة الخارجية جون هاى[1] John Hay ، وهذا الرجل بطبيعة الحال متأثر إلى حد كبير بتجاربه الخاصه فى إنجلترا ، فلا عجب إذا عمل على توثيق العلاقات الانجليزية الأمريكية .

وكانت الحرب مع أسبانيا سريعة وحاسمة ، فبدأت فى الربيع وانتهت فى الصيف . وكانت نتيجتها انتصارا هاماً لسياسة الولايات المتحدة وقوة جنودها وبحريتها ، فسلمت أسبانيا بمطالب الولايات المتحدة ، واعترفت بأن جزيرة كيوبا يجب أن تكون حرة ، وبطريقة غير مباشرة اعترفت بتفوق نفوذ الولايات المتحدة فى هذه الجزيرة ، فازدادت فيها المصالح الأمريكية إزدياداً كبيرا . ولقد حاولت أسبانيا أن تحتفظ بجزيرة بورتوريكو ، فهى بقية من أيام عظمتها السابقة ، ولكن الولايات المتحدة أصرت على أن تكون بورتوريكو من أسلاب الحرب التى تستولى عليها .

---

(١) أنظر : Alfred L.P. Dennis, Adventures in American Diplomacy 1806 (1928)

William Roscoe Thayer, The life and letters of John Hay 1915

الاستيلاء على جزر الفلبين

ولقد حاولت أسبانيا أن تستبعد موضوع الفلبين من المفاوضات . وكانت هناك فكرة فى الولايات المتحدة تقول بألا تأخذ الولايات المتحدة من هذه الجزر إلا ما يصلح لانشاء محطة بحرية . ولكن الحرب الأسبانية الأمريكية ونجاح الأمريكيين فيها أدى إلى تقوية الرغبة فى الفتح والتوسع .

وكان الرأى العام الأمريكى وخاصة فى غربى الولايات المتحدة متشوقاً للاستيلاء على جزر الفلبين لموقعها الجغرافى المهم وقيمتها الاستراتيجية ، ثم فوق ذلك لم يكن الحكم الأسبانى فى هذه الجزر - فى نظر الرأى العام الامريكى - مستنيرا ولا قويا ولا عادلا .

ولذا وجدت حكومة الولايات المتحدة من نفسها الرغبة والقوة لتطالب بجزر الفلبين من أسبانيا . ولما رأت الحكومة الاسبانية أن تقنع الدولة المنتصرة بأن تأخذ جزءا من هذه الجزر وتترك الجزء الآخر ، رأت الولايات المتحدة أن تصر على أخذ الجميع .

وكانت مفاوضات الصلح بين الدولتين فى باريس حيث كان الجو الاوربى مشبعاً بالعطف على أسبانيا فى محنتها . ولكن أوربا لم تكن قد تهيأت بعد لحمل السلاح للدفاع عن دولة منهزمة . ولذا فى باريس نفسها خسرت أسبانيا امبراطوريتها ، ورفضت الولايات المتحدة رفضاً باتاً أن تقبل التحكيم أو توسط دولة بينها وبين أسبانيا .

وكان إستيلاء الولايات المتحدة على جزر الفلبين جزءا مهما من معاهدة الصلح . ولكن الولايات المتحدة وجدت ألا تذهب فى عداوة أسبانيا كل مذهب

ورأت أن تسترضيها بعض الشيء فدفعت ثمنا لا بأس به لشراء جزر الفلبين ، وألحقتها بالجمهورية الامريكية . وبذا أصبحت الولايات المتحدة دولة عالمية بمعنى الكلمة ، ولم تعد أمريكية فحسب كما كان يريدها واشنطون وجفرسون مؤسسا الجمهورية الامريكية .

ويرى فريق من ساسة الولايات المتحدة ومؤرخيها أن احتلال جزر الفلبين يعد من أكبر الأخطاء التى ارتكبتها السياسة الخارجية الأمريكية ، لأنه زج بها فى مشاكل جنوب شرق آسيا ، وأدى إلى تورطها فى مسائل هذه المنطقة المعقدة (١) . ويرى الفريق الآخر غير ذلك ، إذ يعتبر إستيلاء الولايات المتحدة على جزر الفلبين خطوة هامة وضرورية لتدعيم نفوذها فى الشرق الأقصى، ومسألة حيوية بالنسبة لها كنقطة دفاع أمامية لها تجاه العالم الموسمى ، ونقطة إرتكاز فى منتصف الطريق إلى أسواق الشرق الاقصى المربحة .

فى الفلبين نفسها كان على الولايات المتحدة أن تقضى على الثورة الداخلية ، وأن تدخل فيها حكومة متمدينة ،واهتمت إهتماما خاصا بالحالة الصحية والتعليمية، ومنحت السكان كثيرا من الحقوق التى يتمتع بها الامريكيون أنفسهم . ولم تكن غاية الولايات المتحدة حرمان هذه الجزر من أمل الاستقلال فى المستقبل، فوعدت بأن تهب هذه الجزر إستقلالها فى الوقت الذى تقتنع فيه بأن السكان المحليين وصلوا إلى درجة من الرقى تؤهلهم لحكم أنفسهم .

ما من شك فى أن الحرب مع أسبانيا تعد فاتحة لعصر التوسع الامريكى ، فساموا وهاواى وبورتوريكو والفلبين فتحت أذهان الامريكيين للتغيرات

---

(١) وأكبر دليل على هذا تورط الولايات المتحدة فى حرب فيتنام الحالية .

الخطيرة التى حدثت.»[1] ودعت إلى انقسام الرأى العام الامريكى إزاء تلك الحركة إلى فريقين .

التوسع بين مؤيديه ومعارضيه

يعتمد فريق من الأمريكيين على الحقائق العملية التى لا مفر منها ، ويقول بأن هناك رسالة وحضارة تحملها الولايات المتحدة ، وهناك واجبات مهمة يجب تأديتها للإنسانية ، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تكون دولة أمريكية فحسب إذا أرادت أن تعيش دولة كبرى محترمة معززة الجانب.

وهناك بعد ذلك أشياء لا يستطيع أحد انكارها أو التقليل من شأنها ،فتقدمها الصناعى الهائل ، وازدياد رؤوس الأموال فيها ونموها الاقتصادى ، لا بد أن يدعوا ذلك إلى البحث عن أسواق جديدة وأرض بكر تستثمر فيها هذه الأموال. وهذه الأراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة هى أسهل منالا من غيرها وأربح استثمارا وأضمن لمصالح الأمريكيين - وهناك مسألة أخرى لا يجب إغفالها ، وهى أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تغادر أماكن قد احتلتها وبسطت عليها سلطانها .

ووجد فريق آخر قاوم حركة التوسع بحماس شديد ، وقاوم بشدة فكرة الإمبريالزم ، فالسيطرة والامبريالزم فى رأى هذا الفريق يتعارض مع المبادىء الرئيسية للولايات المتحدة فى الحكم والحرية السياسية ، فكل حكومة فى نظر الأمريكيين يستحب أن تكون شعبية ديموقراطية تعمل لصالح الشعب قبل كل شىء - وهذا يتعارض مع فرض حكم أجنبى على شعب مغلوب على أمره .

---

(١) الجمهورية الحديثة ص ٦٦

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان جمهوريات أمريكا اللاتينية لا تنظر بعين الارتياح إلى زيادة نفوذ الولايات المتحدة فى أراض أمريكية ، بل إن هذا الأمر يزيد من قلقها على مستقبلها السياسى والاقتصـــادى إزاء مشروعات الولايات المتحدة التوسعية . لا سيما وقد أصبح لعدد من أفراد تلك الولايات مصالح حيوية فى جمهوريات جنوب أمريكا . والأفراد يتطلعون بطبيعة الحال إلى حكومتهم لحماية مصالحهم إذا عبثت بهذه المصالح الحكومات المحلية ، وكان على حكومة الولايات المتحدة أن ترقب تطور الأحوال الداخلية فى كثير من الجمهوريات اللاتينية ، لأن الحيـــاة السياسية فيها غير مستقرة بعض الشىء . وكان على حكومة واشنطن التدخل فعلا فى بعض الأحيان لمنع الفوضى الداخلية وحماية مصالح مواطنيهـا من أن تعبث بهـا يد العابثين . وحدث فى كثير من جمهوريات أمريكا الجنوبية والوسطى أن ازدادت المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة ، وخاصة فى المشاريع الكبرى مثل المناجم والسكك الحديدية والموانى ومنابع زيت البترول ، وقدمت القروض الكثيرة للحكومات بدرجة أذلت أعناق هذه البلاد .

ثم بعد ذلك إذا أصرت الولايات المتحدة على اتخاذ سياسة توسعية، هل يمكن أن تقنع دول أوربا بأنها منزهة من الأطماع الاستعمارية ، وبأنها تعمل ما فى وسعها لمساعدة الشعوب على نيل حريتها واستقلالهـا ؟ لقد فهمت دول أوربا أن المصالح الفردية لها أثر كبير فى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية . وزيادة على ذلك فسياسة الامبريالزم أو التوسع السياسى أو الاقتصادى تستدعى بجانب ذلك زيادة النفقات على الخزينة ، ويستدعى هذا زيادة الضرائب .

هذه حجج الفريق الذى يعارض سياسة الامبريالزم . ولقد غضب زنوج

أمريكا حين علموا بتدخل حكومة الولايات المتحدة فى جمهوريتى هايتى والدمينجو، لأن معظم سكان هاتين الجمهوريتين من السود . ثم ماذا تستفيد الولايات المتحدة من الإستعمار ؟ ، فيتساءل شرز Schurz أحد المعارضين لسياسة الامبريالزم ؛ « وماذا يمكن أن تجنيه الولايات المتحدة من الإستعمار أو الامبريالزم ، وماذا بقى من حكومة الشعب للشعب بواسطة الشعب ، وماذا بقى من رسالة الولايات المتحدة لخدمة المبادىء الإنسانية ، والنظم الديموقراطية ، وماذا بقى من ديمقراطية الولايات المتحدة ؟ إنما هى القصة القديمة ، هى المغالاة فى إرضاء غريزة التملك ، ثم الإنغماس فى الترف ، ثم الإنحدار إلى التهتك والفجور والرذيلة ، ولكن فى حالة الولايات المتحدة سيكون النجاح ظاهرا وقويا والصعود سريعاً ، والفشل شديد والانحدار قاتلا . »

ومع ذلك فان الولايات المتحدة لم تغال فى سياسة التوسع والفتح إذا ما قورنت بغيرها من الأمبراطوريات الأخرى التى تقل عنها سكانا ، وتكبر عنها امبراطورية . ثم هى من ناحية أخرى تعد سكان هذه الامبراطورية الحكم الذاتى والاستقلال .

الفصل السابع

تطبيق مبدأ منرو

مسألة فنزويلا
كليفلند وروزفلت

تعتبر مسألة فنزويلا Venezuela من المسائل السياسية الهامة التى احتدم حولها النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ، فى هذه المسألة بالذات وقفت الولايات المتحدة موقفاً حاسما وذهبت فى تطبيق مبدأ منرو إلى أبعد مدى.

مسألة حدود فنزويلا قديمة ترجع إلى معاهدة فينا سنة ١٨١٥ ، فحين استولت انجلترا على الممتلكات الهولندية فى أمريكا الجنوبية ، ورثت حدودا سياسية غير محدودة ولا مستقرة . ولقد ثارت مشكلة الحدود عدة مرات ، وخاصة حين انتابت فنزويلا الإنقسامات الداخلية ، ولقد عرضت انجلترا التحكيم كوسيلة للفصل فى مسألة الحدود ، فرفضت ذلك فنزويلا . وفى سنة ١٨٧٦ ثارت المشكلة بشكل جدى بين انجلترا وفنزويلا مما أثار قلق الولايات المتحدة .

وفى سنة ١٨٨٧ فى رئاسة كليفلند الأولى ، ينصح وزير الخارجية الامريكية بيارد Bayard بأن تقبل الدولتان التحكيم لفض المشاكل القائمة بينهما ، وأحبت فنزويلا أن تتمادى فى سياستها ، وتورط الولايات المتحدة وترغمها على التدخل وتطبيق مبدأ منرو فى صالحها . ولكن انجلترا رفضت فكرة التحكيم التى كانت قد عرضتها بالأمس ، لمجرد مجيء الفكرة من ناحية الولايات المتحدة .

وفى أثناء ذلك كشف الذهب فى المناطق المختلفة عليها مما أثار المشكلة بشكل

حاد فى سنة ١٨٩٤ . وواجهت الولايات المتحدة أخطر اختبار لمبدأ منرو. فاذا استطاعت بريطانيا الدفاع عن حقوقها وأرغمت فنزويلا على قبول حل ترتضيه هى وحدها ، كان معنى ذلك فشل مبدأ منرو وتضاؤل مركز الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية على الأقل .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تقول أن فنزويلا على حق ، إلا أنها رأت ألا تتهرب من المسئولية فى هذه المسألة بالذات ، فهى لا تستطيع أن تقبل تعديلا جديداً فى الحدود السياسية فى أمريكا الجنوبية لم تشترك هى فيه دون أن تجد فى ذلك خطراً كبيراً على مصالحها وزعزعة لمركزها فى ذلك الجزء من العالم .

توتر الموقف

وكان على ألنى Olney وزير الخارجية الامريكية أن يواجه موقفاً من أشد المواقف خطورة . فلقد أرسل إلى انجلترا فى صيف سنة ١٨٩٥ يستفسر عما إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لقبول فكرة التحكيم فى المسألة الفنزويلية . فأجاب لورد سولسبرى رئيس الوزارة ووزير الخارجية البريطانية فى نوفمبر بالرفض ، وبأنه لاصلة مطلقا بين مسألة فنزويلا ومبدأ منرو ، وأنه بذلك لايوجد حق يخول الولايات المتحدة بأن تتدخل فى مسألة لاتمس مصالحها هى . وأن الحكومة الانجليزية لايمكن أن تفكر فى التحكيم بعد أن طلبته الولايات المتحدة . وقامت بذلك مشكلة معقدة هى : هل يحق للولايات المتحدة أن تطبق مبدأ منرو فى مسألة تختص بتحديد حدود مستعمرة تحكمها انجلترا قبل ظهور ذلك المبدأ وقبل القول به ؟ .

ولقد جاءت رسالة الرئيس كليفلند مفسرة لموقف الولايات المتحدة ومبينة

أن نظرية منرو ممكن تطبيقها على هذه المسألة بالذات ، فبعد أن أعلن الرئيس أسفه لرفض انجلترا قبول التحكيم فى هذه المسألة ، ذكر أن الولايات المتحدة عزمت عزما لا رجوع فيه على أن تقبل الموقف مهما كلفها الأمر ، وأن تقوم بواجبها تبعاً لذلك .

ورأى كليفلند أنه من الضرورى أن تبحث الولايات المتحدة بنفسها مسألة الحدود بعد أن رفض التحكيم ، وطلب من الكونجرس الأمريكى تكوين لجنة لذلك الغرض ، وأصر على أن تكون الولايات المتحدة مسئولة عن أعمال هذه اللجنة ، وكان فى هذا الطلب انذار ضمنى لانجلترا بالحرب إذا رفضت أن تستمع إلى ماتعرضه الولايات المتحدة . فقد أعلن كليفلند «...أنه من واجب الولايات المتحدة أن تدفع بكل وسيلة تملكها أى إعتداء على حقوقها ومصالحها » . وأنه إذا وضعت انجلترا يدها على « أراض تجد الولايات المتحدة بعد الفحص أنها من حق فنزويلا » ، فان الولايات المتحدة ستقوم بتطبيق نظرية منرو وأداء واجبها دون تردد . ولقد أضاف كليفلند إلى هذا قوله « وإنى أعلم بهذا القرار مقدار مسئولية الولايات المتحدة ونتائج مثل ذلك العمل » .

كانت رسالة الرئيس كليفلند التى وجهها للكونجرس الأمريكى تنذر بالحرب، وقد وضعت الولايات المتحدة وانجلترا أمام أمر واقع، وأصبح تراجع الولايات المتحدة صعباً جداً .

ولقد وجد فريق من الرأى العام الأمريكى هذه الرسالة شديدة اللهجة ، ونصح الرئيس بالاعتدال والتريث .

وكان هناك فريق آخر لايرى أن مبدأ منرو ينطبق تماما على مسألة فنزويلا، وبذا فهو يرى وجهة النظر الانجليزية .

ولكن بجانب هذين الفريقين وجد فريق يؤيد الرئيس كليفلند ، وينصح بالالتجاء إلى سياسة القوة إذا لزم الأمر ، وعلى رأس هذا الفريق هاريسون Harrison الرئيس السابق للجمهورية الأمريكية .

وأما الدوائر المالية فكانت تحبذ سياسة السلام ، ولا تعنيها فى كثير أو قليل مسألة فنزويلا . وكذا كان ممثل الولايات المتحدة السياسى فى إنجلترا فلبس Phelps الذى لم يخف اختلافه مع كليفلند فى وجهة النظر ، بل ذهب إلى حد أن أعلن فى خطبة له سخطه على سياسة رئيسه كلها . ونعتت بعض الصحف الأمريكية سياسة كليفلند بأنها دعاية مكشوفة لكى يعاد إنتخابه لرياسة الجمهورية مرة ثالثة ، ولكن هذه الانتقادات والاختلافات فى الرأى لم تضعف من مركز الرئيس كليفلند كثيرا ، ولم تجعله يفتر أو يتردد فى تنفذ سياسته .

ولقد تحرجت الحال كثيرا ، ولكن جاء الموقف الأوربى لينقذ الموقف الأمريكى .

أنقذ الموقف فى ذلك الوقت توتر العلاقات الإنجليزية الألمانية بالنسبة لجنوب أفريقية .

فموقف ألمانيا الودى وعطفها الظاهر على آمال البورز فى جنوب أفريقية ، وتهنئة فلهلم الثانى القيصر الألمانى لكروجر Kruger زعيم البورز ، ثم انتقاد فرنسا لسياسة إنجلترا الاستعمارية وتهكم روسيا القيصرية على إدعاءات بريطانيا العظمى ، وما رسمته من خطط لاخضاع جنوب أفريقية جميعه لحكمها . كل هذا أبان لانجلترا أن ليس لها أصدقاء حقيقيون ، كما كشفت عن دقة الموقف وخطره فى أوربا وجنوب أفريقية .

هذا استدعى أن توجه بريطانيا العظمى معظم إنتباهها عن المسائل الأمريكية

التى أصبحت الآن ثانوية القيمة ، إذ لاتستطيع أن تحارب فى جهتين فى وقت واحد ، ولا تستطيع أن تخاصم دولة كبرى فى شرق المحيط الأطلنطى ، وتعادى عداء صريحا دولة أخرى فى غربيه ، فى الوقت الذى هى فيه منهمكة بمشاكل خطيرة وخطارة فى جنوب أفريقية قد تستنفذ كل نشاطها .

وخاصة وأن المانيا لم تكن الدولة الوحيدة الكبرى التى تعطف على آمال البوير فى الاستقلال ، فلقد كانت فرنسا وروسيا مرتاحتين تماما إلى المتاعب الخطيرة التى تلقاها بريطانيا فى حياتها السياسية الخارجية .

التريث والاعتدال

ليس غريباً اذاً أن يتريث لورد سولسبرى رئيس الحكومة الإنجليزية فى وضع خططه الجديدة ، وأن يتجنب سياسة التحدى. وأن يعتدل فى مطالبه، وأن يعترف فى خطبة له فى البرلمان الإنجليزى فى سنة ١٨٩٦ بمصالح الولايات المتحدة المهمة فى البحر الكاريبى ، ولكنه لم يشأ أن يعترف بانطباق مبدأ منرو على مسألة فنزويلا ، وفى نفس الوقت قرر أنه بالمفاوضة والتحكيم يمكن إقرار هذه المسألة إقرارا يرضى الطرفين المتخاصمين .

ولكن الكونجرس الأمريكى كان قد اتخذ خطة حاسمة ، وقرر تكوين لجنة أمريكية تبحث مسألة الحدود ، وتدرس مطالب فنزويلا ، ولقد قررت هذه اللجنة ما قررته محكمة التحكيم التى عقدت جلساتها فى باريس .

ومن الوقت الذى قبل فيه سولسبرى فكرة التحكيم لم تعد مسألة فنزويلا تهدد العلاقات السلمية بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى .

وبذا كان الموقف الذى اتخذه الرئيس كليفلند ناجحاً نجاحا تاما ، وإن كان

الموقف الأوربى والأفريقى قد أدى خدمة جليلة للولايات المتحدة ، فلقد نالت هذه الدولة الجديدة نصراً كبيراً فى السياسة العالمية ، فقوى مركزها وإحترمت كلمتها . ولقد حدد ألنى Olney وزير الخارجية الأمريكية مبدأ منرو من جديد ، وذلك خلال هذه الأزمة فى سنة ١٨٩٥ فقال . « إن الولايات المتحدة السلطان فى أمريكا ، وإن كلمتها قانون فى المسائل التى تتدخل فيها » .

التدخل الالمانى فى فنزويلا

على أن مسألة فنزويلا لم تنته عند هذا الحد ففى عهد الرئيس تيودور روزفلت ثارت مسألتها من جديد بشكل لا يقـــل خطورة عن ذى قبل ، وأهميتها هذه المرة متصلة بالعلاقات الأمريكية الالمانية . وكما رفعت مسألة فنزويلا من مركز الرئيس كليفلند رفعت من مركز الرئيس الجديد روزفلت ومركز وزير خارجيته جون هاى John Hay .

ولم يكن جون هاى من الميالين لألمانيا أو المعجبين بقيصرها غليلم الثانى ، وكان لموقف هـذا الرجل وميوله أثر كبير فى العلاقات الالمانية الامريكية . فمن الوقت الذى قررت فيه الولايات المتحدة وصل المحيطين الهادى والاطلنطى بقناة ، حاولت الدولة الالمانية الحديثة أن تستولى على بقعة من الارض قريبة من هذه القناة ، مشرفة عليهـا . ولذا قامت بعض السفن الحربية الالمانية باحثة عن مكان يصلح كقاعدة حربية على شواطىء فنزويلا . وكان القيصر الالمانى مهتما إهتماما كبيرا بهذا الموضوع ، فقد فاوض حكومة المكسيك بشأن تنازلها عن ميناء فى كليفورنيا الجنوبية ، وباءت محاولاته بالفشل .

ولـكن فى سنة ١٩٠٢ سنحت الفرصة لتحقيق رغبـاته ، وذلك حين غالت فنزويلا فى اقتراض ديون من بعض الدول الاوربية الـكبرى لاتستطيع سدادها .

ورأت الدولة الالمانية أن تضم إنجلترا إلى جانبها فى القيام بمظاهرة بحرية وحصار فنزويلا وإرغامها على إحترام تعهداتها .

نظرت الولايات المتحدة الامريكية إلى المحاولة الالمانية نظرة عدم ارتياح، ولم يكن يروقها كذلك أن تقترض دولة أمريكية صغرى قروضاً لا تستطيع إحتمالها ، فحاول جون هاى بكل ما استطاع من قوة تخفيف الحصار والمحافظة على حقوق المحايدين . وطالب بضرورة قبول الدولتين المتنازعتين لمبـــدأ التحكيم، ولكن الامور تحرجت بالنسبة لفنزويلا إلى درجة أن اضطرت ألمانيا وانجلترا بعد سنة إلى قطع علاقاتها نهائياً بفنزويلا ، فأصبحت الحرب فى المياه الامريكية وشيكة والوقوع .

التوتر بين الولايات المتحدة والمانيا

ولما كان الموقف قد أصبح بدرجة من الخطر تستلزم عملا قويا جديدا ، فقد عقدت الولايات المتحدة العزم على السير فى طريقها المرسومة الذى حدده لها مبدأ منرو ، والاصرار على تنفيذ التحكيم بقوة السلاح لو تطلب الأمر ذلك .

فلما رفضت ألمانيا فى أول الأمر مبدأ التحكيم فى النزاع القائم أمر روزفلت أمير البحر الامريكى ديوى Dewey بأن يستعد بأسطوله ، وأن يقوم بمناورات بحرية حربية قريباً من جزيرة بورتوريكو .

وفى نفس الوقت أخبر رئيس الجمهورية الامريكية السفير الالمانى فى واشنطن، بأنه لا مناص لالمانيا من أن تقبل مبدأ التحكيم ، فالولايات المتحدة لن تسمح باستيلاء الالمان على أى جزء من أجزاء فنزويلا .

وعندما أكد ممثل ألمانيا بأن الالمان لا ينوون أبدا إحتلالا دائماً لهذه البلاد

أجاب روزفلت بأنه « لايريد كياوشاو المانية قريبا من مضيق بنما » [١] ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فطلب من الممثل الالمانى بأن يخبر حكومته بأنه إذا لم ينسحب الأسطول الألمانى من المياه الفنزويلية ، فى خلال بضعة أيام ، فان الأسطول الامريكى سيحمى السواحل الفنزويلية وأبان له أيضا أن ألمانيا لن تستطيع تحدى قوة الولايات المتحدة دون أن تقوم حرب بين الدولتين .

قبول التحكيم

ولما وجدت المانيا أن الولايات المتحدة مصممة على تنفيذ انذارها بالقوة إذا لزم الأمر ، لم تتردد فى قبول التحكيم ، وقبل القيصر الالمانى روزفلت كحكم، ولكن روزفلت رفض قبول هذه الوظيفة ، وعرضت على محكمة لاهاى ففصلت فيها .

كانت مشكلة فنزويلا من المسائل السياسية السرية التى ظلت فى طى الكتمان ، ولم يعرف عنها شيء فى ذلك الحين . وإن كانت المشكلة قد انتهت كمسألة تهدد العلاقات بين المانيا والولايات المتحدة وتنذر بالحرب، إلا أنها قد ثارت بصورة أخرى فى سنة ١٩٠٣ عندما تقدمت المانيا باقتراح انشاء لجنة دولية للاشراف على مالية فنزويلا .

وقد قابل الرئيس روزفلت هذا الاقتراح بحزم وتصميم وأعلن عن رأى الولايات المتحدة فى عدم رغبتها فى أن تجعل من فنزويلا مصرا جديدة [٢]، وطبقاً

---

(١) يقصد بذلك بأنه لايريد أن تتخذ المانيا من فنزويلا تكئة ترتكز عليها فى بسط نفوذها عليها كما فعلت فى كياوشاو بالصين .

(٢) يشير بذلك إلى ما حدث فى مصر عندما عجزت عن سداد الديون من انشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد، والتدخل فى شئونها الداخلية ، ثم وقوعها فى نهاية الأمر فريسة الإحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ .

لمبدأ منرو الذى أصبح دعامة من دعائم سياسة أمريكا الخارجية ، لايمكن للولايات المتحدة أن تقبل بأى حال من الأحوال سيطرة أية دولة أوربية على أية بقعة فى أمريكا .

كان تيودور روزفلت يفهم جيدا مايجب أن تكون عليه السياسة الأمريكية الخارجية ، ولذا فقد عمل على تقوية مركز الولايات المتحدة بشق قنـــاة بنما وزيادة قوتها البحرية ، وإفهام العالم بأن الولايات المتحدة لن تتنازل عن حقوقها ، ولن تحيد عن سياستها التقليدية .

الفصل الثامن :

الجامعة الأمريكية

بدء

تستمد حركة الجامعة الأمريكية حياتها وقوتها من مبدأ منرو ، ومن مبدأ منرو قامت فكرة المحافظة على سلامة وأمن واستقلال الدول الجمهورية الأمريكية .

وفكرة إنشاء جامعة أمريكية نبتت مبكرة فى أذهان ساسة الولايات المتحدة فى سنة ١٨٢٥ عقب صدور مبدأ منرو بعامين اثنين ، ولكن الظروف المحيطة بالدول الأمريكية فى ذلك الوقت لم تكن تساعد على إخراج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ. كما أن الشعب فى الولايات المتحدة لم يتحمس لها. ولذا لم تصادف محاولة بنيا ومحاولة المكسيك السالفتى الذكر نجاحا يذكر .

على أن الفكرة لم تمت ، ولن تموت طالما كان هدف الولايات المتحدة التفوق فى العالم الجديد ، وما دام مبدأ منرو مبدأ مهما من مبادىء السياسة الخارجية الأمريكية ، وما دامت دول أمريكا اللاتينية لاتستطيع الدفاع عن نفسها ضد أى إعتداء خارجى يأتيها من أوربا . ولكن مما تجدر ملاحظته أن الظروف لم تكن مواتية فى النصف الأول القرن التاسع عشر لظهور هذه الفكرة بشكل واضح على المسرح السياسى للقارتين الأمريكيتين .

وعندما نشبت الحرب الأهلية الأمريكية ، شغلت ساسة الولايات المتحدة بأمورها وكرسوا لها كل أوقاتهم بحيث لم يعد هناك مجال التفكير فى الجامعة

الأمريكية . وحتى بعد إنتهاء تلك الحرب ، جاءت فترة بناء وتعمير استمرت ما يقرب من العشرين عاما . وبمجيء جارفيلد Jarfield إلى رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتولى بلين Blaine وزارة الخارجية الأمريكية ، بدأت فكرة الجامعة تظهر في أفق السياسة الامريكية ثانية .

وتولى بلين للشئون الخارجية كان معناه تطورا جديداً (١) في مبدأ منرو ، فبلين أحد الساسة الأمريكيين العظام الذين يمتازون بسعة الخيال وبعد الأفق ـ وكان يؤمن إيمانا عميقاً بمستقبل بلاده وقوتها ، وكان يرى أن مركز الولايات المتحدة الممتاز في العالم الأمريكي ، ومالها من قوة عسكرية ، وثروة طائلة ، ومالها من تفوق في ميادين السياسة والإقتصاد والحضارة ، تفرض عليها واجباً حيال أمريكا كلها . وكان بلين الرجل الذى يصلح لتنفيذ مثل ذلك المشروع الخطير ، لاسيما وأن الرئيس جارفيلد (٢) قد تشبع بآرائه وأولاه ثقته .

---

(١) حول سياسة بلين الخارجية

The essence of Blaine's political philosophy and his views of the political occurrences of his era can be found in his two works : Twenty Years in Congress, from Lincoln to Garfield vol I (1884) and II (1886) and Political Discussions, Legislatives, Diplomatic and popular (1887)

David Saville Muzzey, James G. Blaine, a political Idols of Other Days (1634)

(٢) راجع كتابي :

Robert Granville Caldwell, James A. Garfield : Party Chieftain (1931).

Theodore Clark Smith, Life and Letters of James Abram Garfield 2 vol, (1925)

وفى ذلك الوقت بدأت الظروف فى أمريكا اللاتينية تتهيأ لقبول فكرة الجامعة الأمريكية ، لا سيما عندما بدأت سلسلة من الخلافات تنشأ بين دول القارة الجنوبية ، وتتطلب حلا . حينئذ بدأ مشروع بلين يبدو عمليـــاً وقابلا للتنفيذ . فالحرب بين بوليفيا وبيرو وشيلى من أجل بعض المناطق التى اشتهرت بثروتها المعدنية أعطت الولايات المتحدة فرصة للتدخل بينها . ثم أن عطف انجلترا على مطالب شيلى كان من العوامل التى دعت وزير الخارجية الأمريكية للتفكير جديا فى مشروعه والعمل المتواصل على تنفيذه ، فما كان بلين يحبذ أى مشروع يجعل لإنجلترا نفوذا ظاهرا فى أمريكا الجنوبية أو يعطيها مركزا إقتصاديا ممتازا ، فقد كانت جهوده كلها موجهة إلى محاربة النفـــوذ الإنجليزى فى هذه القـارة .

انتكاس المشروع

وكان نشاط بلين يتركز حول إحياء فكرة المؤتمرات الأمريكية التى بدأت بمؤتمر بنما فى سنة ١٨٢٥ ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى خلق وحدة حضارية وإقتصادية من دول الامريكتين . ولذا لعب ممثلو الولايات المتحدة السياسيون دورا كبيرا فى النزاع الذى قام بين دول أمريكا الجنوبية ، وإن كان بلين نفسه يعطف على مطالب بيرو . على أن آمال بلين لم يقدر لها النجاح هذه المرة ، فلقد مات جارفيلد ، ولم يكن لخلفه نفس الحماس لفكرة الجامعة الأمريكية . ولذا فبعد أن أرسلت الدعوات فى سنة ١٨٨١ إلى دول أمريكا الجنوبية والوسطى ، وكان المؤتمر قاب قوسين أو أدنى من الانعقاد لم يتم مشروع بلين ، واضطر بلين نفسه إلى مغادرة وزارة الخارجية فى أوائل ديسمبر سنة ١٨٨١ حزيناً آسفاً على عدم تحقيق مشروعه .

جاء محله فرلنجهويزن Frelinghuysen الذى لم يكن له اتساع خيال بلين ولا كفايته ولا إهتمامه بالمشروع ، فسحبت الدعوات التى أرسلت لعقد المؤتمر الأمريكى ، الأمر الذى دعا إلى الانتقاص من نفوذ الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية .

عودة بلين واحياء المشروع

مؤتمر واشنطن ١٨٨٩

ولكن المشروع لم يندثر ، وإنما هدأ مؤقتا ، ولم تمض إلا سنوات قليـــلة حتى عاد بلين إلى وزارة الخارجية مرة ثانية ، فنجح المشروع نجاحا مذكورا ، واستطاع بلين أن يدعو باسم الرئيس كليفلند كل دول أمريكا إلى مؤتمر ينعقد فى واشنطن سنة ١٨٨٩ للمناقشة فى المسائل التى تهم كل الدول الامريكية ، وقدر لبلين أن يستقبل بنفسه الامريكيين ، ونجح ذلك المؤتمر فى مهمته نجاحا يبشر بأمل كبير فى المستقبل.

ولذا ظلت جلسات المؤتمر منعقدة إلى ابريل سنة ١٨٩٠ ، ولو أن الدول الامريكية كانت قد قررت ألا تتنازل عن شىء من حقها فى حرية التصرف ، وألا تتقيد بشىء يحد من إستقلالها أو ينتقص منه .

فى ذلك المؤتمر ظهر روح جديد ،فلقد تناقش الجميع فى شئون أمريكا على قدم المساواة مما كان له أثره الكبير ، فقد استطاع بلين أن يعلن فى نهاية المؤتمر بأنه « إذا كان لذلك المؤتمر أن يحتفل بعمل ، فنحن نوجه نظر العالم إلى أن القارتين العظيمتين قد وطنتا العزم على المحافظة على السلام وتنمية الرفاهية فيها . نحن نعتبر أن هذه الوثيقة العظمى التى تعمل على استبعاد الحرب وإحلال التحكيم محلها بين الدول الامريكية كأول وأعظم ثمرة للمؤتمر الدولى الامريكى .»

على أن آمال بلين وآمال محبى السلام لم تحقق تماما ، فسرعان ماقامت الحرب بين الدول اللاتينية فى أمريكا الجنوبية والوسطى، فلقد قامت الثورة فى سلفادور ، ولم تعترف جواتيمالا بالحكومة الجديدة ، واعتدت على بعض حقوق للولايات المتحدة نفسها ، ولم تلجأ هذه الدول جميعاً إلى التحكيم كما كان منتظراً ، وبذا لم يتم ماكان يرجوه المؤتمر ، فالقوانين والمشاريع الدولية لا تنفذ إلا إذا كانت هناك قوة تسندها . ولقد عرضت الولايات المتحدة على المتخاصمين أن يقبلا توسطها، ولكنهما رفضا ذلك الطلب .

مؤتمر المكسيك ١٩٠٤

إذا كانت الحرب فى أمريكا الجنوبية قد قامت مباشرة عقب إنفضاض المؤتمر ، فهى قد انتهت كأى حرب ، ولكن مبدأ التحكيم الذى قرره المؤتمر قد ظل باقيا ، فلقد إعترفت كل الدول الأمريكية بضرورة عقد مؤتمرات دولية أمريكية من حين لآخر ، ولذا تقرر عقد مؤتمر آخر فى مدينة المكسيك فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ حيث قرر أن تجبر الدول الأمريكية على الإلتجاء إلى التحكيم إذا قامت بينها منازعات مالية ، وأسس مكتب دولى لجمهوريات أمريكا رئيسه وزير خارجية الولايات المتحدة ، فأصبح نظاما قائماً باقياً .

وعقد مؤتمر ثالث فى ريو دى جانيرو فى سنة ١٩٠٦ ، ورابع فى بونيس أيرس فى سنة ١٩١٠ ، وفيه تقرر إنشاء إتحاد للجامعة الأمريكية . أما المؤتمر الخامس فلقد عقد بعد الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩٢٣ ، وفيه قررت الدول المجتمعة أنه إذا أصبحت الحرب ضرورة فيجب التريث وتأجيلها حتى تبحث أسبابها لجنة دولية أمريكية .

على أن نشاط الدول الأمريكية لم يقتصر على المؤتمرات السياسية فحسب ،

وإنما شمل أنواعا أخرى من المؤتمرات لا تقـل خطورة عن الأولى، وقد عقدت لأغراض علمية أو إقتصادية ، أو لتوثيق عرى الصداقة بين دول أمريكا اللاتينية. ومهما يكن من شيء فلا نستطيـــع أن نقلل من قيمة تلك المؤتمرات فى فض المنازعات بين الدول الأعضاء فى أحيان كثيرة .

وقد عاصرت فكرة الجامعة الامريكية فكرة الجامعة الصقلبية وفكرة الجامعة الجرمانية وفكرة الجامعة الإسلامية ، وإن اختلفت كل منها عن الاخرى من حيث الهدف والغاية والظروف التى أدت إلى نشأتها . ولكن مما يميز الجامعة الامريكية على غيرها أنهـا لم تقم على أساس جنسى أو على أساس دينى أو مذهبى وإنما الناحية الجغرافية الإقليمية واضحة فيها تمام الوضوح . فقيامها إذا كان على أساس جغرافى فى المقام الاول . كما أنها تمتاز أيضاً عن الجامعات الاخرى فى دقة تنظيمها . وقد تطورت فكرة الجامعة الامريكية تبعاً لتطور مبدأ منرو، ومابذله بلين من جهود.

كان الدافع الأساسى لنشأة فكرة الجامعة الأمريكية هو رغبة الولايات المتحدة فى أن تظل الامريكتين بمنأى عن الخطر الأجنبى الذى يتهدد دولها . ولما كانت تلك الدول عاجزة عن حماية نفسها بنفسها ضد أى عدوان خارجى ، فقد رحبت بالفكرة. وبعد شق قناة بنما أصبحت الولايات المتحدة تهتم بأمن وسلامة دويلات أمريكا الوسطى بصفة خاصة ، لما فى ذلك من حماية مصالحها فى القناة . ولهذا فقد عولت الولايات المتحدة على منع أى تدخل خارجى فى شئون تلك الدويلات، ولو أدى ذلك إستخدام القوة . بل وتدخلت الولايات المتحدة نفسها فى بعض الاحيان للمحافظة على الاستقرار السياسى والمالى فى هذه الدويلات حتى تضمن المحافظة على مصالحها ونفوذها .

تخوف دول أمريكا

على أن فكرة الجامعة الأمريكية والمؤتمرات التى نجمت عنها ، وإن كانت قد جعلت للولايات المتحدة نفوذا كبيرا فى أمريكا لايعـدله نفوذ أى دولة أخرى ؛ إلا أن فريقا من دول أمريكا اللاتينية الكبيرة كان ينظر إلى نشاط الولايات المتحدة بعين الحذر والارتياب ، ويخشى أن يكون ذلك بدأ تدخـل سياسى أو اقتصادى فى شئونه أو عبث باستقلاله . أخذت دول أمريكا كما يقول سمنرولز Sumner Wells تشك فى نيات الولايات المتحدة لما وجدتها تقوم بحروب توسع فى أمريكا ذاتها وخاصة ضد المكسيك .

وهناك مسألة يجب أن تلاحظ ، وهى أن إشتراك دول القارتين الأمريكتين فى الجامعة الأمريكية لايعنى إرتباط هـذه الدول أو التزامها بتطبيق سياسة موحدة من ناحية نظام الحكم . كما أنه لايعنى أيضا اتخاذ سياسة خارجية موحدة فى علاقات تلك الدول بدول العالم الأخرى . ولكن مما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الامريكية بحكم تفوقها السياسى والاقتصادى والحربى ، كان لها نوع من التوجيه للسياسة الخارجية لبعض تلك الدول ، بحيث وجدت أن تدخلها فى بعض الأوقات ضرورى للحيلولة دون تدخل دول أخرى غير أمريكية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان تلك الدول برغم حريتها فى علاقتها الخارجية مع دول العالم - يجب أن تراعى حقيقة هامة وهى ألا تنشىء مع الدول الاسيوية أو الأوربية علاقات من شأنها تهديد أمن وسلام الولايات المتحدة أو الدول الامريكية الاخرى . فحريتها فى مباشرة علاقاتها الخارجية ليست مطلقة ، وإنما مقيدة باعتبـارات تتعلق بأمن الأمريكتين من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية .

وليس معنى هذا أن الولايات المتحدة كانت تجبر تلك الدول على اتخـاذ

سياسة لا ترضاها، مثال ذلك ماحدث بعد الحرب العالمية الأولى من انضمام بعض دول أمريكا الجنوبية إلى عصبة الأمم رغم تخلف الولايات المتحدة عن الاشتراك فيها . ولقد شعر الرئيس ولسن إبان الحرب الكبرى الأولى بما يخامر هذه الدول من شكوك ، وحاول أن يزيل ذلك الشعور .

وفى سنة ١٩٣٦ حين اجتمع مؤتمر الجامعة الأمريكية فى مدينة بونيس أيرس لبحث موضوع المحافظة على السلام فى العالم الامريكى ، ساد الشعور بالتساوى بين الأعضاء ، فتنافس مندوبو الدول الأمريكية كأصدقاء متساوين متعاونين متساندين فى البحث عن وسائل التعاون إذا ما هدد السلام الأمريكى من الداخل أو من الخارج . وأخذت هذه الدول المجتمعة على نفسها عهدا بألا تتدخل دولة فى شئون الدولة الاخرى - داخلية كانت هذه الشئون أم خارجية . واتفقت كذلك على احترام ماعقدته من معاهدات ، وعلى التعاون الثقافى بتبادل الاساتذة والطلبة وإزالة العوائق الاقتصادية التى تضر بمصلحة السلام .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية أسهمت بعض الدول الامريكية بنصيب فيها إلى جانب الولايات المتحدة، إيمانا منها بوحدة الهدف وبالقضية الامريكية. وقد تخلف البعض الآخر عن الاشتراك تمسكا بحريته فى العمل. وهذا إن دل على شىء فانما يدل على أن الجامعة الأمريكية لم تصل بعد إلى درجة الوحدة والايمان العميق بالمصير الواحد .

الفصل التاسع

التحكيم وعصبة الأمم

تافت وولسن

عملت الولايات المتحدة الامريكية منذ إستقلالها على تدعيم سياسة التمسك بأهداب السلام ، وحل المشاكل عن طريق المفاوضة ، والتذرع بأسباب التعقل والتروى ، ولم تلجأ إلى أساليب القوة إلا فى مواضع قليلة ، واستمسكت بهذه السياسة بعد أن أصبح لها وزن فى المجال الدولى ، وبعد أن أصبحت لها الصفة الدولية . فالولايات المتحدة كانت ترى فى مبدأ المفاوضات وحل المشاكل بالطرق الودية سبيلها إلى إقرار الأمور فى العالم الامريكى ، وكذلك بالنسبة للمسائل الدولية أيضاً .

فكثير من المسائل الدولية يمكن حلها بوسيلة سلبية ، وهذه الوسيلة تتطلب قبول التحكيم كمبدأ هام للوصول إلى تسوية أى نزاع يعجز المتخاصمون عن الوصول إلى حل يرتضونه .

وكانت هذه خطة الرؤساء العظام الذين وكل اليهم توجيه سياسة أمريكا الخارجية منذ القرن التاسع عشر ، ولا ريب أن من الأمور التى أكدت رغبة الولايات المتحدة فى اتباع هذه الخطة تسابق الدول إلى مضمار التسليح ، وما ساد العالم من الحقد والتنافس بين دوله . هذا فضلا عن إنقسام أوربا إلى معسكرين متنافرين متنابذين نتيجة سياسة المحالفات والتكتلات العسكرية التى وضعت العالم على شفا حرب عالمية مدمرة لا تبقى ولا تذر .

فى سنة ١٩٠٩ تولى تافت رياسة الجمهورية الامريكية من بعد تيودور روزفلت . وتافت Taft رجل من كبار رجال القانون ومن كبار المشرعين قبل كل شيء . وكان يسير فى سياسته إلى حد كبير على حسب ما تشير به مثله العليا وأغراضه النبيلة ـ لقد وجه تافت عناية خاصة إلى دراسة مسائل السياسة الخارجية. وكان كثير التفكير فى المشاكل التى تصيب علاقات الدول ، وخاصة المسائل التى يستطاع تقديمها إلى محكمة العدل الدولية ، محكمة لاهاى ـ وتافت يساير بذلك السنة التى اتبعتها الولايات المتحدة فى سياستها بصفة عامة . ففى مسألة الآلاباما وغيرها من المسائل التى تخص الولايات المتحدة قد رجعت فيها حكومة واشنطن للتحكيم وقبلت الحكم . وكان الرئيس تافت يشجع إنشاء نظام قضائى للأسرة الدولية على غرار النظام القضائى الذى يحتكم اليه الأفراد فى منازعاتهم .

فهذا النظام كما يقول « يهدف إلى مثل أعلى، يهدف إنشاء محكمة عليا يستطيع أن يختصم اليها أى شعب من أى شعب ، وإذا وجدت هذه المحكمة أن موضوع النزاع يدخل فى اختصاصها ، عليها أن تطلب من المشكو منه أن يمثل أمامها ، ويقوم الدفاع عن الطرفين المتنازعين بمهمته ، ويفصل الحكم فى الموضوع ، وربما احتاج الحكم إلى قوة بوليس دولى لتنفيذه . ولكن الرأى العام المشعوب سيكون له أثره ، ويؤيد المظلوم . وبهذا النظام وحده يمكن الاستغناء بالتدريج عن التسلح . وبذلك تعم العالم طمأنينة كالتى تسود العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا تجعل تسلحها أمرا غير لازم » .

فتافت إذاً أراد إقامة نظام يسود فيه « حكم القانون » فى العالم ،ولقد انتقد البعض مشروع تافت بأنه جزء من حكومة دولية مبنى على غير أساس وقائم فى الهواء ، فهى هيئة قضائية دون أن تكون بجانبها سلطة تشريعية أو نظام إجتماعى.

ولقد عقد تافت ووزير خارجيته نوكس Knox معاهدتى تحكيم بين الولايات المتحدة وإنجلترا ، وبين الولايات المتحدة وفرنسا . وتنص معاهدتا التحكيم على تشكيل لجان النظر فى المنازعات وتوضيح الحقائق، ثم النصح بما يلزم من إجراءات إزاء ذلك . وبهذا النظام لا تستطيع وزارات الخارجية أن تتحكم فيما يعرض على هذه اللجان أو ما لا يعرض ـ ولكن لما قدم المشروع إلى مجلس الشيوخ الامريكى حدده بتحفظات فيما يختص بالهجرة والقروض ومبدأ منرو، فرجال ذلك المجلس لم يكونوا كلهم رجال خيال ولا مثل عليا كالرئيس تافت .

ودرو ولسن

تولى ودرو ولسن[1] Woodrow Wilson رئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة الامريكية فى سنة ١٩١٣ ، وكانت شخصيته لا تقل عن شخصية سلفه إن

(١) أنظر كتب :

— Arthur S. Link, Wilson, the Road to the White House (1947)

— Edward H. Buehrig, Woodrow Wilson and The Balance of Power (1955)

— Edward H. Buehrig, Wilson's Foreign Policy in Perspective (1957)

— John W. Davidson, A crossroads of Freedom (1926)

— Johnson C. W., Woodrow Wilson The Unforgettable Figure (1944)

— Mayer, Political Origins of the New Diplomacy 1917-1918 (1959)

— Ray S. Baker, Woodrow Wilson, Life and Letters "1937-39"

— Ray S. Baker, Woodrow Wilson and World Settlement 3 vol. 1929

لم ترد ؛ فكفاحه وآماله جعلت منه شخصية عالمية مرموقه .

كانت حياة ولسن قبل الرئاسة إعدادا موفقاً لمستقبله الكبيرومركزه المنقطع النظير ـ كان ولسن ممتازا فى القانون والأدب والتدريس والسياسة والتاريخ، كان ممتازا فى الدراسات الإنسانية ، فكان من أكثر الرؤساء ملاءمة لمنصبه الخطير ـ وفى ولسن تمتزج الناحية البرسبتيرية الدينية والناحية الديموقراطية ، فلقد ولد فى فرجينيا ، ونشأ فى جورجيا ، فامتزجت فيه الحماسة الدينية والإيمان مع الشعور الديموقراطى والايمـــان بحق الامم فى تقرير مصيرها .كان ولسن يشعر بمهمته العظيمة ، فلقدكان يعتقد أنه قد أرسل لخدمة المبادىء الديموقراطية وقضية الحرية، وبأنه مرسل لمـــكافحة الرأسمالية فى الولايات المتحدة أولا، ثم بقوة الولايات المتحدة وسطوتها وثروتها الطائلة يعمل على نشر الديموقراطية فى العالم الذى ينوء تحت عبء ثقيل من الرأسمالية والاتوقراطية والاستعداد لحرب طاحنة لاتبقى ولاتذر ، فالرئيس ولسن يطلب حرية جديدة للعالم .

ولذا فولسن يقف وقفة صريحة أمام الامبريالزم والتوسع الامريكى ، وأمام المصالح الإستعمارية، وخاصة فى الصين،فيرفض بقوة أن تشارك الولايات المتحدة فى العمل على انحلال الصين وتقسيمها بين الدول الكبرى ، بل ويعلن أن الدافع له لاتخاذ ذلك الموقف هو مصلحة الصين قبل كل شىء . والولايات المتحـدة يجب أن تمد يدها لايقاظها لما كان لها من ماض مجيد وعظمة ، وهى تمد يدهـــا للعطف على الشعب الصينى وآماله ، وأن الولايات المتحدة لاتعترف فى سياستها إزاء ذلك الشعب بغير سياسة الباب المفتوح ، باب الصداقة .

وكان على ولسن أن يبين سياسته الخارجية نحو أمريكا اللاتينية ، وكانت الولايات المتحدة تتمتع بحماية على نيكارجوا وسانت دومنجو ـ فوضح فى خطابة

له فى موبيل بألباما فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٧ « إن الولايات المتحدة ليس لها مطلب ولا مطمع فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية سوى مصلحة هاتين القارتين والمحافظة على سلامة الحكومات التى تعمل لمصلحة الشعوب الأمريكية لا لخدمة مصلحة فريق معين أو حزب دون آخر ، وسوى العمل على تنمية العلاقات الشخصية والتجارية بين القارتين » .

وذهب إلى أكثر من ذلك فأعلن أن الولايات المتحدة لن تستغل مبدأ منرو التدخل فى شئون أمريكا الجنوبية ، واقترح أن تعمل الشعوب الأمريكية على تقوية حكوماتها وديموقراطيتها . ونادى بأن الولايات المتحدة موطدة العزم على ألا تضم اليها شبراً واحداً من الأرض عن طريق الفتح والقهر . وأنها ستؤثر الحرية الانسانية والديموقراطية على كل مصلحة أخرى .

وكان لذلك أثره الكبير فى إزالة بعض أسباب الشكوى من أمريكا الجنوبية ـ وأيد ولسن كلامه باتباع خطة عملية ، ففى النزاع الذى قام بين الولايات المتحدة والمكسيك رفض التدخل فى شئون المكسيك ، وبدأ الخطوات الأولى فى سبيل تحرير جزر الفلبين .

اختار الرئيس ولسن بريان W. j. Bryan وزيرا للخارجية ، وهو خطيب بارع وسياسى ممتاز ، حاول أن يتم عمل تافت ونوكس ، فأتى بمعاهدات الغرض من إبرامها تكوين لجان دولية مهمتها بحث المنازعات بين الدول ، ومدتها خمس سنوات ، تتولى فى خلالها الفصل فى الخلافات التى تنشب بين الدول و التى يعجز رجال السياسة فى الوصول إلى حل لها . وقرارات هذه اللجان غير ملزمة للطرفين ؛ ولكن قيمتها فى أنها تعمل على تهدئة النفوس الثائرة بحيث لا يستطيع الطرفان المتنازعان أن يدخلا فى حرب بينهما قبل مرور عام ، وهى الفترة التى

يكون فيها موضوع النزاع معروضا على تلك اللجان لبحثه وإصدار توصياتها بشأنه .

وكان بريان من القائلين بوضع حد للمنافسة فى التسليح ، ولذا فهو يقترح وضع هدنة أوعطلة حربية ، فالطرفان المتعاقدان ـ على حسب المعاهدات السالفة الذكر ـ يتعهدان بألا يزيدا من قواتهما البرية أوالبحرية أثناء بحث اللجان موضوع الخلاف . ولقد أمضت انجلترا وفرنسا معدهدات من هذا النوع مع الولايات المتحدة .ولقد رغب بريان إلى المانيا بأن تحذو حذو الدولتين الغربيتين فرفضت، وبذا أصبحت الولايات المتحدة فى حل من أن تعلن الحرب على المانيا فى أى وقت تشاء ، وكذلك المانيا .

ويمكن تقسيم سياسة ولسن الخارجية إلى أربع فترات :

الاولى : من وقت توليه الرياسة إلى قيام الحرب العالمية الاولى .

والثانية : من قيام الحرب الى اشتراك الولايات المتحدة فى هذه الحرب إلى جانب الحلفاء .

والثالثة : تشمل مدة اشتراك الولايات المتحدة فى الحرب .

والرابعة : من بعد الحرب الى نهاية عهده .

لما وقعت الحرب الكبرى الأوربية الاولى كان معنى ذلك فى نظر الرئيس ولسن ، كما كان معناه فى نظر صديقه كولونيل هاوس House إفلاس القارة الاوربية بأطماعها وأحقادها ، معناه إفلاس السياسة الاوربية العتيقة نتيجة لعدم وجود نظام معين يعمل على نشر روح التفاهم بين الأمم .

كان نشوب هذه الحرب الكبيرة دافعاً له لوضع نظام جديد للتعاون

بين دول أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية يكون مثالا حيا ناجحا تحتذيه الشعوب الأوروبية التى لا تزال تسير على الطرق القديمة البالية ، نظاما يقوم على أساس ضمان الاستقلال السياسى لكل دولة وحماية كيان كل دولة وضمان حكومتها الجمهورية ، وعلى أساس أن تقوم كل حكومة بالإشراف على الانتاج الحربى فى بلادها ، ولكن هذا النظام المثالى القائم على أساس الجامعة الأمريكية والميثاق الأمريكى تلاشى مؤقتاً حين دخلت الولايات المتحدة الحرب فى ربيع سنة ١٩١٧ .

التمسك بالحياد

لقد كان موقف ولسن بعد قيام الحرب صعباً ، فلقد كانت سياسته الحرة سياسة السلام ، وسياسة الحرب متعارضة بطبيعتها مع سياسة الديمقراطية ، فالفكرة الحربية فكرة أوتوقراطية قبل كل شىء ، فالحرب تعمل بطبيعتها على قيام الدكتاتورية وتسلطها ، ولذا فليس غريباً أن ينصح الرئيس ولسن الشعب الأمريكى باتباع سياسة الحياد بكل دقة ، « يجب ألا نتحيز لاحد من الفريقين تفكيرا وعملا » .

فلم يكن رئيس الجمهورية الامريكية فى ذلك الوقت مناوئاً لالمانيا ، ولم يكن الرأى العام الامريكى قد كيف لقبول فكرة الدخول فى الحرب الاوروبية ، فما كان هناك فى أول الأمر إهتمام كبير بأمور السياسة الخارجية ، بالرغم من نمو التجارة الامريكية الهائلة ، وبالرغم من زيادة عدد المهاجرين الاوروبيين إلى أمريكا الشمالية ، وخاصة إلى الولايات المتحدة .

فوقفت الولايات المتحدة إذاً نفس الموقف الذى وقفته فى الحرب الاوروبية فى سنة ١٧٩٣ . ونال تجارتها فى هذه الحرب الجديدة أكبر مما نالها فى العهد

النابليونى . ولذا احتج الرئيس ولسن على أعمال بريطانيا كما احتج على أعمال المانيا .

ولكن عمل الغواصات الألمانية كان خطرا كبيرا على التجارة الأمريكية وأرواح الأمريكيين ، فوجدت ظروف نما فيها الميل التدريجى نحو إنجلترا وخلفائها ، وكانت هناك عوامل أخرى تدعو إلى الاتجاه هذه الناحية ، ومنها موقف سفير الولايات المتحدة فى المانيا ج. جيرارد G. jerard ، ومنها موقف السفير الأمريكى فى لندن بيج W. H. Page . فهذا السياسى كان يعطف على إنجلترا وعلى كل ما تحارب من أجله ، ويجد لها عذرا فى اتباع سياسة الحصار البحرى ، ولذا أخذت علاقته تفتر برئيسه نتيجة التمسك بسياسة الحياد .

ثم سرعان ماشغلت أعمال الغواصات الألمانية أذهان الرأى العام الأمريكى. ولقد عرضت المانيا حلا لهذه المشكلة يتفق ومصالحها هى ، وهذا الحل هو أنه لما لم يكن لدى الدول الوسطى من القوة البحرية مثل ما للحلفاء ، فيحق لها أن تطلب من الولايات المتحدة ألا تصدر أدوات الحرب وموادها لبريطانيا وحلفائها .

فلم يجد بريان وزير الخارجية الأمريكية بدا من التصريح بأنه ليس من حق المانيا أو حلفائها أن يقدموا مثل ذلك الطلب لأنه يتنافى وحياد الولايات المتحدة. وقرر أن الولايات المتحدة قد عقدت عزمها على ألا تمانع فى تصدير مواد الحرب إلى كل من الطرفين المتحاربين ، فهى مستعدة لأن تبيع لألمانيا ما يلزمها كما هى مستعدة لأن تبيع للحلفاء .

وانتهز هذه الفرصة لكى يبين لألمانيا أن حرب الغواصات كما تقوم بها

مخالفة للقوانين الدولية ، وأن الولايات المتحدة لن يروقها ذلك . ولكن ألمانيا تمادت فى سياستها ، مما دعا الولايات المتحدة إلى إنذارها بأن أمريكا لن تستطيع قبول أى إعتداء على سفنها أو تجارتها ، وأنها ترى فى تمادى ألمانيا إعتداء على حقوق الحياد وحرمة الصداقة .

ولكن ألمانيا وجدت نفسها مضطرة إلى الإستمرار فى حرب الغواصات ، فهاجمت السفن الأمريكية نفسها ، ووصلت المسألة إلى ذروتها باغراق الباخرة لوزيتانيا Lusitania ، وفقد فيها مائة مسافر أمريكى ، فكان هذا عذرا وجيها للحرب إذا كانت الولايات المتحدة تريد الحرب ، ولكن ولسن سار بتحفظ فهو يمقت الحرب ، ولذا فهو يحتج باعتدال ، ولكنه رفض قبول الأعذار التى بررت بها ألمانيا عملها .

وأعلن لانسنج Lansing وزير الخارجية الأمريكية الجديد للحكومة الألمانية أن الولايات المتحدة تعتبر تكرار مثل ذلك العمل عملا غير ودى .

ثم جاءت مسألة إغراق السفينة سسكس Sussex فهدد ولسن بالحرب .

مولد مشروع عصبة الامم

وحين حل موعد الإنتخابات الجديدة لرياسة الجمهورية فى الولايات المتحدة ، أعيد إنتخاب ودرو ولسن ، وفى هذه المرة حاول الرئيس ولسن تعبيد الطريق للسلام ، ففى رسالته [1] المؤرخة ٢٥ يناير سنة ١٩١٧ أعلن عن مولد مشروع

---

1 — Everyman's Encyclopedia vol. 12 P . 716 — 717

لعصبة أمم دولية . ولكن محاولته للسلام لم تكلل بالنجاح ، واضطرت الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانب الحلفاء ؛ إنجلترا وفرنسا ، لأن ألمانيا غالت فى حرب الغواصات لما تيقنت أنها لن تستطيع الإنتصار بسهولة على الحلفاء فى البر ، وفى الميدان الغربى ، وتبع ذلك قطع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة ، واقترح ولسن على مجلس الشيوخ الأمريكى حيادا مسلحاً ، ثم أعلن الحرب على ألمانيا فى رسالته المشهورة المؤرخة فى ٢ إبريل سنة ١٩١٧ .

وكان الرأى العام الأمريكى قد نضج لقبول فكرة الحرب ضد ألمانيا ، فمعظم سكان الولايات المتحدة أصبحوا يعطفون على قضية الحلفاء ، وعملت الروابط الثقافية والإقتصادية على التقريب بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وحلفائها . وخاصة بعد أن أكثر الحلفاء من الاقتراض من المصارف الأمريكية ، فتكونت علاقات مالية لا يسهل فصمها .

الحرب من أجل السلام

أعلن الرئيس ولسن أن غرض الولايات المتحدة من الحرب جعل العالم مكانا آمنا للديموقراطية بالقضاء على الروح الحربى الألمانى ، وإنشاء نظام لإقرار السلام فى العالم .

ولما قامت الحرب ترك أمر إدارتها لرجال الحرب ، ولكن ولسن ظل متعلقاً بمشروعه السلمى لا يحيد عنه ، وعبر عن تفكيره تعبيرا واضحاً حين قال فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ أنه يرمى إلى إيجاد اتحاد عام للشعوب ، ذلك الإتحاد يقوم على مواثيق ، الغرض من هذه المواثيق الضمان المتبادل بين الشعوب لإستقلالها وسلامة أراضيها ، الشعوب الكبيرة والشعوب الصغيرة على حد سواء ، ولكن

ولسن قصر مشروعه على الشعوب الديمقراطية المسيحية . (١)

ولقد دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى راضية مختارة إلى جانب الحلفاء دون أن تتقيد بقيود خاصة أو ترتبط بارتباطات معينة أو تشترط شرطا واحدا . وكان إشتراكها بطبيعة الحال حاسما فى إنهاء الحرب ، ولكن الولايات المتحدة جريا على سنتها القديمة، وحرصا على سياستها التقليدية لم تعقد مع الحلفاء حلفا لا سريا ولا علنياً ، وإنما اشتركت معهم فى الحرب، ولذا أشار ولسن دائما إلى الحلفاء كشركاء للولايات المتحدة لا كحلفاء لها .

وكان على الرئيس ولسن أن ينظر فى مسألتين، إحداها نداء البابا الذى وجهه للعالم يؤيد به قضية السلم ، والآخر التغييرات التى حدثت فى روسيا نتيجة للثورة . ثم كان عليه أن يتخذ موقفاً سلبياً بإزاء المكسيك .

سارت حملة الولايات المتحدة ، ولم تعترض دول أمريكا الجنوبية ، ولكن كانت تخالج هذه الدول جميعا ريبة إزاء نيات الولايات المتحدة ، وإزاء تفسيرها الجديد لمبدأ منرو . ولذا فى يونية سنة ١٩١٨ حاول ولسن إزالة أسباب ذلك الارتياب ، فقال : « ربما كانت الصعوبة هى أن الولايات المتحدة أعلنت مبدأ منرو دون أن تحسب حسابا لرغبة الدول الامريكية الأخرى . لقد قلنا لكم (أى لدول أمريكا) أننا سنكون أخاكم الأكبر رغبتم فى ذلك أم كرهتم . لقد اتهمنا بأننا بهذه النظرية نعمل لصالحنا فقط لا لصالح جيراننا ... فتعالوا إلى

---

(١) قصر المشروع على الشعوب المسيحية فقط دون سائر الشعوب الاخرى فيه تعصب للمسيحية على حساب غير المسيحيين. فعدم ادخال هؤلاء فى المشروع جعله قاصرا عن بلوغ الهدف فى تحقيق سلام عالمى .

كلمة سواء بيننا وبينكم . تعالوا الى وضع نظام يضمن استقلالنا جميعا ، وسلامة أراضينا ،وأنه إذا حاولت دولة الاعتداء على الاخرى يقوم الجميع ضدها . »

أما مسألة نداء البابا للصلح ، فلقد اقترح البابا بندكت Benedict أن تقبل الدول جميعا رجوع الحالة السياسية إلى ما كانت عليه قبل بدأ الحرب . ولكن الولايات المتحدة لم تستطع قبول ذلك المطلب الذى يرجع لألمانيا ما كان لها من قوة لتعكير صفو السلام كما يرى ولسن .

وأما مسألة روسيا فلقد نادى رئيس جمهورية الولايات المتحدة بالتعاون معها حتى بعد سقوط القيصرية ، فحاول ولسن التعاون مع حكومة كيرنسكى Kerensky . ولكن هذه الحكومة لم يقدر لها البقاء طويلا . فجاء لينين وتروتسكى ، وحاولا فصل كل علاقة تربط روسيا بالحرب الرأسمالية . ثم اصطلحا مع الالمان فزالت بذلك الجبهة الشرقية ، وبذا استطاعت القيصرية الالمانية أن تركز قواتها فى الجبهة الغربية . وظن الكثيرون أن القيادة الالمانية ستقدم على توجيه ضربة حاسمة الى الحلفاء قبل أن تصل جيوش الولايات المتحدة الى ميدان الحرب .

قوى القائلون بالهزيمة اذاً فى صفوف الحلفاء من شركاء الولايات المتحدة . وهناك كان نفوذ ولسن عظيما فى القضاء على يأس هؤلاء الضعفاء ، فوقف رافضا فكرة المفاوضة مع المانيا . وانعش أملا جديداً بين صفوف الحلفاء الذين كانوا يشكون فى إمكان وصول الجنود الامريكيين الى خطوط القتال فى غرب أوربا فى الوقت المناسب .

وبعد معاهدة برست ليتوفسك التى أملت فيها ألمانيا شروطها على روسيا ،

ظن البعض أن الموقف الدولي سيناله تغيير كبير ، وقدر حدوث إنتصار كبير تمحق فيه المانيا قوات الحلفاء ؛ واعتقد أن اليابانيين قد ينضمون إلى جانب المانيا ما لم يقـــدم لهم بعض التعويض والمكافأة . وبذا كلف الرئيس ولسن بشراء اليابان ، لو صح هذا التعبير . فلقد طالبه الحلفاء بالاتفاق معها . ولذا اضطر ولسن إلى الإعتراف ببعض مطالب اليابان فى الصين ، وبذا ضحيت هذه الدولة المنقسمة على نفسها على مسرح السياسة ، وكان لذلك أثر كبير فى تضعضع مركز ولسن فى الولايات المتحدة فيما بعد . وكان لابد من إرضاء اليابان فى ذلك الوقت فعقدت إتفاقية لانسنج - ايشى Lansing-Ishi وبها وافقت الولايات المتحدة على أن تستغل اليابان أقليم شانتنج فى الصين .

موقف ولسن من القضايا العربية

ولم يكن موقف ولسن فى صالح القضايا العربية بأى حال من الأحوال . فاذا تناولنا المشكلة الفلسطينية خلال الحرب العالمية الأولى، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس ولسن قد بذلت جهودا كبيرة فى سبيل إصدار وعد بلفور لصالح اليهود . بل إن جميع المراحل (١) التى مر بها حتى صدوره على النحو المعروف قد أشرفت عليها الحكومة الأمريكية ، ووافق عليها الرئيس ولسن . وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وقبل صدور الوعد قامت الحكومة الانجليزية بعرض الصيغة النهائية على الرئيس الأمريكى وحصلت على موافقته ، ثم أعلنته فى نوفمبر سنة ١٩١٧ .

---

(١) أنظر مقال الدكتور محمد محمود السروجى : « وعد بلفور والعوامل التى ساعدت على اصداره ، مجلة كلية الآداب — جامعة الاسكندرية . العدد السادس عشر السنة ٦٢ — ١٩٦٣ .

وليس من شك فى أن موافقته على إصدارهذا الوعد يتنافى مع مبادئه الأربع عشرة بصورة واضحة .

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وذهبت وفود مصروالدول العربية والهند إلى مؤتمر الصلح فى باريس للمطالبة بحريتها واستقلالها طبقا لمبدأ حق تقرير المصير ، وجدت أن الدول المجتمعة لم تعرهم أى اهتمام ، ولم يستطع ولسن إرضاءا لحلفائه أن يقف من هـذه المطالب العادلة موقفا حازما ، يتفق ومبادئه .

وعندما احتدم النقاش بين ممثلى إنجلترا وعلىرأسهم لويد جورج وممثلى فرنسا وعلى رأسهم كليمنصو حـول وضع المستطيل العربى الممتد من العراق شرقا إلى البحـر المتوسط غربا تحت إشراف الدولتين ، لم يوافق الرئيس ولسن على ذلك ما لم يؤخـذ رأى السكان الاصليين ، وطلب تأجيل البت فى تلك المشكلة ريثما تشكل لجنـة تحقيق تقوم بعمل استفتاء فى المنطقة للوقوف على رغبات أهلها . وقبلت انجلترا وفرنسا على مضض الإشتراك فى تلك اللاجنة .

ولما كانت الدولتان تعلمانمقدما نتيجة هذا الاستفتاء ، قررتا سحب موافقتهما على الاشتراك فى اللاجنة ، مما اضطر ولسن الى ارسال لجنة أمريكية صرفة للقيام بهذا العمل ، وأطلق عليها اسم لجنة كنج ـ كرين King-Crane Commission وقد طافت اللاجنة معظم المدن السورية والفلسطينية فى الفترة ما بين ١٠ يونيو و ٢١ يوليو سنة ١٩١٩ ، ثم تقدمت بنتيجة استفتائها إلى الرئيس ولسن فى٣٠ أغسطس من نفس السنة .

وقد ورد فىهذا التقرير أن من الخطأ التسليم بوجهة النظر اليهودية فى إطلاق

الهجرة إلى فلسطين ، وإعدادها لتكون يوما مادولة يهودية . كما أن إنشاء وطن قومى اليهود فى فلسطين سيضر بالمصالح العربيةضررا بليغاً . وأشار التقرير أيضا إلى عزم الصهيونيين على سلب أراضى العرب بمختلف الطرق المشروعة وغير المشروعة . وأن فرض الصهيونيين على فلسطين مجاف للمبادىء الديمقراطيةوحق تقرير المصير . وأن السوريين والفلسطينيين سيقاومون المشروع اليهودى بالقوة . وأوصى التقرير فى ختامه بتعديل المخطط الصيهونى تعديلا أساسياً فى مؤتمر السلام وبتطبيقه تدريجياً بعد هذا التعديل . ويوصى بتحديد الهجرة تحديدا صارما ، وبالتنازل تنازلا تاما عن فكرة تحويل الوطن القومى إلى دولة يهودية. فان أخذ بهذه التوصيات ، لم يعد ثمة مانع من أن تدخل فلسطين فى وحدة مع سورية ، على أن تشرف لجنة دوليةعلى الأماكن المقدسة .

ولما كانت تلك التوصيات قد أتت مخيبة لآمال الصهيونيين والانجليز والفرنسيين فقد ظل هذا التقرير فى طى الكتمان ولم ينشر على الملأ أو يعرف عن مضمونه شيئا حتى حلت القضيةالعربية طبقاً لأطماع انجلترا وفرنسا .

وإذا كانت إنجلترا وفرنسا قد تجاهلتا هذا التقرير لأنه يتعارض مع مصلحتيهما ، هـــذا فضلا عن مصلحة الصهيونيين ، فلم يكن هناك مبرر على الاطلاق لأن تتجاهله الولايات المتحدة الأمريكية ، وخصوصاً الرئيس ولسن صاحب الاقتراح .

وللمرة ثانية نجد أن الرئيس ولسن يضحى بمصالح الشعوب العربية الصغيرة إرضاءا للدول الإستعمارية الكبرى ، كما فعل بالنسبة للصين من قبل .

ولهذا نجد أن المبادىء المثالية التى نادى بها ولسن لم تكن فى نظر الشعوب الآسيوية والأفريقية إلا مجرد شعارات زائفة قصد بها التأثير عليها خلال فترة

الحرب لتستمر فى تقديم المزيد من المساعدة والعون الحلفاء فى محنتهم . وإن كان مبدأ حق تقرير المصير قد طبق على بعض الشعوب الاوربية ، إلا أن أثره لم يمتد خارج تلك القارة بأى حال من الأحوال . ومن هنا جاءت المرارة التى شعرت بها الشعوب غير الأوربية إزاء تعصب أوربا ضدها. ولم تعمل الولايات المتحدة كما لم يعمل الرئيس ولسن على إزالة هذا الشعور .

المبادىء الاربعة عشر

وفى ٨ يناير سنة ١٩١٨ أعلن الرئيس ولسن النقط الأربع عشرة الشهيرة ، فكان لها رنة فى العالم ودوى عظيم ، واعترف الالمان بأن هذه النقط هى التى قضت عليهم . كانت هذه النقط مبينة لوجهة نظر ولسن فيما يجب أن يكون عليه السلام فى أوربا بعد الحرب . ولقد أصدر الرئيس هذه النقط بعد أن اطلع على معاهدات الحلفاء السرية، فوضعت هذه النقط بحيث تكون صالحة فى حالة انتصار الحلفاء أو انهزامهم ، أو فى حالة عقد صلح وسط بينهم بين ألمانيا .

وأهم المبادىء التى اشتملتها هذه النقط : العمل من أجل السلام وتخفيض السلاح ، وتسوية المشاكل الإستعمارية بما يحقق العدالة، وحرية البحار ، ورفع الحواجز الإقتصادية ، وصراحة المعاهدات ، وإنشاء عصبة الأمم . ثم زيد على تلك المبادىء مبدأ آخر هام ينص على احترام حقوق الشعوب ، بحيث لا تصبح تلك الشعوب تباع وتشترى على موائد السياسة ، شأنها فى ذلك شأن السلع سواء بسواء . ويجب أن يتم تعديل الحدود بين الدول برضاء الشعوب واحترام قانون الجماعات المتمدينة .

وقد اختلف كثيرون فى تفسير هذه النقط ، ونعتها البعض بأنها ليست إلا مصيدة ، وأن الرئيس ولسن لم يفكر فى تطبيقها بصفة جدية ولكن هذا

التفكير خاطىء ، فلقد تضمنت معاهدات الصلح ، وخاصة معاهدة فرساى عددا من هذه النقط . ولقد أعلن الرئيس ولسن هذه النقط قبل موعدالصلح ، لتكون أساسا عادلا لتسوية المشاكل التى ستتخلف عن الحرب ، وليمهد بذلك لفترة سلام طويلة الأمد . ولكننا سنجد أن نفوذ ولسن على مجلس الشيوخ سيتطرق اليه الضعف بعد سنة ١٩١٦ .

وعلى أى حال طالبت المانيا بالصلح على أساس النقط الاربع عشرة ، وكان على رأس حكومتها مكس فون بادن Max Von Baden المعروف بآرائه الحرة. ولما طالب ولسن بمعتمدات الحكومة الألمانية الجديدة ، كان التسليم التام وسقوط الهوهنزلرن ، الأسرة الحاكمة البروسية الألمانية ، وسقوط بقية الأمراء الألمان ، وأنهارت المانيا متحطمه ، وتوقف مستقبلها على شروط الصلح التى توضع لها .

ولإنشاء سلام جديد بذل ولسن كل نشاطه ، فلقد قرر أن يذهب إلى مؤتمر السلام بنفسه كصديق للانسانية كبير الآمل فى اقناع أوربا بصلح عادل قائم على أساس عصبة من الشعوب الديموقراطية المحبة للسلام .

وربما كان خيرا لولسن لو بقى فى الولايات المتحدة وأرسل من ينوب عنه . ولكنه أراد أن يواجه ساسة أوربا الكبار من أمثـــال كلنصو ولويد جورج بشخصيته ونفوذه العالمى وبسطوة الولايات المتحدة . ولكن قوة ولسن لم تكن كما يظن هو أو يظن قرناؤه فى أوربا ، فلقد قويت المعارضة لمشاريع الرئيس أثناء غيابه فى أوربا ، وقوى القول بأنه ليس الممثل الحقيقى للولايات المتحدة — حتى أنه سبق وصوله إلى أوربا برقية من مدير جامعة كولومبيا وهو مرى بتلر Murray Butler يقول فيها بأن ليس ولسن وحده الذى يمثل الولايات المتحدة .

وافتتح مؤتمر السلام فى ١٥ ينـاير سنة ١٩١٩ فى قصر فرساى ، فلم تنفـذ

رغبات ولسن جميعها ، فأدخلت بعض النقط واستبعدت البعض الآخر بحجة أنها خيالية وغير عملية . وعادت الدبلوماسية العلنية تخلى السبيل أمام الدبلوماسية السرية التى نادى ولسن بضرورة عدم الالتجاء اليها والتى رأى أنها من أسباب مصائب أوربا . ورفضت انجلترا مبدأ حرية البحار ، ورفض المؤتمر تحت ضغط كلمنصو الاعتراف بحكومة لينين ، كما رفض دعوتها إلى المؤتمر ، لأن روسيا الحديثة لم تعترف بديون روسيا القيصرية ، وكان معظم هذه الديون لفرنسا .

ولكن الرئيس ولسن بالرغم من كل هذه العراقيل لم يأل جهدا فى تنفيذ آرائه الديموقراطية ومحاربة الامبريالزم ، ولذا فهو يرفض فكرة تقسيم ممتلكات المانيا الخارجية بين الدول المنتصرة ، فوضع نظام الانتداب لهذه الممتلكات .

وقبل أن يترك الرئيس باريس للمرة الاولى كانت قد تقدمت فكرة إنشاء عصبة الامم ، وأمل الاوربيون أن تتنازل الولايات المتحدة عن ديونها نظير موافقة أوربا على إنشاء العصبة .

كانت فكرة عصبة الامم متملكة زمام الرئيس الامريكى ، ولقد كلف مساعده هاوس بوضع ميثاق أو عهد لها . وولسن هو مؤسس عصبة الأمم دون ريب . ولكنه ليس صاحب الفكرة الأصلى ، ففى أمريكا نادى بها من رجال السياسة الكبار تيودور روزفلت حين قبل جائزة نوبل - نادى بانشاء عصبة أمم تعمل للسلام . وفى أثناء الحرب نادى بها تافت وغيره . ولقد قويت فى أمريكا فكرة إنشاء العصبة إبان الحرب ، فقامت جمعية تدعو إلى ضرورة إنشاء عصبة للأمم بعد إنتهاء الحرب ، وكما انتشرت هذه الفكرة فى امريكا انتشرت فى غيرها من البلاد الأوربية .

وعلى أى حال ففى الميثاق الذى وضعه هاوس تتجلى المثل السياسية العليا

الاخلاقية ، وتظهر بجانبها بعض الاقتراحات العملية . وتوضح مقدمة المشروع الذى وضعه ذلك الرجل «أن الحضارة الحالية قد فشلت لعدم وجود نظام تخضع له الشعوب جميعا . ولأن الرأى العام فى العالم قد وافق على كثير من المسائل غير الاخلاقية . ولذا فغاية الشعوب التى توافق على هذا الميثاق تكوين عصبة أمم فى العالم مرماها السلام والطمأنينة والتقدم والحكومة المنظمة . وعلى ممثلى الدول من رجال السياسة ألا يقوموا بعمل سياسى يخالف الصدق والشرف ، وألا يؤيدوا من أعمال الماضى ماخلا من الاخـــلاق الفاضلة » . وبذا حاول ولسن الاتصال بالشعوب على رؤوس حكامها .

بهذا الروح جمع رئيس الجمهورية الامريكية مساعديه عند رحلته الى أوربا فى ديسمبر سنة ١٩١٨ . فلقد ذكرهم بأنهم وحدهم الممثلون الحقيقيون الذين ليست لهم مصالح ذاتية ، وأن من سوف يقابلونهم من الساسة لا يمثلون شعوبهم حق التمثيل ، ولذا فواجب الساسة الأمريكيين الأول هو الكفاح من أجـــل وضع جديد باللين ما استطاعوا ، وبالعنف إذا استلزم الأمر ذلك .

مناورات انجلترا وفرنسا

ولما وصل ولسن الى باريس صمم على أن يكون إنشاء عصبة الأمم ركن سياسته ، وتوقع أن يدرس مجلس العشرة (وهو مجلس يضم ممثلين اثنين لكل من الدول العظمى ، الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وايطاليا واليابان) ذلك المشروع ، وأن يعين مبادىء عامة أساسا لعقد الصلح . ولكن طريقة بحث المشاريع كان مختلفاً عليها بين الدول الكبرى ، فقدمت كل دولة كبرى من هذه المشاريع ماكان يتفق ومصالحها الخاصة أولا . فبينما كان الرئيس ولسن يضع مشروع العصبة فى مقدمة جدول الاعمال ، وضعه الفرنسيون فى آخره ، فعصبة الأمم كما يراها الرئيس ولسن ليست فى المحل الاول بالنسبة لهم ، وصمم لويد

جورج رئيس الحكومة الانجليزية على ألا تضع دستور العصبة إلا لجنة عالمية ، وبذا استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام الذى يضم الدول الكبرى .

كان ولسن يرى أن تدرس الدول الكبرى وحدها مشروع العصبة ، ولكن لويد جورج وكلمنصو أصرا على ضرورة إشراك الدول الصغرى فى وضع ذلك المشروع ، هذا فى الوقت الذى رفضا فيه بقوة اشراك الدول الصغرى فى مؤتمر السلام . واضطر ولسن فى آخر الأمر الى أن يوافق على أن تتكون اللجنة التى تضع المشروع من ممثلين اثنين لكل من الدول الكبرى ، وممثل واحد لكل من خمس دول صغرى زيدوا فيما بعد إلى تسع،وطلب ولسن أن ينضم هو ومساعده هاوس الى هذه اللجنة كممثلين للولايات المتحدة .

وأصبح رئيس جمهورية الولايات المتحدة رئيسا للجنة ، ولكن رئيسى حكومتى انجلترا وفرنسا ، لويد جورج وكلمنصو لم يشتركا فيها اشتراكا فعليا ، وبذا وجدت ثغرة واضحة بين ممثلى هاتين الدولتين فى هذه اللجنة وبين ممثليها فى مؤتمر السلام ، فلو اشترك رئيسا وزارتى انجلترا وفرنسا فى اللجنة التى كلفت بوضع دستور العصبة لربما نشأت هذه العصبة فى ظروف أكثر ملاءمة لبقائها . ولقد دلت المناقشات التى دارت بين أعضاء هذه اللجنة على اختلاف الدول فى فهمها للعصبة ، وما يجب أن تكون وظائفها ، وكيف يكون تشكيلها ، ومدى صلتها بضمان السلام الذى سينشئه مؤتمر فرساى .

ولما رجع الرئيس ولسن الى الولايات المتحدة فى المرة الاولى أقام دعاية هائلة لعصبة الامم ، فألقى خطبة بين فيها سياسته ووضع منهجه، ووجد كثيرا من المؤيدين من أمثال الرئيس السابق تافت، ثم عاد ولسن الى باريس فوجد المؤتمر قد أصبح أكثر رجعية وأقل اهتماما بشأن العصبة .كان رئيس جمهورية الولايات

المتحدة قد أعلن فى أمريكا أن مؤتمر السلام قد قبل إنشاء عصبة الأمم . وأعلن أيضا عن رغبته فى أن يكون ميثاق العصبة ضمن معاهدة السلام .

ولكن أوربا أو على وجه أصح مؤتمر السلام كان يرمى جاهدا إلى فصل الإثنين : المعاهدة وميثاق عصبة الأمم . ولكى يصل الرئيس ولسن إلى غرضه بضم الإثنين أكثر من استرضاء أوربا ، أكثر من استرضاء المنتصرين إلى درجة تنافت مع بعض المبادىء والنقط التى نادى بها من قبل . ولذا لم يرض أوربا ولا أمريكا ، بل أصبح مكروها فى كثير من دول أوربا — كما لم يرض فريقا من الرأى العام الأمريكى ، فالإبقاء على بعض النقط (نقط ولسن الشهيرة) أغضب الكثيرين ، وحذف البعض آثار غضب الفريق الآخر .

ولكن ولسن نجح بالرغم من ذلك فى انشاء عصبة الأمم ، وفى إقناع دول أوربا الكبرى بالاعتراف بمبدأ منرو ، وكان هذا المبدأ قبل ذلك الوقت مجرد تعبير عن سياسة أعلنتها الولايات المتحدة من جانبها وحدها . كان ولسن يرى أن العصبة ما هى إلا نظرية منرو مكبرة ، فهو يرى أن العصبة ستؤدى إلى العالم كله خدمات كبيرة مثلما تؤدى نظرية منرو للولايات المتحدة .

خيل للرئيس الأمريكى أن العصبة ستعمل على إصلاح الحالة فى أوربا ، وعلى إعادة بنائها من جديد بعد صلح فرساى ، فقد كان يرى فى ذلك الصلح بعض القسوة — وعلى أى حال لو لم يتدخل ولسن فى إقرار السلم فى أوربا ، لكانت شروط صلح فرساى أقسى بكثير .

رجع ولسن إلى الولايات المتحدة بعد عقد الصلح ، وحاول أن يقنع مجلس

الشيوخ الامريكى بالموافقة عليه ، وعول على القيام برحلة كبيرة فى أنحاء الولايات المتحدة ليبسط وجهة نظره فى العصبة ، وقوبل فى كثير من الاقاليم بحماس عظيم ، فظن أن ذلك الحماس سيكون له أثر كبير فى مجلس الشيوخ ، ولكن سوء الطالع صادفه ، فكانت صحته مضمحلة ، فقبل أن ينتهى من رحلته قابله مرض عنيف قعد به ، فحمل بسرعة إلى البيت الأبيض ، وثارت المعارضة منتهزة هذة الفرصة ، وناقش أعداؤه حتى مسألة صلاحيته للبقاء فى وظيفته ، وتجمعت الآلام حول ولسن ، فلقد كان يوجعه أن لانسنج الذى أصبح المشرف الحقيق على السياسة الخارجية لا يؤيد سياسة رئيسه ، فاضطر ولسن إلى اقالته ، وفقد بذلك كثيرا من أنصاره .

كان الرئيس ولسن يرى أن يقبل مجلس الشيوخ الامريكى العصبة دون تحفظ حتى لا تخور قواها بكثرة المناقشة والأخذ والرد ، ولكن مجلس الشيوخ الأمريكى كان مصمما على وضع تحفظات ، هذا فى الوقت الذى كان فيه ولسن مصرا على رفض أى حل وسط ، فلقد كان يحتقر معظم أعضاء المجلس ، وكان معظم أعضاء هذا المجلس يبادلونه ذلك الشعور .

عارض مجلس الشيوخ الأمريكى فى أمور : منها ربط الميثاق بالمعاهدة ، وبالمعاهدة التى أقرها مؤتمر السلام ، وكان الرئيس يرى ضرورة ربط الاثنين . كان ولسن يرى المحافظة على الحدود السياسية فى أوربا وقت عقد الميثاق . ولكن الشيوخ الأمريكيين الذين ينتسبون إلى أصل ايرلندى أو المانى ما كانوا يقبلون حتى التفكير فى ذلك ، ووجد بعض الشيوخ الأمريكيين أن يعلنوا الملأ جميعاً أنهم لا يوافقون على مشروع العصبة كما عرض على مؤتمر السلام .

وجد إذاً فريقان أحدهما دولى عالمى وعلى رأسه تافت ، وفريق آخر ميال إلى العودة إلى إتباع سياسة العزلة التى نادى بهـــا قديما واشنطون وجفرسون ومنرو . ولكن كان هناك شبه إجماع على ضرورة فصل الميثاق ، ميثاق العصبة عن المعاهدة .

ولما عرضت المسألة فعلا على مجلس الشيوخ الأمريكى قبلت المعاهدة ومعها الميثاق أقلية لم تقدم أية تحفظات . ولكن الأغلبية قبلتها بتحفظات كثيرة. على أى حال كان نجاح ولسن يتوقف على سبعة أصوات لينال أغلبيـة . وعلى هـذه الأصوات السبعـة كان يتوقف مصير العصبة وتاريخ العالم فى السنوات المقبلة . ولو أن تيودور روزفلت قد مات فى ٧ يناير سنة ١٩١٩ إلا أن أثره فى هزيمة ولسن كان عظيما ، فلقد أعلن ذلك الرجل منـدداً هو وحزبه الجمهورى : « ليعلم حلفاؤنا وأعداؤنا على السواء ومستر ولسن نفسه أن مستر ولسن أصبح وليس له الحق فى أن يتكلم باسم الشعب الأمريكى » .

والسبب الذى دعا الولايات المتحدة إلى رفض الموافقة هـو مادة عشر التى تتضمن سلامة أراضى أعضـاء العصبة ، فالعناصر الألمانية الايرلندية رفضت تماما الابقاء على هذه المادة التى تضمن تفوق إنجلترا ، فالامبراطورية البريطانية لهـا خمسة أصوات ، وللولايات المتحدة صوت واحـد ، وماكان هـذا يرضى شيوخ الولايات المتحدة ، لأنه مهما قيل عن إستقلال كنـدا وجنوب أفريقيـة وإستراليا ونيوزيلندا فهى جميعهـا أعضاء فى الامبراطورية البريطانية لا منـاص من ذلك . وبعـد ذلك يجب ألا ننسى ما منيت به آمال الأمريكيين من فشل وما أصابهـم من ملل ، وعـودة الرغبـة فى الإهـــتمام بشئون بلادهم الداخلية فحسب .

عدم الاشتراك فى العصبة

وبذا نفذت المعاهدة والعصبة دون إشتراك الولايات المتحدة . لقد اتصل إسم عصبة الامم باسم الرئيس ولسن، فجاء إمتناع الولايات المتحدة عن الإنضمام إليها ضربة كبيرة لنفوذ العصبة ومستقبلها . والمسئول عن قتل العصبة ولسن نفسه إلى حد ما ، لانه لم يتصرف التصرف المناسب لإنجاح المشروع ، ولعدم إعتداله ولعدم مرونته فى قبول بعض التعديلات التى أشير بها عليه. وجانب من المسئولية يقع على مجلس الشيوخ الامريكى الذى طالب بادخال تعديلات كبيرة أفقدت مشروع العصبة قيمته . وربما كان من أسباب فشل ولسن أنه لم يبين للشعب الامريكى حقيقة الدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تدخل الحرب ، وهى أن للولايات المتحدة مصالح حيوية فى منع ألمانيا من قهر أوربا والسيطرة على الأطلنطى والاتحاد مع اليابان فى المحيط الهادى .

ولكن ولسن جعل لأسباب دخول الولايات المتحدة صفة شرعية أخلاقية، وقال إن أمريكا دخلت الحرب لجعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية . وهذا ليس صحيحاً فى نظر الكثيرين من أمثال ليمان Lippman أحد كبار رجال الصحافة الامريكيين وممن درسوا السياسة الخارجية الأمريكية ، فيقول فى كتابه « سياسة الولايات المتحدة الخارجية » لو أنه كان من المحتمل أن تنتصر روسيا القيصرية على ألمانيا لبقيت الولايات المتحدة على الحياد ، ولذا لم يفهم الشعب الامريكى أهمية بقاء إنجلترا فى أوربا وآسيا للولايات المتحدة. »

كان ولسن يريد أن تكون العصبة أداة لنشر السلام فى العالم ، بينما أرادت

الولايات المتحدة عصبة أمم تشرف عليها هى ، وعندما بدا الأمريكيين أن الدولتين الكبيرتين إنجلترا وفرنسا لن تقبلا بزعامتها. وأن العصبة على هذا النحو ستكون غرما وليست غنما عزفوا عنها وتركوها تنقض فوق رؤوس دول أوربا بأطماعها وأحقادها .

ولذا أصبحت العصبة لا تضم كل الدول الكبرى ، فلم تنعم بنفوذ سياسى كبير ، وفقدت مظهر العالمية أهم مظهر لها . وأما بالنسبة للولايات المتحدة ، فان العصبة قد فشلت فى نظرها لعجز القيادة الإنجليزية الفرنسية ، وبذا لم يعد للعصبة أثر واضح فى ضمان السلام العالمى .

وإذا كانت الولايات المتحدة لم توافق على العصبة ، فانها لم تقبل أيضاً معاهدة فرساى ، واضطرت إلى عقد معاهدة منفردة مع ألمانيا فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢١ ، اعترفت فيها ألمانيا بكل الامتيازات والحقوق التى حصل عليها الحلفاء ، ولم تعترف أمريكا بشىء من التزاماتهم. وفى سنة ١٩٢٨ تم الإتفاق بين الدولتين بشأن المسائل المالية المعلقة ، ولو أن هذا الإتفاق لم ينفذ تماماً بعد أن امتنعت ألمانيا عن دفع التعويضات نهائياً فى سنة ١٩٣٢ .

خسرت الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى نحو ١٣٣ر٩٧٦ شخص ما بين قتيل وجريح ومفقود ، وأنفقت نحو ثلاثة وأربعين مليارا من الدولارات ، غير ما أقرضته من ديون للحلفاء . وذلك لكى يصبح العالم مكانا آمنا للديمقراطية ، أو لاطمئنان الإنسان على حياته ومستقبله .

الفصل العاشر

تأييد الديمقراطية

فرانكلن دلانو روزفلت

لم تنهض الولايات المتحدة فى الفترة مابين رفضها الإنضمام إلى العصبة (سنة ١٩٢٠) وبين إنتخاب فرانكلن دلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt[1] لرياسة الجمهورية للمرة الثانية (سنة ١٩٣٢) بعمل ذى خطر بالنسبة للعالم اللهم ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية اليابانية

لقد خرجت الإمبراطورية اليابانية من الحرب العالمية الأولى أكثر قوة وأعظم مركزا وأقوى أطماعا ، فهى لم تقاس ويلات الحرب مثلما قاستها أوربا

---

(١) حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد فرانكلن دولانو روزفلت يرجع إلى بعض هذه المراجع .

S. I. Rosenman, The Public Papers and Addresses of Franklin D. Roosevelt. 13 vol (1928-50)

E K. Lindley, Half Way with Roosevelt. (1937)

B.M. Rauch, History of the New Deat. (1944)

Frances Perkins, The Roosevelt I knew. (1947)

D.W. Brogan, The Era of Franklin D. Roosevelt. (1951)

A. M. Schlesinger, The Age of Roosevelt. 3 vol. (1957 — 62)

E.E Robinson, The Roosevelt Leadership 1933-43 (1955)

W.E. Leuchtenburg, Frankln D. Roosevelt and the New Deal 1932-1940 (1963)

وأمريكا ، وذلك بالرغم من إشتراكها فى الحرب .وزادت أمانيها ومطامعها فى الصين تبعا لذلك ، ونمت ممتلكاتها فى المحيط الهادى بعد أن انتدبت لإدارة بعض الجزر التى كانت المانيا تملكها قبل الحرب .

قلق الولايات المتحدة من تقدم النفوذ اليابانى فى الصين

وراقبت الولايات المتحدة تقدم جارتها السريع بقلق شديد متزايد خوفا من سيطرة الجنس الأصفر على المحيط الهادى . ولم يكن الموقف السياسى أثناء الحرب بأحسن حالا ، فلقد عملت اليابان بسرعة وعنف على تقدم نفوذها فى الصين ، ونجحت فى تنفيذ سياستها نجاحا مذكورا لموافقة إنجلترا على هذه السياسة نظير المساعدة البحرية التى قدمتها اليابان لانجلترا فى المحيط الهادى والبحر الأبيض.

ما كان ذلك الموقف يروق الولايات المتحدة ، ولم يكن دخولها هى الحرب فى صف الحلفاء خطوة تروق اليابان كثيرا أو تبعثها على الطمأنينة ، لأن سياسة الولايات المتحدة ستتعارض حتما مع سياسة اليابان. ولكن دخول أمريكا الحرب إلى جانب الحلفاء واليابان كان مدعاة إلى بذل وسائل سلمية للتوفيق بين مطالب الدولتين . ولذا بذل الساسة اليابانيون جهدهم فى إقناع الولايات المتحدة بضرورة الاعتراف بمركزهم الجديد فى الشرق الأقصى . ولكن الولايات المتحدة مخلصة لسياستها التقليدية ، سياسة الباب المفتوح ؛ دعت الدول المتحالفة إلى العمـــل على وحدة الصين وسلامتها . واختلفت الدول المتشعبة المصالح فيما بينها وفشل المشروع الأمريكى .

تتلخص أهم أسباب فشل المشروع الأمريكى فى أن سياسة اليابان كانت تعمل على تفوق نفوذها هى وحدها فى الصين . فهى ترى أن شرق آسيا يجب أن يكون منطقة نفوذ يابانية تهيمن اليابان وحدها على نظامها السياسى والاقتصادى،

وترى أن ظروفها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تحتم عليها اتباع مثل هذه السياسة — لا مفر من ذلك . فاليابانيون يزدادون مليونا كل عام ، واليابان محتاجة لتركيز صناعاتها فى جزرها الرئيسية ، وإلى فتح أسواق كبيرة فى الصين لمنتجاتها الغزيرة — ولذا كان همها الشاغل أن تنال اعتراف الولايات المتحدة — أقوى جارة لها فى المحيط الهادى — « بالمصالح الخاصة السياسية والاقتصادية » التى لها فى شرق آسيا .

ووقعت الولايات المتحدة فى حيرة كبيرة فهى إما أن تتنازل عن سياستها القديمة التقليدية أو ترى اليابان فى صف الأعداء ، ولذا أضطرت خشية أن تنضم اليابان إلى الجانب الألمانى — اضطرت إلى أن توافق على وجهة النظر اليابانية ببعض التحفظ نظير اعتراف فاتر من اليابان بضرورة المحافظة على الوحدة الصينية وعدم وضع عراقيل خطيرة أمام سياسة الباب المفتوح .

ولكن بعد انتهاء الحرب كان لا مفر من اختلاف الدولتين على تفسير هذه الاتفاقية ، فازداد القلق فى الولايات المتحدة، لاسيما وأن الاعتقاد كان سائدا فى أمريكا بأن إنجلترا تؤيد من الناحية العملية على الأقل السياسة اليابانية فى الشرق الأقصى . ألم تزل إنجلترا متمسكة بالحلف الانجليزى اليابانى .

مؤتمر واشنطن والتوازن البحرى

ولذا اضطرت الولايات المتحدة أن تخرج من عزلتها بعض الشىء لتسوى مركزها فى المحيط الهادى ، ولتعرف نوايا اليابان الحقيقية ، ولتضع حدا لمبدأ التحالف الانجليزى اليابانى ، فعقدت فى واشنطن مؤتمرا فى أواخر سنة ١٩٢١ ، اتفقت فيه الدول البحرية الكبرى على تحديد قواتها البحرية . فحددت قوة اليابان البحرية بنسبة ٦٠٪ من قوة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . كما

نوقشت فى ذلك المؤتمر مسألة الصين ، فلم تكن الاتفاقية بشأنها واضحة فى ذهن رجال السياسة ، ولم يستطع الجمهور خارج ذلك السلك تقديرها ولا فهمها، فلقد اتفقت الدول على ألا تستغل واحدة منها الفوضى السياسية التى سادت تلك البلاد بحيث تضر بمصالح الدول الأخرى الصديقة .

قانون الهجرة

لم يقدر لذلك الإتفاق حياة طويلة أو سعيدة ، فلقد وضعت الولايات المتحدة قانون الهجرة فى سنة ١٩٢٤ خصيصاً لمنع الهجرة اليابانية إلى بلادها . فكان ذلك القانون ضربة صريحة مسددة لليابان عرف رجال الحرب اليابانيون كيف يستغلونها فى إثارة الشعور القومى ضد الولايات المتحـــدة، وفى إنهاض أطماعهم فى آسيا. ألم تحاول اليابان قبل ذلك فى مؤتمر الصلح أن تحصل من المؤتمر على إدخال مبـــدأ مساواة الأجناس فى عصبة الأمم ، فرفضت أوربا وأمريكا هذا الطلب ؟ لم ترق اليابان هذه الحالة فغالت فى العمل على تقوية مركزها وتثبيت أقدامها فى آسيا ، وسعت للتخلص من قيود مؤتمر واشنطن بعد إنتهاء المدة المقررة له ، وهى سنة ١٩٣٦ ، وسارت فى سياستها بحماسة دون نظر إلى مصالح الدول الأخرى .

العودة الى سياسة العزلة

ولاحظت الولايات المتحدة أن حسد إنجلترا لقوتها البحرية لا يقل كثيراً عن حسد اليابان ، وأن انجلترا لا ترى تمـــاما وجهة النظر الأمريكية ، ولذا ركنت الولايات المتحدة مرة ثانية إلى سياستها القديمة ، سياسة العزلة، وانكمشت وراء الاطلنطى بعد أن غادرت المثالية السياسية العالمية، وعقدت معاهدات صلح

منفصلة مع الدول المنهزمة ، ولم تشترك فى المؤتمرات التى تلت مؤتمر فرساى ، ورفضت عضوية عصبة الأمم، ولم تشترك إلا فى نشاط العصبة الثقافى والإقتصادى والانسانى .

ولم لا تركن الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة، وقد ضاعت آمالها فى أوربا ودولها ، فالحلفاء لم يبدوا إستعدادهم للاعتراف بجميل أمريكا . لقد قدمت الولايات المتحدة المساعدة غير ضنينة كما قدمت لهم القروض الكثيرة فى أوقاتهم السوداء . فماذا لقيت منهم ؟ أقرضت أمريكا دول أوربا حوالى سبعة مليار دولار ، صرف تسعة أعشارها فى الولايات المتحدة لشراء مواد الحرب. وأراد الحلفاء بعد الحرب ربط دفع الديون وفوائدها بما يدفعه الالمان من تعويضات ، ورفضت أمريكا قبول هذه الفكرة وانتظرت سداد ديونها ، فدفع الحلفاء جزءاً وماطلوا فى دفع الباقى، إذ فضلوا صرف أموالهم فى وجوه التسليح المختلفة. ولذا قرر الكونجرس الامريكى فى سنة ١٩٣٤ قانونا بمنع إقراض أية دولة لم تدفع ديونها للولايات المتحدة ، فلم تأبه أوربا لهذا القرار كثيراً ، ولم تستفد أمريكا منه شيئاً .

وعلى ذلك فى الفترة مابين سنتى ١٩٢٢، ١٩٣٢ إنصرفت الولايات المتحدة عن مسائل أوربا السياسية ، وفضلت العـــزلة والإهتمام بشئونها الخاصة وعدم التورط فى المشاكل السياسية الخارجية .

ثم أن هذه الفترة بعد ذلك كانت فترة ركود نسبى فى السياسة الأوربية العامة ، فكان على أوربا أن تستجم بعد عناء الحرب الماضية وأهوالها ونكباتها التى خلفتها، فلم يحدث فى أوربا حادث سياسى له خطره يستدعى نشاط السياسة الأوربية أو يهدد مصالح أمريكا الجنوبية ، فيشغل إهتمام الرأى العام الأمريكى . حقيق أن

أمريكا تتبرم عن بعد أعمال العصبة، ولكنها لم تعر نشاط العصبة السياسى اهتماما كبيرا ، فما كانت ترى فيها أكثر من إتحاد أوربى يشمل بعض الأمم الظافرة فى الحرب العالمية .

إذاً لقد إنتهى عصر ولسن بما فيه من المثالية والخيال والتحمس للديمقراطية وجاء عصر جديد تبينت فيه أمريكا وأوربا ضياع كثير من الآمال التى عقدت على الحرب وعلى زوال النظم الاستبدادية العتيقة . فلقد أنهارت القيصريات الثلاث الألمانية والنمسوية والروسية . ولكنها خلفت وراءها مشاكل معقدة ، فكان وسط أوربا يفتر عن ثورة جديدة ، هذه الثورة الجديدة سيكون لها أثر كبير فى تاريخ أوربا والعالم . وهى ثورة النازية ، هذه الثورة التى تركت لتنمو لاختلاف منازع الدول ومصالحها ـ حاولت بالتدريج تغيير الأوضاع السياسية التى نشأت عن حرب خاضت غمارها أوربا وأمريكا معاً .

أخذ الجو السياسى فى العالم فى التغير ، فبدأت تتغير تبعاً له سياسة أمريكا الخارجية ولكن ببطء ، وأخذ ينتهى عصر العزلة والانكماش السياسى الذى طغى على الولايات المتحدة فى عهود الرؤساء هاردنج Harding وكوليدج Coolidge وهوفر Hoover ، وتطلع الرأى العام الأمريكى ، وخاصة رأى الفئة المتعلمة ورجال الجامعات إلى أحد تلاميذ ولسن لتأييد سياسة السلام الحرية والديمقراطية التى كرس لها الرئيس الراحل حياته من قبل .

ميثاق كيلوج

وليس معنى سياسة العزلة أن الولايات المتحدة أقامت حولها أسوارا فلا تتصل بالعالم الخارجى أو تدرس أموره ، وإنما يفهم بسياسة العزلة أن الولايات المتحدة عملت على اتباع الحذر والتحفظ فيما يختص بالأمور الأوربية والأسيوية

لرغبتها فى السلام ولتكريس جهودها لمعالجة شئونها الخاصة الأمريكية. وليس معنى سياسة العزلة أن الولايات المتحدة لم تشترك فى أى عمل سياسى عالمى ، ففى عهد كوليدج مثلا أرسلت الجنرال دوز C.G. Dawes إلى أوربا محاولة وضع برنامج بنائى مالى بعد أن عجزت المانيا عن دفع التعويضات التى فرضت عليها. ولقد نتج عن هذه البعثة سقوط وزارة بوانكاريه فى فرنسا واتجاه السياسة الخارجية الفرنسية إلى إتباع خطة أكثر اعتدالا مع المانيا . ولما انسحبت اليابان من العصبة ، وأعلنت أنها لن تتمسك بقرارات مؤتمر واشنطن رأت الولايات المتحدة أن تتعاون بعض الشىء مع العصبة . وقبل ذلك اشتركت فى تأييد فكرة السلام فعقد ميثاق كيلوج Kelogg .

فميثاق كيلوج يعد محاولة من قبل أوربا وأمريكا للقيام بعمل مشترك يهدف إلى إقامة تنظيم جديد للعالم ليحل محل عصبة الأمم التى أثبتت عجزها وفشلها عن النهوض بمسئولياتها ، وأن يكون هذا التنظيم الجديد تحت زعامة الولايات المتحدة وإشرافها ، ولكن هذا الميثاق الجديد لا يخرج عن كونه مجموعة من النصائح التى أزجيت إلى الدول بالعدول عن الحرب كوسيلة لفض المنازعات بينها. ولم يكن ذلك الميثاق أداة فعالة لحفظ السلام ، وذلك لتجهم انجلترا وفرنسا له ، ففرنسا استثنت منه الحروب الدفاعية والحروب التى يقصد منها إجبار الدول الاخرى على إحترام المعاهدات ، وقالت إنجلترا أنها تفهم أن الميثاق لا يمس المسائل التى تتصل بامبراطوريتها إذا اعتدى عليها أحد . فماذا بقى إذاً من الميثاق إذا استثنيت منه الحروب الدفاعية والحروب التى تشن للمحافظة على المستعمرات أو لإجبار الغير على إحترام المعاهدات .

وأثبت الميثاق فشله كما أثبتت العصبة فشلها حين هاجمت اليابان منشوريا فى

سنة ١٩٢٢ ، فحاولت الولايات المتحدة أن تستثير عطف إنجلترا وفرنسا اللتين وقعتا الميثاق فلم يسمع لها أحد . ولذا عادت الولايات المتحدة إلى عزلتها مرة أخرى ، وابتعدت عن التورط فى مشاكل أوربا .

ولكن عاد الولايات المتحدة ، وهى أكبر ديمقراطية فى العالم ، مركزها العالمى الممتاز بانتخاب الرئيس فرانكلن دلانو روزفلت فى سنة ١٩٣٦ للمرة الثانية .

أما فى العهد الأول له بين سنتى ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ظلت الولايات المتحدة متمسكة بسياسة العزلة ، فمشاكلها الداخلية كبيرة ، وحالتها الاقتصادية تحتاج إلى علاج سريع حاسم ، ولذا اهتمت بالابتعاد عن المشاكل الخارجية المعقدة وتجنب التورط فى حرب لا فى المحيط الاطلنطى ولا فى المحيط الهادى ، ولهذا قررت الانسحاب من جزر الفلبين ومنحها الاستقلال التام بعد عشر سنوات .

الاعتراف بالاتحاد السوفيتى

ولكن الولايات المتحدة قامت بخطوة سياسية سيكون لها أثر خطير فيما بعد ، وهى الاعتراف بالاتحاد السوفيتى وإنشاء علاقات سياسية معه . لم تعترف الولايات المتحدة فى مبدأ الأمر بروسيا لعدم اعتراف الشيوعيين بالقروض والعقود التى ارتبطت بها الحكومات الروسية السابقة ، ثم لاختلاف النظم السياسية ، إختلاف الديمقراطية الرأسمالية والنظم الشيوعية ، ثم للدعاية الشيوعية .

ولكن هذه المسألة سويت حين دعا الرئيس روزفلت الاتحاد السوفيتى إلى إنشاء علاقات سياسية جديدة مع الولايات المتحدة ، ولا ريب أن الخطر اليابانى على آسيا هو الذى قرب بين الدولتين . وتم التقارب فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ حين

تعهدت روسيا بعدم التدخل فى شئون الولايات المتحدة، وتعهدت بعدم القيام بأية دعاية شيوعية فيها .

وفى أثناء العهد الأول للرئيس فرانكلن روزفلت، نضجت عوامل الانقلاب فى أوربا وظهر خطرها ، ولكن روزفلت كان الرجل الذى يستطيع أن يواجه المشكلات الخارجية كما واجه بثبات المسائل الداخلية . كان أثر ولسن على روزفلت عظيما فى هذه الناحية ، فولسن يريد سلاما مثاليا ديمقراطيا ، لقد دخل الحرب الكبرى الاولى لتحرير الشعوب الصغيرة وخدمة الديمقراطية. وحين رجع ولسن من الميدان الاوربى بعد الحرب على السفينة جورج واشنطون كان كثيراً ما يرسل إلى وكيل وزير البحريه وهو فرانكلن روزفلت ليناقشه فى مشروع عصبة الأمم، وهنا شعر بعظمة المشروع ودقـــة الموقف وبالصلة التى لا تنفصم بين أوربا وأمريكا . وإذا كان لم يقدر لولسن أن يوفق فى تنفيذ مشروعه العظيم بعد الحرب الاولى ، فلم يقدر كذلك لروزفلت أن يرى تحقيق مشروعه للسلام ، وإن كان قد عاش ليرى الحرب الكبرى الثانية قد أوشكت على الانتهاء .

لم تعرف الولايات المتحدة أن ولسن كان على صواب وأن الذين عارضوا سياسته كانوا مخطئين إلا فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ حين أعلن هنرى ولاس H. Wallace نائب رئيس الجمهورية أن الصلح الذى يختم هذه الحرب يجب أن يكون صلح حرية و مساواة وطمأنينة واتحاد بين الشعوب، وأن الولايات المتحدة عازمة على أن تشترك فى ضمان ذلك الصلح والمحافظة على بقائه .

ومنذ أن رجع روزفلت إلى واشنطن بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى عمل على مناصرة فكرة العصبة وألقى عدة خطب لهذا الغرض ، ولكن كانت دائما تساوره شكوك فى مقدرة العصبة على منع الحرب، ومع ذلك فقد رأى أن العصبة

تجربة نافعة فى سبيل المحافظة على السلام ، وحذر الرأى العام الأمريكى بأنه إذا لم تنضم الولايات المتحدة إلى العصبة ستصبح مجرد إتحاد أوربى لا غناء فيه ولا بقاء له .

وتمتزج فى روزفلت الناحية المثالية بالناحية العملية امتزاجا عجيبا ، فهو من كبار أنصار الديموقراطية ومن أنصار السلام وأقل الساسة الأمريكيين رغبة فى العزلة السياسية ، وهو يقدر ما للولايات المتحدة من رسالة يجب أن تؤديها للعالم.

ولكنه لم يكن رجل أوهام ، ولم يكن خياله غير مضبوط ولا غير متزن ، لقد خبر روزفلت أمور العالم بنفسه وأمور السياسة بنفسه ، وعرف أسباب فشل ولسن ودرس الموقف الأوربى والميول الحقيقية التى توجه سياسة الدول فى أوربا وآسيا . لقد زار انجلترا وأوربا مرارا ، ولذا كان متسع الأفق جم التجارب ـ لاحظ وفهم التغيير الكبير الذى شمل العالم . كان روزفلت يرى أن معاهدة فرساى لم تعمل حقيقة على استقرار الحالة السياسية فى أوربا ، فهناك شعوب جديدة مشرئبة للحياة ، وهناك شعوب ترى أن لها مظالم لابد من النظر فيها ، وشعوب ترمى إلى تعديل حدودها السياسية ، وأخرى لها مطامع خاصة ورغبة فى الاستعمار وفى إعادة النظر فى توزيع المواد الخام فى العالم ، وأخرى ضنينة بما كسبت لا تريد التفريط فيما امتلكت .

ومن الوقت الذى أعيد فيه إنتخاب روزفلت للرياسة فى سنة ١٩٣٦ كان قد عرف أن قوتين جديدتين قد ظهرتا فى أوربا فى الصف المعارض للنظام الديموقراطى، وهما النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا ، ولذا لاحظ « أن التيار قد أصبح جارفا ضد الديموقراطية فى بعض جهات العالم . »

لم يكن روزفلت فى سياسته الخارجية وأفكاره خياليا متأثراً بالنواحى

العاطفية فحسب، فهو شاعر إلى حد كبير بالتطور الجديد الذى شمل العلاقات الانجليزية الأمريكية . قبل أن يتولى روزفلت الرياسة لم تكن هذه العلاقات على ما يرام وذلك نظرا للخلافات التى قامت بين الدولتين الكبيرتين على مسائل أمريكا الجنوبية ومسائل الشرق الأقصى .

كانت الولايات المتحدة بصفة عامة تؤيد سياسة الباب المفتوح فى الصين ، وتعمل على المحافظة على الحالة السياسية الموجودة فى المحيط الهادى ، وذلك وفقا لمعاهدة الدول التسع المعقودة فى واشنطون ، فلما مزقت اليابان هذه المعاهدة فى سنة ١٩٣١ ، وهددت المصالح الأمريكية فى الشرق الأقصى تهديدا فعليا تطلعت الولايات المتحدة إلى انتصار السياسة الانجليزية لها ، ولكن انجلترا غضت من بصرها ، وعرفت الولايات المتحدة أن تقدم اليابان فى الصين كان برضا انجلترا وتأييدها . وجاءت إتفاقية أتاوه فوق ذلك بين بريطانيا العظمى وأجزاء أمبراطوريتها وسياسة التفضيل الأمبراطورى عاملا على تماسك هذه الامبراطورية الكبيرة وسلاحا إقتصاديا ماضيا ضد الولايات المتحدة .

تظل الحال هكذا إلى أن يتغير الموقف السياسى فى المحيط الهادى تغييرا جوهريا ، فتعلن اليابان حريتها فى زيادة قوتها البحرية ، وترنو بنظارها إلى الاستيلاء على الممتلكات البريطانية نفسها فى الشرق الاقصى ، وتعتبر نفسها الوارث الطبيعى لانجلترا فى ذلك الجزء من العالم .

وإذا كانت الولايات المتحدة بوضعها نظرية منرو قد انشأت نظاما أمريكيا للأمريكيين ، ألا يحق لليابان أن تنشىء نظاما أسيويا يكون للجنس الاصفر السيطرة عليه ؟ هذه كانت حجة الوطنيين اليابانيين ، ثم ارتبطت اليابان بعد ذلك بدولتى المحور ، فوجدت انجلترا نفسها بين عدوتين قويتين إحداهما فى آسيا والاخرى فى أوربا ، بين اليابان وألمانيا معا .

واغتبطت الولايات المتحدة بالموقف السياسى الجديد الحاسم الذى فصل عنوة مابين إنجلترا وبين اليابان، ورمى بانجلترا فى أحضان الولايات المتحدة تلتمس منها القرب وتبغى تعضيدها .

فاشتراك الثقافة واللغة وتشابه النظم الديمقراطية ، وأهم من هـــذا إتفاق المصالح السياسية هو الذى قرر الاتفاق بين إنجلترا والولايات المتحدة . فانجلترا أصبحت فى حاجة إلى مؤازرة الولايات المتحدة، ورأى روزفلت من ناحيته أنه إذا قامت حرب عالمية جديدة لا تستطيع الولايات المتحدة أن تكون بمنجاة منها، أو تبتعد عن أذاها ، وإن كان يرجو دائماً ألا تقوم هذه الحرب أبدا ، لأنه كان موقنا بأنه إذا احتدم أوارها ستكون كارثة على الانسانية جميعاً ، ولما حلت الكارثة ، وقامت الحرب ، تبين للشعب الأمريكى أنه ليس بمنأى عن الخطر ، فألمانيا بعد انتصارها الحاسم فى أوربا، ستصبح -كما يرى- خطرا داهما على السلام الأمريكى لقوتها المدمرة، ولأن رجال حكومتها فى نظره لا يرعون إلا ولا ذماما، ولصلتها الوثيقة باليابان العدوة الكبرى للولايات المتحدة .

ولقد حاول ولسن من قبله نشر حكم القانون فى العالم عن طريق القضاء على الروح الحربى الالمانى. ولكن الولايات المتحدة لم تشترك فى النظام الدولى الذى وضع . وظن أنه يكفل تنفيذ ذلك الغرض . وما كانت عصبة الأمم التى تخلت عنها الولايات المتحدة بقادرة على تحقيق رغبـــات محبى السلام . ولذا عادت الولايات المتحدة فوجدت أنها لم تستفد من جهودها الكبيرة فى الحرب الماضية، ورأى روزفلت كما اعتقد ونستون تشرشل كبير وزراء انجلترا أن ذلك الخطر لا يزال يهدد سلام العالم وأمنه ، ولذا فمن أول الأمر قدر روزفلت الخطر الكبير الذى أصبحت ألمانيا رمزا له .

كان روزفلت على علم تام بما تمخضت عنه أوربا من انقلابات سياسية خطيرة فكان هتلر يثبت بالقوة دعائم حكومته النازية الاشتراكية فى ألمانيا ، ويتخلص من قيود معاهدة فرساى قيدا قيدا ؛ وكان موسولينى قد تحدى عصبة الأمم بغزو الحبشة سنة ١٩٣٥ وخاض غمار حرب شعواء وضم الحبشة إلى الامبراطورية الايطالية . وكانت اليابان من ناحيتها قد غادرت عصبة الأمم نهائيــاً لتكون طليقة اليدين، وعززت مركزها كصاحبة النفوذ الأعلى فى شرق آسيا .

إزاء هذه الحوادث الجسام وصف روزفلت فى خطابه فى ٣ يناير سنة ١٩٣٦ سياسة الولايات المتحدة بأنها « سياسة حسن الجوار » ولكنه أبدى تشاؤمه مما أصبحت عليه حالة العالم السياسية. وأشار إلى الفوضى السائدة وانعدام الثقة المنتشر فى كثير من أجزاء العالم ، وإلى أن أطماع البعض من ساسة العالم ليست فى صالح السلام بأى حال من الأحوال ، بل هى تدعوا إلى الاعتداء والتطاحن والتناحر. ولما رأى تزاحم بعض الدول على التسلح دعا مخلصا إلى تخفيضه وإلى إزالة الحواجز من أمام التجارة العالمية ، ولقد ذكر فى خطابه أيضاً أن سياسة الولايات المتحدة تعمل على الحيــــاد فى أية حرب لا تمس مصالحها ، فالولايات المتحدة لن تمد المتحاربين بالأسلحة أو العتاد الحربى .

وتلمس فى هذا الخطاب تمشى فرانكلن روزفلت مع الرأى العام الأمريكى الذى لايزال لائذا بأحضان العزلة متمسكا بأهدابها ، ولكنه مع ذلك أشار إلى خطر يلوح فى الأفق يهدد السلام .

ومن يهدد السلام فى نظره فئة قليلة ، هى فئة أصحاب المطامع الخاصة الجامحة تريد الاستيلاء حتما على القوة والنفوذ لا فى حدود بلادها فحسب .

ولم يخف روزفلت على سامعيه أن الولايات المتحدة ستعمل بعزم وقوة

على منع أى إعتداء يقع عليها ، وبين لهم أن السلام تهـــدده الأتوقراطية لا الديمقراطية ، فأغلبية الشعوب ـ فى نظره ـ ربما تمسكت بأهداب السلام لو أن لها حكومات ديمقراطية صحيحة . وهذه نغمة رددها ولسن من قبل ، وصاغها روزفلت فى قالب عملى .

وفى السنة التالية لاحظ روزفلت سرعة نمـــو الروح الحربى فى الدول الأليجاركية المستبدة ، وأن الاتفاقات الدولية مثل ميثاق العصبة وميثاق كيلوج لم يعد لها وجود ، وأصبحت نسيا منسيا. وأن طاعون الفوضى السياسية قد أخذ ينتشر فى العالم دون هوادة ، ولهذا فهو ينذر الأمريكيين بأنه « لا يظن أحد منهم أن أمريكا ستنجو أو أنها تنتظر شفقة أو رحمة ، أو أن العالم الغربى أصبح بمنأى عن العدوان ، أو أنه يستطيع أن يعيش مطمئنا فى سلام ، يقوم بتأدية رسالته للحضارة ، إذا قامت حرب أوربية أخرى » .

نذر الحرب

وحين بدأت تظهر بوادر الخطر الحقيقى فى أوربا فى أغسطس سنة ١٩٣٨ أكد الرئيس روزفلت استمساك الولايات المتحدة بمبدأ منرو ، وأنها لن تسمح بأى تغيير فى الموقف السياسى الأمريكى الموجود ، فقال « إن كندا جزء من الامبراطورية البريطانية، ولكنى أؤكد لكم أن الولايات المتحدة لن تقف ساكنة إذا هددت كندا امبراطورية أخرى » وطلب من مجلس الشيوخ الأمريكى الموافقة على سياسة Cash and Carry فرفضها مجلس الشيوخ ، وكان ذلك فى ١٤ يوليو سنة ١٩٣٩ .

وبعد مضى أشهر معدودات بعد إتفاقية ميونخ التى سلمت فيها انجلترا وفرنسا مختارتين بمطالب ألمانيا فى تشكوسلوفاكيا أعلن روزفلت فى يناير سنة ١٩٣٩ بأن

« أوربا قد استبعدت حربا ، ولكن سلام العالم بالرغم من ذلك غير مضمون » وأشار إلى أن عواصف الحرب آخذة فى الشدة والعنف فى كل مكان ، ثم عاد إلى إمتداح الديمقراطية ، وقرر أنها النظام الوحيد الذى يستطيع العالم أن يعيش فى ظله فى هدوء وأمان ، فقال إن الديمقراطية تلزم الانسان باحترام حقوق أخيه الإنسان ، وأنها بلاريب أخت شقيقة للتفاهم العالمى .

على أن الرئيس روزفلت لم يقنع بتوضيح وجهة نظر الولايات المتحدة فى الديمقراطية والسلام العالمى . وإنما اتخذ خطوات عملية للمحافظة على السلام ، ولكن كان ذلك فى آخر لحظة . فبعد إرغام ألمانيا لتشكوسلوفاكيا على قبول صلح حطم وحدتها السياسية وحياتها الاقتصادية ، وبعد الهجوم الإيطالى المباغت على البانيا والاستيلاء عليها ، قرر روزفلت أن يبعث برسالة شخصية إلى هتلر زعيم ألمانيا فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ يسأله فيها عما إذا كان يرغب فى أن يضمن ألا تقوم قواته المسلحة بأى هجوم أو غزو لثلاثين دولة معينة فى مدى عشر سنوات ، وأرسل بمثل هذه الرسالة لموسولينى . ولكن كلا الزعيمين الألمانى والإيطالى لم يجيبا على هذة الرسالة مباشرة .

ولكن هتلر أجاب فى أواخر ذلك الشهر بنقضه اتفاقية سنة ١٩٣٥ البحرية مع بريطانيا واتفاقية عدم الإعتداء مع بولونيا ، وطالب بدانزج وبمر حوخلال الممر البولونى . وأعلن الكولونيل بيك رفضه لمقترحات هتلر ، فزاد الموقف خطورة فى ٥مايو ، وخاصة بعد أن أعلن هتلر فى مؤتمر نازى أن ليس أمامه إلا مهاجمة بولونيا .

ثم فكر روزفلت فى خطة أخرى لتثبيط عزم الالمان عن القيام بالحرب ، فصمم على سحب قانون حظر بيع الأسلحة للمتحاربين ، ولكنه لم ينجح فى تنفيذ

ذلك المشروع فى الأمر لمعارضة مجلس الشيوخ الذى لازال عـــدد كبير من أعضائه مستمسكا بسياسة العزلة مصمما على ألا يحيد عنها .

ثم علم روزفلت فى أغسطس سنة ١٩٣٩ بتوقيع معاهدة عدم الإعتداء بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا (٢٣ أغسطس ١٩٣٩) ، ولذا أيقن أن الموقف السياسى فى أوربا قد انقلب فجأة وأن السلم أصبح حقيقة فى خطر مبين ، وأن ألمانيـا قد اطمأنت بعض الشىء من ناحية حدودها الشرقية ، ولكنه لم ييأس بعد تمـاما ، ففى ٢٤ أغسطس يبعث برسالة شخصية إلى كل من هتلر رئيس الريخ الألمانى الثالث وإلى رئيس الجمهورية البولونية ينصحها فيها بأن يعملا جهدهما على تسوية العلاقات الألمانية البولونية تسوية سلمية ، ولم ينس روزفلت أن يذكر هتلر بأنه لم يجب على رسالة ٢٤ أبريل .

واستفحـل الخطر المهدد للعـالم ، فعـاد الرئيس روزفلت إلى تذكير الزعيم الألمانى بأنه لازال هناك وقت للإبقاء على حيـاة الملايين من بنى الإنسان ، وأن العالم مابرح يؤمل ذلك «إذا رغبت أنت ورغبت حكومة الرايخ فى تسوية الأمور عن طريق السلام. » وبين أن الحـكومة البولونية قد أرسلت بموافقتها على العرض الأمريكى ، «وأن العالم يرجو ويصلى من أجل أن تقبـل ذلك الرجاء الحكومة الألمـــانية » ، وبذلك حمل رئيس جمهورية الولايات المتحدة الحكومة الألمانية مسئولية الحرب إذا نشبت .

الفصل الحادي عشر

الحرب العالمية الثانيـــة

فرانكلن روزفلت

فى الساعة الخامسة والنصف من أول شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ دخلت جيوش المانيا بولونيا، وطلبت انجلترا وفرنسا سحب الجنود الألمانية. وفى ٣ سبتمبر قامت الحرب العالمية الثانية ؛ وفى ذلك الوقت حدد الرئيس فرانكلن روزفلت موقف الولايات المتحدة السياسى فقال إن الولايات المتحدة ستتبع سياسة الحياد، ولكنه لا يستطيع أن يطلب إلى الأمريكيين أن يكونوا محايدين «عاطفة وعملا»، وبذا كان موقفه يختلف إلى حد كبير عن موقف الرئيس ولسن ، فلقد نادى ولسن بضرورة مراعاة الحياد الدقيق ـ وبذا صرح روزفلت عن موقفه ورأيه فى هذه الحرب ، وهذا لم يدع مجالا للشك عند أحد فى أن رئيس الولايات المتحدة يعطف على قضية الحلفاء وقضية الديمقراطية .

الحياد المشوب بالعطف على قضية الحلفاء

ولكن عطف روزفلت على قضية الحلفاء وقضية الديمقراطية لم يكن كلاما نظريا ، فلقد طلب بالفعل الموافقة على سحب قانون حظر بيع الأسلحة للمتحاربين قانون الإمبارجو Embargo ثم عاد إلى طلب الموافقة على بيع الأسلحة والعتاد الحربى على أساس مبدأ Cash and Carry ، أى أن الدول المتحاربة تشترى ماتريد من المواد اللازمة للحرب ، وتقوم بدفع ثمنه وعليها هى نقله إلى بلادها ، وذلك دون أن تتحمل الولايات المتحدة أية مسئولية . وتم ذلك فى ٣ نوفمبر

سنة ١٩٣٩ . وعلى أساس هذا المبدأ الجديد حرم روزفلت على السفن الامريكية دخول منطقة الحرب . وكان فرانكلن روزفلت على يقين أن الحلفاء يستطيعون شراء العتاد الحربى ، ونقله على سفنهم لما لهم من تفوق بحرى ظاهر ، ثم لما لهم من تفوق مالى ، فهم يستطيعون دفع قيمة ما يشترون ، وأن الامم الدكتاتورية لاتستطيع الانتفاع من القانون الامريكى الجديد ، فكان هذا تحيزا ظاهرا للحلفاء لا يخفى على أحد ، وتستطيع ألمانيا أن تحتج على إصداره بأنه يتعارض ومبدأ الحياد الذى أعلنته الولايات المتحدة من قبل فى نوفمبر سنة ١٩٣٩ .

اعداد الرأى العام الامريكى لتقبل الحرب

وكان على روزفلت بعد ما تيقن من الخطر الكبير المحدق بالولايات المتحدة أن يعد الرأى العام الأمريكى تدريجيا للدخول فى الحرب إلى جانب الحلفاء ، وكان عليه أن يستعمل للوصول إلى ذلك الغرض الحكمة والموعظة الحسنة . وعليه أن يعد الولايات المتحدة لانتهاج الخطة التى تلائم مصالحها الحيوية قبل كل شىء . ولكنه كان ينتظر مع ذلك مساعدة الظروف الملائمة له ، ومن حسن الحظ أن الظروف الحربية كانت تساير بالتدريج سياسته .

لم يخف إذن الرئيس الأمريكى عطفه على الحلفاء ، ثم نقل فكرته إلى حيز العمل باتخاذ إجراءات قوية فى صالحهم . ثم عن طريق خطبه وإذاعاته وأعماله أعد الأذهان فى الولايات المتحدة لتأييد كفاحهم وتعضيد نضالهم . وكان جانب من الرأى العام الامريكى لا يزال هائما فى حيرة لا يعرف أية طريق يسلك ، ثم كان هناك إلى جانب ذلك الفريق فريق آخر لا يزال يرى عدم التدخل .

فالجمهوريون فى شرق الولايات المتحدة كانوا يراقبون كل عمل يقوم به روزفلت بارتياب كبير ، بل وبينوا للناس أن الرئيس الامريكى الذى يدير

دفة السياسة الأمريكية يريد حمل الولايات المتحدة على الحرب لكى يعاد انتخابه مرة ثانية . ولكن فى جنوب الولايات المتحدة كان العطف على إنجلترا باديا . وهناك كان التقدير للعوامل التى دفعتها لخوض غمار الحرب .

كانت الولايات المتحدة إذن منقسمة على نفسها . فريق يرى إتباع سياسة العزلة القديمة ، ويرى أن تقوم أوربا وحدها بمحاربة مواقعها ، وفريق آخر يرى العطف على المبادىء التى تحارب من أجلها الدول الغربية ، ويرى الخطر يهدد كيان أمريكا إذا تركت ألمانيا تقهر أوربا وتسيطر عليها غير منازعة . فماذا يحدث لو انتصرت ألمانيا المتحالفة مع اليابان؟ لو حدث هذا لسيطرت ألمانيا على المحيط الأطلنطى ولوضعت الولايات المتحدة فى موقف تخشى منه على حاضرها ومستقبلها . وماذا يحدث لو قضى على إنجلترا ؟ ستفقد الولايات المتحدة صديقاً قوياً لها فى المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى ، فالولايات المتحدة لا تستطيع وحدها الصمود أمام أوربا واليابان معا ، فسياسة الولايات المتحدة الدائمة فى نظر الفريق الموالى لانجلترا يجب أن تكون عدم الإبقاء على أية دولة أوربية تستطيع قهر أوربا لأنها ستتطلع بعد ذلك إلى خارجها . فسياسة الولايات المتحدة يجب أن تقوم على معاونة بريطانيا وروسيا . فالهدف الذى ترمى إليه هاتان الدولتان هو هدف الولايات المتحدة إلى حين ، ولذا لابد من تعاون الدول الثلاث لضمان سلامة كل منها .

وكان على روزفلت أن يعمل على إزالة شكوك الفريق الذى ينادى بالعزلة ، وأن يشرح الظروف والأسباب التى دفعته لانتهاج سياسة تقوم على تأييد الحلفاء ، ففى فبراير سنة ١٩٤٠ أرسل سمنر ولز Sumner Welles ليقرر عن الأحوال فى ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا ، وقام هذا الرجل بمهمته فى خلال شهرى

فبراير ومارس . وفى ١٩ يوليو سنة ١٩٤٠، وذلك قبل إعادة إنتخابه ، وبعدأن أغار الألمان على الدنمرك والنرويج فى الربيع، وعلى هولندا وبلجيكا ولكسمبرج وفرنسا فى شهر مايو ،وبعد أن أعلن مستر تشرشل أنه ليس لديه للشعب البريطانى سوى « الدم والعمل والدموع » ، وبعد أن أعلن مستر روزفلت برنامجه للدفاع الذى تكلف بليونا من الدولارات ، وبعد أن أعلنت إيطاليا فى ١٠ يونيه نفسها فى حالة حرب مع فرنسا وانجلترا ، ثم شقوط فرنسا فى ١٧ يونيو ، أخذ روزفلت يذكر الرأى العام بأن حكومة الولايات المتحدة فى السنوات السبع الأخيرة قد عالجت المشاكل السياسية بكل وسيلة يستطيعها السلام ، وعارضت الدكتاتورية لمخالفتها للمبادىء الحرة الديمقراطية ، وأظهرت نقمتها على أعمال الإعتداء ، وأن الولايات المتحدة بتاريخها ونظمها لا مفر لها من أن تعطف على الشعوب الحرة وتشد أزرها فى وقت محنتها.

ورأى روزفلت أن يبين للولايات المتحدة الأخطار الكثيرة الناشئة عن ظهور القوات الجديدة التى تعبث ـ فى نظره ـ بالسلام فى العالم ، وأن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تعمل على تعضيد الشعوب لإختيار حكومات ديمقراطية تستطيع التعبير عن رأيها ، ويجب أن تكون مؤيدة للحرية مناهضة لنظام الاسترقاق ،ويجب أن تحافظ على كل ماهو عزيز لدى الإنسانية من حرية الاعتقاد والعدالة واحترام الشخصية وحرية التعبير عن الرأى .

وبعد أن أعيد إنتخاب الرئيس فرانكلن روزفلت للمرة الثالثة كان الألمان قد سيطروا على غرب أوربا ، وأعلنوا أنهم لن يقبلوا أى تدخل من شأنه عرقلة مشروعاتهم أو الوقوف أمام خططهم ، ولذا فهو يشير فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٠ إلى أن هناك شعبين سائدين فى أوربا ،

وشعبا ثالثا فى آسيا قد أشتركوا فى إنذار الولايات المتحدة إذا تدخلت فى شئونهم ، أو عملت على عرقلة تنفيذ برنامجهم ، وأن النازيين فى المانيا قد أعلنوا أنهم سوف لا يهيمنون على الحياة والفكر فى بلادهم فحسب ، بل سيفرضون نظمهم على أوربا ، ثم يستخدمون أوربا للسيطرة على العالم ... وأن المحور أصبح يرى أنه لا يمكن أن يقوم سلم دائم بين نظم حكوماته ونظام حكومة الولايات المتحدة .

وقبل إنتخاب روزفلت للمرة الثالثة جاءت عوامل خارجية مواتية لسياسته، فوقف إنجلترا وثباتها بعد سقوط فرنسا وتصميمها على المضى فى الحرب كائنة النتيجة ما تكون ـ كان لذلك أثر عظيم فى إستدرار العطف على هذه الدولة والتقدير لصبرها وما قاسته من آلام . كذلك كانت تولية الانجليز لونستون تشرشل ليدير أمورهم من العوامل التى ساعدت بلا ريب على التوفيق بين الدولة الانجليزية والولايات المتحدة . فأم تشرشل أمريكية وأمنيته النهائية وسياسته الدائمة هى بذل كل الجهود لضم الولايات المتحدة إلى جانب إنجلترا فى نضالها العنيف . وعمل الخطر اليابانى على مصالح الدولتين فى الشرق الأقصى على تأكيد الروابط بين الدولتين الديمقراطيتين وزيادة التقريب بينهما .

ثم جاء اختيار بريطانيا العظمى لسفيرها فى الولايات المتحدة اختيارا موفقا. فاختيار تشرشل لوزير خارجيته لورد هاليفاكس Halifax ليمثل حكومته فى واشنطن سابقة تكاد تكون فريدة ، وتدل على مقدار إهتمام إنجلترا بتوثيق الصلات الانجليزية الأمريكية . ولقد قابلت الولايات المتحدة ذلك الإهتمام الكبير باهتمام كبير مثله ، فأرسلت منافس روزفلت فى الانتخابات الأخيرة لرياسة الجمهورية ، انتخابات سنة ١٩٤٠ ، وندل ويلكى Wendell Wilkie

ليعبر عن الشعور والعطف الذى تكنه الولايات المتحدة لانجلترا .

وفى آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٠ قرر روزفلت القيام بعمل حاسم لتأييد الديمقراطية فى نضالها اليائس بتسليح الولايات المتحدة وإرسال السلاح والعتاد الحربى اللازم لمضى الديمقراطية فى الحرب ، فالولايات المتحدة فى نظره يجب أن تكون « ترسانة الديمقراطية » وحصنها الحصين ، وأنه لايمكن لأى دكتاتور أن يقعد الولايات المتحدة عن عزمها الأكيد فى تنفيذ سياستها هذه .

وفى ٦ يناير من السنة التالية ذهب إلى أبعد من هذا فطلب من الكونجرس الموافقة على مشروع الإعارة والتأجير Lease and Lend Bill « فالديمقراطية كما يقول ، فى حاجة ملحة إلى السلاح والمؤن ، ولاتستطيع الولايات المتحدة أن ترى الديمقراطية تهوى صريعة فى ميدان القتال لعجزها عن دفع أثمان ماتشترى ، ولابد للولايات المتحدة أن تسهل لها الحصول على كل الأسلحة اللازمة » « فالولايات المتحدة تعمل بذلك على الدفاع عن حرية التعبير ، وحرية المعتقد الدينى وحرية العمل واستبعاد الخوف — وأن الولايات المتحدة التى وضعت مستقبلها فى يد رجال ونساء أحرار — الحرية عندهما تفوق حقوق الإنسان فى كل مكان » .

وكان أن وافق الكونجرس على مشروع روزفلت فى ١١ مارس سنة ١٩٤١ . وبعد مضى دقائق من إمضائه أرسلت الذخائر توا إلى اليونان ، وبعد يومين استطاع رئيس الحكومة الإنجليزية ونستون تشرشل أن يعلن فى البرلمان الانجليزى ثناء انجلترا وتقديرها لهذه المساعدة الصريحة وأن يذكر « أن أعظم ديمقراطية فى العالم قد كرست قوتها المالية والصناعية الساحقة لتدمير النازية وذلك

لـــكى تستطيع الشعـوب كبيرهـا وصغـــيرها أن تعيـش فى أمان وطمأنينة وحرية . »

ورأت بريطانيا حرصاً منها على توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة أن تمنحها تسهيلات بحرية وجوية فى ممتلكاتها ،وأجابت الولايات المتحدة على هذه الخطوة بأن وضعت خمسين مدمرة أمريكية تحت تصرف إنجلترا فى وقت كانت هى فى حاجة ماسة إلى كل قوتها البحرية ، كما أخذت على عاتقها حـــراسة طرق المواصلات البحرية فى العالم الغربى حتى تستطيع بريطانيـا أن تركز قواتها فى ميادين الحرب البحرية الأوربية ، كما احتلت الولايات المتحدة جزيرة ايسلند لحماية الأمريكتين من الخطر الألمانى أولا ، ثم لحماية القوافل البحرية حتى تضمن وصول المؤن والعتاد الحربى سالماً لبريطانيا .

وبلغ ذلك التأييد والود ذروته بمقابلة الاطلنطى فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، هذه المقابلة التى اتفقت فيها الدولتان على توحيد جهودها فى سبيل القضـاء على الديكتاتورية ، ونتيجة لذلك وقفت إنجلترا موقفا حازما إزاء اليابان ،فأنذرت إنجلترا الحكومة اليابانية بأنه إذا لم تستطع اليـابان الوصول إلى اتفاق سلمى سريع مع الولايات المتحدة ، فان بريطانيا قد عزمت عزماً لا تردد فيه بأن تنضم بكل قواها إلى جانب الولايات المتحدة وتشد أزرها فى حالة حدوث نزاع فى المحيط الهادى . وكان لذلك التصريح الخطير أثر عميق فى الولايات المتحدة ، فلقد بادلتها انجلترا ودا بود وتأييدا بتأييد،ولم تعد بذلك أمريكا فى عزلة سياسية فى المحيط الهادى . ومن نتائج مقابلة الاطلنطى الاتفاق على ميثـاق الاطلنطى ذى النقط الثمان .

ميثاق الاطلنطى

وضع ميثاق الأطلنطى على أساس مبادىء مهمة فى سياسة الدولتين الكبيرتين ،

وعلى أساس هذه المبادىء انبنى أملها فى مستقبل سعيد فى العالم. فالدولتان رفضتا فكرة التوسع، فلن تعملا على ضم أراض أخرى لممتلكاتها ، وتعاهدتا على ألا تقبلا تغييرات سياسية لا تتفق ورغبات الشعوب. وأعلنتا أنها تحترمان حق الشعوب فى اختيار حكوماتها ـ وأنهما ترغبان فى أن تسترد الشعوب التى حرمت حقها فى حكم نفسها ما فقدته ، وأنهما ترغبان فى حدود التزاماتها الموجودة أن ينال كل شعب كبيرا كان أو صغيراً ؛ منتصرا كان أو منهزما، وذلك على قدم المساواة مع غيره من الشعوب ـ نصيبه فى التجارة العالمية والمواد الخام اللازمة لحياته الإقتصادية ورفاهيته ، وأنهما بعد القضاء على النازية ترغبان فى وضع نظام للسلام يجعل للشعوب الحق فى السلم داخل حدود بلادها ، ويجعل الناس أمما أو أفراداً فى كل أنحاء العالم وربوعه الحق فى الحياة فى حرية وأمان واطمئنان وفى غير حرمان ، وأنهما ترغبان حقا فى إيجاد تعاون كامل بين الشعوب جميعها فى الميدان الإقتصادى [١] لرفع مستوى المعيشة وللتقدم الإقتصادى والإجتماعى .

وهذا السلام الذى تهدف الدولتان اليه من شأنه تسهيل الانتقال فى البر والبحر فى اطمئنان تام، وهما تعتقدان أن جميع الشعوب لأسباب حقيقية وروحية يجب أن تمتنع عن الالتجاء إلى إستخدام القوة . وحيث أنه لا يمكن ضمان السلام فى المستقبل طالما كانت الاستعدادات الحربية والجوية والبحرية قائمة على قدم وساق فى بلاد شعوب تستخدم التهديد ، أو تقوم فعلا بالاعتداء خارج حدود بلادها ، لذا ترى الدولتان ضرورة نزع سلاح هذه الشعوب ، وكذلك ترى الدولتان ضرورة مساعدة الشعوب المحبة للسلام على تحمل أعباء التسلح الثقيلة .

---

(١) ميثاق الاطلنطى United Nations Docs. 1941-5

Royal Institute of International Affairs 1947.

وازدادت الصلات توثيقاً بين الولايات المتحدة وانجلترا ، فأعطت انجلترا الولايات المتحدة (فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠) قواعد بحريةوجوية فى نيوفوندلند وبرمودا وجميكا وغيرها . وقابلت الولايات المتحدة ذلك بمنح انجلترا خمسين مدمرة ، وأمضى الرئيس روزفلت قانون التجنيد الاجبارى ليثبت للعالم أن الولايات المتحدة جادة فى استعدادها للحرب .

ولقد قابلت دول المحور هذه الخطوة من جانب الولايات المتحدة وانجلترا بعقد معاهدة برلين لمدة عشر سنوات بين ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وذلك فى ٢٧ سبتمبر .

ولكن ذلك الاجراء لم يثبط من عزيمة الولايات المتحدة ولم يثنها عن هدفها ، فبسطت الولايات المتحدة حمايتها على جرينلند بموافقة وزير الدنمرك فى واشنطن ، وأمر الرئيس روزفلت (فى ١٤ يونيه سنة ١٩٤١) بتجميد أموال الألمان والايطاليين فى الولايات المتحدة . وبعد ذلك بأيام قليلة أمر بإغلاق القنصليات الألمانية فى كل أجزاء الولايات المتحدة ، وكذا كل وكالات السفر والأنباء . واتخذ نفس الخطوة مع القنصليات والوكالات الايطالية .

ولقد تغير الموقف الدولى فى منتصف سنة ١٩٤١ حين غزت الجيوش الألمانية الأراضى الروسية فى ٢٢ يونية وحين أعلنت إيطاليا وألمانيا الحرب على روسيا فأعلن مستر سمنر ولز Sumner Wells « تأييد الولايات المتحدة لكل حركة دفاعية تقوم ضد الهتلرية . » وأعلن الرئيس روزفلت فى الشهر التالى (يوليو) « أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعيش كواحة منعزلة فى وسط صحراء دكتاتورية » ، وأصدر أمره

مباشرة بوضع قوات أمريكية فى ايسلند وفى بعض الممتلكات البريطانيةفى جزر الهند الغربية تحمى مداخل الولايات المتحدة من الشمال ومن الجنوب ، وطلب ملحا من الكونجرس الأمريكى زيادة القوات المحاربة الأمريكية ، وأرسل إلى ستالين يعرض عليه تقديم أكبر عون تستطيعه الولايات المتحدة من المـــؤن والذخائر الحربية والطائرات حتى تستطيع روسيا المضى فى حربها ضد النازية إلى النهاية ،وألا تعقد صلحاً منفردا مع الأعداء . وطلب منه عقد اجتماع فى موسكو لتنظيم الموارد المشتركة وتوزيع مواد الحرب .

ولم يكن روزفلت يعمل وحده ، فلقد تعالت فى الولايات المتحدة الأصوات بضرورة سحب قانون الحياد ، وفعلاقدمت الولايات المتحدة قرضا لروسيا دون فائدة ، وذلك فى نوفبر سنة ١٩٤١ . وروجع بالفعل قانون الحياد .

دخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور

لم يترك للولايات المتحدة اختيـار الوقت المناسب لدخول الحرب ، فلقد تدخلت الظروف العالمية تملى حكمها ، فلقد انتهزت الدولة اليابانية فرصة انهماك انجلترا فى الحرب الأوربية وفرصة سقوط هولندا وفرنسا وعـــدم استعداد الولايات المتحدة ، وقامت بهجوم جوى مفاجىء عنيف على بيرل هاربور Pearl Harbour فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ . وأستطاعت أن تدمر وأن تلحق العطب بنحو تســـع عشرة سفينة حربية أمريكية . وفى الوقت نفسه ؛ قامت بهجمات قوية على مانيلا وشنغهاى ، واعتدت على جزر الفلبين وأخذت قواتها فى التقدم فى هنج كنج وتايلند وبورنيو .

أعلنت اليابان الحرب شعواء على الولايات المتحدة وبريطانيا معاً حتى تستطيع أن تظفر بالتفوق التام فى آسيا وتنشىء نظامها الآسيوى الذى ترتضيه ، وتجد

ألمانيا وإيطاليا أن مصلحتها تقتضى أن تحذوا حذو اليابان حليفتها الشرعية ، فتعلن كل منها الحرب على الولايات المتحدة .

مؤتمر أركاديا أو واشنطن

دخلت الولايات المتحدة فى حرب ضروس مع ألمانيا واليابان معا ، وازدادت العلاقات بطبيعة الحال توثقا بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكان أول مظهر لذلك هو عقد مؤتمر واشنطن الأول فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، واجتمع لأول مرة المجلس الحربى الأمريكى البريطانى . وكان الهدف الذى يرمى اليه مؤتمر واشنطن هو تنسيق أعمال الحرب بين بريطانيا والولايات المتحدة. وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ أعلن مستر تشرشل فى الكونجرس الأمريكى أن سنة الهجوم بالنسبة للحلفاء هى سنة ١٩٤٣ .

أصبحت الولايات المتحدة أمام ميدانين كبيرين متباعدين أحدهما فى المحيط الهادى والآخر فى المحيط الاطلنطى ، وكان عليها أن تسخر مجهودها الحربى لتغطية عملياتها الحربية فى هذين الميدانين. أما فى ميدان الاطلنطى ، فكان مجهودها فى أول الأمر مقصورا على إرسال المؤن والعتاد الحربى والطائرات لبريطانيا وروسيا وعلى حراسة الطرق البحرية حتى تستطيع الدولتان الصمود أمام الخطر الألمانى القوى. ولقد أكدت الولايات المتحدة علاقاتها بانجلترا فى شهر يناير سنة ١٩٤٢ فيما يختص بالتعاون المتبادل للسير فى الحرب إلى النهاية [١] .

ولقد أعلنت الولايات المتحدة بالاتفاق مع شعوب الكومنولث والاتحاد السوفيتى والصين والدول المشتركة معها أنها لما كانت غايتها واحدة وأنه ضرورى لها النصر التام على أعدائها لحماية الحياة والحرية والاستقلال وحرية الاعتقاد والمحافظة على الحقوق الانسانية والعدالة فى بلادها والبلاد الأخرى ، فهى تتعهد

---

١ — أنظر United Nations Docs 1941 — 1945
Royal Institute of International Affs.

باستخدام كل مواردها الحربية والاقتصادية والتعاون مع الدول الأخرى ،وألا تعقد صلحاً مع الأعداء أو هدنة منفردة . » وأعلن روزفلت فى رسالة له إلى الكونجرس الأمريكى أن حملة الولايات المتحدة ستتخذ قواعد لها فى بريطانيا، كما أعطى تفصيــــلات عن برنامج التسلح لسنتى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ؛ كما أنشىء The Anglo—U.S. Combined Raw Materials Board فى واشنطن ، وكان ذلك فى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٢ .

ولقد أصر الروس من ناحيتهم على لسان ممثلهم لتفينوف على ضرورة فتح جبهات أخرى للقتال . وفعلا فى ربيع هذه السنة وافقت الولايات المتحدة على فتح جبهة فى غرب أوربا .

مؤتمر موسكو سنة ١٩٤٣

واشتركت الولايات المتحدة كذلك فى مؤتمر موسكو Moscow Conference and Declaration (١٩ أكتوبر-٣ نوفبر سنة ١٩٤٣) مع روسيا وبريطانيا والصين مؤكدة إعلان أول يناير سنة ١٩٤٢، ومعلنة أن التعاون بين هذه الدول واستمراره ضرورى لحفظ السلام، وكذلك ضرورى فيما يتعلق بنزع سلاح أعدائهم، ومباشرة تنفيذ شروط الصلح التى تفرض على الأعداء. وأنها تعترف بضرورة إيجاد نظام عالمى يقوم على أساس المساواة فى السيادة لكل الدول المحبة للسلام صغيرة كانت أو كبيرة، وتكون عضويته مفتوحة أمام كل الدول، وأنها لحماية السلام العالمى والمحافظة عليه ، وإلى أن ينتهى وضع النظام السالف الذكر تتناقش فيما بينها للعمل معاً بالنيابة عن الأمم الأخرى ، وأنها بعد إنتهاء الأعمال العدوانية لاتستخدم هذه الدول قواتها الحربية فى بلاد الدول الأخرى إلا للأغراض التى يقوم عليها هذا الاعلان ، وأن تتفق فيما بينها على ذلك ، وأنها ستتناقش وتتعاون الواحدة مع الأخرى فى وضع نظام لتحديد التسلح فيما بعد الحرب .

النزول فى شمال أفريقية

واستطاعت الولايات المتحدة بمعونة بريطانيا من إنزال حملة قوية فى شمال أفريقية ، وذلك فى الاسبوع الأول من نوفمبر سنة ١٩٤٢ . كانت هذه الحملة بقيادة الجنرال ايزنهاور Eisenhower ، جاءت فى خمسمائة سفينة تحميها ثلاثمائة وخمسون سفينة حربية . واستطاعت هذه الحملة الأنتشار فى شمال أفريقية، وطلب الرئيس روزفلت من باى تونس السماح لجيوش الحلفاء بالمرور خلال بلاده. وفى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٣ قامت الولايات المتحدة بأولى غارتها الجوية العنيفة على المانيا .

هذا فى الوقت الذى استطاع فيه الجيش الثامن أن ينتصر إنتصاراً تاما على الألمان فى موقعة العلمين ويخترق برقة وطرابلس ويصل إلى حدود تونس الشرقية. وفى الوقت نفسه استطاعت روسيا فى موقعة ستالنجراد القضاء على جيش ألمانى باكمله مكون من ثلاثمائة ألف جندى .

مؤتمر واشنطن (١١ مايو ١٩٤٣)

وفى نفس الشهر الذى استعاد فيه الروس مدينة ستالنجراد عين إيزنهاور قائدا عاما لقوات الحلفاء فى شمالى أفريقية ، واستطاعت قوات الحلفاء طرد الألمان من شمالى أفريقية فى شهر مايو سنة ١٩٤٣ ، ونتيجة لذلك أجتمع روزفلت بتشرشل فى واشنطون فى مؤتمر Washington Conference فى ١١ مايو لتنظيم المجهود الحربى. ولقد تم الاتفاق الحربى بين الدولتين فى ٢٧ مايو. واتفقت الدولتان مع الصين على التنازل عن إمتيازاتها فى الأراضى الصينية، وأعلنت روسيا من جانبها الغاء نظام الكومنترن فى ١٥ مايو وذلك إسترضاء لحلفائها الغربيين .

وفى شهرى يونيو ويوليو سنة ١٩٤٣ قامت القوات الأمريكية والبريطانية بمهاجمة إيطاليا جويا وبحريا وأنزلت قواتها فى صقلية نفسها وشبه الجزيرة الايطالية (هذا فى الوقت الذى أشتد فيه الهجوم البريطانى والأمريكى الجوى على المانيا ،

مصانعها ومواصلاتها ومحطات الوقود فيها)، واشتد الهجوم الأمريكى البريطانى إلى حد أن اضطر موسولينى إلى الإستقالة فى ٢٥ يوليو وقبض عليه، وانحل الحزب الفاشيستى، وتولى مكان موسولينى فى رياسة الوزارة المارشال بادوليو، فأعد إيطاليا للتسليم.

وأعلن الرئيس روزفلت شروط الحلفاء، وأعلنت الحكومة الإيطالية الجديدة روما مدينة مفتوحة، واجتمع تشرشل بروزفلت فى مؤتمر كويبك فى كندا للنظر فى مسألة إنهاء الحرب مع ايطاليا وفتح جبهة جديدة للهجوم على ألمانيا.

واضطرت إيطاليا أخيرا إلى قبول شروط عقد الهدنة والتسليم دون قيد أو شرط فى ٨ سبتمبر. سلمت إيطاليا للجنرال أيزنهاور واضطرت إلى إعلان الحرب على حليفتها القديمة المانيا، وتعلن أمريكا وبريطانيا وروسيا تعاونها جميعاً مع الشعب الايطالى.

مؤتمر كويبك (١٧ – ٢٤ اغسطس ١٩٤٣)

وفى كويبك اجتمع ممثلو الدول الأربع الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتى، والصين، وذلك للنظر فى إقامة المنظمة الدولية التى ستنظم العلاقات بين الدول، فى إطـــار التعـاون المثمر من أجل السلام ولابعـاد شبح الحرب. وفى هـذا المؤتمر عرض موضوع إنزال قوات متحالفة فى فرنسا، وهى ما أطلق عليهـا اسم عمليـة « أفرلورد »، فى أول مايو سنة ١٩٤٤، ومع أن تشرشل كان قليل التحمس لهذه العملية، وكان يفضل إنزال القوات المتحالفة فى البلقان، إلا أنه قد وافق عليها فى نهاية الأمر. وفى هـذا المؤتمر أيضاً تقرر إسناد قيـــادة العمليات الحربية فى جنوب شرق آسيا إلى الأميرال البريطـانى اللورد لويس مونتباتن، على أن يعاونه الجنرال الأمريكى ستيلول كمساعد له.

وعلى ذلك استطاع الحلفاء (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والصين) فى مؤتمر موسكو الذى انعقد فيما بين ١٩ اكتوبر و٣ نوفمبر سنة

١٩٤٣ أن يعلنوا عزمهم النهائى على الاستمرار فى الحرب إلى أن يسلم الأعداء دون قيد أو شرط ، وذلك على أساس أن الدول الأربع المتحالفة هى المسئولة عن تحرير نفسها وتحرير حلفائها من الاعتداء أو التهديد بالإعتداء ، وعن فترة الانتقال من الحرب إلى السلم ، وعن ضمان السلام العالمى .

وأعلنوا إلى جانب ذلك أنهم تعاهدوا على أن يعملوا متضامنين لوضع أسس السلام والاطمئنان ولضمان شروط الصلح التى ستفرض على الأعداء ، ولوضع نظام دولى عام قائم على أساس المساواة فى السيادة بين الشعوب المحبة للسلام ، ويكون ذلك النظام مفتوحاً أمام كل الشعوب الأخرى صغيرة كانت أو كبيرة لضمان السلام والاطمئنان فى العالم .

وبعد إنتهاء العمليات العدائية قررت هذه الدول أيضا أنها سوف لا تستخدم قواتها الحربية فى بلاد الدول الأخرى إلا لضمان الأهداف التى ينطوى عليها ذلك الاعلان؛ وبعد التشاور فيما بينها .

وأن هذه الدول ستتناقش وتتعاون الواحدة مع الأخرى ، ومع بقية أعضاء هيئة الأمم المتحدة لتنظيم مسألة التسلح فى المستقبل وبعد إنتهاء الحرب .

وفيما يختص بإيطاليا أعلنت الدول الثلاث أمريكا وانجلترا وروسيا أنها متفقة فيما بينها على أنها لا تقبل سوى تدمير الفاشية وما يتصل بها من مبادىء ونظم ، وأنها تعطى الشعب الايطالى كل فرصة لانشاء حكومة ديمقراطية ، ومساعدته على الوصول إلى ذلك الهدف ، وذلك بإدخال العناصر غير الفاشية فى الحكم ، وإعادة حرية التعبير والاعتقاد الدينى والسياسى ، وإقصاء كل العناصر الفاشية عن الحكم والادارة ، والعفو عن كل المضطهدين السياسيين ، وإنشاء نظم محلية حرة ، وكذلك القبض على مجرى الحرب من القواد والزعماء الايطاليين ومحاكمتهم .

وأما فيما يختص بالنمسا فلقد قررت الدول الثلاث إعادتها كدولة مستقلة ، ولما كان على هذه الدولة بعض المسئولية فى دخول الحرب إلى جانب ألمانيا فلا بد من أن تدفع ثمنا لتحريرها من النير الألمانى . كما قرر الحلفاء الثلاثة معاقبة مجرمى الحرب من النازيين الذين أساءوا استخدام سلطتهم فى البلاد التى قهروها وأجلوا عنها ، وأعلنت الدول الثلاث أيضاً أن عليها وحدها تقع تبعة تقديم مجرمى الحرب هؤلاء للعدالة .

وفى مؤتمر موسكو أيضاً أصدرت الدول الثلاث إعلانها بالنسبة لإيطاليا على أساس ضرورة القضاء التام على الفاشية ونفوذها ، واعطاء الشعب الايطالى كل فرصة لوضع نظام حكومة قائم على أساس المبادىء الديمقراطية، وعلى أساس إعطاء الفرصة لكل الأحزاب التى قاومت الفاشية فى إيطاليا . والقضاء على كل النظم التى أنشأتها الفاشية، ثم محاكمة الفاشيين وقادة الجيش الذى عرفوا أو إشتبه فى جرمهم .

وكذلك أصدر الاعلان الخاص بالنمسا وينص على ضرورة تحريرها من سيطرة الألمان وإلغاء النظام الذى أدخله ألمانيا فى النمسا فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٨ . ومع هذا يجب تذكير النمسا بمسئوليتها فى الاشتراك فى الحرب بجانب ألمانيا النازية .

وكذلك أحاط المجلس الدول المجتمعة فى موسكو نفسها علما بأعمال الوحشية التى قام بها النازيون فى كثير من الدول التى طغوا عليها واكتسحوها ، أو انسحبوا منها ، ولذا تتعاهد الدول الثلاث بالنيابة عن الدول الأخرى بأنه وقت الاتفاق على الهدنة مع ألمانيا لا بد من تقديم كل المسئولين عن الأعمال الوحشية من النازيين أو القواد الألمان وتسليمهم للدول التى قاموا بأعمال الوحشية فى بلادها لكى يحاكموا ويعاقبوا على أساس قوانين هذه البلاد المحررة .

وفى ٩ نوفبر سنة ١٩٤٣ أعلنت الأمم المتحدة ضرورة مساعدة الشعوب التى حررت بلادها وذلك من النواحى المادية والصحية .

مؤتمر القاهرة الأول

وفى مؤتمر الدول الثلاث الأمريكية والانجليزية والصينية فى القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ تم الاتفاق على الخطة الحربيــة التى تتخذ بازاء اليــابان ، فأعلنت الدول الثلاث رسالة القــاهرة ، أنها إنمـا تقــوم بهذه الحرب لوقف ومعاقبة اليابان على اعتدائها ، وأن هذه الدول لا تبغى كسبا لنفسها أو توسيعاً لممتلكاتهـا ، وإنما غايتها وقف إعتداء اليابان وحرمانها من كل الجزر الواقعة فى المحيط الهادى التى استولت عليها أو احتلتها منذ بدأت الحـــرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤ ، وكل الأراضى التى سرقتها اليابان من الصــين فى منشوريا وفورموزا والبسكادورس . كما أتفقت الدول الثــلاث على تحرير كوريا وانشاء دولة حرة مستقلة فيها ، ولذا فهدف هذه الدول هو إرغام اليابان على التسليم دون قيد أو شرط .

أما من حيث الناحية الحربية فى المحيط الهادى ، توالت النوائب فى أول الأمر على نفوذ الولايات المتحـدة وممتلكاتها بعد كارثة بيرل هاربور ، فاقتـد أكتسح اليابانيون أمامهم فى مبدأ الحرب كل شىء فى الجزر القريبة من الشاطىء الأسيوى ، ومنها ممتلكات هولندة فى جزر الهند الشرقية ، واستولوا على جزر الفلبين نفسها بعد أن دافع الجنرال ماك آرثر عنها دفاعا مشهودا . وكذا استولى اليابانيون على سنغافوره وبرما ، ولم ينته صيف سنة ١٩٤٢ إلا وأصبحوا قاب قوسين أو أدنى من استراليا . وبذا زال النفوذ الأمريكى والانجليزى تماما من شرق آسيا ومن النصف الغربى للمحيط الهادى ، ولــكن إلى حين .

مؤتمر طهران (نوفمبر ديسمبر ١٩٤٣)

ضم هذا المؤتمر الثلاثة الكبار روزفلت وتشرشل وستالين، وكذلك وزراء خارجيتهم الثلاثة هوبكنز وإيدن ومولوتوف، وتناولت مباحثاتهم أهم القضايا التي كانت تشغل بالهم وقتئذ ، مثل البت في مسألة فتح جبهة في أوربا لتخفيف الضغط الواقع على الجبهة الروسية ، فتقرر إنزال أكثر من مليون جندي في فرنسا بين شهري مايو ويوليو . كما تطرق البحث إلى مستقبل ألمانيا وكيفية تقسيمها إلى أجزاء تشرف على إدارتها الدول المتحالفة .

كذلك جرى الحديث حول تشكيل منظمة الأمم المتحدة . وكانت السمة الظاهرة لهذه المباحثات هي الصراحة التامة بين الأقطاب الثلاثة . واتضح من طريقة سير المناقشة . أنه مهما اختلفت الآراء ، فمن الممكن الوصول إلى تفاهم وتعاون فيما بينهم . ودون ريب كان المؤتمر على درجة كبيرة من الأهمية – كما يقول تشرشل – « لأن الشخصيات الحاضرة كانت تقبض بأيديها سعادة البشرية المقبلة . » [1]

كما أبدى الرؤساء الثلاثة تمسكهم وحرصهم على أن يقيموا من مجتمع ما بعد الحرب « أسرة عالمية للشعوب الديمقراطية : » [2]

مؤتمر القاهرة الثاني

ألح ستالين أثناء اجتماع مؤتمر طهران على ضرورة العمل على إستمالة تركيا

---

1 — Sherwood, Memorial de Roosevelt. T. II p.314

2 — Van Asbeck & Verzijl, United States Texibook p. 11 Leiden, 1950.

للدخول فى الحرب إلى جانب الحلفاء لتخفيف الضغط عليها ، ولشغل القوات الألمانية فى أكثر من جبهة أوربية . وقد حاول الرئيس الأمريكى روزفلت جذب الأتراك إلى عجلة الحرب ، فتوقف أثناء عودته من طهران بمدينة القاهرة هو وتشرشل ، واجتمعا برئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو ، وتناقش الثلاثة فى هذا الموضوع ، ولكن عصمت اينونو أعتذرعن الإشتراك فى الحرب، وتمسك بموقف الحياد من المعسكرين المتحاربين بحجة عدم استعداد تركيا من الناحية الحربية لخوض مثل تلك الحرب .

اندحار دولتى المحور

أخذت الولايات المتحدة بعد ذلك خطة الهجوم ففى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٢ أنزلت الولايات المتحدة قواتها فى وادى القنال وكبدت أعداءها خسائر فادحة. وقامت الولايات المتحدة هى والممتلكات البريطانية المستقلة استراليا ونيوزيلند فى نصف الكرة الشرقى بمهاجمة مواقع اليابانيين فى جزر المحيط الهادى بحرا وجوا وتدميرالسفن اليابانية أينماوجدت .

وفى الميدان الأوربى استطاعت جيوش انجلترا والولايات المتحدة أن تدخل مدينة روما ، وفى ٥ يونيو استطاعت قوات بحرية وجوية هائلة أمريكية وانجليزية من أن تنزل حملة كبيرة وراء خطوط الدفاع الألمانية فى نورمندى ، وفى اليوم التالى نزلت قوات كبيرة على شاطىء فرنسا الشمالى بين الهافر وشربورج وأخذت فى تحرير فرنسا ، وتمكنت هذه القوات من النزول بعد أن أسكتت القوات البحرية المتحالفة الأمريكية والإنجليزية بطاريات السواحل ، بعد أن قامت القوات الجوية للدولتين بضرب مراكز الوقود والصناعة الألمانية ضربا عنيفاً مدمرا ، وكذا محطات السكك الحديدية وخطوط المواصلات ، ولم يقتصر

الهجوم على فرنسا على ناحية الشمال فقط ، بل فى ١٥ أغسطس تم إنزال الحلفاء قواتهم فى جنوب فرنسا بين نيس وطولون .

ولم يأت يوم ٢٣ أغسطس حتى حررت باريس من الداخل ، وانهار حلفاء ألمانيا الواحد تلو الآخر بسرعة كبيرة . وكانت رومانيا أولى هذه الدول (٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤) ، تلتها بلغاريا . وفى أثناء ذلك كانت جنود إنجلترا والولايات المتحدة تسير من نصر إلى نصر فى تحرير الأراضى البلجيكية والهولندية .

مؤتمر كويك الثانى (١٠ سبتمبر ١٩٤٤)

وفى ١٠ سبتمبر من هذه السنة عقدمؤتمر كويك Quebec الثانى بين رئيس الوزارة الإنجليزية تشرشل وروزفلت ، وذلك للاتفاق على وضع خطط حرب المحيط الهادى وإنهاء الحرب الأوربية ، وبعد ذلك باسبوعين تقريباً اجتمع الرئيسان فى هايد بارك بالولايات المتحدة للتحدث فى نفس الموضوع . وفى هذه الأثناء كانت جيوش الحليفين فى تقدم مستمر ، فاستطاعت أن تصل إلى خط سيجفريد نفسه ، هذا فى الوقت الذى كانت تتقدم فيه جيوش روسيا فى بولونيا ، فسقطت وارسو فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

أما فى الميدان الشرقى فكان التقدم الأمريكى مماثلا للتقدم فى الميدان الغربى ؛ فلقد ألحقت الولايات المتحدة خسائر جسيمة بالقوات اليابانية . فأعلن أمير البحر الأمريكى نيمتز Nimitz فى ١٦ أكتوبر بأن اليابان قد خسرت منذ ٩ أكتوبر أكثر من ٧٣ سفينة ، ٦٧٠ طائرة . وقامت معركة استردت فيها جزر الفلبين فى ٢٣ أكتوبر بتحطيم القوات اليابانية . وفى هذه الأثناء كانت مــدة

الرئيس روزفلت الثالثة قد انتهت ، فأعيد انتخابه للمرة الرابعة فى ٧ نوفبر سنة ١٩٤٤ .

مؤتمر دمبارتون أوكس (٢١ أغسطس - ٧ اكتوبر ١٩٤٤)

فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٤ اجتمع مؤتمر فى دمبارتون أوكس Dumbarton Oaks - بواشنطن - من ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة لمناقشة مسألة الأمن بعد الحرب Post-war security وفى هذا الدور من المحادثات تمت أهم مرحلة من مراحل المؤتمر . وفى المرحلة الثانية انضمت الصين إلى الوفد الأمريكى والبريطانى .

وقد توصل المجتمعون إلى الاتفاق حول الأسس والمبادىء العامة التى يجب أن تقوم عليها المنظمة المقترح إنشاؤها بعد نهاية الحرب ،أى أن هذه المقترحات لم تكن موضوعة فى صورة ميثاق معد للتصديق عليه ، ولكنها مجرد مقترحات لا بد من عرضها على مؤتمر عام للأمم المتحدة لمناقشتها وصياغتها . وقد سميت « بمحادثات ومقترحات دمبارتون أوكس » - Dumbarton Oaks Conversations and Proposals

وفى حقيقة الأمر كانت مقترحات دمبارتون أوكس تمثل قصارى اتفاق الدول الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التى تحملت الأعباء الجسام والتضحيات الهائلة ،[1] فى سبيل القضاء على النازية والفاشية التى تهدد مصير العالم الديمقراطى . ولما كانت مقترحات دمبارتون أوكس بها الكثير من الثغرات فقد أرجىء البحث فيها إلى مؤتمر آخر ، وقد تم ذلك فى مؤتمر يالتا[2]

---

(١) د . زكى هاشم : الامم المتحدة ص . ٦

(٢) ا . ل كلود : النظام الدولى والسلام العالمى . ترجمة الدكتور عبد الله العريان ص ١٠١

وهى فى مضمونها تقرر نظاما دوليا دائماً لحماية السلام بعد الحرب ، فاقترح إنشاء هيئة عالمية تسمى بالأمم المتحدة The United Nations، أهدافها المحافظة على الأمن والسلام فى العالم، والقضاء على أساليب التهديد بالقوة والاعتداء، وتكون مركزا لتنسيق جهود الشعوب للوصول إلى تحقيق أغراضها . وتقوم هذه المنظمة الدولية على أساس مبادىء سليمة ، أهمها المساواة بين الأمم المحبة السلام فى الحقوق والواجبات . والعمل على فض المنازعات التى تنشب بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية ، حفاظا على السلام العالمى ، وكذلك نبذ استخدام القوة كوسيلة لحل المشاكل . ويجب ألا يقتصر هذا السلوك على الأعضاء فحسب ، بل من الضرورى أن يشمل كذلك الدول التى ليست أعضاء فى الهيئة، لأن السلام العالمى كل لا يتجزأ . وجعلت العضوية فى هـــذه الهيئة مفتوحة أمام كل الدول المحبة للسلام .

مؤتمر يالتا (٣/١١ فبراير ١٩٤٥)

وفى ٣١ يناير سنة ١٩٤٥ تمت مقابلة يالتا بين الرئيسين روزفلت وتشرشل، وتلى هـذه المقـابلة عقد مؤتمر يالتـا Yalta Conference فى ٣ فـبراير من الثلاثة الكبار روزفلت وتشرشل وستالين ، ووزراء خارجيتهم وكبار قواد جيوشهم ، وذلك لمناقشة أمر « إلحاق الهزيمة التامة بعدوهم المشترك ، ووضع الأسس لسلام دائم [١] » . وفى هذا المؤتمر وضعت الخطط لقهر ألمانيا واحتلال أراضيها والاشراف عليها وتحديد التعويضات التى تدفعها . وقرر كذلك دعوة مؤتمر فى مدينة سان فرنسسكو لوضع نظام هيئة الأمم المتحدة وإعلان السياسة

---

(1) United Nations Texlbook, p. 15

الخاصة بأوربا المتحررة ، ووضع جهاز للشاورة بين وزراء الخارجية الدول المختلفة ، ووضع خطة لهزيمة اليابان وتوزيع ممتلكاتها .

ثم صدرت الدعوة إلى كل من فرنسا والصين بالاشتراك مع الدول الثلاث فى توجيه الدعوة إلى مؤتمر سان فرنسسكو المزمع عقده فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٥ فقبلت الصين ورفضت فرنسا مع قبولها الاشتراك فى المؤتمر .

على أن أهم ما اتخذه هذا المؤتمر من قرارات سيكون له أثره العميق على مجريات الأحداث فى المستقبل هو إتفاق الدول الخمس الكبرى على اشتراط إجماعها على أى قرار يصدره مجلس الأمن .

وقد أثار الاتحاد السوفيتى مشكلة خلال إنعقاد المؤتمر، وذلك باصراره على أن تمثل جمهورياته الست عشرة ، وأن يكون لكل منها صوت فى المنظمةالدولية. فعارضت الولايات المتحدة وبريطانيا فى إجابة هذا الطلب، وقبلت منح أوكرانيا وروسيا البيضاء هذا الامتياز فقط .

كذلك قرر المؤتمر الدعوة لعقد اجتماع دولى فى واشنطن من رجال التشريع لوضع نظام لمحكمة عدل دولية على غرار محكمة العدل الدولى الدائمة . وحضر الاجتماع ممثلو أربع وأربعين دولة من بينها مصر .

كان على الولايات المتحدة الأمريكية بحكم كونها عضوا بمنظمة الأمريكتين Inter - American System أن تحصل على تأييد دول المنظمة على مشروع دمبارتون أوكس قبل أن تمضى فى سياستها إزاء تشكيل هيئة الأمم المتحدة ، فعقدت إجتماعات لهذا الغرض فى نيو مكسيكو فى المدة من فبراير إلى مارس سنة ١٩٤٥ ، لاسيما وأن الأمم المتحدة ستتعرض للنظمات الاقليمية .

مؤتمر فرنسسكو (٢٥ ابريل — ٢٠ يونيو ١٩٤٥)

تولت الولايات المتحدة الأمريكية الدعـــوة إلى مؤتمر سـان فرنسسكو San Francisco Gonference باسمها ونيابة عن الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والصين ؛ تنفيذا لمقررات مؤتمر يالتا ، لوضع ميثاق الأمم المتحدة على الأساس الذى اتفق عليه فى مقترحات دمبارتون أوكس . وقد شملت الدعوة جميع الدول التى أعلنت الحرب على المـانيا أو اليابان ،والبالغ عددها ستا وأربعين دولة ، وهى : مصر ؛ ولبنان ، وسوريا ، والعراق .والمملكة العربية السعودية، وأستراليـا ، وبلجيـكا ، وبوليفيا ، والبرازيل ، وكندا ، وشيلى ، والصـــين ، وكولومبيـا ، وكوستاريـكا ، وكوبا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والدمينيـكان ، وأكوادور ، والسلفادور ، والحبشة ، وفرنسا ، واليونان ، وجواتيـــمالا ، وهايتى ، وهوندوراس،والهند ، وإيران ، وليبيريا ، ولكسمبرج، والمكسيك وهولندا ، ونيوزيلندا ، ونيكارجوا ، والنرويج ، وبناما ، وبرجواى ، وبيرو، والفلبين ، وتركيا ، وجنوب أفريقيا ، والاتحاد السوفيتى ، والمملكة المتحدة ، وأرجواى ، وفنزويلا ، ويوغوسلافيا .

ثم أعقبت ذلك ضم جمهوريتى أوكرانيا وروسيا البيضـــاء ، والأرجنتين والدنمرك ، وبذلك بلغ عدد الأعضاء خمسين دولة .

وبعد مناقشات دامت شهرين ، استطاع ممثلو الدول المشتركة التوصل إلى وضع ميثاق الأمم المتحدة The United Nations Charter والملحق المتضمن للنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية International Court of Justice .

وفى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ الذى يعتبر من الأيام الخالدة على مر التاريخ تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة . ويعتبر هذا انتصار للولايات المتحـــدة

الأمريكية التى تبنت هذا المشروع، وإنتصار الرئيس الأمريكى روزفلت الذى لم يقدر له مشاهدة مولد هذة المنظمه الدوليـــة ، إذ توفى (١٢ أبريل سنة ١٩٤٥) قبل انعقـاد مؤتمر سان فرنسسكو بأيام قلائل ، وانتصـار للدول المحبة للسلام .

كانت الأهداف التى رمت اليها الدول جميعاً تـكاد تـكون واحـدة لا إختلاف واضحاً فيها . وان كانت الوسائل التى اقترحتها للوصـول إلى هذه الأهداف متباينة .

ويمثل مؤتمر سان فرنسسكو المركز المتفوق العـالمى الذى أصبح للولايات الامريكية . وبالرغم من الخلافات التى قامت بين الدول فى المؤتمر بشأن رياسته وبشأن تعديل الميثاق وغير ذلك ، كان الميثاق الذى وافق عليه المؤتمر فى آخر الامر قائما فى أساسه على مقترحات دمبارتون أوكس .

فقدمة الميثاق تنص على ضرورة تساند الدول وتعاونها فى تنفيذه ، وهو يرمى إلى ضمان السلم والأمن الدولى ، والتعاون السياسى والاجتماعى واستبعاد الخوف والفقر ، ولقد نص الميثاق على أن تـكون هناك هيئة دولية تنقسم إلى فروع ، وهذه الفروع هى :

الجمعيـة العـامة The General Assembly ، ومجلس الأمن The Security Council ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى The Economic and Social Council ، ومجلس الوصاية الدوليـة The Intrnational Trusteeship Council ، ومحـــكمة الأمن الدولية The Internotional Court of Justice ، والأمانة العامة The Secretary General .

والجمعية العامة للأمم المتحدة تتكون من كل الأعضاء فى ذلك النظام ، ويحدد الميثاق عدد أعضائها . ومهمتها مناقشة جميع الموضوعات ، وإبداء الرأى فيها ، وتنصح بما تراه واجباً ، فهى المعبرة عن الرأى العام للأمم المشتركة فى المنظمـــة .

وكذلك تختص بالنظر فى المبادىء العامة للتعاون فى سبيل السلام والطمأنينة ، ومن بينها المبادىء التى تختص بنزع السلاح وتحديده . وتناقش المسائل الخاصة بالمحافظة على السلام والأمن التى يعرضها عضو أو مجموعة أعضاء فى هذه الجمعية أو فى مجلس الأمن . وإذا وجدت أن هذه المسائل تستدعى علاجا من جانبها تحيلها إلى مجلس الأمن قبل أو بعد أن تناقشها .

ويكون أيضاً لها حق قبول أعضاء جدد بناء على توصية مجلس الأمن ، أو أن تحرم من امتياز عضويتها أى عضو أتخذ مجلس الأمن قراراً ضده .

أما مجلس الأمن ، فالغرض من إيجاده المحافظة على الســلم الدولى ، وفيه تهيمن الدول الكبرى بصفة عامة ، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، بحكم المجهود العظيم الذى بذلته أثناء الحرب ، على غيرها من الدول . ولقد وضع شرط يخفف — من الناحيـــة النظرية — سيطرة الدول الكبرى ، إذ ليس لها الحق فى أن تستغل الهيئة الدوليـــة فى سبيل الوصول إلى مطامعها الذاتية ، فهى مقيدة إذن بالميثاق العام . وبالميثاق فصل خاص بالوصاية وبالمجلس المختص بذلك . وكما أن الانتداب نظرياً خطوة أرقى من الاستعمار ، فكذا الوصاية أرقى من الانتداب ، فالغرض منها هو العمـــل أولا وقبل كل شىء على رفاهيـــة السكان فى البلاد تحت الوصاية وإعدادهم للحكم الذاتى والإستقلال .

على أى حال جاء ذلك الميثاق أضيق فى أفقه من ميثاق الأطلنطى Atlantic Charter وأقل رعاية لمصالح الدول الصغيرة ، ونجاح الدول فى تحقيق السلام على أساس احترام حقوق الدول والشعوب كبيرها وصغيرها ـ هذا متروك للمستقبل.

لقد قامت السياسة الخارجية الأمريكية فى السنوات الثلاث الأخيرة بعد الحرب على أساس الاتفاق مع إنجلترا وروسيا والصين والتعاون مع هذه الدول فى القضاء على قوة اليابان والمانيا ، ثم وضع نظام ثابت للأمن فى العالم بعد أن تضع الحرب أوزارها . لقد حملت الولايات المتحدة أكبر عبء فى هذه الحرب، فلقد كان عليها أن تحارب فى جبهتين عدوين قويين ، وكان عليها إمداد قوتها الضخمة بالغذاء والمؤن وأدوات الحرب والطائرات . ولذا ستلعب دورا مهما فى تسوية مسائل ما بعد الحرب . ولقد وعد الرئيس ترومان بأن « أكبر ديموقراطية فى العالم لن تتخلى عن واجبها هذه المرة ، وأنها ستقوم بنصيبها فى المحافظة على السلام العالمى . »

الفصل الثاني عشر

ما بعد الحرب

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية الكثير من الأوضاع التى استقرت فى مختلف دول العالم بصفة عامة ، ودول أوربا بصفة خاصة ، لا سيما فى توزيع القوى السياسية فى العالم . ففى الثلاثينات من هذا القرن كانت الدول الكبرى تنحصر فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتى واليابان والولايات المتحدة الأمريكية . ولكن فى أعقاب تلك الحرب تضاءلت غالبية هذه الدول ، ولم يبق سوى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى . وكان إعادة تنظيم القارة الاوربية ، بل العالم أجمع ، يتوقف على التعاون بين هاتين القوتين إلى حد بعيد .

بدأت بذور التباعد والجفاء تظهر بين الدولتين الكبيرتين فى أعقاب مؤتمر يالتا [1] (٥ فبراير ١٩٤٥) حيث أخذ السوفييت يتشددون فى موقفهم من بعض المسائل الأوربية بعد وفاة روزفلت على وجه الخصوص، فتدخلوا بشكل سافر فى شئون كل من بولونيا ورومانيا، ولم تجد احتجاجات الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن ، كما لم يثمر تذكير المسئولين السوفييت بما سبق أن تعاهدت عليه الدول الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا) بخصوص « تشكيل حكومات مؤقتة تمثل بصورة واسعة جميع العناصر الديمقراطية للسكان [2] » .

كذلك قامت الولايات المتحدة من جانبها ببعض الأعمال التى أثارت ثائرة

---

1 - Stettinius, Roosevelt and the Russians, The Yalta Conference. p. 138

(٢) قرارات مؤتمر يالتا فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ .

السوفييت ، ودفعتهم إلى الاحتجاج ، وذلك عندما حاول الجنرال الأمريكى الكسندر (القائد الأعلى لجيوش الحلفاء فى إيطاليا) التفاوض مع الجنرال الألمانى كيسلرنج بشأن استسلام الجيش الألمانى فى إيطاليا للولايات المتحدة وحدها .

حدث هذا قبيل استسلام اليابان ، فكان على الرئيس الأمريكى ترومان أن يعمل على إزالة تلك الجفوة ، استمراراً للتعاون بين الدولتين . فأوفد هوبكنز إلى موسكو لمقابلة ستالين للعمل على تصفية الجو بين الدولتين ، وتحسين العلاقات بين البلدين بعد أن أصابها شىء من التوتر والجفاء .

وفى تلك المقابلة تناولت المباحثات ثلاث نقاط أساسية ، هى : مسألة بولونيا ومسائل الشرق الأقصى ، والاتفاق على إنشاء مجلس إشراف على ألمانيا .

أما فيما يتعلق ببولونيا فقد اتفق على عرض مسألتها على مؤتمر يعقد بين الثلاثة الكبار : ترومان ، وستالين ، وتشرشل . وبشأن مجلس الإشراف على ألمانيا فقد عين الاتحاد السوفييتى المارشال جوكوف ممثلا له . وبشأن الشرق الأقصى فقد أكد ستالين استعداد الاتحاد السوفييتى لمهاجمة اليابان إبتداء من ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، بشرط أن تقبل الصين مقرارات مؤتمر يالتا الخاصة بمنشوريا [1] .

وباستسلام اليابان فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مسئوليات جسام ، فلم تصبح العزلة ممكنة ، كما فعلت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . فمع أنها قد خرجت من الحرب منتصرة ، إلا أن المشكلات التى واجهتها فى وقت السلم كانت لا تقل خطورة عن تلك التى عرفتها أثناء الحرب فقد نجحت فى القضاء على النظامين النازى والفاشى فى كل أوربا فيما عدا أسبانيا ،

---

1 - Sherwood , Memoriale de Roosevelt T. II p. 432 - 465

ولكنها فى نفس الوقت واجهت نظاما آخر قويا تمثل فى الاتحاد السوفييتى الذى شاركها النصر ، والذى أصبح له ـ بحكم احتلال قواته لأجزاء واسعة من أوربا ـ مصالح حيوية فى تلك القارة قد تتعـــارض ، دون شك ، مع مصالح الولايات المتحدة .

ولم يكن الاختلاف فى وجهـــات النظر مرجعه إلى المصالح السياسية والاقتصادية فحسب ، وإنما تركز الاختلاف حول المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١)، بحيث وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام مفهوم مختلف للحياة ترفضه بكل قوة ولا ترضاه ، كما وجد العالم نفسه أمام مفهومين مختلفين للحياة يتجاذبانه ذات اليمين وذات الشمال .

ومن الناحية الاقتصادية تزعمت الولايات المتحدة العالم الرأسمالى ، وظلت مخلصة لنظام الاقتصاد الحر ، بينما يعيش الاتحاد السوفييتى فى ظل نظام مغاير تماما وهو نظام الاقتصاد الشيوعى .

وإذا نظرنا إلى الدولتين القديمتين إنجلترا وفرنسا نجد أنهما قد اتبعتا نظـام الاقتصاد الموجه ، وكانا فى أشد الحاجة إلى معونة الولايات المتحدة ومساعدتها .

وفيما عدا تلك الدول نجد أن دول أوربا الوسطى والبلقان قد انهارت نظمها ، وكانت المشكلة الأولى التى واجهها أقطاب الحلفاء ، هى فى كيفية إعادة بناء تلك الدول من جديد ، وموقفها من كلا الكتلتين ، أو النظامين بمعنى آخر .

ثم فوق ذلك مشكلة ألمانيا ، وظهر ـ منذ أول الأمر ـ التباين واضحا بين وجهتى نظر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى عندما تقابل الأقطاب

---

(١) بيير رونوفن . تاريخ القرن العشرين ، ترجمة د . نور الدين حاطوم (طبعة ثانية) ص ٤٨١ .

فى مؤتمر موسكو . واشتد الجدل بينهم حول مصير ألمانيا ، فهل يعاد توحيدها من جديد ، أم يطبق فيها النظام الفدرالى ؟ وحمى النقاش حول مسألة التعويضات الألمانية ونصيب كل حليف منها . وإن كانت كل من الدولتين قد أبدت إستعدادها لقبول فكرة الوحدة الألمانية ، إلا أن ذلك كان من قبيل المناورات السياسية ، فلم تكن واحدة منها ترغب حتماً فى ذلك .

كما كانت كل من بريطانيا وفرنسا تختلف فى نظرتها إلى المسألة الألمانية ، فبريطانيا كانت تعارض سياسة الولايات المتحدة فى مساعدة ألمانيا مالياً، بل كانت تريد إذلالها ، ولكن ليس إلى الحد الذى قد يدفعها إلى الارتماء فى أحضان السوفييت .

أما فرنسا ، فبحكم اكتوائها بنار حربين عالميتين شنتها ألمانيا عليها ، كانت تعارض بشدة فكرة الوحدة ، وتطالب بوضع حوض نهر الرور تحت رقابة دولية .

كذلك إذا نظرنا إلى الدول الواقعة على نهر الدانوب ، نجد أن النفوذ السوفيتى قد تغلغل فيها إلى حد كبير بعد سنة ١٩٤٥ ، وذلك بفضل المعاهدات التى أبرمها مع تلك الدول . فضم اليه أقليمى بسارابيا والبوكوفين بمقتضى الهدنة السوفييتية الرومانية فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ . وألحق به أقليم كرباتية بموجب إتفاقه مع تشيكوسلوفاكيا فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

ورغم ضآلة تلك المناطق التى ضمها اليه ، إذا نظرنا اليها من ناحية المساحة، إلا أنها قد أكسبت الإتحاد السوفييتى نقط إرتكاز لها أهميتها ؛ وأصبح بفضل نفوذه السياسى الكبير يتمتع بنوع من الاشراف على تلك الدول، فيما عدا النمسا فقد كان يشاركه النفوذ فيها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سلمت أو قبلت بتفوق النفوذ السوفييتي فى دول شرق أوربا بحكم الأمر الواقع ، وإحتلال قواته لتلك البلاد ، فانها عارضت بكل شدة وعنف جميع المحاولات التى بذلها السوفييت لبسط نفوذهم على اليونان .

توازن القوى

برزت قوة الولايات المتحدة الأمريكية شامخة ، عملاقة ، بعد الحرب ، وهذه القوة كانت تستند أساساً على ثلاث نقط ، هى :

أولا : نجاحها فى قيادة المعسكر الغربى ، فبفضل قيـــادتها وما تحملته من أعباء جسام ، انتصر الغرب . ولم يكن من المستطاع إدراك هذا النجاح لولا تدخلها الحاسم فى الحرب .

ثانيـا : إحتكارها للسلاح النووى ، فهذا الاحتكار قد بوأها مركزاً ممتازا ليس بين حلفائها فحسب ، وإنما بين دول العالم أجمع .

ثالثـا : أن تبنيها فكرة إنشاء المنظمة الدولية ونجاحها فى اخراج الفكرة الى حيز الوجود ، ونجاحها بالتالى فى السيطرة على أغلبية الدول الأعضاء قد منحهـا مركزا ممتازا فى الأمم المتحدة .

وإلى جانب نقط القوة ، يوجد نقط ضعف كذلك ، فالعبء الملقى على كاهلها جسيم وخطير ، فأوربا الغربية قد خرجت من الحرب مهدمة منهوكة القوى ، لا تستطيع الوقوف على قدميها ، أو صد أى عدوان من قبل الاتحاد السوفيتى ، لاسيما وأنه يحاول استغلال حالة البؤس والفاقة التى وصلت اليهـا شعوب غرب أوربا فى نشر المبادىء الشيوعية ، مستندا على قواته العسكرية الضخمة .

وقد رأت الولايات المتحدة أن تعالج نقطة الضعف هذه عن طريقين : الأول، وهو إعادة بناء أوربا من جديد، عن طريق ما أسمته «بمشروع مارشال». والثانى ضمان السلامة المشتركة لدول غرب أوربا التى أعلنها الرئيس ترومان فى سنة ١٩٥٠ والتى ضمنها تركيا واليونان .

وإذا انتقلنا الى الجانب الآخر ، نجد الاتحاد السوفييتى قد برز كقوة عالمية لها بأسها وخطرها ، وينازع الولايات المتحدة الأمريكية التفـــوق فى السيطرة والنفوذ . وكان يعتمد فى ذلك على أساسين جوهريين :

الأول : قواته البرية الهائلة المدربة أحسن تدريب والمعدة إعداداً تاما، فى مواجهة دول أوربا المحطمة المتداعية ، خصوصاً وأنه ظل يحتفظ بقواته حتى بعد هزيمة ألمانيا وحلفائها .

والثانى : قوة الشيوعية الدولية التى كسبت مراكز جديدة فى نضالها ضد الفاشية والنازية ، ودأبها على مواصلة السعى لكسب أراض جديدة. وبالرغم من انتصارها فى شرق أوربا وفى الصين ، إلا أنها لم تستطع الصمود فى إيران وفى اليونان . ففى ايران تنهـار جمهورية جعفر بيشغـارى الشيوعية فى سنة ١٩٤٧ ، نتيجة تدخل الولايات المتحدة ، وتتراجع فى اليونان أيضاً بفشل ثورة الجنرال ماركوس الشيوعى بفضل الإمكانيات الضخمة التى حشدتهـا الولايات المتحـدة للقضاء على تلك الثورة . وسنعود الى هاتين المسألتين بشيء من التفصيل فى موضع آخر . ويعتبر تراجـــع السوفييت فى ايران واليـونان نقطـة ضعف فى المعسكر الشيوعى .

الكتلة السوفيتية

منـذ عام ١٩٤٨ سيطر الاتحـاد السوفييتى على شرق أوربا بأكمله ، فبسط

نفوذه على ألمانيا الشرقية وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ويوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا وألبانيا ، عن طريق معاهدات سياسية وقعت خلال الحرب تضمن إقامة أنظمة شيوعية فى تلك البلاد موالية للاتحاد السوفييتى [١] .

وتنص هذه المعاهدات على تقديم تلك الدول العون لبعضها البعض ضد أى عدوان من قبل ألمانيا أو حلفائها ، وأن يقوم بينها تعاون إقتصادى وثقافى . ومن الناحية العسكرية قام الاتحاد السوفييتى بتعيين المارشال الروسى روكوسوفسكى قائدا عاما للجيش البولونى ووزيرا للدفاع الوطنى فى بولونيا .

قامت فى تلك الدول نظم حكم جديدة تحت إسم « الديمقراطيات الشعبية » ، تعتمد على نفس الأسس التى قام عليها نظام الحكم فى الاتحـــاد السوفييتى ، أى على سيطرة الطبقة الكادحة . ولم تكن تلك النظم على درجة واحدة من القوة فى كل منها . وارتبط النظـام السياسى بنظام آخر إقتصادى فى صورة إتفاقات تجارية وتعويضات .

وقد وقفت دول الغرب مكتوفة الأيدى أمام الانقلابات الداخلية التى حدثت لصالح الاتحاد السوفييتى فى الدول التابعة له ، لأنها لم تكن تستطيع القيام بعمل جدى لوقف التدخل السوفييتى . هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أعتبرت أن دول شرق أوربا ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأمن الإتحاد السوفييتى وسلامته ، كما هو الحال فى دول غرب أوربا بالنسبة لأمن الولايات المتحدة وسلامتها . أى أن الولايات المتحدة الأمريكية قبلت الأمر الواقع فى دول شرق أوربا كنوع من تقسيم النفوذ بينها وبين الاتحاد السوفييتى .

---

1 - Seton - Watson, The East European Revolution. 167-229

وإذا كان السوفييت قد أستطاعوا اخضاع حكام بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا لسلطاتهم ، ووجهوهم طبقاً لمشيئتهم ، فقد أخفقوا فى ذلك عندما حاولوا اتباع تلك السياسة مع الزعيم تيتو فى يوغوسلافيا . فتيتو لم يكن كغيره من الحكام مفروضاً على شعبه ، تسانده القوات السوفييتية كما هو الحال بالنسبة للآخرين، وإنما كان زعيما له شعبيته ومكانته لدى الشعب اليوغوسلافى ، نظرا لمقاومته الباسلة لقوات المحور وفى تحرير بلاده .

ولهذا رفض تيتو أن يخضع لسلطان روسيا رغم إخلاصه لمبادىء لينين ومن هنا بدأ التنافر والتباعد بين الدولتين .

وعندما وجد الاتحاد السوفييتى أن تيتو يتمتع بمركز قوى ، لايمكن زعزعته بدأ يفرض عليه نوعا من الحصار الاقتصادىعن طريق إلغاء المعاهدات التجارية بينه وبين البلدان التابعة له والتى تدور فى فلكه ، مما اضطر تيتو إلى التقرب من الغرب للخروج من هذا الحصار . فعقد مع الولايات المتحدة إتفاقا يعوضها عن رؤوس أموالها التى أممتها يوغوسلافيا ، فى مقابل أن تفرج الولايات المتحدة عن الأموال اليوغوسلافية المجمدة لديها .

كذلك عقدت بريطانيا مع يوغوسلافيا إتفاقاً تجاريا فى ديسمبر عام ١٩٤٩. بل لقد ذهبت الدول الغربية فى استغلالها لهذا التنافر والشقاق بين تيتو والاتحاد السوفييتى إلى حد التفكير فى ضم يوغوسلافيا إلى حلف الأطلنطى ، ولكن تيتو لم يشأ أن يذهب فى إغضاب السوفييت إلى أبعد من هـذا المدى ، فرفض هذا العرض ، لاسيما وأن الحلف أنشىء أساسا لمناهضة الشيوعية .

أما فنلندا فقد نجت من الحكم الشيوعى، ولم يحاول الاتحاد السوفييتى أن يطبق عليها ما طبقه على دول شرق أوربا ، وربما يرجع ذلك إلى إحتلاله لبعض القواعد

العسكرية فيها. وفى عام ١٩٤٨ عقدت بين الدولتين معاهدة تعاون ومساعدة تنص على تعاون الدولتين إذا هوجمت إحداهما من قبل دولة معادية . وظل ارتباط فنلندا بالغرب قاصراً على النواحى الاقتصادية والثقافية فحسب .

موقف الولايات المتحدة ازاء المسألة اليونانية

أوضحنا من قبل كيف قبلت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة الاتحاد السوفييتى على شرق أوربا ، بحكم إحتلال قواته لتلك البلاد ، ولكن عندما بدأ يتطلع إلى اليونان وقفت لمحاولته هذه بالمرصاد . ومما شجع الاتحاد السوفييتى على التدخل فى شئون تلك البلاد الدور الكبير الذى قامت به المنظمات الشيوعية فى مقاومة الاحتلال الألمانى لليونان . فهذا الدور البطولى جعل لتلك المنظمات شعبية وقوة فى البلاد .

وكان من أنشط تلك المنظمات وأقواها «حركة التحرير القومى» التى كان يرمز اليها بالحروف A.E.M وكان لها جيش مدرب يسمى «جيش التحرير الشعبى القومى» ويرمز اليه بالحروف E.L.A.S. .

وبعد جلاء الألمان عن البلاد تكونت حكومة ائتلافية لتحمل تبعة الحكم إشترك فيها الشيوعيون . وسرعان ما حدث تصادم بين أعضـــاء الوزارة من الشيوعيين وغير الشيوعيين بشأن إصدار قرار بتسريح منظمات المقاومة المسلحة، وكان معنى هذا القضاء على قوة الشيوعيين . إستقال الوزراء الشيوعيون على أثر ذلك . وحدثت اضطرابات شملت أجزاء واسعة ، تدخلت على أثرها القوات الأمريكية والانجليزية والفرنسية. وأعلن تشرشل فى ذلك الوقت بأنه لن يسمح « بدكتاتورية شيوعية تفرض بالقوة »[1] .

---

(١) بيير رونوفن : تاريخ القرن العشرين ص ٤٨٣ .

وأعقب ذلك إشراف الدول الثلاث : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على إجراء الانتخابات فى اليونان لإختيار نظام الحكم الذى يرتضيه الشعب اليونانى. وفى اول سبتمبر سنة ١٩٤٦ أجرى إستفتاء أسفر عن فوز النظام الملكى بأغلبية ٧٠٪ ، وقاطع الحزب الشيوعى الانتخابات ، وبدأ فى عام ١٩٤٧ بشن غارات حربية على قوات الحكومة استمرت فترة غير قصيرة .

وعندما وجدت بريطانيا أن احتفاظها بجيش إنجليزى كبير العدد فى اليونان يثقل كاهلها قررت الانسحاب ، فحلت محلها قوات الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن إحتفاظ الحكومة اليونانية بجيش كبير لحمايتها من هجمات الشيوعيين قد جعلها على شفا الإفلاس ، لا سيما وأنها قد تعرضت لضغط شديد من قبل جيرانها من الدول الشيوعية فى صورة حـــرب عصابات واسعة النطاق بدأت مع خريف عام ١٩٤٦ .

مبدأ ترومان

وإزاء هذا الضغط المتزايد على اليونان تقدم ترومان [١] إلى الكونجرس الأمريكى بطلب الموافقة على اعتماد ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة اليونان التى مزقتها الحرب الأهلية ،وتركيا المهددة بالخطر الشيوعى. وأوضح الرئيس ترومان أهمية تلك المساعدات للحيلولة دون وقوع تلك البلاد تحت سيطرة السوفييت، كما حدث بالنسبة لدول شرق أوربا ، وأن فائدتها لن تقتصر على الناحية الاقتصادية فحسب ، وإنما تشمل كذلك الناحيتين العسكرية والسياسية. وقد وافق الكونجرس على هذا الطلب فى فبراير سنة ١٩٤٧ . وبذلك استطاعت الولايات المتحـــدة الأمريكية أن تحافظ على نظام الحكم فى اليونان .

(١) راجع Truman (Harry S), Years of Trial and Hope, Garden City 1956.

معاهدات الصلح مع الدول التابعة لألمانيا

في آخر اجتماع عقد بين الثلاثة الكبار ترومان وتشرشل وستالين في مؤتمر بوتسدام (١٧ يوليو ١٩٤٥) ، أوصى الوفد الأمريكي بانشاء « مجلس وزراء الخارجية » من خمسة وزراء (أمريكي ، وبريطاني،وسوفييتي،وفرنسي،وصيني)، يعقد في سبتمبر من نفس السنة، للنظر في إعداد معاهدات السلام مع الدول التابعة لألمانيا ، مثل ايطاليا وبلغاريا وهنغاريا ورومانيا وفنلندا ، على أن يؤجل البت في معاهدة الصلح الألمانية الى وقت آخر .

المسألة الايطالية

كان تحالف ألمانيا مع ايطاليا نقطة ضعف في الاستراتيجية الألمانية ، فالشعب الايطالي لم يكن يرغب في دخول الحرب أو الاشتراك فيها، ولكن موسوليني قد دفعه اليها دفعا مستندا على الانتصارات الأولى أحرزها بتأييد من ألمانيا . ولكن سرعان مابدأت الهزائم تتوالى على ايطاليا ، في ليبيا ، واليونان ، والحبشة دون أن تمد لها ألمانيا يد المساعدة. وترتب على ذلك أن هتلر بدأ ينظر الى ايطاليا كعبء ثقيل ، لا كحليف يمكن الاعتماد عليه .

ومن ثمة أخذ ينسيطر على ايطاليا عن طريق شبكة واسعة من التنظيمات الألمانية، بحيث أصبحت البلاد شبه[1] محتلة ، لا تستطيع التصرف في شئونها دون مشورة ألمانيا . وبينما كانت قوات المحور في شمال أفريقيا عاجزة عن الحركة لافتقارها الى الأسلحة والعتاد ، ولاسيما البترول عصب الحرب ، إذا بها تفاجأ بهجوم خاطف من قوات الحلفاء تحت قيادة مونتجومري ، ودفعت بها على الساحل الأفريقي

---

1 - Wiskemann, E., The Rome - Barlin Axis P. 284

الشمالى ، فوقعت ليبيا وتونس فى قبضتها ، ثم نزل الحلفاء فى صقليـــة وأخذوا يضغطون على إيطاليا من ناحية الجنوب ، فساعد ذلك على إنتشار روح التذمر فى نفوس الايطاليين ، وقوى ساعد المنادين بالخروج من الحرب ، وفشل موسولينى فى إقناع المجلس الفاشى الأعلى بجدوى مواصلة القتال .

ولم يلبث أعداء موسولينى أن دبروا مؤامرة ضده فعزل من منصبه وقبض عليه ، وتولى المارشال بادوليو بدلا منه . وبدأت بينه وبين الحلفاء مفـاوضات سرية بشأن التخلى عن محالفة ألمانيا والانضمام إلى صفوفهم. وقد طلبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الاستسلام دون قيـد أو شرط . على أن يراعى عند عقد الصلح التخفيف من شروطه بقدر ماتقدم إيطاليـا للحلفـاء من خدمات فى نضالهم ضد الألمان .

وفى ٣ سبتمبر ١٩٤٣ وقعت إيطاليا شروط الهدنة، واتفق بين الطرفين على عدم إعلانهـا حتى تتمكن الولايات المتحـدة إنزال فرقة من المظليين قرب روما لحماية الحكومة الايطالية من غدر الألمـــان ، وكذلك إلى أن يتم نزول الفرقة البريطانية فى شبه جزيرة ايطاليا .

وعندما أحس الألمان بذلك حاصروا العاصمة روما ففرت الأسرة الحاكمة والحكومة الى ميناء برنديزى ، ثم واصلوا تقدمهم نحو جنوب ايطاليـــا لملاقاة القوات البريطانية هنـاك . وبعد ذلك جرت الحوادث سراعا ، فتمكنت القوات الألمانية من خطف موسولينى من الأسر وإعادته مرة ثانية ، وأعلن موسولينى قيام « الجمهورية الاجتماعية الايطـالية » . ولـكن كل هذه الأعمـال لم تحل دون النهاية المحتومة له وللنظام الفاشى فى ايطاليا .

وفى ٤ يونيو سنة ١٩٤٤ دخلت قـــوات الحلفاء روما وألقت القبض على موسولينى حيث أعدم رميا بالرصاص فى ٢٨ إبريل عام ١٩٤٥ بالقرب من بحيرة كومو .

معاهدة الصلح مع ايطاليا

اتفق الحلفاء على الخطوط الرئيسية لمعاهدات الصلح مع الدول التابعة لألمانيا فى مؤتمرات دولية عدة، مثل مؤتمر لندن (سبتمبر - أكتوبر ١٩٤٥) ، ومؤتمر الثلاثة الكبار فى موسكو (ديسمبر ١٩٤٥) ، ومؤتمر المندوبين (١٨ يناير ١٩٤٦) ، وموتمر باريس (يوليو - أكتوبر ١٩٤٦) . وأهم هذه المؤتمرات بالنسبة لإيطاليا هو مؤتمر المندوبين .

واحتدم الخلاف حول منطقة تريستا بين إيطاليـا ويوغوسلافيـا ، وتبنت الولايات المتحدة وبريطانيا مطالب الاولى وأيد الإتحاد السوفيتى رغبات الثانية .

وفرض على إيطاليا فى معاهدة السلام دفـــع تعويضات الحلفاء ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية رأت التخفيف عن كاهل الحكومة الإيطالية ، فتخلت عن نصيبها فى ديون الحرب ، كما أعادت الأموال والبواخر الإيطالية التى احتجزتها لأصحابها . وكذلك حذت بريطانيا حذوها .

أما بخصوص المستعمرات الايطالية : ليبيا واريتريا والصومال ، فاتفق على عرض قضيتها على هيئة الأمم المتحدة بعد عام من توقيع المعاهدة ، كذلك حصلت كل من البانيا والحبشة على إستقلالها .

أما بالنسبة لرومانيا فقد وقعت هدنة مع الإتحاد السوفيتى فى ١٢ سبتمبر ١٩٤٤

وخضعت لنظام حكم موال للسوفييت ، كما ارتبط اقتصادها بالاقتصاد السوفييتي، وقبلت الولايات المتحدة وبريطانيا هذا الوضع الجديد . وتبع ذلك انسحاب القوات الحليفة منها فيما عدا الاتحـــاد السوفيتي الذي احتفظ ببعض قواته في أراضيها ، حفاظاً على خطوط مواصلاته مع منطقة الاحتلال السوفيتية بالنمسا .

وعلى غرار المعاهدة الرومانية وقع الحلفاء معاهدة مع بلغاريا . وسارت الأمور فيها طبقاً لما تشتهي الشيوعيـــة ، فمن الناحيتين السياسية والاقتصادية ارتبطت بالاتحاد السوفيتي . وما يقال عن رومانيا ينطبق عـــلى هنغاريا مع اختلافات بسيطة .

أما عن تشيكوسلوفاكيا فقد ارتبطت بالاتحاد السوفييتي بمعاهدة تحالف في ١٢ ديسمبر ١٩٤٣ ، قربت بين البلدين . وسرعان ماحدث انقلاب في فبراير ١٩٤٨ لصالح الشيوعيين ؛ وتولى مقاليد الحكم جوتفالد ، فاتجه بالبلاد وجهة شيوعية بحته في الناحيتين الداخلية والخارجية .

المسألة البولونية

عندما حدث العدوان الألماني على بولونيا في عام ١٩٣٩ تقرر إقامة حكومة بولونية خارج بولونيا . في أرض إحدى الدول الحليفة ، فتشكلت هذه الحكومة في باريس في سبتمبر من نفس السنة ، واعترفت بهـــا كل الدول الحليفة . ثم مالبثت أن انتقلت إلى لندن .

ومن أواخر عام ١٩٤٣ بدأ يتكون في بولونيا ـ في الخفاء ـ مجلس وطني داخلي يضم ممثلين عن الأحزاب المختلفة ، اتخذ في أواخر عام ١٩٤٤ اسم « الحكومة المؤقتة للجمهورية البولونية » واتخذ مقره مدينة فارسوفيا . وبذا أصبح لبولونيا حكومتان ، إحداهما في لندن وتحظى بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأخرى في فارسوفيا وتعتمد على مساندة الاتحاد السوفييتي . وقد بذلت مساع

كثيرة من الجانبين لتوحيد الحكومتين لم تكلل بالنجاح ، إلى أن توصل مندوبو الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى فى محادثات موسكو (٢٢يونيو ١٩٤٥) التوصل إلى اتفاق بينهم حول إنشاء « حكومة قومية بولونية مؤقتة » يرأسها أوزبكا ـ موراوسكى (شيوعى) بمعاونة نائبى رئيس هما : جومولكا (شيوعى) وميكر لايتشيك .

كان تشكيل الحكومة البولونية على هذا النحو إنتصارا للاتحــــاد السوفييتى وللشيوعية الدولية . وستسفر الانتخابات التى أجريت فى بداية عام ١٩٤٧ عن فوز الشيوعيين على منافسيهم بأغلبية ساحقة وإعادة تشكيل الحكومة من شيوعيين خلص . ويتوج الاتحاد السوفييتى إنتصاراته بعقد معاهدة تعاون متبادل مع تلك الحكومة (٢١ إبريل ١٩٤٥) مدتها عشرون عاما ، لحمايتها من خطــــر الاعتداء الألمانى .

معاهدة الصلح النمساوية

كان موقف الاتحاد السوفييتى من معاهدة الصلح النمساوية قبل عام ١٩٥٥ موقف التعنت والتشدد ، فلم يكن على استعداد للتخلص مما تحت يديه من أراض ، ورفض كل مشروع للصلح . ولكن تغيير القيادة السياسية فى الاتحاد السوفييتى بوصول خروشوف وبولجانين إلى الحكم جعل فى الامكان تحقيق هذا الأمر . وكان السوفييت فى مبدأ الأمر يريدون الربط بين المعاهدتين الألمانية والنمساوية، ولكنهم تخلوا عن هذه الفكرة ، وأبدوا استعدادهم لتوقيع المعاهدة مع النمسا بشرط أن تتعهد بالتزام سياسة الحياد .

وفى ١٥ مايو عام ١٩٥٥ اجتمع ممثلو الدول الأربع المحتلة للنمسا ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا فى مدينة فينا

ووقعوا على المعاهدة . وبمقتضاها ألغيت بعض القيود التى فرضت على القوات العسكرية النمساوية. وبعد ذلك أعلنت الحكومة النمساوية إعتناقها لسياسة الحياد. ولم يحل هذا ـ بطبيعة الحال ـ من أن تتمتع بعضوية الأمم المتحدة ، وأن تشترك فى المنظمات الأوربية غير العسكرية .

المسألة الألمانية

شغل مستقبل الألمان حيزاً كبيرا من تفكير أقطاب الدول الحليفة ، وقد انحصر بحثهم حول نقط ثلاث هى[١] : تنظيم الإحتلال ، ومسألة التعويضات ، وقضية إحتمال تجزئة المانيا .

وفى مؤتمر موسكو (أكتوبر ١٩٤٣) تقرر إنشاء ما يسمى « باللجنة الإستشارية الأوربية » E.A.C. من ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتى لبحث مستقبل المانيا ، ولم تستطع هذه اللجنة أن تنجز شيئا ، اللهم الاتفاق حول إستسلام المانيا دون قيد أو شرط ، وتم ذلك بفضل جهود الممثل الأمريكى .

فى ١٥ يناير سنة ١٩٤٤ اقترحت بريطانيا أن يحتل السوفييت مساحة من شرق المانيا تقدر بنحو ٤٠٪ من مساحة المانيا كلها ، وتضم ٣٦٪ من عدد السكان، وتشتمل على ٣٣٪ من الموارد الاقتصادية . على أن تحتل الدول الثلاث مدينة برلين . أما بريطانيا فيكون نصيبها الجزء الشمالى الغربى من المانيا بما فيه منطقة الرور الصناعية ، وأن يحتل الأمريكيون الجزء الجنوبى من المانيا ، أى جميع المناطق

---

1 — Philip E. Mosely : The occupation of Germany. New light on how the Zones were drawn (Foreign Affairs July 1950)

المتاخمة لحدود فرنسا . وقد حظى هذا التقسيم بموافقة الإتحاد السوفييتى .

وبعد تحرير فرنسا اشتركت فى اللجنة الإستشارية الأوربية، ودارت محادثات حول مساهمتها فى إحتلال جزء من ألمانيا بصفتها دولة حليفة .

ولقد كانت بريطانيا توجس خيفة من نوايا السوفييت، فاقتراح تشرشل على الرئيس الأمريكى ترومان أن تتقدم القوات الأمريكية الإنجليزية مجتمعة لاحتلال جزء من نصيب الإتحاد السوفييتى فى ألمانيا ، وألا تجلوا عنه إلا بعد أن تحصل على ضمانات سياسية بشأن مستقبل الجزء الغربى من ألمانيا سياسيا واقتصادياً . ولكن الرئيس الأمريكى لم يستجب لهذا الاقتراح لما ينطوى عليه من عدم الثقة بحلفائهم السوفييت ، مما قد يثير العقبات فى طريق تسوية مقبولة فى المستقبل .

تمت تلك الخطوات قبل إنعقاد مؤتمر بوتسدام ، بحيث أصبحت مهمة المشتركين فيه تنحصر فى وضع المبادىء السياسية والاقتصادية التى ستقوم عليها العلاقة بين ألمانيا والدول الحليفة فى المرحلة الأولى من الاحتلال، وتتلخص فيما يلى:

أولا : تجريد ألمانيا من السلاح تجريداً تاما ، وجعلها دولة غير عسكرية .

ثانياً : تطهير البلاد من النازيين ، والغاء القوانين النازية ، ومحاكمة مجرمى الحرب .

ثالثاً : الاشراف على التعليم فى ألمانيا .

رابعاً : محاولة ايجاد حكم لا مركزى ديمقراطى .

خامساً: فيما يتعلق بالتعويضات فقد اتفق على أن يحصل الاتحاد السوفييتى على نصيبه فيها من المنطقة الشرقية الخاضعة لاشرافه، بالاضافة الى ١٥٪ من الأدوات الصناعية المستعملة من المناطق الغربية ، فى مقابل ما يعادله من سلع غذائية ومواد

أولية من ألمانيا الشرقية ، وكذلك ١٠ ٪ من الآلات الصناعية غير الضرورية للصناعة الألمانية دون مقابل .

تم تقسيم ألمانيا إذاً إلى قسمين: القسم الشرقى وهو الأقل سكانا والأضعف من الناحية الصناعية ويشرف عليه الاتحاد السوفييتى، والقسم الثانى، وهو الأكثر سكانا والأقوى صناعة ، وتحتله الدول الغربية الثلاث . ولم يقدر لفترة الوئام التى سادت العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والدول الغربية أن تستمر طويلا ، فسرعان ماساءت العلاقات بين الفريقين لاختلاف وجهات النظر بينهما بشأن بعض المسائل الألمانية ، فأوقف السوفييت إمداد ألمانيا الغربية بالأغذية . ولكى تواجه الولايات المتحدة هذا الموقف سمحت لألمانيا الغربية بزيادة إنتاجها الصناعى لتتمكن من تصديره واستيراد ماتحتاج إليه من أغذية . وبذلك قضت الولايات المتحدة على أساس هام من الأسس التى قامت عليها معاهدة الصلح الألمانية ، ألا وهو إضعاف الانتاج الصناعى الألمانى خشية أن تستعيد ألمانيا تسليح نفسها من جديد . وترتب على ذلك أن استطاعت ألمانيا أن تسد حاجاتها الصناعيـــة ، بل وأسهمت فى إنعاش أوربا كذلك .

وقد عبر الاتحاد السوفييتى عن سخطه لموقف الولايات المتحدة بفرض حصار تام حول المنطقة الغربية من برلين ، استمر مايقرب من العام رغم عرض القضية على مجلس الأمن .

وفى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ رفع الاتحاد السوفييتى القيود التى فرضها على برلين، وقابلته الدول الغربية بالمثل فرفعت القيود التى وضعتها على التجـــارة مع ألمانيا الشرقية. وفى اليوم التالى اجتمع مجلس وزراء الخارجية فى باريس للنظر فى المسألة الالمانية ، وتقدمت الولايات المتحدة الامريكية تساندها بريطانيا وفرنسا بمشروع

دستور لألمانيا ، قابلته ألمانيا الشرقية بدستور آخر وطالت المناقشات دون أن يصل الطرفان إلى مشروع لتوحيد ألمانيا ،

وتقدم الاتحاد السوفييتى من جانبه بمشروع آخر ينص على أن تمنح الدول الأربع مهلة ثلاثة شهور تقدم بعدها مشروع معاهدة للصلح مع ألمانيا ، على أن تنسحب قوات الاحتلال بعد عام من عقد المعاهدة . وفى حقيقة الأمر لم يكن الجانبان جادين فى توحيد ألمانيا ، فكانت مشاريعها مجرد دعاية وحلقة فى سلسلة الحرب الباردة ، فكلاهما يخشى قيام ألمانيا الموحدة فى أوربا مرة ثانية .

ولما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن التقاء وجهة نظرها مع وجهة نظر الاتحاد السوفييتى بشأن ألمانيا قد أصبح عسيرا ،لجأت - بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا - إلى إيجاد جمعية تأسيسية تمثل مناطق الاحتلال الثلاثة لألمانيا الغربية، واجتمعت الجمعية فى مدينة بون فى أول سبتمبر ١٩٤٩ .

وفى ٨ مايو سنة ١٩٤٨ اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على «قانون بون الأساسى» وهو ينص على إنشاء جمهورية فدرالية ألمانية من أحد عشر أقليما فى ألمانيا الغربيـــة ، ولكل منها دستور خاص بها . وأسفرت الانتخابات التى أجريت فى ١٤ أغسطس عن اختيار كونراد اديناور مستشارا لألمانيا الغربية .

قابل الاتحاد السوفييتى هذا العمل من جانب دول الغرب ، بعقد إجتماع لمجلس الشعب الألمانى فى برلين (٧ ديسمبر ١٩٤٨) لإقامة «الجمهورية الشعبية الألمانية» التى أخذت على عاتقها - فى الظاهر - مباشرة سلطانها فى الحكم .

وبقيام الدولتين الألمانيتين الشرقية والغربية ، أخذت كل منها تلعب دورها فى السياسة الأوربية ، وإن كانت كل واحدة منها فى حقيقة الأمر خاضعة للنفـوذ الأجنبى مهما كانت المظاهر تدل على غير ذلك .

على أن مشكلة توحيد ألمانيا ـ رغم عدم رغبة كل من الطرفين السوفييتى والانجلوسكسونى بحق فى حلها ـ كانت تثور من حين لآخر كأداة من أدوات الحرب الباردة التى سادت العلاقة بين الفريقين . ففى ١٤ سبتمبر ١٩٥٠ اقترح أدينـاور إجراء إنتخابات حرة فى ألمانيـا بشطريها واقترحت ألمانيـا الشرقية عقـد مجلس تأسيسى من الشطرين يشتمل على عدد متسـاو من الأعضاء ، فرفض أديناور ذلك. وأخيراً وافقت ألمانيا الشرقية على مبدأ الإنتخابات العامة دون مبدأ المساواة، نظرا لاختلاف عدد سكان كل من القسمين . ويبدو أن هذا الموقف المعتدل من جانب ألمانيا الشرقية كان بدافع من رغبة الاتحاد السوفييتى فى منع إنضمام ألمانيا الغربية إلى الجيش الاوربى الذى تسعى الولايات المتحدة سعياً حثيثا لانشائه ، والعمل على تحييد ألمانيا .

اشترطت الدول الغربية ضرورة إشراف الأمم المتحدة على إجراء الانتخابات، ولكن ألمانيـا الشرقية عارضت فى ذلك وأصرت على أن يكون الاشراف رباعيا من جانب الدول الكبرى فحسب. وبذلك تجمد الوضع على هذا النحو . وكلما مر الوقت ، وكلما إزداد عدد الدول المعترفة بكلا الدولتين الالمـانيتين ، كلما تعقدت مسألة الوحدة الالمانية .

الفصل الثالث عشر

العلاقات الأمريكية السوفيتية (١)

مبدأ ترومان Truman Doctrine

كان الرئيس الأمريكي روزفلت يعتقد أن بالامكان تحقيق التوازن فى القوى فى العالم الأوربى - وهى مسألة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لأمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية - بعد الحرب عن طريق التفاهم وحسن النية المتبادلين بينه وبين السوفييت ، دونما حاجة إلى الاعتماد على القوة كوسيلة لتحقيق ما يريد. وقد دفعه إلى هذا الاعتقاد ما أبداه السوفييت من تساهل فى مؤتمر يالتا (١٩٤٥) أشاع التفاؤل والاطمئنان فى نفوس الأمريكيين ، عبر عنه هوبكنز مستشار الرئيس

---

(١) حول هذا الموضوع يرجع إلى :

Allen. H. C. : Great Britain and The United States. New York, 1955

Bemis. S. F. : The United States as a World Power, New York, 1950

Eptein, Leon D., Britain, uneasy ally, Chicago, 1954.

Fisher, J. The Soviet in World Affairs, New York, 1952

Jones, J M., The Fifteen, Weeks, New York, 1955.

Nevins, Allan , The United States, in a chaotic world. New Haven, 1950

Perkins, Dexter. The Evolution of American Foreign Policy. New York, 1948.

Spanier, J., American Foreign Policy. since World War II

Tate, Merze, The United States and armaments, Cambridge 1948.

Truman, Harry, Years of trial and Hope, Garden City 1945

Yakkontoff, V A. U.S.S.R. foreign policy. New Yerk 1945

الامريكى بقوله : « هـذا فجر يوم جديد كنا نترقبه منـذ سنوات طويلة ، ومن المؤكد أننا حققنـا أول نصر ضخم للسلام ولـكل الجنس البشرى المتحضر . وقد أثبت السوفييت أنهم يقفون موقف التعقل ، كما أنهم يتصفون ببعد النظر . وليس لدينا أدنى شك فى أننا قادرون على أن نتعايش معهم سلمياً فى المستقبل إلى أبعد حد يمكن لأحدنا أن يتصوره . »[1]

كما عبر عن هـــذا التفاؤل أيضاً كوردیل هل وزير خارجيـــة أمريكا وقتئذ ، بقوله :

« لن يكون هناك لزوم بعد الآن لمناطق النفوذ أو للأحلاف أو لتوازن القوى أو غير ذلك من التدابير التى كانت تنتهجها الامم فى المـاضى التمس حماية لأمنهـا وتحقيقاً لمصالحها » .[2]

أى أن الولايات المتحدة فضلت سياسة الصداقة والتفاهم على سياسة القوة فى ذلك الوقت . وليس هذا بغريب ، فالدولتان الـكبيرتان كانتا على تعاون ووئام فيما بينهما طوال مدة الحرب، وقامت كل منهما بدورها فى محاربة العدو بكل ما تمتلك من طاقة وإمكانيات .

ولـكن هـذا الوئام لم يستمر طويلا ، فلم تمض أكثر من سنتين على إنتهـاء الحرب حتى بدأت بوادر الخلاف تظهر فى أفق العلاقات بين الدولتين ويحل الجفاء محل التفاهم ، لاسيما عندما وجدت الولايات المتحدة الامريكية أن الاتحاد السوفييتى قد أخذ يفرض سيطرته على بولونيا وهنغاريا ورومانيا وألبانيا ويوغوسلافيا

---

1 - Spanier., J., American Foreign Policy since World War II P. 15

(٢) المصدر السابق :

وتشكوسلوفاكيا ، ويقيم فيهـــا حكومات شيوعية موالية له ، ضاربا بنصوص اعلان يالتا عرض الحائط. ثم امتدت أصابعه إلى تركيا واليونان وإيران، وشعرت كل منها بخطورة الضغط السوفييتى عليها .

وأمام تلك الأحداث المتلاحقة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر فى سياستها إزاء الاتحاد السوفييتى ، مدركة أن إيقاف التهديد السوفييتى لن يتم إلا باتباع سياسة بعيدة المدى تعتمد أساساً على القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وأن تلتزم بتلك السياسة القائمة على الشدة والحزم، إذا أرادت لنفسها البقاء كقوة عالمية لها وزنها ، وكدولة ديمقراطية تدافع عن بقاء النظم الديمقراطية فى أوربا على وجه الخصوص .

ولقد ساد العالم العربى فى ذلك الوقت اتجاهات سياسية ثلاثة :

الاتجاه الاول : وهو اتجـاه متطرف ويمثله ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، وينادى ببقاء القوات الانجليزية إلى جانب القوات الامريكية فى أوربا لضمان تنفيذ السوفييت الالتزامات التى قبلوها فى مؤتمر يالتا ، لاسيما تلك التى تتعلق بالانتخابات الحرة فى دول شرق أوربا .

الاتجاه الثانى : ويتصف بالتطرف كذلك ، ويمثله هنرى والاس وزير التجارة الأمريكى ، ويطالب هذا الاتجاه بأن تتصرف الولايات المتحـدة عن معارضة مشاريع السوفييت فى شرق أوربا ، فلا شأن لأمريكا ولا للغرب بهذه المناطق ، فهى مهمة بالنسبة للاتحاد السوفييتى كأهميـــة أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

الاتجاه الثالث : ويمثله الشعب الأمريكى والحكومة الأمريكية، والذى عبر عنه وزير خارجيتها جيمس بايرنز J. Byrnes ، وهو أن تتبع الولايات المتحدة

السياسة التى ترمى إلى تحقيق أهدافها والقائمة على الحزم والصبر .

بدا لحكومة الولايات المتحدة أن سياسة المهادنة لن توقف الزحف الشيوعى عن الوصول إلى مداه ، وأيقنت أن سلامتها وسلامة العالم الغربى تتوقف على مسألتين جوهرتين :

الأولى : طبيعة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية .

والثانية : مستقبل الدول المتخلفة .

فأية سياسة ترسمها الحكومة الأمريكية يجب ألا تغفل هاتين المسألتين بحال من الأحوال ، بل الضرورى أن تكونا حجر الزاوية فى تلك السياسة ، خصوصاً وأن الاتحاد السوفييتى كان يسعى جاهدا للسيطرة على الدول المتخلفة ، مستغلا فى ذلك ضعفها وعجزها عن مواجهة قواته الهائلة ، وإمكانياته الضخمة .

إن الاتجاه نحو هذه الدول يذكرنا بما كتبه هالفورد ماكيندر ، عالم الجغرافية السياسية الانجليزى ، إذ يقول : « إن من يحكم أوربا الشرقية يسيطر على قلب العالم ، وهذا القلب يتكون من روسيا والصين ، وكذلك إيران وأفغانستان ، ومن يحكم قلب العالم يسيطر على الجزيرة العالمية ، التى تتكون من أوراسيا وأفريقيا ، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم . » [1]

وقد عقب عليه نيكولاس اسبايكمان ، عالم الجغرافيا السياسية الأمريكى بقوله . « إن من يحكم بلدان الحافة ، (يقصد جميع الدول الواقعة على سواحل أوربا وآسيا) يحكم قارة أوراسيا ، ومن يحكم قارة أوراسيا يتحكم فى مصير العالم » .

---

(١) المصدر السابق .

ونظراً لأن الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية يحتلان الغالبية العظمى من قلب العالم . وتحيط بهما دول الحافة المكشوفة على إمتداد حدودها البالغة عشرين ألف ميل ، ولما كان من أهداف الشيوعيين بسط نفوذهم على تلك الدول ، فلو تحقق هذا لأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جزيرة منعزلة في بحر معاد . وستصبح مسألة حفظ أمنها وسلامها بل وبقائها يعتمد على قدرتها في إيجاد نوع من توازن القوى في القارتين : أوربا وآسيا ، يحول بينهما وبين السيطرة على الحافة أو إضعافها .

كان هناك تسابق بين الكتلتين : الكتلة الشرقية ويمثلها الاتحاد السوفيتي، والغربية وتمثلها الولايات المتحدة الأمريكية ، حول الوصول إلى بلدان الحافة بمختلف الوسائل .

ومشكلة الدول المتخلفة التي يتركز عدد منها على تلك الحافة تسبب قلقاً للولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنها تستحوز على قدر كبير من إهتمامها وعنايتها – لا عطفا على تلك الدول ، وتقديرا لظروفها السيئة – وإنما لكونها مصدر خطر يهدد العالم الغربي بصفة عامة، ويهددها هي بصفة خاصة. وتتركز الدول في مناطق الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا الاستوائية ، ودول أمريكا اللاتينية. فنظراً لأنها حديثة العهد بالاستقلال، فهي في نظر الولايات المتحدة مناطق فراغ ، خالية من وسائل القوة بسبب افتقارها إلى الاستقرار السياسي، وتخلفها وسوء حالتها نتيجة إزدياد نمو عدد السكان فيها بصورة هبطت بمستوى المعيشة عن الحد المعقول ، مما يساعد على فتح الطريق أمام المبادىء الشيوعية ، خصوصاً في أوساط الطبقة الكادحة ، وعندئذ تتعرض تلك المناطق لما يسمى بالغزو الداخلي من قبل العناصر الموالية للشيوعية . وإذا ما استمر تقدم الشيوعيين على هذا النحو فقد تتعرض أوربا الغربية نفسها لهذا الغزو الشيوعي .

وبذلك تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها معزولة عن العالم ، دون أن تدخل فى حرب مع الاتحاد السوفييتى أو الصين الشعبية.

لذا وجدت الولايات المتحدة أن مساعدتها الايجابية للدول المتخلفة تعد جزءا أساسياً من الاستراتيجية الأمريكية ، فهذه الدول تعتبر بحق خط الدفاع الأمامى عنها ، فتقويتها تقوية لها ، وحفظ سلامتها ، صيانة لأمنها .

مبدأ ترمان

سياسة كبح الجماح او الحصر

وقفت الولايات المتحدة من الاتحاد السوفييتى موقفاً يكاد يكون سلبياً إزاء تسوية مسائل دول شرق أوربا بمايهوى الشيوعيون، لكن سياستها الايجابية تبدو واضحة جلية حينما تعرض اليونان وتركيا لخطر التدخل السوفييتى . لاسيما عندما تقدمت بريطانيا فى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٧ بمذكرتين إلى الحكومة الامريكية بشأن الموقف المنهار فى كل من اليونان وتركيا ، تطلب فيها أن تقوم الولايات المتحدة بدلا منها ، الوفاء بالتزاماتها للحفاظ على ميزان القوى فى أوربا بعد أن عجزت عن حفظه .

وجد الرئيس الأمريكى ترومان نفسه ملزما بمد يد المساعدة لهاتين الدولتين ، فتقدم بمشروع بهذا الخصوص إلى الكونجرس الامريكى ؛ وهـــو الذى سمى بمبدأ Truman Doctrine ، أوضح فيه للأعضاء ضرورة مساهمة الولايات المتحدة فى تقدم الشعوب ، والقضاء على أسباب الاستبداد والتخلف ، وبين أن الولايات المتحدة التى قامت بالعبء الأكبر فى تكوين هيئة الامم المتحدة لا يمكن أن تحقق أغراضها إلا إذا ساعدت الشعوب الحرة على صد الموجات العدوانية التى تتعرض لها والتى تهدف إلى فرض نظم دكتاتورية بقوة السلاح وبخصوص اليونان وتركيا

قال : « فاذا أمسكنا عن مساعدة اليونان وتركيا في هذا الوقت العصيب ، فسيكون لإمساكنا هذا آثار بعيدة المدى تصيب الغرب والشرق جميعاً » .[1]

أملى هذا المبدأ على الولايات المتحدة إتباع سياسة الحصر إزاء التوسع السوفييتى والدخول في محالفات مع الدول الديمقراطية والأمم المناهضة للشيوعية ، ومع بعض الزعماء الذين يرفضون التدخل الشيوعى مثل فرانكو في أسبانيـــا ، وتيتو في يوغوسلافيا ، وبيرون في الارجنتين .

فهذا المبدأ كما يذكر Nye و Morpurgo [2]

" The Truman Doctrine of 1947 committed the States to a policy of containment of Russian expansion and to a policy of alliance with the remaining democratic and anti-Communist nations includnig some strange bedfellows such as Franco's Spain; Tito's Yugoslavia and Peron's Argentain "

أدركت الولايات المتحدة إذاً أن دورها في الحرب العالمية الثانية لن ينتـه بانتهاء تلك الحرب ، وإنما سيمتد إلى أمد بعيد . فاذا كانت حاجة دول أوربا خلال فترة الحرب إلى السلاح الأمريكى شديدة ، فان حاجتها إلى المساعدات الأمريكية للبنـاء والتعمير في فترة ما بعد الحرب أشد . فالفراغ السياسى ، والانهيار الاقتصادى ، وحالة الفقر والضياع التى خلفتها الحـــرب ، قد قربت بين الجماهير الجـائعة وبين أسـاليب الدعاية الشيوعية ، فنشطت التنظيمات الشيوعية في مختلف دول أوربا ، وأجتذبت اليها عدد غير قليل من النـاس ، بحيث وجدنا « أن أول إنتخابات أجريت في غرب أوربا في أعقاب الحرب ، تمخضت عن حصول الحزب

---

١) محمد رفعت — تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته ص ٨٨

(2) Nye R. B. & Morpurgo T. E., A History of the United States vol II. p. 687

الشيوعى الايطالى على ثلث أصوات الناخبين ، وفى فرنسا حصل الشيوعيون على ربع الأصوات . » (١) وليست الدولتان من الدول الشيوعية .

أحست الولايات المتحدة الأمريكية ، أمام تقدم النفوذ الشيوعى فى الدول الأوربية بخطر جسيم ، وشعرت بحاجتها إلى وضع سياسة بعيدة المدى لمواجهة هذا الخطر. وقد إستطاع الرئيس الأمريكى ترومان بمعاونة جورج كينان الخبير الأمريكى فى الشئون السوفييتية من رسم سياسة جديدة، أطلق عليها إسم «سياسة كبح الجماح » أو «سياسة الحصر» Policy of Containment . وتقوم تلك السياسة على دعامتين أساسيتين ، إحداهما إقتصادية والأخرى حربية :

الأولى : مشروع مارشال لانقاذ دول أوربا من الكارثة الاقتصادية .

والثانية: حلف شمال الاطلنطى لتكتيل قوى الدول الاوربية فى مواجهة المعسكر الشرقى

مشروع مارشال Marshall Plan

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية وهى فى حالة سيئة ، فقد تهدمت مدنها ومصانعها ، وأثقلت ميزانيتها بالديون . كذلك لم تكن حليفتها فرنسا بأحسن حال منها ، فقد كانت عاجزة عن أن تدبر حاجتها من المواد الغذائية .

أما المانيا فقد وصلت إلى أدنى درجات الانهيار السياسى والاقتصادى، وإلى الدرك الاسفل من الانحطاط الخلقى . وبصفة عامة كانت أوربا الغربية تواجه أزمة فى كل شىء ، وكانت ترى فى الولايات المتحدة المنقذ والحامى لهذا الكيان المتداعى. وكانت مضطرة فى نفس الوقت ، سواء رضيت أم لم ترض، إلى الاعتماد كلية على الولايات المتحدة فى كل ما تحتاج اليه لإعادة بناء نفسها من جديد . كما كانت فى أمس الحاجة إلى حمايتها فى فترة البناء .

---

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد — الاستراتيجية الامريكية فى العصر النووى. مجلة السياسة الدولية العدد الثالث سنة ١٩٦٦، ص ٥٤ .

دعا مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة وقتئذ، وهو الذى سمى المشروع باسمه، إلى وضع برنامج واسع النطاق لتقديم معونات إقتصادية لدول أوربا فى صورة منح، بشرط أن يقوم بينها تعاون إقتصادى. فالتكامل الاقتصادى فيما بينها وبين بعضها أمر ضرورى لانعاشها من جديد. وأوضح مارشال بأن هذا التكامل يتطلب إنشاء سوق أوربية، تقوم على أساس رفع الحواجز الجمركية والقيود المفروضة على التجارة فيما بينها. وقد أطلق على هذا المشروع اسم مشروع مارشال Marshall plan أو برنامج الانعاش الأوربى[1] European Recovery Programme . وقدرت الولايات المتحدة الأموال اللازمة لتنفيذه فى حدود ٥٠٠٠ مليون دولار سنويا[2]، وذلك لفترة أربع أو خمس سنوات.

فهذا المشروع من وجهة نظر الولايات المتحدة «سوف يقف فى وجه الشيوعية التى تحاول أن تستغل الجوع والبؤس المنتشرين بين هذه الشعوب التى تمثل ثلثى عدد سكان العالم. ومن الناحية الاقتصادية فان هذا المشروع سوف يوسع دائرة الأسواق التى تستوعب منتجات الدول الغربية.»[3]

كانت المساعدة الأمريكية مخصصة - بطبيعة الحال - للدول المناهضة للشيوعية، بمعنى أن هذه المساعدة سترتبط تلك الدول بالولايات المتحدة - لا من الناحية الاقتصادية فحسب - وانما سياسيا كذلك. أى أن هذه الدول لن يكون لها حرية

---

(1) Nye & Morpurgo , A History of the United States. Vol II P. 687

(٢) المصدر السابق

(3) Spanier , J. 'American Foreign policy since World War II p. 86

اختيار موقف الحياد بين المعسكرين الشرق والغربى ، وإنما هى ملزمة بالدخول فى الأحلاف الغربية،سواء رضيت بذلك أم لم ترض ، إذا أرادت أن تعيد بناء نفسها من جديد .

وقد اتضح أن سياسة إجبار الدول على الدخول فى الأحلاف العسكرية الغربية سياسة تفتقر إلى الحكمة والتعقل ، لأنه كلما اشتد الضغط عليها لقبول ما لا ترضاه، كلما زادت مقاومتها لسياسة الأحلاف .

وعلى أى حال ، دعت إنجلترا وفرنسا فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ ست عشرة دولة لحضور مؤتمر لدراسة الاقتراح الأمريكى لمساعدة أوربا، وهذه الدول هى إيطاليا والبرتغال وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج وسويسرا والنمسا وايرلندا وايسلندا والدنمرك والسويد والنرويج وتركيا واليونان وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا .

قاطع الاتحاد السوفييتى المؤتمر بطبيعة الحال لأنه موجه ضده ، كما قاطعته أيضا الدول الشيوعية التى وجدت فى مشروع مارشال نوعا من التسلط الأمريكى على أوربا من الناحيتين السياسية والاقتصادية. بالاضافة إلى احاطة الاتحاد السوفييتى بسلسلة من الدول المعادية .

نفذ مشروع مارشال ، ونجح دون شك فى زيادة الانتاج فى الدول الأوربية التى اشتركت فيه بنسبة ٢٥ ٪ فى سنة ١٩٥٠ عما كان عليه قبل الحرب . وبعد ذلك بعامين اثنين زاد الانتاج بنسبة ٢٠٠ ٪ ولكن المشروع فشل فى تحقيق أهدافه الحقيقية ، فلم يعمل على توزيع الرخاء الاقتصادى توزيعا عادلا ، لأن غرضه الأول كان كسب ولاء الطبقة العاملة سياسيا ، وحمايتها من الشيوعية .

ولكننا سنجد أن الفائدة الحقيقة ستصيب أصحاب الحظوة والنفوذ دون العمال .

ماذا كان موقف الاتحاد السوفيتى من تنفيذ المشروع الأمريكى ؟ . واجهت الولايات المتحدة منافسة خطيرة من السوفييت ، إذ تقدموا هم أيضاً بقروض ضخمة غير مشروطة للدول التى تتمتع بمركز استراتيجى وسياسى مرموق . فبدا الفارق واضحا بين المساعدات الأمريكية المشروطة ، والمعونات السوفيتية غير المقيدة بشروط . فاستطاع الاتحاد السوفيتى بسياسته هذه أن يكون أكثر إيجابية من الولايات المتحدة ، وأن يقضى على مخاوف الدول المتخلفة التى نظرت إلى المساعدات الأمريكية نظر شك وريبة .

كما نجح الاتحاد السوفيتى كذلك فى أن يوجه أنظار الدول المتخلفة المتطلعة إلى بناء اقتصادياتها إلى قضية هامة وهى أن عليها أن تختار أحد طريقين لتحقيق هذا الغرض ، إما طريق الديمقراطية أو طريق التوتاليتارية [1] . والطريق الثانى يغرى بالتحول إلى الشيوعية ، مما سيترتب عليه الإخلال بتوازن القوى فى العالم لصالح الشيوعية .

منظمة حلف شمال الاطلنطى N. A. T. O.

كان مشروع مارشال علاجاً سريعاً لوقف التدهور الاوربى ، ومحاولة عاجلة للابقاء على كيان دول أوربا ومعاونة لها على بناء إقتصادياتها من جديد ، حتى تستطيع الوقوف على أقدامها، لتتحمل عبء الدفاع عن نفسها ضد أى عدوان .

ورغم ذلك لم يحل تنفيذ المشروع دون تقدم النفوذ الشيوعى . وخشيت

---

(١) احتكار السلطة الحاكمة لجميع موارد الدولة .

بريطانيا وفرنسا هذا الخطر الذى يتهددهما أكثر من أية دولة أخرى ، ولم تقفا مكتوفتى اليدين إزاء ما يجرى فى القارة الأوربيــــة ، ولم تنتظرا ما تسفر عنه مشاورات ومناقشات رجال السياسة والحرب فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فوقعتا معاً معاهدة دنكرك فى مارس سنة ١٩٤٧ لتنظيم الدفاع عنهما ضـــد أى عدوان،وكان ذلك بمثابة النواة الأولى لحلف شمال الأطلنطى .

وقد تأكدت مخاوف الدولتين بعد حدوث الانقـــلاب فى تشكوسلوفاكيا لصالح الاتحاد السوفييتى فى فبراير من عام١٩٤٨ ، مما دفع دول غرب أوربا إلى الاسراع فى توقيع « معاهدة الدفاع الذاتى الجماعى » فى بروكســـل (مارس ١٩٤٨) بين بريطانيا ، وفرنسا ، وهولندا ، ولكسمبرج ، وبلجيكا . وتنص تلك المعاهدة على أن أى عدوان على إحداها عدوان عليها جميعاً ، يجب أن يقابل بعمل عسكرى جماعى .

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالمعاهـــدة وأيدتها ، وأعلن الرئيس ترومان فى ذلك الوقت ، أن هذه المعاهدة تعد خطوة هامة وأساسية فى سبيل منح الدول الحرة المعاونة التى تطلبها . وبذلك التقت وجهة النظر الامريكية مع وجهة نظر دول غرب أوربا ، حول إيجاد تكتل عسكرى غربى لحمايتها من خطر المعسكر الشرقى .

وفى يونيو من نفس السنة وافق الكونجرس الأمريكى على توصية الرئيس ترومان بشأن المساعدة الأمريكية لدول أوربا ، فكان ذلك بمثابة حجر الأساس لتحالف الولايات المتحدة الامريكية مع دول غرب أوربا ، وإنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطى .

كان عام ١٩٤٩ حاسما فى مستقبل دول غرب أوربا ،ففى أبريل تم التوقيع على ميثاق منظمة حلف شمال الأطلنطى North Atlantic Treaty Organizatian ، ويرمز اليها بالحروف N. A. T. O. ، من أثنتى عشرة دولة هى : بريطانيا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، وهولندا ، ولكسمبرج ، والنرويج ، والدنمرك ،وايسلندا، وإيطاليا ، والبرتغال ، وكندا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

ولم تلبث تركيا واليونان أن أنضمتا للحلف فى ١٦ فبراير عام ١٩٥٢ .وبذلك امتد نطاق الحلف إلى منطقة الشرق الادنى ، تمشيا مع « سياسة الحصر » التى درجت عليها الولايات المتحدة فى ذلك الوقت .

وتنص مقدمة ميثاق الأطلنطى على رغبة الدول الموقعة عليه فى السلام وتصميمها على حماية النظام الديمقراطى بالقـــوة ، وأن تتعاون الدول فى حالة الحرب أو التهديد بالعدوان .

وتنص المادة الخامسة من ميثاق المنظمة على أن أى هجوم على إحدى دول الحلف فى أوربا وأمريكا يعتبر هجوماً على دوله جميعاً .

ورغم أن حلف شمال الأطلنطى يعد حلفاً عسكرياً شأنه فى ذلك شأن الاحلاف العسكرية الأخرى ، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية قد أضفت عليه تفسيراً أيديولوجيا حينما اعتبرته محالفة للأمن الجماعى ، وليس حلفاً عسكرياً. ويشرح لنا بنيامين كوهين Benjamin Cohen ، مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة الأولى للجمعية العامة (يناير ١٩٥٢) ، أثناء مناقشة معاهدات شمال الاطلنطى وغيرها حقيقة هذه الأحلاف بقوله: إن مثل هذه التدابير قد تتدهور وتؤول إلى مجرد أحلاف عسكرية تستخدم القـوة أو التهديد بالقوة لإحراز أهداف ضيقة

مناقضة للميثاق »[1] .

ومعنى هذا أن الولايات المتحدة تزن الأحلاف العسكرية بمعيارين مختلفين، فاذا كانت تتمشى مع أهدافها ، وتحقق مآربها وصفتها بأنها جزء من نظام الأمن الجماعي . أما إذا تعارضت تلك الأحلاف مع سياستها ، أو لم تجد فائدة من الإنضمام اليها نبذتها ، وأعتبرتها مجرد أحلاف عسكرية .

ومهما يكن من شيء فان إنشاء منظمة حلف شمال الاطلنطي يعتبر عودة إلى نظام توازن القوى فى القارة الاوربية؛ فإشراف الولايات المتحدة على وسائل تنظيم الدفاع عن الدول الأعضاء قد منحها مركزا ممتازا فى غرب أوربا يقابل مركز الاتحاد السوفييتى فى شرقها .

وعلى أى حال فان الولايات المتحدة قد عولت ـ منذ إنشائها لحلف شمال الأطلنطي ـ على أن تتصرف فى الشئون الدولية وفق ما تمليه عليها مصلحتها الخاصة دون أن تكترث كثيرا لهيئة الأمم المتحدة . وقد عبر عن هذا الاتجاه الجنرال إيزنهاور (عندما كان يشغل منصب القائد العام للقوات المتحالفة فى أوربا فى يونيو ١٩٥٢) بقوله : « أعتقد أنه يجب علينا ألا نلزم أنفسنا بأى خط جغرافى أو نربط أنفسنا بأى عائق على أى نحو : ولا أومن بوجوب غسل أيدينا وتصفيد أنفسنا ببيانات تسبق أعمالنا ، إذ يتعين علينا أن نكون متأهبين للعمل وفقاً لمصالحنا عندما يحين الوقت المناسب لذلك ، وطبقاً لمصلحتنا الذاتية ، مصلحتنا الذاتية المستنيرة بالقياس إلى العالم الحر »[2] .

---

١ — كاود ، أ.ل. : النظام الدولى والسلام العالمى . ترجمة د. عبد الله العريان ص ٣٤٣

٢ — المصدر السابق ص ٣٤٤

رد الفعل لدى الاتحاد السوفييتي

هاجم الاتحاد السوفييتي مشروع ميثاق حلف شمال الأطلنطي بشدة وعنف، وكذلك فعلت كل المنظمات الشيوعية، وأردف ذلك بمذكرة[1] احتجاج قدمها إلى الدول الغربية في آخر مارس سنة ١٩٤٩ تضمنت خمس نقاط هي :

أولا : أن الميثاق الأطلنطي ميثاق عدواني موجه ضد الاتحاد السوفييتي .

ثانيا : أن الميثاق يتناقض تناقضا بينا مع ميثاق الأمم المتحدة .

ثالثا : كذلك يتناقض الميثاق مع معاهدة العون والصداقة التي أبرمها الاتحاد السوفييتي مع بريطانيا في عام ١٩٤٢ .

رابعا : أن الميثاق يتناقض كذلك مع معاهدة العون والصداقة الموقعة مع فرنسا في عام ١٩٤٤ .

خامسا : أن الميثاق يتناقض مع جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة وبريطانيا في يالتا وبوتسدام وغيرها .

لم تحل - بطبيعة الحال - معارضة الاتحاد السوفييتي دون توقيع الدول الاثنتى عشرة على الميثاق في ٤ إبريل سنة ١٩٤٩ . وقد راعت الولايات المتحدة على ألا يكون العون العسكرى للدول الموقعة على الميثاق على حساب العون الاقتصادى بمقتضى مشروع مارشال، بل على العكس من ذلك، فالاهتمام بالناحيتين الاقتصادية والعسكرية واجب، فهما الدعامتان اللتان قامت عليهما سياسة الولايات المتحدة إزاء أوربا بصفة عامة والاتحاد السوفييتي بصفة خاصة. لاسيما وأن نهوض تلك الدول

---

١ - دروزيل ج . ب . : التاريخ الدبلوماسي . ترجمة نور الدين حاطوم ص ٢٢٠ .

إقتصاديا سيعمل - دون شك - على إضعاف الأحزاب الشيوعية القومية فيها ، وهو ماتهدف إليه السياسة الأمريكية .

وقد أحسنت الولايات المتحدة الاختيار حينما عينت الجنرال أيزنهاور قائدا أعلى للقوات المتحالفة فى أوربا ، نظرا لسمعته الحربية الطيبة فى تحرير أوربا من سيطرة النازية ، ولما يتمتع به من شخصية قوية ممتازة، ونفوذ واسع لدى الدول الأعضاء فى الحلف . فبفضل تلك الميزات استطاع أن يتغلب على العقبات التى واجهته فى أول الأمر ، وأن يقضى على الخلافات بين الأعضاء ؛ وأن يسير بالحلف قدما نحو الأمام ، وأن يعمل على سرعة إمداده بالأسلحة اللازمة ، خصوصاً بعد نجاح الاتحاد السوفييتى فى التوصل إلى تفجير قنبلته الذرية .

لم يقف الاتحاد السوفييتى مكتوف اليدين أمام سيطرة الولايات المتحدة على دول غرب أوربا ، تحت ستار مشروع مارشال وغيره من الاتفاقات ، فكان رد الفعل حاسما وسريعاً ، فأعلن تشكيل الكومنفورم (مكتب المعلومات الشيوعى) Cominform فى وارسو عام ١٩٤٧ بدلا من الكومنترن (الشيوعية الدولية) الذى حله فى ٢٢ مايو ١٩٤٣ . وكذلك عقد مع الدول التابعة له معاهدة [١] للمساعدة الاقتصادية المشتركة Ecmomic Mutual Assistance Pact .

اجتمع الكومنفورم لأول مرة فى سبتمبر ١٩٤٧، ومثلت فيه تسع دول أوربية ، هى : الاتحاد السوفييتى ، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ،

---

(1) Nye & Morpurgo 'A History of the United States, vol II P. 678

وهنغاريا ، ويوغوسلافيا ؛ وإيطاليا ، وفرنسا . والدولتان الأخيرتان ليست من الدول التابعة للاتحاد السوفييتى .

وفى هذا الاجتماع أوضح المندوب السوفييتى للأعضاء أن العالم قد أصبح ينقسم إلى معسكرين اثنين : المعسكر التوسعى الرأسمالى ، وتتزعمه الولايات المتحدة ، والمعسكر المناهض للتوسع وللرأسمالية ويوجهه الاتحاد السوفييتى .

الحرب الباردة

بدأ الاختلاف بين وجهات النظر واضحاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بشأن ألمانيا . وقد عبر الاتحاد السوفييتى عن سخطه من موقف الدول الغربية بفرض حصار تام حول المنطقة الغربية من برلين استمر قرابة عام ، رغم عرض القضية على مجلس الأمن . وتوترت العلاقات بين الدولتين الكبيرتين بشكل حاد ، وهو ما أطلق عليه فى ذلك الوقت اسم «الحرب الباردة» .

وفى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ رفع الاتحاد السوفييتى القيود التى فرضها على برلين وكذلك قابلته الدول الغربية بالمثل ، فألغت قيود التجارة على ألمانيا الشرقية ، تمهيداً لعرض المسألة الألمانية على مجلس وزراء الخارجية فى باريس . ولم يستطع الطرفان الوصول إلى حل عادل للمسألة كما أوضحنا من قبل.

اعادة تسليح المانيا

اتفق الحلفاء فى المؤتمرات العديدة التى عقدوها قبل إستسلام المانيا على ضرورة نزع سلاحها ، ومراقبة تنفيذ ذلك مراقبة دقيقة ، وتم لهم ما أرادوا فى معاهدة الصلح الألمانية . ولكن ازدياد الخطر السوفييتى على دول أوربا، وعجز تلك الدول عن إمداد جيش الأطلنطى بقوات كافية فى مواجهة الجيش الروسى ،

اضطر الولايات المتحدة إلى التفكير فى إعادة تسليح ألمانيا لاستخدام قواتها جنباً إلى جنب مع قوات حلف الاطلنطى ، لا سيما وأن الحرب الكورية قد أظهرت بشكل واضح الفراغ العسكرى فى أوربا الغربية .

ولكن دول أوربا ، وخصوصاً فرنسا ، كانت تخشى دائما من إطراد الزيادة فى قوة ألمانيا ، ولذا سعت إلى إيجاد نوع من التضامن بين دول أوربا يحقق التوازن بين قوتها وقوة ألمانيا. فيقترح روبرت شومان وزير خارجية فرنسا فى مايو سنة ١٩٥٠ مشروع شومان Schuman Plan بخصوص إنشاء اتحاد أوربى للفحم والصلب من ست دول هى: فرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا، ودول البنيلوكس الثلاث (بلجيكا وهولندا ولكسمبرج) للعمل على إدماج الصناعتين الفرنسية والألمانية ، حتى لا تتمكن ألمانيا من إستخدام صناعتها فى الأغراض الحربية ، وبذلك تستبعد فكرة الحرب بين الدولتين . كما أن هذا المشروع يمنح فرنسا نوعا من الاشراف على قوة ألمانيا ، ويجعلها مساوية لها ويمهد لها الطريق لانشاء أوربا المتحدة تحت زعامتها . وبذلك تستعيد فرنسا ما فقدته من مركز ممتاز فى القارة الأوربية . وقد أطلق على هذا الاتحاد اسم «مجمع الفحم والصلب الاوربى» European Coal and Steel Community.

تقدمت الولايات المتحدة رسمياً إلى مجلس حلف شمال الاطلنطى تطلب ضرورة إعادة تسليح ألمانيا الغربية، لما فى ذلك من تدعيم لقوى دول غرب أوربا. عارضت فرنسا بشدة . وفى المجلس الأوربى الذى عقد فى استراسبورج ووفق على إنشاء جيش أوربى فى نطاق ميثاق الأطلنطى . واقترحت فرنسا وقتئذ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٠ مشروعا أطلق عليه إسم مشروع بليفان ، نسبة إلى رئيس الوزارة الفرنسية ، ويقضى هذا المشروع بتطوير الاتحاد الاقتصادى إلى اتحاد عسكرى ،

وذلك بألا يكون لألمانيا جيش قومى ، وإنما وحدات حربيـــة ضعيفة ضمن الجيش الأوربى . وقد وافقت الولايات المتحدة على هذا المشروع . ولم يمض مايو من عام ١٩٥٢ حتى تم التوقيع عـــلى معاهدة منظمة الدفاع الأوربى European Defence Community . وبذلك استعادت ألمانيا مكانتها السياسية وأصبحت على قدم المساواة مع الدول الغربية .

كان الهدف من إنشاء اتحاد من دول أوربا الغربية مجرد وسيلة لضم قوات ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الاطلنطى ، وفرض قيود معينة على ألمانيا بشأن التسليح، وبذلك اطمأنت فرنسا وزالت مخاوفها .

وفى أول يونيو من عام ١٩٥٨ أنشأت الدول الست السوق الأوربية المشتركة من أجل تحقيق المزيد من التعاون والاندماج . وكذلك أقامت هيئة اليوراتيوم (المجمع الذرى لاوربا الغربية) ، وذلك للتقليل من اعتمادهـــا على بترول الشرق الاوسط .

وواجهت بريطانيا هذه السوق فى أواخر عام ١٩٥٩ بأنشاء منطقة التجارة الاوربية الحرة من سبع دول أوربية لتنافس السوق الاوربية المشتركة ، وأدت تلك الحرب الاقتصادية بين الطرفين إلى عزم فرنسا على إنشاء قوة ذرية مستقلة ليكون لها نفوذ مساو لبريطانيا فى حلف شمال الاطلنطى .

أما موقف الاتحاد السوفييتى من تلك السوق ، فـــكان معارضا لها ، فقيام أوربا المتحدة سياسياً واقتصادياً يحد مـن تقدم نفوذه فى أوربا ، كما أنها تؤثر على وجوده فى شرقها ، وفى ألمانيا الشرقية على وجه الخصوص .

ولمواجهة تلك المشكلة أعلن الاتحـــاد السوفييتى فى نوفمبر ١٩٥٨ عزمه

على إنهاء الاحتلال الرباعى لبرلين بعــد ستة أشهر ، وتسليم السلطة إلى ألمانيا الشرقية . وهذا يعنى القضاء على كل مخططات الغرب فى أوربا ، فخروج الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سيقوض حلف شمال الاطلنطى . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان هذا الإجراء سيؤثر دون شك على نمو السوق الاوربية المشتركة. فكان هذا الإعلان من جانب الاتحاد السوفييتى بمثابة اختبار لمــدى فاعلية الاستراتيجية الامريكية ، وامتحان دقيق واجهته الولايات المتحدة . فكان عليها أن تختار بين أحد أمرين ، كلاهما قاس ، إما أن تسلم برلين الغربية ، وإما أن تخوض غمار حرب شاملة من أجل تثبيت أقدامها فى تلك المدينة والدفاع عن وجودها ـ لا فى برلين فحسب ـ وإنما فى أوربا بأسرها .

اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية على سياسة الردع الشامل إذا ما حاول الاتحاد السوفييتى تدمير خط الاحلاف العسكرية الممتد حوله وحول الصين ، وكان هــذا نقصاً كبيرا فى تلك الاستراتيجية ، حاول السوفييت استغلاله إلى أقصى الحدود فى مفاوضاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم يقبلوا انصاف الحلول أو الالتقاء معها فى منتصف الطريق لاعتقــادهم بأن الأمريكيين لن يجرؤوا على القيام بحرب شاملة إلا إذا تعرضوا لخطر حقيقى يهدد كيانهم . وقد أثبت ذلك عقم السياسة الامريكية وعدم جدواها ، فلم تستطع أية حكومة أمريكية أن تنفذ سياسة الانتقام الشامل ، وأن تخاطر باشعال نيران حرب ذرية فى حلها لأية أزمة واجهتها منــذ نهاية الحرب ، خصوصاً بعد أن أصبح لدى الاتحاد السوفييتى مخزونا من الاسلحة الذرية يعادل

أو يقرب مما فى حوزة الولايات المتحدة. فالحرب بين الطرفين لم تعد لها فائدة فى كسب معارك جديدة، وأصبح على الولايات المتحـــده أن تغير من سياستها بما يكسبها شيئا من المرونة تمكنها من التصرف حيال تلك الأزمات دون أن تخـاطر بالسلام العالمى .

لـكل تلك الأسباب رفضت الولايات المتحدة أن تستخدم وسائل الردع فى معالجتها لمشكلة برلين وأن تقتصر على التهديد باستخدام القوة . وكان يتجاذبها فى ذلك الوقت تياران متعارضان : التيار الأول ويمثله فرنـسا والمانيا ، وكان يدعو الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة التشدد والحزم مع الإتحاد السوفييتى ، وعدم الدخول فى مفاوضات معه بشأن برلين .

والتيار الثانى وتمثله بريطانيا وكانت تناشد ، بل تلح ، على الولايات المتحدة أن تتوخى جانب اللين إلى حـد ما ، وألا تستمر فى سياسة الشدة والتصلب التى اتبعتها ، لما فيها من مخاطر تقع على كاهلها أولا .

وكان لهذا الضغط من قبل بريطانيا أثره فى تعديل سياسة الولايات المتحدة وجعلها أكثر مرونة . ويبدوا ذلك واضحاً عندما وجه الإتحاد السوفييتى إنذاره بشأن برلين ، أعلن دلاس وزير الخارجية الامريكية قبول حكومته وضع ممثلين من ألمـانيا الشرقية فى الممرات المؤدية إلى برلين . كما أعلن أيضاً أن الانتخـابات ليست الوسيلة الوحيدة لإعادة توحيد ألمانيـا . وبذلك تنازلت الولايات المتحدة عن موقفها فى مسألة كانت تعدها حيوية فى أية تسوية للمسألة الألمانية .

وقـد واصلت بريطانيـا سياستها فى الضغط على الولايات المتحـدة لتقريب

وجهات النظر بينها وبين الإتحاد السوفيتى، ونجحت فى انتزاع موافقتها على دعوة الاتحاد السوفيتى لعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى ، توطئة لإجتماع مؤتمر الأقطاب فى باريس .

وفى هذا المؤتمر تمسك السوفيت بموقفهم، واضطرت الولايات المتحدة أمام هذا الموقف المتعنت إلى قبول حضور وفد من ألمانيا الشرقية جلسات المؤتمر . وكان ذلك بمثابة الاعتراف بالمانيا الشرقية كأمر واقع.

وكلما تشدد المسئولون السوفيت فى موقفهم ،كلما ازدادت الانقسامات بين دول المعسكر الغربى ، ففرنسا وألمانيا لاترغبان فى سياسة الملاينة التى تتبعها الولايات المتحدةوبريطانيا ، لاسيما بعدأن دعا الرئيس ايزنهاور خروشوف لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية . وهناك تم الاتفاق بين الرئيسين على أن تسحب روسيا تهديدها بالقيام بعمل منفرد فى برلين ، فى مقابل موافقةالولايات المتحدة على بحث مشكلات برلين وألمانيا فى مؤتمر قمة من الدول الكبرى . إلا أن هذا المؤتمر الذى عقد فى باريس (مايو ١٩٦٠) قد تقوض فى أول جلسة من جلساته ، نتيجةإسقاط السوفيت طائرة تجسس أمريكية فوق الأراضى السوفيتية، وشن خروشوف حملة شديدة ضد ايزنهاور بهذا الخصوص .

من هذا يتضح لنا أن سياسية الردع أو الانتقام الشامل التى اتبعتها الولايات المتحدة لم تؤد إلى نتيجة حاسمة ، الأمر الذى جعل مستقبل الغرب يبدو قلقاً ،

غير مستقر [1] .

---

١ — مراجع يمكن أستشارتها .

1 - Bernard Brodie, A Foward Strategy for America' N. Y. 1 1

2 - Bernard Brodie, Slrategy in the Missile Age, princeton 1959.

3 - Chirchill, Winston, The Second World War.

4 - Eisenhower, D, Crusade in Europe.

5 - Herbert Khan, On Thermonuclear War, princeton 1960.

6 - Henry Kissinger' Nuclear Weapons and Foreign policy. E. Y. 1957.

7 - Maxwell Taylor' The Uncertain Trumpet, N. Y. 1959

8 - Morton H. Halperin, Limited War in the Nuclear Age, N. Y. 1963.

9 - Richard E. Neustadt, president power ; The poitics of Leadership N. Y. 1960

10 - Robert Osgood, Limited War : The Challenge to American Strategy, Chicago, 1957

11 - Spanier. J., American Foreign Policy since World War II N. Y. 1960

12 - Truman, Harry, Memoirs : Years of Trial Hope. N. Y. 1956

الفصل الرابع عشر

سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى

أوضحنا فى الفصل السابق مدى اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بشئون أوربا فى فترة ما بعد الحرب ، وبينا كيف تدخلت بشكل حاسم لحماية دول غرب أوربا من سيطرة الشيوعيين ، وكيف بنت سياستها الأوربية على أساس اعتبار تلك الدول خط الدفاع الأول عنها ، وعن النظم الديمقراطية فى العالم . ومن ثمة يجب حمايته والدفاع عنه .

وإذا انتقلنا إلى الشرق الأقصى نجد أن تلك المنطقة لا تقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، إن لم تزد عن أهمية أوربا . فالولايات المتحدة بحكم وقوعها على الضفة الشرقية للمحيط الهادى يهمها كل ما يحدث على الضفة الغربية منه ، لما له من أثر لا ينكر عليها . فكل من الضفتين تؤثر فى الأخرى وتتأثر بها . وأقرب مثل لذلك ظهور اليابان كقوة عالمية ، وما ترتب عليه من نتائج بالنسبة لأمريكا .

وسنعالج فى هذا الفصل موقف الولايات المتحدة من المسألة اليابانية ، وقضية أندونيسيا المتفرعة منها ، وكذلك سياستها إزاء الصين الشعبية وفرموزا ، وموقفها من الحرب الكورية والحرب فى الهند الصينية ، وإنشاء حلف جنوب شرقى آسيا .

العلاقات الامريكية اليابانية (١)

كانت علاقة الولايات المتحدة باليابان تتسم بالعطف والتأييد منذ أن أوفدت اليها بعثة بيرى فى منتصف القرن التاسع عشر . وكان لهذا الموقف المشجع من قبل الولايات المتحدة أثره فى تقدم اليابان الحديثة وازدهارها . فلقد أيدت المطالب اليابانية فى الصراع الذى نشب بينها وبين الصين فى أواخر القرن الماضى . كما وقفت من الحرب اليابانية الروسية فى بداية هذا القرن موقف الحياد المشوب بالعطف على اليابان .

وفى الحرب العالمية الأولى أيدت المطالب اليابانية التى تقدمت بها إلى الصين، رغم أن الأخيرة كانت حليفة لها فى تلك الحرب .

وظلت الولايات المتحدة تحسن الظن باليابان حتى داهمت أسطولها فى بيرل هاربور فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، فكان ذلك مقدمة لهجوم واسع المدى شمل منطقة جنوب شرق آسيا ، فاستولوا على سيام ، والملايو ، والفلبين ، وجاوا ، وهنج كنج ، وأخذوا يهددون إستراليا وغينية الجديدة وبريطانيا الجديدة .

وإزاء هذا الهجوم المفاجىء من قبل اليابان ، قامت الولايات المتحدة بانشاء قاعدة عسكرية لها فى كاليدونيا الجديدة الفرنسية ، وفى هبريد الجديدة . كما عينت الجنرال ماك آرثر قائدا عاما لجنوب غربى المحيط الهادى ، والأميرال

---

١ — يرجع الى :

— Edwin Martin, The Allied occupation of Japan. N Y 1948

— Reischauer, The United States and Japan, Cambridge Mass. 1950

— Robert, Fearey, The occupation of Japan, N. Y. 1950

نيمتز قائدا عاماً للبحرية الأمريكية فى المحيط الهادى ، وذلك فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ .

وتمكنت الولايات المتحدة بهذه الحشود البحرية أن تخوض غمار حرب جوية وبحرية هامة ضد اليابانيين فى بحر المرجان ، حالت بينهم وبين النزول مؤقتاً فى جزر سالمون ،وفى الفترة من٣ إلى ٥ يونيو ١٩٤٢ أحرزت الولايات المتحدة إنتصارا عظيما فى ميدوى .

ومنذ ذلك الوقت أخذ التوازن فى القوى البحرية فى المحيط الهادى يأخذ طريقه إلى الوجود ، حتى أن الأمريكيين قد استطاعوا تحرير جزر سالمون فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ .

وتحت شعارى « آسيا للاسيويين » ؛ و « الرخاء الإسيوى المشترك » Asiatic Co - prosperity إندفعت قوات اليابان صوب جنوب شرق آسيا فاكتسحت فى طريقها جزر الفلبين وتايلاند وسنغافورة وأندونيسيا . وبذلك خضع كل جنوب شرق آسيا تقريباً لسيطرة اليابانيين .

أثرت تلك العمليات الحربية بشكل واضح على الدور الذى قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فى أوربا فى أول الأمر ، إذ أن انشغالها بالحرب فى المحيط الهادى قد قلل من فاعلية مساهمتها فى الميدان الأوربى .

بدأت الولايات المتحدة هجومها على جزر المحيط الهادى منذ نوفمبر عام ١٩٤٣ ، واستطاعت أن تحرز النصر تلو الآخر بفضل قيادة الاميرال نيمتز قائد المحيط الهادى الاوسط ، وماك آرثر قائد جنوب غربى المحيط الهادى .

وفى الصين أخذ القتال يشتد ضد اليابانيين ،وكانت الولايات المتحدة تدرك عن يقين أن حكومة تشانج كاى شيك الوطنية فى طريقها إلى التفكك والانحلال،

وأن مساندتها هي الوسيلة الوحيدة لمنع الشيوعيين من التغلب عليها . حتى أن أفضل قوات تشانج كاى شيك كانت لاتحارب اليابانيين ، وإنما كانت موجهة ضد الشيوعيين . ولقد حاولت الولايات المتحدة أن توحد جهود الشيوعيين بقيادة شوان لاى ، والوطنيين تحت رئاسة تشانج كاى شيك ، للوقوف صفـــاً واحدا ضد اليابان ، ولكن محاولاتها باءت بالفشل .

وبعد سقوط ألمانيـــا أخذت اليابان تحارب حربا يائسة رغم مالديها من احتياطى ضخم من القوات والعتاد ، لاسيما بعد أن تحطم معظم أسطولها وأصبحت المدن والشواطىء اليابانية مكشوفة وفى متناول مدفعية الأسطول الأمريكى .

ونظراً للنجاح الذى أحرزه الجنرال ماك آرثر عينته الحكومة الأمريكية قائدا عاما للقوات البرية الأمريكية فى المحيط الهادى . ومن بوتسدام فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٥ وجهت كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا والصين إنذارا إلى اليابان تدعوها إلى التسليم دون قيد أو شرط ، ولكنها رفضت ذلك . وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ ألقت الولايات المتحدة بقنبلتهـــا الذرية الأولى على هيروشيما ، ثم أعقبتها بقنبلة أخرى على ناجازاكى فى ٩ من نفس الشهر . وفى اليوم[1] التالى أعلنت الحكومة اليابانية استعدادها للاستسلام .

قبلت اليابان الإنذار الأمريكى البريطـــانى فى ١٠ أغسطس ، مع طلب الحفاظ على سلطة الامبراطور ، فوافق الحلفاء على هذا الشرط . وبذلك تستسلم اليابان وتنتهى بذلك الحرب فى المحيط الهادى .

اليابان فى ظل الاحتلال

كانت الولايات المتحدة تنظر ، منذ أول الأمر ، إلى ميدان الشرق الأقصى

1 — James, Rise, The Fall of the Japanese Empire p. 343

على أنه ميدانها الذى لا ينازعها فيه أحد . ولهذا عندما استسلمت اليابان أخضعتها لإشرافها التام ، ورفضت كل مشاركة من قبل حليفاتهـــا الأخريات . وقبل أن تلق اليابان سلاحها بفترة قصيرة ، رأت الولايات المتحدة أن ترضى حليفاتهـا (الاتحـاد السوفييتى ، وبريطانيا ، واستراليـــا ، وكندا ، والصين ، وهولندا ، ونيوزيلندا ، والفلبين ، والهند) ، ولو بصورة شكلية ، فاقترحت عليهم تشكيل لجنـــة استشارية لشئون الشرق الأقصى ، على أن يكون لها الاشراف النهائى والسيادة الفعلية .

لم يرض الاتحاد السوفييتى بهذا الوضع ، وطالب بمزيد من الإشراف على شئون اليابان عن طريق تكوين مجلس يطلق عليه اسم « مجلس إشراف حليف لليابان » بدلا من اللجنة الاستشارية ، واتهم الجنرال ماك آرثر بانتهـاج سياسة ترمى إلى تسهيل عودة الروح العسكرى إلى اليابان من جديد .

ودعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر وزراء خارجيـة الدول الكبرى الثلاث فى موسكو فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ لعرض هذا الموضوع عليه . وقرر المؤتمر تكوين « لجنة الشرق الأقصى » من ممثلى الدول الحليفـة التى أشرنا اليها ، ولم يكن لها فى حقيقة الأمر حق مناقشة قرارات القائد الأمريكى .

وكذلك إنشاء « مجلس اليابان الحليف » برئاسة الجنرال ماك آرثر ، وعضوية ثلاثة أعضاء يمثلون الاتحاد السوفييتى وبريطانيا والصين . ومهمته مساعدة الجنرال ماك آرثر فى تنفيذ شروط الصلح ، وتنظيم احتلال اليابان . على أن يحتفظ القائد الأعلى بحقه فى إتخاذ مايراه من قرارات بصفته السلطة التنفيذية الوحيدة للدول الحليفة فى اليابان . أى أن المجلس لم يكن له سلطة حقيقية بجانب سلطة القائد الأعلى . ولهذا كان أثره لا يكاد يذكر فى شئون اليابان.

وقد عملت الولايات المتحدة على انتهاج سياسة معينة إزاء اليابان وأطلقت يدى ماك آرثر فى تنفيذها . وقد ارتكزت تلك السياسة على أسس أربعة، هى :

أولا : تنظيم احتلال اليابان .

ثانياً : القضاء على الدكتاتورية ، وإخضاع اليابان للنظام الديمقراطى النيابى .

ثالثاً : القضاء على تفوق الأسر الكبيرة صاحبة الإحتكارات فى اليابان.

رابعاً : العمل على ضمان الحصول على التعويضات.

أما عن الاراضى اليابانية فقد خسرت اليابان كل مالها من ممتلكات ورجعت إلى ما كانت عليه فى سنة ١٨٩٤ مع فارق كبير ، وهو أن عدد سكان اليابان كان فى تلك السنة ٤٢ مليون نسمة ، بينما فى سنة ١٩٤٥ بلغ السبعين مليوناً. فاسترجعت روسيا ممتلكاتها قبل عام ١٩٠٥ مثل جزر كوريل وميناء بورت آرثر والجزء الجنوبى من جزيرة سخالين . وقسمت كوريا إلى قسمين : القسم الشمالى يحتله الاتحاد السوفييتى ، والجنوبى تحتله الولايات المتحدة ، على أن يعاد توحيدها بعد ذلك كدولة مستقلة . أما جزر المحيط الهادى التابعة لليابان فقد ضمتها الولايات المتحدة إلى ممتلكاتها .

وبذلك أصبحت اليابان خاضعة خضوعا تاماً للولايات المتحدة الأمريكية، وقاعدة هامة من أكبر قواعدها فى المحيط الهادى .

أما فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة فى فترة الاحتلال، فكانت تهدف إلى جعل اليابان دولة ديمقراطية بكل ما تحتوى الكلمة من معنى ، لا من ناحية نظم الحكم والادارة ، ولكن من ناحية تغيير العقلية اليابانية تغييرا حقيقياً عن طريق التربية والتعليم .

وسنجد أنه عندما بدأ « مجلس اليابان الحليف » يباشر سلطاته ؛ بدا تعارض وجهات النظر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ومن الغريب أن نجد بريطانيا والصين تؤازران السياسة السوفيتية، نظرا لما لقيتاه من تعنت ماك آرثر واستبداده برأيه .

واحتدم الخلاف بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بشأن عقد الصلح مع اليابان . فبينما الحكومة الأمريكية تطالب بأن تبت الدول الممثلة فى «لجنة الشرق الأقصى » فى إجراء مفاوضات الصلح ، نرى الاتحاد السوفييتى يتمسك بحق مجلس وزراء الخارجية فى نظر هذا الموضوع ، وبأن تتخذ قراراته بالإجماع ونتيجة تشبث كلا الطرفين بموقفه تأجل عقد معاهدة الصلح .

معاهدة الصلح اليابانية

كانت الولايات المتحدة تعتمد -فى أول الأمر- على الصين الوطنية فى مواجهة الخطر الشيوعى فى الشرق الأقصى ، ولكنها وجدت أنها أضعف من أن تتصدى له ، ولذا بدأت تغير من سياستها تجاه اليابان ، وأصبحت ترى ضرورة إنهاء الاحتلال ، وإعداد اليابان لتكون حليفاً لها، بعد إتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بعدم عودة الروح العسكرى اليها مرة ثانية .

ولهذا كان الجنرال ماك آرثر يحبذ فى سنة ١٩٤٧ عقد معاهدة صلح مع اليابان سواء اشترك فيها الاتحاد السوفييتى أم لم يشترك . ولكن مشروع الصلح قد أخفق لمعارضة الصين الوطنية ، وكذلك لإصرار الاتحاد السوفييتى على أن تتولى لجنة تمثل الدول الأربع الكبرى، وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا والصين وضع مشروع المعاهدة .

ومنذ عام ١٩٥٠ بدأت كل من حكومتى الولايات المتحدة واليابان تميل إلى

عقد صلح منفرد ، على أن تؤمن الولايات المتحدة اليابان ضد أى هجوم شيوعى من الداخل أو الخارج .

وتمهيدا لعقد معاهدة الصلح اليابانية قام جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية بعقد معاهدة ضمان مع الفلبين فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ثم أتبعها بتوقيع « ميثاق أمن المحيط الهادى » بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا ضد احتمال عودة الروح العسكرية إلى اليابان مرة ثانية .

مؤتمر سان فرنسسكو

وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى اثنتين وخمسين دولة لعقـــد مؤتمر فى سان فرنسسكو فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥١ لتوقيع معاهدة الصلح مع اليابان . ورفضت يوغوسلافيا وبورما والهند المعاهدة . وقد بررت الهند موقفها من المعاهدة بأنها لا تحقق لليابان صلحاً كريما مشرفا ، فهى أولا أبقت على قوات الاحتلال الأجنبية فى أراضيها . كما أنها لم توفر سلاما مستقرا لمنطقة الشرق الأقصى ، وكذلك لم تنص على عودة جزيرة فرموزا إلى الصين .

رفض الاتحاد السوفييتى وتشكوسلوفاكيا وبولونيا التوقيع على المعاهدة كذلك . هذا فضلا عن معارضة الصين الشعبية لها لإهمال دعوتها إلى حضور المؤتمر لعدم اعتراف الولايات المتحدة بها، فهاجمتها ووصفتها بأنها قد أضفت على الاحتلال الأمريكى الصفة الشرعية ، وبأنها جعلت من اليابان مستعمرة أمريكية .

وبمقتضى تلك المعاهدة تنازلت اليابان عن جزيرة فرموزا ، وكوريا ، وجزر البسكادور ، والجزء الجنوبى من شبه جزيرة سخالين ، وكوريل ، وباراسيلس ، وسبراتلى .

ونصت كذلك على قبول اليابان دفع التعويضات التى فرضت عليها ، على أن

تراعى حالتها الاقتصادية، بحيث لا تثقل كاهل الميزانية .

كما قبلت اليابان تنفيذ الالتزامات التى نصت عليها المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة .

كذلك تضمنت المعاهدة نصا يقضى بانسحاب القوات الأجنبية من أراضى اليابان بعد تسعين يوما من توقيع المعاهدة ، إلا إذا أبقيت تلك القوات بناء على معاهدة خاصة .

وهذا ما حدث بالفعل ، إذ انتهزت الولايات المتحدة فرصة عدم وجود قوات يابانية تحمى البلاد ، وعقدت مع اليابان « معاهدة أمن » فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ تخول لها إبقاء قواتها فى اليابان بصفة مؤقتة إلى أن تتمكن اليابان تدريجيا من تحمل عبء الدفاع عن نفسها .

ومن هنا نلحظ التشابه الواضح بين موقف الولايات المتحدة من ألمانيا فى السنوات التى أعقبت نهاية الحرب ، وموقفها من اليابان فى نفس الفترة . فكما دفع الخطر الشيوعى على غرب أوربا ، من قبل الاتحاد السوفييتى ، الولايات المتحدة إلى إنهاء الاحتلال فى ألمانيا، وضمها إلى حلف شمال الاطلنطى عن طريق منظمة الدفاع الأوربى ، نجد أن نفس الخطر أملى عليها انتهاج نفس السياسة إزاء اليابان فى مواجهة الخطر الصينى ، وأخذت اليابان تلعب نفس الدور الذى تقوم به ألمانيا ، كل فى منطقته ومجاله ، كجزء من المخطط الأمريكى ، دفاعا عن مصالح العالم الرأسمالى .

قضية أندونيسيا

خضعت أندونيسيا لنفوذ شركة الهند الشرقية الهولندية منذ القرن السابع عشر، ثم حلت الحكومة الهولندية محلها فى إدارة شئون البلاد فى عام ١٧٩٩ . وظلت

هولندا تستغل أندونيسيا إلى أن داهمتها القوات اليابانيـــة فى مارس سنة ١٩٤٢ .

وعندما استسلمت اليابان، انتهز الأندونيسيون هذه الفرصة وأعلنوا استقلالهم بعد ذلك بيومين اثنين (١٧ أغسطس ١٩٤٥) مستندين إلى المواثيق والاتفاقات الدولية التى تمت بين رؤساء حكومات الغرب والولايات المتحدة خلال فترة الحرب. هذا بالاضافة إلى الوعد الذى قطعته الملكة ولهلمينا، ملكة هولندا ، على نفسها فى إذاعة لها أثناء الحرب (٣٠ يوليو ١٩٤١) من أنها ستكون من حكومات أندونيسيا وهولندا وبعض الجزر الأخرى رابطة على غرار الكمنولث البريطانى. وعلى أساس المساواة التامة بين تلك الشعوب فى الحقوق والمصالح المشتركة(1).

وتكونت الجمهورية الأندونيسية تحت رئاسة أحمد سوكارنو ، وقام الأهالى بثورة عارمة ضد قوات الاحتلال اليابانى. وعندما نزلت قوات بريطانيا وهولندا جزيرة جاوا لنزع سلاح القوات اليابانية حدث تصادم بين الهولنديين والأهالى، تطور إلى حدوث معارك مسلحة بين القوتين .

وفى بداية عام ١٩٤٦ تقدمت حكومة جمهورية أوكرانيا السوفيتية بطلب إلى مجلس الأمن للتدخل فى هذا النزاع المسلح لما فيه من تهديد للأمن والسلام الدوليين .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تريا ضرورة الوصول إلى حل للمشكلة بالطرق الودية ، وذلك للحيلولة دون تدهور الأوضاع السياسية

(1) Vlekke. The story of the Dutch Indies, p 207.

والاقتصادية مما يسهل على الشيوعيين الوصـــول إلى الحكم والسيطرة على مقاليد الأمور .

وأسفرت جهود الدولتين عن نجاحها فى عقـــد اتفاقية (١) لنجادجاتى Linggadjati Agreement بين أندونيسيا وهولندا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بشأن الاعتراف بالجمهورية الأندونيسية وتنظيم عملية الجلاء عن البلاد ، وإيجاد تعاون بين هولندا والجمهورية الجديدة فى إدارة شئون البلاد . وكذلك إنشاء اتحاد يضم الولايات المتحدة الأندونيسية وهولندا يسمى بالاتحـــاد الهولندى الأندونيسى Netherlands - Indonesian Union.

وعندما بدأ تنفيذ المعاهدة بدا الاختلاف واضحا بين وجهتى نظر الدولتين، وتطور الخلاف إلى التحام مسلح بين قوات الطرفين، فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية ، التى كان يهمها استقرار الأوضاع فى تلك البلاد حتى لاتمنح الشيوعيين فرصة العمل فى هـــذه الظروف المضطربة ، خصوصاً وأن الحزب الشيوعى الأندونيسى قام بدور كبير فى مكافحة الاستعمار الهولندى ، وفى إعداد الشعب الأندونيسى لمقـــاومة الاحتلال وطرد المعتدين ، إلى التدخل لوقف الأعمال العدوانية . وساعدها على ذلك بريطانيا واستراليا والهند .

وعرضت المسألة مرة ثانية على مجلس الأمن، وقرر استئناف المفاوضات بين الطرفين ، وعين من قبله لجنة أطلق عليها اسم لجنة المساعى الحميدة (الوساطة) Committee of Good Offices تكون مهمتها التوفيق وتقريب وجهات نظر الحكومتين فى المسائل المختلف عليها .

---

(1) International Conciliation " The United Nations and Indonesia, by Foster Collins, March 1950.

ونظراً لعدم إخلاص هولندا فى تنفيذ الاتفاقية ،ومماطلتها فى الجلاء ، وسوء نيتها ، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الوقت قد حان كى تتدخل بشكل حاسم وفعال لحل القضية ، لما فى ذلك من أثر فى إعادة الاستقرار والسلام إلى منطقة جنوب شرقى آسيا التى تحتل جانباً كبيرا من إهتمام الساسة الأمريكيين . ولهذا قامت بتغيير ممثلها فى لجنة الوساطة بآخر على درجة كبيرة من الكفاية السياسية ، وزودته بالصلاحيات الواسعة التى تكفل له النجاح فى مهمته .

ونتيجة تدخل مجلس الأمن ، وجهود لجنة الوساطة ، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء هذا النزاع بما يحقق مصالح الاندونيسيين حتى لا تضطرهم إلى الارتماء فى أحضان الشيوعيين ، لا سيما بعد الإنتصار الذى حققه هؤلاء فى الصين ، أن أشرفت القضية الأندونيسية على الوصول إلى غايتها المرجوة. وبلغ ضغط الولايات المتحدة على هولندا إلى حد قطع المعونة الأمريكية التى كانت تمنحها لها بموجب مشروع مارشال الذى أشرنا اليه. ومطالبتها كذلك بتقديم مزيد من الرجال والعتاد إلى حلف شمال الأطلنطى للوفاء بالتزاماتها العسكرية ، تدعيما للبناء الاقتصادى والحربى لدول غرب أوربا ،وكانت الولايات المتحدة تهدف من وراء هذا المطلب الأخير إرغام هولندا على سحب قواتها من أندونيسيا لمواجهة التزاماتها فى أوربا ، حتى تستطيع أن تقوم بدورها كاملا فى الأحلاف العسكرية الغربية .

وقد لعبت لجنة الوساطة دورا فعالا فى تقدم المباحثات غير الرسمية بين الطرفين . كما يرجع الفضل فيما أحرزته المفاوضات من نجاح إلى مقدرة وكفاءة المستر كوتشران Mr. Cochran مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فى لجنة الوساطة . هذا بالاضافة إلى مواصلة الحكومة الأمريكية ضغطها المستمر على الحكومة الهولندية للوصول إلى تسوية للمشكلة فى أقرب وقت ممكن .

وفى مؤتمر المائدة المستديرة[١] The Round - Table Conference الذى انعقـد فى لاهاى فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٩ تم الاتفـاق بين الطرفين ، وبذلك انتقلت السيادة بصفة رسمية إلى « الولايات المتحدة الأندونيسية » بعد موافقـة حكوماتها عليه فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

وعندما عرضت إتفاقية المائدة المستديرة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت عليها ، فيما عدا خمسة أصوات يمثلون دول شرق أوربا ، فقد عارضوها ووصفوها بأنها شكل جديد للاستعمار الهولندى الذى تؤيده الولايات المتحدة وبريطانيا . كما أتهمت تلك الدول حكومة الجمهورية بالخيانة . وذهب الاتحاد السوفييتى فى معارضته لهذه الاتفاقية إلى حد استخدام حق الاعـــتراض عند عرضها على مجلس الأمن .

وتدل معارضة الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى ، على عدم رغبة الشيوعيين فى حسم هذا النزاع كى تتاح الفرصة للعناصر الموالية لها فى البلاد أن تعمل فى ظروف ملائمة. ظروف الحرب والضغط الاقتصادى والسياسى على البلاد.

ولم يستمر اسم « الولايات المتحدة الاندونيسية » طويلا إذ سرعان ما تغير فى أغسطس ١٩٥٠ إلى اسم « جمهورية أندونيسيا » .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الجمهورية الناشئة ، ما أن حصلت على استقلالها إلا وأعلنت عن المبادىء الخمسة التى ستسير على هديها ، والتى أطلقت عليهـا اسم Pantjasila [٢] وهى: الإيمان بالله، وحب الانسانية، والقومية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية .

---

(١) المصدر السابق .

(2) United States of Indonesia, Ministry of Information, President Sukarno's Speech, Djakarta, 1950.

كما أن إستقلال هذه الدولة الإسلامية قد شد من أزر العالم الإسلامى من ناحية ، وقوى معسكر الدول الداعية إلى السلام، والتى تتبع فى سياستها الخارجية مبدأى التعايش السلمى والحياد الايجابى من ناحية أخرى .

العلاقات الامريكية الصينية

تعرضت الصين لحرب دامية مع اليابان منذ عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٥ . وفى تلك الفترة قامت الحرب العالمية الثانية ، وانضمت الصين بطبيعة الحال إلى جانب دول الغرب ضد اليابان وحلفائها الألمان والايطاليين .

وكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين فى ذلك الوقت ترمى إلى إعادة بنائها من جديد لتقوم بدور إيجابى فى حفظ السلام فى منطقة الشرق الأقصى . وبناء عليه ففى مؤتمر القاهرة عام ١٩٤٣ تتقدم الولايات المتحدة وبريطانيا بوعد إلى الصين بأن تعيدا اليها كل الأراضى التى استولت عليها اليابان (وهى منشوريا وفرموزا ، وجزر البسكادور) ، وكذلك منحها مقعداً فى مجلس الأمن أسوة بالدول الأربع الكبرى : الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفييتى ، وبريطانيا ، وفرنسا .

وبذلت الولايات المتحدة محاولات لإنشاء حكومة صينية ائتلافية من الوطنيين والشيوعيين لتوحيد صفوفهم ، ولكسب الحرب ضد اليابان، ولكنها باءت بالفشل .

كانت الظروف مواتية للشيوعيين فى الصين، فالزحف السوفييتى على منشوريا، وبسط سيطرته عليها قد مكن الشيوعيين من التغلغل فى الريف المنشورى ، ولم تستطع حكومة تشانج كاى شيك الموالية للغرب سوى السيطرة المدن فحسب . ووجدت القوات الصينية الشيوعية فى منشوريا مجالا متسعاً لنشاطها ، ولإعداد نفسها عسكرياً بمساعدة السلطات السوفييتية .

كما ساعد على تجميع قوى الشيوعيين فى شمال الصين وجود حكومات شيوعية قريبة منهم فى منغوليا الداخلية . وأخذت هذه القوى تهدد حكومة تشانج كاى شيك تهديدا خطيرا ، ولم ينه الاتحادالسوفييتى احتلاله لمنشوريا إلا بعد أن ثبتت أقدام الشيوعيين فيها،بحيث أصبحت تكوندولة شيوعية مستقلة استقلالا ذاتياً .

وفى تلك الأثناء واجهت حكومة تشانج كاى شيك صعوبات داخلية كبيرة منذ أن تمكن الشيوعيون من أن ينشقوا عن الحكومة المركزية فى عام ١٩٤٢ ويكونوا حكومة لهم فى اقليم يونان Yunnan . ودارت الحرب الأهلية بين الفريقين : حكومة تشانج كاى شيكتساندها الرأسمالية الصينية ، وتمدهاالولايات المتحدة بكل عون مادى وعسكرى ، وحكومة يونان الشيوعية ويؤازرها الاتحاد السوفييتى .

وبدأت رؤوس الأموال الأمريكية تتدفق على الصين فى صورة استثمارات صناعية بلغت نحو مليارى دولار . وطالب السوفييت بأن يكون لهم نصيب فى تلك الاستثمارات .

التأييد الامريكى لحكومة تشانج كاى شيك

كان تشانج كاى شيك يرى إخضاع الصينيين الشيوعيين بالقوة ، بينما كانت الولايات المتحدة مترددة بين الأخذ بسياسة القوة والسير على سياسةالتفاهم السلمى مع الشيوعيين .ولذا أرسل الرئيس ترومان وسيطاً أمريكياً، هو جورجمارشال رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكى ، للتوفيق بين الكومنتاج والحزب الشيوعى الصينى . ونجح المندوب الامريكى فى الوصول إلى أتفاق فيما بينهما .

ولكن مالبث الموقف أن انفجرمنجديد لتناقض سياسة الولايات المتحدة، فبينما تمثل فى الظاهر موقف الحياد بين المعسكرين المتناحرين ، تقوم فى

الواقع بإمداد تشانج كاى شيك سرا بكل مايحتاج اليه من أسلحة وعتاد . وكان من رأى الجنرال ماك أرثر مساندة تشانج كاى شيك بكل قوة .

وقد دلت تصرفاته بعد هزيمة اليابان على ذلك ، إذ أنه أصدر أوامره إلى قائد الجيش الياباني في الصين بعدم الاستسلام للقوات الصينية الشيوعية . وكان معنى ذلك أن تبقى القوات اليابانية المنهزمة حاملة السلاح إلى أن تصلها القوات الوطنية والقوات الأمريكية . وقد بلغت القوات الأخيرة وحدها في الصين ٦٠٠٠٠ جندى ارتفع إلى ١٤٣٠٠٠ بعد ذلك بشهور قليلة .[1]

ولكن نظرا لتردد السياسة الأمريكية ، ولفساد الكومنتانج ، تمكن الشيوعيون من أن يكون لهم الغلبة فى النهاية .

كانت حكومة تشانج كاى شيك حكومة فاسدة لم تحاول أن تستجيب للمطالب الملحة للطبقات الكادحة ، وتركت لأنصارها من كبار أصحاب رؤوس الأموال والاقطاعيين حرية الإثراء غير المشروع على حساب مصالح الشعب الصينى ، إذ استغل هؤلاء فرصة إنسحاب اليابان من الأجزاء الشمالية للصين ، واندفعوا إليها ، واستولوا على المصانع ومخازن البضائع والسفن والممتلكات ، ونمت الرأسمالية البيروقراطية بصورة منفرة . « وارتفعت ثروات العائلات الأربع الكبرى — وهى عائلات تشانج كاى شيك ووزير ماليته هـ . هـ . كونج ، ووزير خارجيته ت . ف . سونج والأخوة تشن ، الذين كانوا يسيطرون على الجهاز الحزبى فى الكومنتانج — إلى مبلغ إجمالى يقدر بنحو ٢٠٠٠٠ مليون دولار .[2]

---

(1) Epstein, Isral, From Opium War to Liberation, P. 119.

(٢) المصدر السابق ص ١٢١

بدأت الهزائم تتوالى على قوات حكومة الصين الوطنية بزعامة تشانج كاى شيك منذ ابريل عام ١٩٤٧، ولم تستطع المساعدات الامريكية أن توقف زحف الصينيين الشيوعيين ، فسقطت معظم مدن منشوريا فى أيديهم، وأخذت قوات الشيوعيين تتجه صوب المدن الصينية الرئيسية وتطوق قوات الحكومة .

وعندما ساءت الحالة فى الصين ، وأصبح سقوطها أمرا لامفر منه ، أقدمت الولايات المتحدة متأخرة على تقديم عون مالى كبير لتشانج كاى شيك قوامه ٥٧٠ مليون دولار باسم « قانون مساعدة الصين » ، أقره الكونجرس الأمريكى فى ٢ ابريل سنة ١٩٤٧ . ولكن عملية الانقاذ هذه لم يكن لها أثر يذكر فى تجنيب الصين المصير المحتوم .

وسرعان ماشن الصينيون الشيوعيون هجوما عاما على قوات الحكومة فى جبهات متعددة. وحاول تشانج كاى شيك فى ذلك الوقت أن يدخل فى مفاوضات مع الشيوعيين لانقاذ مايمكن إنقاذه ، ولكن الصلح كان ثمنه غاليا ، فهو التسليم بعينه ، ولم يكن الشيوعيون يرضون عنه بديلا .

اعلان الجمهورية الشعبية الصينية

وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٩ سقطت العاصمة بيكين فى قبضة الشيوعيين بعد انسحاب تشانج كاى شيك منها. ثم تتبعوه إلى نانكن وكانتون وهان كيؤ وشنغهاى. وكانت النتيجة المنطقية لهذا النصر الحاسم إعلان قيام « الجمهورية الشعبية الصينية » فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وعندما وجد تشانج كاى شيك أن معاقله فى جنوب الصين قد انهارت أمام ضربات الشيوعيين، فر بأعضاء حكومته وفلول قواته بالطائرة إلى جزيرة فرموزا.

واقتصرت سلطة الحكومة الوطنية على جزيرة فرموزا وجزر البسكادور وبعض الجزر الساحلية الأخرى .

ورغم مساعدة الاتحاد السوفييتى للشيوعيين بالأسلحة والعتاد والرجال فإن هناك اختلافات ملموسة بين الدولتين . ورغم أن الصين تعتبر حليفاً يمكن الاعتماد عليه إلا أنها منذ بداية الأمر لم ترض بأن تقوم بدور التابع .

وفى أكتوبر عام ١٩٤٩ أعلن الاتحاد السوفييتى إعترافه بالحكومة الجديدة وسحب الاعتراف بالصين الوطنية . ثم لم يلبث أن عقد معها فى عام ١٩٥٠ «معاهدة صداقة وتحالف ومعونة متبادلة» لمدة ثلاثين عاماً ، على غرار معاهداته مع دول شرق أوربا . وتنص المعاهدة على التعاون فيما بينهما فى حالة عدوان اليابان أو أية دولة تنضم لليابان بطريق مباشر أو غير مباشر . وكذلك عدم إنضمام أى منهما إلى حلف معاد للأخرى ، والعمل على تنمية التعاون الاقتصادى والثقافى بين البلدين .

الصين والدول الغربية

احتضنت الولايات المتحدة تشانج كاى شيك وبسطت حمايتها عليه، ورفضت الاعتراف بالحكومة الصينية الجديدة أو تنحية مندوب الصين الوطنية عن مقعده فى مجلس الأمن . ولكن نظراً لمصالح بريطانيا ودول الدومنيون فى الصين الشعبية فقد اعترفت بها ، وكانت فرنسا على وشك الاعتراف كذلك لولا اعتراف حكومة الصين الجديدة بحكومة «فيت منه» الثورية المعادية لفرنسا فى الهند الصينية . وعندما عرضت مسألة دخول الصين كعضو فى الأمم المتحدة عارضت الولايات المتحدة بشدة ، وتكتلت خلفها الدول الموالية لها ، فلم تحصل الصين على الأغلبية اللازمة لدخول المنظمة الدولية . وظلت تلك المحاولات تتكرر كل عام تقريباً، ولكنها لم تنجح حتى اليوم .

ويعزى موقف الولايات المتحدة المتعنت من الصين الشعبية إلى قلقها الشديد من تحول هذا المحيط البشرى الضخم المواجه لها على الضفة الغربية للمحيط الهادى إلى الشيوعية ، وما يترتب عليه من تهديد لأمنها وسلامتها أولا ، وتهديد لدول جنوب شرق آسيا عن طريق ذوبانها فى هذا الطوفان الشيوعى الذى تمثل كتلته الكبرى الصين الشعبية والاتحاد السوفييتى .

فمساندة الولايات المتحدة لتشانج كاى شيك ، وحمايتها له ، وإصرارها على أن تظل جزيرة فرموزا بمنأى عن النفوذ الشيوعى، إنما يتفق مع المخطط الحربى الذى فرضته الولايات المتحدة على الصين . ففرموزا تمثل حلقة فى سلسلة القـــواعد العسكرية الأمريكية التى تمتد من إكيناوا شمالا إلى جزر الفلبين جنوباً . فهذه السلسلة المترابطة الحلقات ستنهار أو على الأقل سيتطرق اليها الضعف إذا وقعت فرموزا فى يد الصين الشعبية .

كان انتصار الشيوعيين فى الصين ـ دون شك ـ إخلالا للتوازن الدولى فى منطقـــة الشرق الأقصى . وقد فكر دين أتشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة ـ فى وقت ما ـ أن يستغل تعارض المصالح بين الصين والاتحاد السوفييتى مثل ضم الأخيرة لمنغوليا الخارجية واحتلال منشوريا ، فى أن تتقرب حكومته إلى الشعب الصينى ، وأن تتخلى عن تأييدها لتشانج كاى شيك ، وأن تمهـــد للاعتراف بالصين الشعبية ، وأن تتخذ من ماوتسى تونج مخلب قط لتنفيذ سياسة كبح الجماح ضد السوفييت . وكادت تلك السياسة تتم لولا قيام الحرب الكورية فى عام ١٩٥٠ ، وموقف الصين منها .

الولايات المتحدة ومعاهدة الدفاع المشترك

نشبت فى صيف عام ١٩٥٤ أزمة فى مضايق فرموزا نتيجة إعلان الصين الشعبية

عن عزمها فى الاستيلاء على فرموزا ، وبدأت بالفعل تقصفها بالمدافع ، وإزاء هذا التهديد الجديد . عقدت الولايات المتحـــدة فى ٢ ديسمبر من عام ١٩٥٤ معاهدة دفاع مشترك مع تشانج كاى شيك على نمط المعاهدات التى عقدتهـا مع اليابان واستراليا والفلبين وغيرها . وتنص على أنه إذا هوجمت الدولتين من أية دولة فى منطقة معينة من المحيط الهادى ، (وهى المنطقة التى تقع فيها جزيرة فرموزا وجزر بسكادور والقواعد الأمريكية)فان الدولة الأخرى تهب لمساعدتها طبقا لمـا جاء بنصوص المعاهدة . وكذلك منحت الولايات المتحدة حق إقامة قوات عسكرية فى فرموزا .

أثار عقد تلك المعاهدة غضب الصين الشعبية والاتحاد السوفييتى ، وتأزمت العلاقات الصينية الأمريكية بشكل خطير فى مستهل عام ١٩٥٥ ، نتيجة قيـام الصين الشعبية بالقبض على أحد عشر طيارا أمريكيـا ومحاكمتهم . ثارت ثائرة الأمريكيين، وتعالت الأصوات تطالب بضرب الصين. وتقدم الرئيس أيزنهاور ـ فى ذلك الوقت ـ بطلب إلى الكونجرس الأمريكى لتخويله حق استخدام القوات الأمريكية ، وخاصة البحرية للدفاع عن فرموزا أو جزر البسكادور ، فوافق على ذلك بأغلبية الأصوات .

على أن ساسة الولايات المتحدة كانوا حريصين على ألا يقوم تشانج كاى شيك بأعمال عدوانية واسعة النطاق قد تورطهم فى حرب مع الصين إلا بموافقتهم . أى العودة إلى سياسة حيـــاد فرموزا التى نادى بهـا الرئيس ترومان بصورة أو بأخرى .

وأصبح الموقف الدولى بالنسبة للصين شاذا فى نوعه ، فهناك حكومتان لها تعترف بعض الدول باحداها ويعترف البعض الآخر بالثانية. وليس لهذا الموقف الغريب من حل سوى الإعتراف رسميا بالصين الشعبية ، وقبولها فى عضوية الأمم المتحدة وإلحاق جزيرة فرموزا بالصين الأم .

المسألة الكورية

كانت كوريا خاضعة لليابان منذ عام ١٩١٠ ، وفى مؤتمرى يالتا وبوتسدام تقرر تحرير كوريا من الاحتلال اليابانى . وفى بوتسدام بالذات اتفق الحلفاء على جعل خط عرض ٣٨ شمالا حداً فاصلا بين منطقتى السوفييت والأمريكيين، دون أن يكون هذا الخط فاصلا سياسياً بين دولتين .

وباستسلام اليابان احتل السوفييت كوريا الشمالية فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، وتبعهم الامريكيون بعد شهر تقريبا فى احتلال كوريا الجنوبية .

وفى مؤتمر وزراء الخارجية الذى أنعقد فى موسكو (ديسمبر ١٩٤٥) تقرر وضع كوريا تحت وصاية الولايات المتحدة وروسيا وبريطانياوالصين ، على أن تشكل الحكومتان الامريكية والسوفيتية ، لجنة مختلطة ، تكون مهمتها الاتصال بالأحزاب الكورية لتأليف الحكومة الكورية المؤقتة التى ستوضع تحت وصاية الدول الأربع الكبرى لمدة خمسة أعوام .

ورأت الحكومة السوفيتية أن تقتصر اللجنة فى مشاوراتها على الاحزاب التى قبلت مقررات موسكو ، بينما طالبت الولايات المتحدة بالتشاور مع جميع الأحزاب . كذلك أصرت الولايات المتحدة على أن يكون الانتخاب بالتصويت العام .

واقترحت الحكومة السوفييتية عقد جمعية تضم ممثلى الأحـــزاب والمنظمات الديمقراطية المؤيدة لمقررات موسكو يطلق عليها إسم « جمعية الشعب » ، وتضم أكثر من ١٠,٠٠٠ عضو ، على أن يكون لكل من الشمال والجنوب عـــددا متساويا من الأعضاء .

تدخل الامم المتحدة

عرضت الولايات المتحدة المسألة الكورية على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أغسطس عام ١٩٤٧ بعد أن تعذر على الدول الموقعة على اتفاقية موسكو إيجاد حل مرض لها . وعارض الاتحاد السوفييتى فى ذلك بحجة أن المسألة تتعلق بإنهاء الحرب وليس من حق الجمعية النظر فيها ، فلم يؤخذ بهذا الرأى .

وطالبت الحكومة السوفييتية بدعوة ممثلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبيـة لحضور المناقشات ، فرفضت الجمعية العامة ذلك أيضاً . وعندئذ إنسحب الإتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الموالية له، وقررت عدم الاشتراك فى نظر القضية أو التصويت عليها .

وبعد مناقشات طويلة قررت الجمعية العامة بأكثرية الأصوات تشكيل « اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة فى كوريا » ، تكون مهمتها الإشراف على إجراء الانتخابات ، والمعاونة فى تأليف الحكومة فى كوريا ، والعمل على جلاء قوات الاحتلال . وتضم اللجنة ممثلين عن فرنسا وكندا واستراليا والصين والهند والفلبين واكرانيا وسان سلفادور وسوريا .

دولتان كوريتان

باشرت اللجنة المؤقتة إجراء الانتخابات فى كوريا الشمالية فى ١٠ مايو سنة

١٩٤٨ ، وأسفرت عن فوز «الرابطة القومية للتحقيق السريع لاستقلال كوريا» بأغلبية المقاعد ، وأسند إلى زعيمها سينجمان ری تشكيل الحكومة .

أما فى كوريا الشمالية فقد تشكلت لجنة تنفيذية تحت رئاسة كيم آ ل سونج لاعداد مشروع الدستور وعرضه على المجلس الجديد . وفى أغسطس سنة ١٩٤٨ أجريت إنتخابات عامة فى كـــوريا ؛ اشترك فيها الكوريون الجنوبيون من الشيوعيين ، وتكونت «جمعية شعب جميع كوريا» . وتضم من الشماليين ٢١٢ عضوا ، ومن الجنوبيين ٣٦٠ عضوا. وعلى أثر ذلك تكونت حكومة «جمهورية كوريا الشعبية» (٩ سبتمبر ١٩٤٨) ، واعترف بها الاتحاد السوفييتى والدول التابعة له بالاضافة إلى الصين .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها ضم كوريا الجنوبية إلى الأمم المتحدة ، وكذلك فعل الاتحاد السوفييتى بكوريا الشمالية . ونظراً لاستخدام كل منها حق الفيتو ضد الأخرى ، فقد رفض مجلس الأمن قبول الدولتين .

وفى ديسمبر عام ١٩٤٨ أعلن السوفييت سحب قواتهم من كوريا الشمالية وحذت الولايات المتحدة حذوهم بعد ذلك ببضع شهور . وأصبح الموقف فى كوريا شبيهاً إلى حد كبير بالموقف فى ألمانيا ، فخط عرض ٣٨ شمالا الذى يفصل المنطقتين عن بعضها غدا حدا سياسيا ، تقيم على جانبيه حكومتان متعاديتان لشعب واحد. فكان الموقف على هذا النحو ينذر بالانفجار بين ساعة وأخرى ، خصوصاً وأن المنطقة المحيطة بهذا الخط كانت دائمة الاضطراب، وذلك لحدوث اعتداءات من الجانبين .

الحرب الكورية

لم تلبث تلك الاعتداءات أن اتخـــذت مظهر حرب عندما هاجمت قوات

كبيرة العدد من كوريا الشمالية متخطية خط الحدود ، كوريا الجنوبية فطالبت الولايات المتحدة بعرض الأمر على مجلس الأمن ، وأعلن الاتحاد السوفيتى عدم مشاركته فى نظر القضية موضوع النزاع ما لم تحصل الصين الشعبية على مقعدها فى مجلس الأمن . ولم يحل هذا دون اتخاذ المجلس قراره بوقف القتال وانسحاب المعتدين إلى ما وراء خط عرض ٣٨ شمالا .

وفى نفس الوقت لم تعتمد الولايات المتحدة فى حل تلك المشكلة على الوسائل الدبلوماسية وحدها ، فبادرت إلى تكليف الجنرال ماك آرثر القائد العام لقوات الحلفاء فى اليابان باعداد الكوريين الجنوبيين للقتال وتزويدهم بالأسلحة والمعدات . وكذلك أمر الرئيس ترومان القوات الجوية والبحرية الأمريكية بمساندتهم .

وبناء على ما ورد لمجلس الأمن من تقارير لجنة الأمم المتحدة فى كوريا تدمغ كوريا الشمالية بالعدوان ، لجأت الولايات المتحدة الى مجلس الأمن تطلب منه الموافقة على إصدار عقوبات ضد كوريا الشمالية، فوافق المجلس بأغلبية الأصوات وامتناع مصر عن التصويت على المشروع ، وذلك فى ٢٧ يونيو ١٩٥١ .

وبعد ذلك بيومين اثنين أصدر الرئيس ترومان أوامره إلى الجنرال ماك آرثر بانزال قوات برية فى الأراضى الكورية ومحاصرة شواطئها. وكذلك أمر سلاح الطيران الأمريكى بضرب الأهداف العسكرية فى كوريا الشمالية .

وهبت دول عديدة للمساهمة مع قوات الولايات المتحدة فى تلك العمليات فى ظل علم الأمم المتحدة . وتم ذلك كله خلال امتناع الإتحاد السوفييتى عن الاشتراك فى أعمال مجلس الأمن .

ويمكننا أن نقسم المراحل التى مرت بها المسألة الكورية إلى ثلاث :

المرحلة الأولى : وتمتد من قيام الحرب إلى التدخل الصينى .

المرحلة الثانية : من التدخل الصينى الى عزل ماك آرثر (إبريل ١٩٥١) .

المرحلة الثالثة : وتشمل الفترة من عزل ماك آرثر الى تسوية النزاع .

المرحلة الأولى

تميزت هذه المرحلة بعزوف الولايات المتحدة عن التعلق بمحاولات السلام التى بذلت من قبل الرئيس الهندى نهرو فى أغسطس ١٩٥٠، وفيها حاول التوفيق بين وجهة النظر الأمريكية والسوفييتية بأن اقترح قبول جمهورية الصين الشعبية فى الأمم المتحدة ، فى مقابل إجراء تسوية مرضية للنزاع الكورى. وقبل ستالين هذا العرض على أن يتولى الخمسة الكبار حل النزاع . ولكن الولايات المتحدة رفضت فكرة قبول الصين فى الأمم المتحدة رفضاً باتاً ، وفضلت الحرب .

وقد واجهت قوات الولايات المتحدة وقوات الدول المنضمة اليها مشكلة دقيقة ، فهل تكتفى تلك القوات برد العدوان دون إجتياز خط عرض ٣٨ شمالا كما ترى ذلك بريطانيا وفرنسا ، أم تواصل تقدمها شمالا عبر هذا الخط كما يقترح رئيس جمهورية كوريا الجنوبية سنجمان رى ؟

وفى ٧ أكتوبر ١٩٥٠ وافقت الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار تقدمت به بريطانيا ، وينص على إجراء إنتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة لتكوين حكومة كورية موحدة .

ولم يلبث ماك آرثر أن أمر قوات كوريا الجنوبية باجتياز خط عرض ٣٨ شمالا ، ولحقت بها قوات الأمم المتحدة . وبذلك تنتهى هـــذه المرحلة بعد أن تحولت خطة الدفاع الى هجوم .

المرحلة الثانية

كان اجتياز قوات الأمم المتحدة لخط التقسيم إيذانا بتدخل الصين فى هذا النزاع بتأييد من الاتحاد السوفييتى . فلم يكن من المحتمل أن تقف الصين مكتوفة اليدين أمام تدفق قوات الولايات المتحدة وهى تقترب من حدودها ، فأسرعت بارسال أعداد كبيرة من المتطوعين الصينيين إلى ميدان القتال. وسرعان ما اختل ميزان القوى فى شبه الجزيرة الكورية ، وأنقلبت انتصارات الأمم المتحدة إلى تراجع . وحاول الجنرال ماك آرثر عبثاً أن يتقدم بقوات الأمم المتحدة أمام تصدى قوات صينية كبيرة العدد أرغمتها على التقهقر .

وأمام إخفاق قوات أمريكا وحلفائها طلب ماك آرثر من حكومته أن تسمح له بضرب الصين من الجو . ولكن حلفاء أمريكا ، مهاكان تأييدهم لها ، لم يوافقوا على اتخاذ مثل تلك الخطوة بأى حال من الأحوال ، فربما أدى ذلك إلى تدخل السوفييت ، وقد لا يقتصر هذا التدخل على الميدان الآسيوى فحسب بل قد يتعداه إلى ميادين أخرى مثل الميدان الأوربى . ولم تكن الولايات المتحدة أو حليفاتها على استعداد لخوض غمار حرب عالمية ثالثة .

واشترطت الصين الشعبية لوقف القتال شروطاً ماكانت الولايات المتحدة تقبلها بأى حال من الأحوال . وتشمل قبولها فى الأمم المتحدة ، والتخلى عن جزيرة فرموزا ، والانسحاب إلى ما وراء خط عرض ٣٨ شمالا . وأمام موقف الصين المتشدد فكر الرئيس ترومان فى استخدام القنبلة الذرية ضدها ، ولكنه لم يكن مطلق اليد فى ذلك دون مشورة الدول المشتركة معه فى القتال .

وحاولت دول الكومنولث البريطانى فى أول يناير سنة ١٩٥١ الوصول إلى

حل لهذا النزاع ، فاقترحت هدنة لوقف القتال ، على أن يعقد مؤتمر من الدول الاربع الكبرى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا والصين لإيجاد حل لقضايا الشرق الأقصى ، وعلى رأسها قبول الصين الشعبية فى عضوية الأمم المتحدة ، وتقرير مصير فرموزا . وقبلت اللجنة السياسية هذا المشروع ؛ ولكن عارضته الكتلة الشرقية وكذلك الصين الوطنية والشعبية .

وفى ٢٠ يناير سنة ١٩٥١ وافقت اللجنة السياسية للأمم المتحدة ، بناء على اقتراح الولايات المتحدة، على اعتبار الصين الشعبية دولة معتدية .

وكان ماك آرثر يرى أن إحراز النصر لن يتأتى إلا بضرب الصين ، وخشى حلفاء أمريكا من تهور ماك آرثر واندفاعه ، وشعوره بالاستقلال فى إدارة شئونه . وقد صدق حدسهم حينما أصدر تصريحا – دون الرجوع إلى السلطات المسئولة – يعرض فيه على كوريا الشمالية عقد هدنة وإلا ستمتد عملياته الحربية إلى قلب الصين .

وأمام هذا التهور والاندفاع أصدر الرئيس ترمان فى ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ قراراً بعزل ماك آرثر من جميع قياداته ، وتعيين الجنرال ماثيو ريدجوى قائد الجيش الثامن فى كوريا بدلا منه .

المرحلة الثالثة

كان لعزل ماك آرثر مغزى كبيرا لدى الأوساط السياسية، فمعناه أن الولايات المتحدة لا تبغ توسيع شقة الخلاف أو المضى فى الحرب إلى أبعد من هذا المدى . ونظرا لعدم أستطاعة الطرفين الامريكى أو الصينى كسب معركة فاصلة ، فقد مهد

ذلك لقيـــام المفاوضات بين الطرفين ، لا سيما بعد أن أعلن مندوب الاتحاد السوفييتى فى الأمم المتحـــدة إمكان التعـايش السلمى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، وامكان ايجاد حل للمشكلة الكورية بسحب قوات الطرفين من على جانبي خط عرض ٣٨ شمالا .

لقد أثار عزل الجنرال ماك آرثر كثيراً من الجدل فى الولايات المتحـدة ، وخصوصاً فى الكونجرس الأمريكى . وكان السؤال الذى قفـــز الى أذهان الكثيرين من رجال الحرب هو : هل هم الذين يحكمون البلاد أم رجال السياسة . ولكن إبعادً ماك آرثر عن مسرح الأحداث قد وضع الإجابة لهذا السؤال .

وقد عبر الجنرال عمر برادلى رئيس هيئة أركان حرب القوات الأمريكية المشتركة تعليقاً على خطة ماك آرثر الذى كان يرغب فى تنفيذها «إن إستراتيجية ماك آرثر سوف تجعل الولايات المتحدة تدخل فى حرب خاطئة ، وفى مـــكان خاطىء ، وفى وقت خاطىء ضد عدو خاطىء »[1].

وقد أدرك ترومان خطورة تخفيف الولايات المتحدة لالتزاماتها فى أوربا لمواجهة الحرب الكورية على أمن وسلام أوربا من الخطر السوفييتى.

مفاوضات الهدنة

بدأت المفاوضـات فى ١٠ يوليو ١٩٥١ بين ممثلى الولايات المتحدة وكوريا الشمالية والمتطوعين الصينيين . وتقدم الشيوعيون بمقترحات ثلاثة :

أولا : وقف إطلاق النار فوراً قبل بدء مفاوضات الهدنة .

---

١ — د. اسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية الامريكية فى العصر النووى. مجلة السياسة الدولية العدد الثالث يناير ١٩٦٦.

ثانيا : إعتبار خط عرض ٣٨ شمالا حدا فاصلا من الناحية العسكرية ، على أن تترك مسافة عشرة كيلو مترات على جانبيه كمنطقة مجردة من السلاح .

ثالثاً ـ سحب جميع القوات الأجنبية من كوريا فى أسرع وقت ممكن .

تعثرت المفاوضات بين الطرفين وتوقفت عدة مرات . وأمكن رغم ذلك إحراز بعض التقدم ، ولكنهما اختلفا حول تعيين المراقبين المحايدين فى لجنة الإشراف على تنفيذ بنود الاتفاق،وكذلك إختلفوا بشأن مسألة تبادل الأسرى .

وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٣ أقدمت الصين على خطوة جديدة لحل المشكلة ، فاقتراح شوإن لاى قبول مشروع الهند الخاص بتسليم الأسرى لدولة محايدة . وبدأت المفاوضات بطيئة متعثرة ، ولكنها لم تتوقف لرغبة كل من الجانبين فى إنهاء الأزمة الكورية ، وخصوصاً الولايات المتحدة التى وجدت أن استنزاف قوتها فى حرب فى الشرق الأقصى سيحد من استعداداتها فى أوربا ، مما يشجع السوفييت على الهجوم ، ووافقتها على ذلك بريطانيا وفرنسا . وتمكن الجانبان الأمريكى والكورى الشمالى من تبادل بعض الأسرى. أما فيما يتعلق بالأسرى الذين يرفضون العودة إلى كوريا الشمالية فيوضعون تحت إشراف لجنة محايدة من خمسة أعضاء برئاسة الهند .

وتم توقيع الاتفاق فى ١٧ يونيو على الخط الفاصل للهدنة ، وهو ينحرف قليلا عن خط عرض ٣٨ شمالا ويقطعه من الغرب ومن الجنوب الغربى إلى الشرق والشمال الشرقى . ورفض سنجمان رى قبول الاتفاق،وهدد بسحب قواته من قيادة الأمم المتحدة .

وفى نفس الوقت مكن لعدد يبلغ نحو ٢٧,٠٠٠ أسير من كوريا الشمالية من

القرار ، فقابلته كوريا الشمالية بهجوم عنيف ، ردت عليها قوات الأمم المتحدة بالمثل . ورغم التوتر المفاجىء فى العلاقات بين الجانبين ، فقد أمكن توقيع اتفاق الهدنة فى «بان - مون - جوم» على أن يفصل بين الجيشين منطقة مجردة السلاح بعرض أربعة كيلومترات. على أن ينعقد فى بحر ثلاثة شهور مؤتمر سياسى لايجاد تسوية شاملة للمشكلة الكورية .

وقعت الولايات المتحدة فى ٧ أغسطس معاهدة دفاع بينها وبين كوريا الجنوبية، وكذلك قدمت لها مساعدات اقتصادية هامة . وحذت روسيا حذوها بالنسبة لكوريا الشمالية . على أن انعقاد المؤتمر السياسى قد صادفته عقبات كثيرة لاختلاف وجهات النظر بين الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن الهدف من عقد المؤتمر ، فالدولة الأولى كانت تهدف من ورائه إلى توحيد كوريا فى نهاية الأمر، بينما ترى بريطانيا أن الأمر يجب أن يقتصر على حماية كوريا الجنوبية من العدوان فحسب .

فشل سياسة كبح الجماح

دلت تجربة الحرب الكورية على فشل السياسة الأمريكية القائمة على إستراتيجية كبح الجماح إزاء العالم الشيوعى ، وأصبح الرأى العام الأمريكى لا يحتمل بقاء تلك السياسة بعد أن عجزت عن إيقاف العدوان الشيوعى . وحتى عندما حققت قوات الأمم المتحدة إيقاف جيش كوريا الشمالية عند خط عرض ٣٨ شمالا ، بدأت تتحول عن سياسة الدفاع فى كوريا إلى سياسة الهجوم لترحيد البلاد وتخليصها بالقوة من السيطرة الشيوعية دون أن تعمل حساباً لتدخل الصين، لأنها كانت تظن كما يقول دين اتشيسون بأن تدخل الصين سيزيد متاعبها وسيعرضها للخطر - لا من قبل قوات الأمم المتحدة - ولكن من جانب الاتحاد

السوفييتى.[١] وقد أثبتت الأحداث خطأ هـــذا الزعم كما أن فشل الولايات المتحدة أيضاً فى جعل الصين الشعبية دولة ديمقراطية حليفة يعتمد عليها فى تنفيذ السياسة الأمريكية فى الشرق الأقصى ، قد أصاب الشعب الأمريكى بخيبة أمل ، وزاد من عدد الساخطين على تلك السياسة وارتفعت الأصوات منادية بضرورة التشدد مع العدو لاستعادة هيبة الولايات المتحدة ، ولإنهــــاء الحرب الكورية نهاية مشرفة .

استراتيجية الانتقام الشامل

استغل الجمهوريون فى الولايات المتحدة حالة الاستياء والتذمر من سياسة الديمقراطيين الخارجيةفى كسب المعركة الانتخابية فى عام ١٩٥٢ . فأخذوايكيلون الاتهامات للرئيسيين الديمقراطيين روزفلت وترومان ويعلنون أنهما قد عملا على تحقيق الترسع الشيوعى فى مؤتمرات طهران ويالتا وبوتسدام . وهاجم جون فوستر دلاس المتحدث باسم الحزب الجمهورى فى الشئون الخارجية (وسيصبح وزيراً للخارجية فى حكومة الجمهوريين بعد فوز الحزب فى الانتخابات) سياسة كبح الجماح التى سارعليها الديمقراطيون، ووصفها بأنها سياسةسلبية ، لأنهاأسلمت زمام المبادرة للعدو، وأوضح بأن سياسة الولايات المتحدة يجب ألايكون الهدف منهـــا التعايش السلمى إلى مالانهاية مع التهديد الشيوعى ، ودعا إلى أن تلتزم الولايات المتحدة سياسة تجعلها من جديد مصدرأمل الشعوب المستعبدة المتعطشة إلى الاستقلال ومصدر يأس للمعتدين ،[٢]

---

(1) Spanier J. 'American Foreign Policy since World War II P. 87.

(٢) المصدر السابق

أى أن الجمهوريين قد تعهدوا فى دعايتهم الانتخابية بإنهاء الحرب الكورية بأقل الخسائر الممكنة عن طريق وضع استراتيجية هجومية ، وهى ما أطلق عليها اسم سياسة الانتقام الشامل Strategy of Massive Relation .

على أن هذه السياسة الجديدة ستظل قاصرة عن تحقيق الهدف المنشود ، فلم يكن ساسة الولايات المتحـــدة جادين فى دعواهم لتحرير الشعوب الخاضعة لاستبداد السوفييت ، فوقفهم السلبى من ثورة ألمانيا الشرقية فى مايو عام ١٩٥٣ ، وكذلك من الثورة المجرية فى أواخر عام ١٩٥٦ ضد الحكم السوفييتى لأكبر دليل على أن ساسة الجمهوريين لايختلفون كثيرا عن الساسة الديمقراطيين الذين هاجموهم بالأمس القريب . أى أنهم قبلوا الأمر الواقع وتحولت سياستهم الجديدة إلى سياسة كبح الجماح أو الحصر من جديد .

ويشرح جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكى سياسة الانتقام الشامل التى حاول فيها تلافى ما وقعت فيه الولايات المتحدة من أخطاء ، بأنها تستند على قوة أمريكية هائلة للانتقام الفورى بوسائل معينة. وفى المكان والزمان الذى تحدده الولايات المتحدة وحدها . ويقول : « إن الطريقة الوحيدة لوقف أى معتد فى المستقبل هى أن نقنعه مقدما ، بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه اليه ضربات انتقامية عنيفة ستجعله الخاسر فى النهاية من وراء عدوانه [١] . »

ويبدو أن الرأى العام الأمريكى قد أقتنع بهذه السياسة ، فإما حرب شاملة رادعة ، وإما لا حرب على الإطلاق ، لا سيما وأن الشعب الأمريكى كان كارها الدخول فى مغامرات حرب جديدة كالحرب الكورية . زد على ذلك أن تلك السياسة تحقق تخفيضاً فى نفقات التسلح لعدم الحاجة إلى الاحتفاظ بقوات برية

---

(١) المصدر السابق ص ٦١

كبيرة العدد . وتهتم الولايات المتحدة باحكام الحصار حول الاتحاد السوفييتى ، عن طريق إقامة حزام من القواعد العسكرية حوله ، وخصوصاً فى جهتى الشرق الأوسط والأقصى ، بواسطة حلفى بغداد والسيتو ، وضمان عدم تخطى السوفييت لهذا الحزام ؛ وإلا الحرب الشاملة .

فدلاس إذاً بهذا الأسلوب الجديد فى السياسة نبذ فكرة الدخول فى حرب محدودة ،كما فعل ترومان واتشيسون من قبل ، واعتقد بأن الامريكيين لو أعلنوا عن عزمهم ضرب السوفييت بالقنابل الذرية إذا ما اعتدوا على آسيا ، لما وقعت الحرب الكورية . وقد عرفت هذه السياسة بسياسة « حافة الهاوية » .

أوفت حكومة الجمهوريين بالكثير من الوعود التى قطعتها على نفسها خلال فترة الانتخابات ، وخصوصاً ما يتعلق منها بالحرب الكورية وموقفها من الاتحاد السوفييتى .

فأولا : نجحت فى إنهاء الحرب الكورية وتخفيض نفقات الجيش .

ثانياً : مد خط القواعد والأحلاف العسكرية الذى يطوق الكتلة السوفييتية الصينية من النرويج إلى تركيا نحو الشرق حتى وصل إلى الشرق الأقصى .

ثالثاً : العمل على حماية هذا الخط بكل الوسائل ، فأى تعد عليه يعتبر مجازفة بحرب شاملة مع الولايات المتحدة .

وقد استخدم دلاس هذا الاسلوب القائم على سياسة حافة الهاوية فى إنهاء الحرب الكورية ، من ذلك سحبه للجيش السابع الامريكى من مضيق فرموزا ليخلى بين قوات تشانج كاى شيك والصين . وكذلك تهديده للصين بفرض الحصار عليها وضربها بالقنابل اذا ما فشلت الجهود المبذولة لتحقيق الهدنة فى كوريا . وبذلك استؤنفت المفاوضات من جديد فى يونيو سنة ١٩٥٣ .

مؤتمر جنيف (١٩٥٤)

اتفقت الدول الأربع الكبرى: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا، على عقد مؤتمر فى جنيف يضم الصين الشعبية فى ٢٦ إبريل سنة ١٩٥٤، للنظر فى معاهدة الصلح الكورية، وكذلك وضع تسوية للحرب فى الهند الصينية بعد أن تفاقمت الحالة فيها وعجزت قوات فرنسا عن مواجهة قوات جيش التحرير.

إنعقد المؤتمر فى موعده قبيل سقوط (ديان - بيان - فو)، وكان للمسألة الكورية الأولوية فى البحث. ولم يحرز المؤتمر أى نجاح فى هذا الموضوع وذلك لإصرار الكوريين الجنوبيين على الوحدة وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، ورفض الكوريين الشماليين ذلك.

وعلى أى حال فقد إنتهت الحرب الكورية بالعودة إلى خط التقسيم القديم وبتنازل الولايات المتحدة عن توحيد كوريا، كما جاء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٠، أى أن الحرب الكورية قد انتهت من حيث بدأت.

الحرب فى الهند الصينية

كان الاستيلاء على بلاد الشرق الأقصى حلماً يراود عقول رجال السياسة والحرب فى اليابان، وقد استغل اليابانيون فرصة سقوط فرنسا فى عام ١٩٤٠ أمام جحافل الألمان، وقاموا بالاستيلاء على شمال الهند الصينية، ثم والوا زحفهم بعد ذلك إلى أن وقعت كل الهند الصينية، بل كل جنوب شرق آسيا تقريباً فى أيديهم.

وقد عاد النفوذ الفرنسى مرة ثانية إلى الهند الصينية بعد إستسلام اليابان

ضعيفاً متهالكا ، شأنه فى ذلك شأن الهولنديين فى أندونيسيا ، لاسيا وأن فرنسا لم تقم بتحرير تلك البلاد من الاحتلال اليابانى، وإنما قام بهذا العمل البريطانيون فى الجنوب ، والصينيون فى الشمال .

حاولت فرنسا الوصول إلى اتفاق مع الزعماء الوطنيين يراعى مصلحة الطرفين، ولكن حزب « فيت منه Viet Minh » كان قد أعلن الاستقلال وقيام جمهورية مؤقتة فى أغسطس من عام ١٩٤٥ وبدأ يحارب فرنسا حربا لاهوادة فيها بقوات كبيرة العدد ، ومجهزة بأحدث الأسلحة ، ومدربة أحسن تدريب . ولم يحل دون استمرار تلك الحرب إعتراف فرنسا باستقلال فيتنام ولاوس وكمبوديا فى ظل « الإتحاد الفرنسى » .

بدأت الحركة الوطنية ـ تحت زعامة « هوشى منه » تشتد فى الهند الصينية ضد فرنسا ، وخصوصاً فى عام ١٩٤٦ عندما حاولت فرنسا قمع الحركة بالقوة، فقامت الحرب الأهلية . وإزاء تلك الحركة قامت فرنسا باعطاء بعض التنازلات للثوار، فأعلنت قيام دولة فيتنام تحت حكم الإمبراطور باوداى ، كما أعلنت كذلك ضم كمبوديا ولاوس للاتحاد الفرنسى .

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تعطف على فرنسا فى ذلك الوقت . ولكن هزيمة تشانج كاى شيك وسيطرة الشيوعيين على الصين ، وقيام الحرب الأهلية فى الهند الصينية أرغم الولايات المتحدة على تأييد فرنسا وتحمل ثلاثة أرباع نفقات الحرب فى تلك الجهات. كما أعلن كل من أيزنهاور ووزير خارجيته دلاس عن أهمية الهند الصينية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة وسلامتها ، وفى نفس الوقت حذرا الصين الشعبية من التدخل . ولن يكون لهذا التحذير أى أثر

لعزوف الولايات المتحدة عن الدخول فى مغامرة حربية جديدة، ولاعتقاد الصين بأن الولايات المتحدة لن تغامر بحرب شاملة من أجل الهند الصينية.

وفى ١٣ مارس ١٩٥٤ عندما قامت قوات «فيت منه» بهجوم خطير على قلعة «ديان بيان فو»، وهددت القوات الفرنسية تهديدا قويا، بدأت الولايات المتحدة تتحرك، ودخلت سياسة الانتقام الشامل إمتحانا عسيرا فى الهند الصينية.

وكانت نهاية الحرب الكورية إيذانا بزيادة الضغط على فرنسا فى الهند الصينية بعد أن تحولت المساعدات الصينية إلى القوات الوطنية هناك. ووجدت فرنسا أنها لا تستطيع الدفاع عن وجودها دون مساعدة الولايات المتحدة. وهذا مادعا دلاس إلى التصريح فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ بقوله: «إنه تحت الظروف الحالية فان أية محاولة لفرض النظام السياسى للاتحاد السوفييتى وحليفه الصينى على جنوب شرقى آسيا بأية وسيلة من الوسائل، سوف ينجم عنها تهديد خطير للعالم الحر بأسره. وتشعر الولايات المتحدة أن هذه المحاولة لن تقابل باستجابة سلبية بل بعمل جماعى، ورغم ما قد ينطوى عليه هذا العمل الجماعى من مخاطر إلا أن هذه المخاطر ستكون أقل كثيراً عما سيواجهنا فى السنوات القليلة المقبلة إذا ما تخاذلنا فى مقاومة التهديد الذى نتعرض له اليوم».[1]

كان على الولايات المتحدة فى الهند الصينية أن تختار بين أمرين[2]:

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية الامريكية فى العصر النووى. مجلة السياسة الدولية. العدد الثالث. يناير ١٩٦٦

(2) Bernard Brodie, A Forward Strategy for America p. 97.

إما أن تقوم بعمل حاسم لإثبات ما تقـــول ، وإما أن تقف موقفا سلبياً وأن تتخاذل ، وترددت بينهما ، فهل تستخدم قواتها الجوية فى إعاقة تقدم الشيوعيين؟ ولكن أثبتت هذه التجربة فشلها فى الحرب الكورية . إذاً لم يكن أمامها سوى إتخاذ وسيلة أكثر فاعلية من الأولى ، وهى أن تهاجم الصين نفسها تطبيقا لاستراتيجية الانتقام الشامل ، ولكن الرأى العام الأمريكى لم يكن مستعدا لقبول ذلك ، فانتهت الحرب بفشل فرنسا ووقوع شمال الهند الصينية فى قبضة الشيوعيين . وقبلت فى نهاية الأمر توقيع إتفاقية الهدنة فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ وتقضى بجعل خط ١٧ شمالا حدا فاصلا بين فيتنام الشمالية الشيوعية (فيت منه) وفيتنام الجنوبية غير الشيوعية .

وهكذا نرى أن إستراتيجية الانتقام الشامل قيدت حركة الولايات المتحدة وأصابتها بنوع من الجمود فلم يكن من المعقول أن تشن حـــربا لتدمير الاتحاد السوفييتى والصين ، من أجل الحصول على نصر محدود فى الهند الصينية ، كما أن هذه السياسة قد أثبتت فشلها فى الحروب المحدودة ، وأثارت الرعب فى نفوس حلفائها ، ولم تنجح فى أن يكون لها أدنى تأثير على أعدائها .

وحتى حينما كانت الولايات المتحدة تنفرد فى فترة ما بعد الحرب مباشرة بالتفـــوق النووى ، لم تستطع أن تطبق تلك الاستراتيجية لتخويف الاتحاد السوفييتى . وفى ظل هذا التفوق العسكرى حاول السوفييت أن يبسطوا نفوذهم على إيران واليونان ، ولكنهم فشلوا فى ذلك . ومع ذلك نجحوا فى أماكن أخرى ، فاستولوا على الحكم فى تشكوسلوفاكيا ، وكذلك نجحوا فى حصار برلين، وفى هزيمة تشانج كاى شيك ، وإقامة حكم شيوعى فى الصين ، وفى مساندة الشيوعيين فى كوريا ، وفى الهند الصينية .

وخلاصة القول فان ربط الولايات المتحدة الأمريكية نفسها باستراتيجية صعبة

التنفيذ قد مهدت ـ دون شك ـ الطريق أمام التوسع الشيوعى .

على أن فشل سياسة الولايات المتحدة فى رد العدوان الشيوعى والقائمة على استراتيجية الانتقام الشامل قد دعا المسئولين الأمريكيين عن الأمن القومى فى أن يفكروا فى وسيلة سياسة أخرى تكون أكثر مرونة وتتلاءم مع الحروب المحدودة ، فنشأت نظرية الحروب المحدودة Theory of Limited Wars وتقوم على أساس إستخدام الأسلحة النووية التكتيكية بدلا من الأسلحة التقليدية فى الحروب المحدودة ، وذلك فى الحالات الضرورية جدا للقضاء على العدوان .

على أن هذه النظرية الجديدة وجدت هجوما من قبل المسئولين السوفييت ، فجاء على لسان خروشوف قوله : إن نظرية الحروب المحدودة أو الحروب الصغيرة التى تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل قد وجدت رواجا وانتعاشا فى الحرب ، فعن طريق هذه الحروب يرغب الاستعماريون فى قمع حركات التحرر الوطنى والإطاحة بالحكومات التى تقف عقبة فى طريق مصالحهم ، والشىء الذى يجب ألا يغيب عن بالنا هو أن الحروب الصغيرة تحت الظروف الحاضرة لايمكن بحال أن تظل محدودة . إن اندلاع أى حرب صغيرة كفيل أن يحولها إلى حرب عالمية . »[1] فالاتحاد السوفييتى لايؤمن إذاً بهذه النظرية ويشك فى إمكان التحكم فيها وحصرها .

ونشأت فى ذلك الوقت فى الولايات المتحدة أستراتيجيتان كبديل لاستراتيجية الانتقام الشامل ، هما استراتيجية الاستجابة المرنة Strategy of Flexible Response وتقوم على أساس استعداد الولايات المتحدة لكل الاحتمالات كقيام حرب عامة

---

(١) مجلة السياسة الدولية العدد الثالث يناير ١٩٦٦ .

أو حرب محدودة ، ، وضع سياسة معينة لكل منها . وقد تبناها الرئيس جون كنيدى ، ووزير الدفاع روبرت مكنمارا .

والاستراتيجية الثانية هى « استراتيجية القوة المضـــادة المقيدة » Strategy of Controlled Counterforce ، وهى تقوم بصفة أساسية على تناسب الضربة الانتقامية للولايات المتحدة مع طبيعة النزاع المحتمل .

حلف جنوب شرقى آسيا

كان لانهيار قوة فرنسا فى الهند الصينية أثره فى تفكير الولايات المتحدة فى أن يمد الحزام الذى يطوق الاتحاد السوفييتى إلى شرق آسيا . ففى مانيلا ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وقعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتايلاند والفلبين وباكستان واستراليا ونيوزاندا ، على منظمة حلف جنوب شرق آسيا . وقـــد تضمن بروتوكول المعاهدة مد حماية الحلف لكى يشمل لاوس وكمبوديا وجمهورية فيتنام . وأضافت الولايات المتحدة تحفظا إلى المعاهدة ، وهو ألا يستخدم الحلف إلا لمواجهة الشيوعيين فحسب ، وقصدت بذلك طمأنة الهند بأنها لن تتدخل فى حالة قيام حرب بينها وبين باكستان .

علاقة الولايات المتحدة بالهند (١)

وجد حلف جنوب شرق آسيا معارضة من قبل الهند رغم كونها دولة غير

(١) يرجع الى :

— Harrison, S. S., India and the United States, N. Y. 1961.
— Rosinger, L K, India and the United States : Political and Economic Relations, N. Y. 1950.
— Talbot, P. and Poplai, S. L, India and America, N. Y. 1958

شيوعية . ويرجع هذا إلى إختلاف نظرة كل من الهند والولايات المتحدة إلى السلام . فالولايات المتحدة ترى أن تحقيق السلام لا يتأتى إلا إذا عملت على تقوية دفاعها ، وتنظيم سلسلة من الأحلاف العسكرية الجماعية ، حتى تستطيع أن تقوم بمفاوضة خصومها من مركز القوة وليس من مركز الضعف .

وقد انتقد الرئيس نهرو تلك السياسة مرارا ، ووصفها بأنها لا تؤدى إلى إحلال السلام بقدر ما تخلق حالة من عدم الاطمئنان وانعدام الثقـــة وزعزعة الإستقرار ، وزيادة حدة التوتر الدولى . وأوضح الرئيس الهندى بأن هذا الحلف قد أقحم قارة آسيا فى خضم الصراع العالمى الخطير بين القوتين الكبيرتين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . وفى نفس الوقت فان اشتراك الباكستان فى هذا الحلف قد قرب خطر الحرب الباردة الى حدود الهند .

وأعلن نهرو فى عام ١٩٥٤ أن «هناك طريقين لموضوع الحرب والسلام»[١] الطريق الأول ، وهو الذى يرى أن الحرب أمر لا يمكن تلافيه ، وبناء عليه يجب الاستعداد لها . والطريق الثانى وهو الذى يفضله ويسير عليه وهو أنه «يجب تفادى الحرب بأى ثمن بل وبكل ثمن» .

فالتباين الواضح فى نظرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند، يرجع كما يقول راجاجو بالاشارى الحاكم العام السابق للهند - الى «أن الخلاف العظيم بين أمريكا والهند هو أن الأسلوب الذى تنتهجه أمريكا لتدعيم السلام على الأرض لا يجد قبولا فى الهند»[٢]

(١) نورمان د. بالمر : النظام السياسى فى الهند . ترجمة د. محمد فتح الله الخطيب ص ٣٦٦

(٢) المصدر السابق ص ٣٦٧.

(4) Harold R. Isaacs, Scratches on Our Minds : American Images of China and India, N Y. p. 239.

وموقف الهند من حلف جنوب شرق آسيا يدعونا إلى الرجوع قليلا إلى الوراء لتتبع علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. ففى خلال تلك الفترة أقامت القوات الأمريكية فى الهند إلى جوار القوات الانجليزية هناك. وبدأ حزب المؤتمر الهندى يدعو ـ وقتئذ ـ لاستقلال الهند بعد إنتهاء الحرب وأتخذت الحكومة البريطانية موقفا عنيفا من الحزب ، مما دعا الولايات المتحدة ـ بصفتها دولة حليفـــة ـ أن تلفت نظرها الى ضرورة تغيير تلك السياسة حتى لا تؤدى الى اضطرابات فى الهند تعرقل المجهود الحربى المشترك فى آسيا .

لم ترحب بريطانيا بتدخل الولايات المتحدة فى شئون الهند ، وقابل تشرشل رئيس وزراء بريطانيا مقترحات الرئيس الأمريكى روزفلت بشأن منح الهنود بعض التنازلات بامتعاض شديد ، فى نفس الوقت الذى قوبلت فيه تلك النوايا الطيبة من قبل روزفلت بارتياح شديد فى الهند .

وقامت العلاقات بين الولايات المتحدة والهند بعد استقلالها على أساس الصداقة والاحترام المتبادلين ، والإشتراك فى تحقيق الأهداف السلمية المشتركة. وهى التى عبر عنها الرئيس نهرو بقوله : « إن جمهوريتنا تشترك فى عقيدتها فى المؤسسات الديموقراطية وفى أسلوب الحياة الديمقراطى وهى مخلصة لأهداف السلام والحرية »[1] :

وكانت الصداقة وحسن التفاهم هى طابع العلاقة بين الدولتين الأمريكية والهندية ، وفى هذا الأطار التقت الدولتان حول أهداف معينة اتفقت وجهة

---

(١) من حديث نهرو الذى أذاعه الراديو والتلفزيون الأمريكي فى ديسمبر سنة ١٩٥٦ أثناء زيارته للولايات المتحدة .

نظرهما بشأنها ، وإن اختلفت حول أهداف أخرى. ومع ذلك لم يحل الإختلاف فى بعض النقاط من استمرار التفاهم والتعاون بين الدولتين فيما يعود عليهما وعلى السلام العالمى بالفائدة المرجوة.

ويمكن تحديد السمات الرئيسية للعلاقة بين الدولتين بأنه « بالرغم من تباين الأسلوب والسياسة التى واجهت حتى الآن العلاقات الهندية الأمريكية ، والتى قد تبقى لفترة أخرى على هذا النحو، فان هذه الدراسة بينت أن المصالح المشتركة بين الهند والولايات المتحدة تزيد كثيرا عن الخلافات، وأن من مصلحة كل من الهند والولايات المتحدة أن تتعاونا تعاونا فعالا فى مجال المشاكل العالمية الهامة ، وأن يطرد الإعتراف بالمكاسب المشتركة المترتبة على هذا التعاون فى كل من البلدين، كلما تقابلت مصالحها السياسية فى عدد كبير من المسائل » [1]

وإذا أردنا ـ على سبيل الحصر ـ أن نحدد نقط الاختلاف بين الدولتين فى السياسة الخارجية ، وخصوصاً فى منطقة جنوب شرقى آسيا ، نجد أنها تنحصر فى موضوعات ثلاثة ، هى (٢) :

أولا : الوسائل الكفيلة بتحقيق السلام .

ثانياً : تقدير الدولتين لحقيقة الخطر السوفييتى الشيوعى .

ثالثاً : سياسة كل من الدولتين إزاء الصين الشعبية .

ففيما يتعلق بالموضوع الأول اختلفت وجهة نظر الدولتين فى الوسائل الكفيلة بتحقيق السلام . فالولايات المتحدة ترى أن الوصول إلى هـذا الهدف يتطلب

---

(1) Talbot and Poplai. India and America. p. 193.

(٢) نورمان هـ بالمر : النظام السياسى فى الهند ص ٣٦٦ .

إستعدادا حربياً دائماً ، وإتباع سياسة تقوم على أساس إنشاء سلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية التى تحيط بالكتلة الشيوعية كالحزام ، والتى تمتـد من أوربا الغربية حتى الشرق الأقصى ، وهى سياسة الحصر التى سارت عليها . أى أنها ترى أن الوصول إلى السلام طريقه الإستعداد الدائم للحرب .

بينما تجد الهند فى سياسة الأحلاف العسكرية التى تطلق عليها الولايات المتحدة اسم « الدفاع الجماعى » لاتؤدى إلى إستقرار السلام بقدر ماتدفع العالم إلى حالة من التوتر وعـدم الثقة ، وإشتداد الحرب البـاردة . وترى أن الوسيلة الوحيـدة الوصول إلى السلام هى الاحترام المتبادل بين الشعوب والتعاون الفعال فيما بينها ، والتفاهم لحل الخلافات دون اللجوء إلى إستخدام القوة .

أما عن تقدير الدولتين لحقيقة الخطر السوفييتى فيختلف ؛ وهذا الاختلاف راجع بطبيعة الحـــال إلى تباين ظروف كل من الدولتين فى الناحيتين الداخلية والخارجية ، فالخطر الشيوعى فى نظر دولة رأسمالية كالولايات المتحدة يأتى فى المرتبة الأولى من الأهمية ، وتوجه له كل طاقاتها وإمكانياتها ، لاسيما وأنها تمثل قاعدة العـالم الرأسمالى الديمقراطى ، وتأخذ على عاتقها حماية دول غرب أوربا والديمقراطيات فى العالم .

بينما تجد الهند لا تضعه فى المرتبة الأولى من الأهمية ، بل أن بعض الهنود لايشعرون بهذا الخطر الشيوعى . وهذا راجع إلى طبيعة المشاكل الداخلية التى تواجهها الهند كدولة فقيرة ، تسعى جاهدة للتغلب على الصعاب التى تقابل الدول الناميـة للنهوض باقتصادياتها . فالخطر السوفييتى على الهند - إن وجد - يعد فى المرتبة الثانية بالنسبة إليها .

كما أن موقع الهند الجغرافى الممتاز فى منتصف جنوب آسيا بين الكتلتين الكبيرتين الشيوعية والرأسمالية قد فرض عليها سياسة التعايش السلمى والحياد الايجابى وعدم الانحياز . وبهذا الأسلوب احتلت الهند - رغم ضعفها - مركزا مرموقا فى السياسة الدولية ، أكسبها إحترام دول العالم ، أكثر مما لو إنحازت إلى فريق دون آخر .

وإذا إنتقلنا إلى نقطة الاختلاف الثالثة ، وهى موقف الدولتين من الصين الشعبية نجد أن الهند لاتقر سياسة الولايات المتحدة فى عدم الاعتراف بالصين التى تمثل أكثر من خمس سكان العالم ، ووقوفها فى وجه كل المحاولات التى بذلت لاشتراكها فى عضوية الأمم المتحدة ، وتعتبر هذا العمل إمتهانا لكرامة أكبر دولة آسيوية . وقد أدى اقتناع الهنود بضرورة حل هذه القضية حلا عادلا ، إلى تبنى الهند موضوع إنضمام الصين إلى الأسرة الدولية ، والدفاع عنه فى المحافل الدولية ، وكذلك إلى عدم الإعتراف بالصين الوطنية .

وترى الهند أن عدم حل تلك المشكلة سيؤدى - دون ريب - إلى عرقلة التعاون الدولى . زد على ذلك أن أية تسويات للقضايا الأسيوية لاتعترف بها الصين ، ولا تشترك فى إتمامها ، لن يكتب لها الإستقرار ، وسيكون مآلها أخيراً إلى الفشل .

وهناك بعض الأمور التى تركت أثراً غير محمود فى الهند ، مثل المعونة العسكرية الأمريكية الباكستان بصفتها دولة حليفة فى الحلف المركزى (حلف بغداد سابقا) وإنشاء حلف جنوب شرق آسيا ، وموقف الولايات المتحدة من قضية كشمير ، وسياسة التمييز العنصرى التى تمارسها الولايات المتحدة فى بلادها والتى تشجع غيرها من الدول على ممارستها . وكذلك نزول القوات الأمريكية إلى لبنان فى الأزمة التى صحبت قيام الثورة العراقية فى صيف عام ١٩٥٨ .

وإلى جانب ذلك التقت الدولتان فى مواقف أخرى ، مثل تعاون البلدين فى الوقوف إلى جانب مصر فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، وكذلك تبادل الزيارات بين الرئيسين نهرو وأيزنهاور للعمل على زيادة التعاون بين بلديهما ؛ وتعميق فهم كل منهم لسياسة الآخر ودراسة مشاكله . وتقديم العون الاقتصادى الأمريكى للهند ومنحها المعونات الفنية ، وكميــــات ضخمة من فائض المنتجات الزراعية الأمريكية .

ويمكننا القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ربطها بالهند علاقات ودية فى طابعها العـام ، وإن إختلفت كل منهما إزاء بعض القضايا الهـامة . ومع ذلك حرصت كل من الدولتين على تنمية روابط الصداقة وحسن التفاهم ، والاحترام المتبادل ، تمشيا مع سياسة الهند فى التعايش السلمى مع جميع الدول ، والتزام سياسة الحياد الايجابى ، وعدم الانحياز إزاء المشكلات الدولية .

الفصل الخامس عشر

سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط

ترجع علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط إلى مطلع القرن التاسع عشر ، حيث دخلت فى اتصالات تجارية مع الدولة العثمانية، لم تلبث أن تطورت ، فأنشئت علاقات قنصلية بين الدولتين فى عام ١٨٢٤ ، وأعقبها عقد معاهدة فى سنة ١٨٣١ تسمح الدولة العثمانية بمقتضاها لسفن الولايات المتحدة الدخول إلى البحر الاسود . كما نالت أيضا بعض الامتيازات الاقتصادية .

وعندما ذاع صيت محمد على دخلت الولايات المتحدة فى علاقات قنصلية مع مصر فى سنة ١٨٣٢ ، ونشأت بين الدولتين صـــلات تجارية متواضعة . أما فى سوريا ولبنان وفلسطين فقد اتجهت الولايات المتحدة بنشاطها وجهة دينية وثقافية بعيدة عن الأطماع الاستعمارية ، فبنت المدارس والمستشفيات . كما قام المبشرون الأمريكيون بترجمة الانجيل إلى اللغة العربية ، وتحويل المسيحيين الكاثوليك إلى المذهب البروتستنتى .

وفى سنة ١٨٦٦ أنشأوا الجامعة الأمريكية ببيروت ، وكان التدريس فيها باللغة العربية ، وحذت فرنسا حذوها فأنشأت كلية القديس يوسف سنة ١٨٧٥ . وقام التنافس العلمى بينهما ، ممـــا كان له أبلغ الأثر فى حركة إحياء اللغة العربية وبعث تراثها القديم ، وظهور صفوة من الأدباء من أمثال نصيف اليازجى وبطرس البستانى .

وفى خلال الحرب العالمية الأولى أعلن الرئيس الأمريكى ولسن مبدأ حق تقرير المصير. وكان المفروض أن يطبق هذا المبدأ على ممتلكات الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب. ولكن الحلفاء الذين اجتمعوا فى فرساى فسروا هذا المبدأ طبقا لأهوائهم، فقرروا إقامة دول مستقلة فى الحجاز وفى اليمن وفى نجد بينما حرموا العراق وسوريا ولبنان وفلسطين من الاستقلال، كما اعترفوا أيضا بالحماية الانجليزية على مصر .

الولايات المتحدة وبترول الشرق الاوسط

وإذا كانت الولايات المتحدة قد آثرت سياسة العزلة بعدم الاشتراك فى عصبة الأمم أو فى المغانم والأسلاب التى أقتسمها حلفاؤها، لاسيما بريطانيا وفرنسا، فإنه لم يفتها أن تشترك معها فى استغلال مصادر الثروة البترولية التى تفجرت فى المنطقة العربية الخاضعة لسيطرة الدولتين. فعندما تكونت شركة البترول العراقية من البريطانيين والفرنسيين والهولنديين، طالبت الولايات المتحدة تلك الدول بتطبيق سياسة الباب المفتوح فى التجارة، وأن يسمح لهـا بمشاركتهم فى هذا الميدان . فاضطروا إلى تخصيص نسبة ٢٣ر٧٥ ./. من أسهم الشركة لها . وبذلك بدأت المصالح الرأسمالية الأمريكية تجد طريقها إلى منطقة الشرق الأوسط .

دعت ضرورات الحرب إلى تفكير الولايات المتحدة فى الاعتماد على مورد خارجى للبترول توفيراً لإحتياطيها داخل أراضيها وعندما بدأت تتجه إلى الشرق الأوسط فى هذا الشأن اصطدمت بمصالح بريطانيا البترولية فى تلك المنطقة. وكان لزاما عليها أن تفسح الطريق للولايات المتحدة . وقد تركز نشاط البترول فى أربع هيئات كبرى هى :

اولا : شركة بترول العراق، ومركزها كركوك، وكانت بريطانيا تساهم فيها بنسبة ٢٣ر٧٥ ./. من الأسهم عن طريق الشركة الانجليزية الايرانية ، وبنسبة

٢٣٫٧٥٪ عن طريق شركة شل . ودخلت الولايات المتحدة شريكة فيها بنصيب قدره ١١٫٨٧٥٪ لشركة زيت سوكونى ڤاكـوم الأمريكية ، و ١١٫٨٧٥٪ أستاندرد نيوجرسى الأمريكية.

ثانيا : شركة البترول الانجليزية الايرانية ، وهى صاحبة إمتياز البترول فى جنوب غربى إيران ، والتى تمتلك أكبر مصفاة لتكرير البترول فى عبدان . وقد حصلت الولايات المتحدة فى سنة ١٩٤٧ على قدر من الإنتاج تعهـــدت الشركة بتوريده لها خلال عشرين عاما .

ثالثا : اقتسمت بريطانيا والولايات المتحدة إستثمار موارد البترول فى إمارة الكويت بواسطة شركة نفط الكويت ، وتمتلك نصف أسهمها الشركة الانجليزية الإيرانية ، والنصف الآخر شركة تنقيب الخليج الأمريكية .

رابعا : عندما كشفت منابع البترول فى المملكة العربية السعودية ، خشى الملك عبد العزيز آل سعود أن يمنح إمتياز إستغلالها لشركات الدول الاستعمارية القديمة وفضل إعطائهـا الى الشركات الأمريكية فى سنة ١٩٣٣ . وتملك تلك الشركات خطا للأنابيب يمتد من منطقة حقول البترول إلى ميناء صيدا بلبنان . وقد توقف معمل تكرير حيفا عن العمل لمقاطعة العرب لإسرائيل . كما منعت الجمهورية العربية المتحدة مرور ناقلات البترول المخصصة لاسرائيل من قنـاة السويس . وكذلك فازت الولايات المتحـــدة بامتياز البترول فى جزيرة البحـــرين .

وإذا كان تدخل الولايات المتحدة الاقتصادى قد بدأ بغير تحفظ .فان تدخلها السياسى كان مطبوعا بالتحفظ إلى حد كبير ،فلم يتعد مراقبة المؤتمرات الدولية التى عقدت فيها بين الحربين العالميتين ، دون أن تشترك فيها أو تلتزم بقراراتها .

ايران بين الشرق والغرب

ترجع أهمية إيران إلى موقعها الجغرافي بين دول شرق آسيا وغربها ، وكذلك بين الخليج العربى جنوبا والاتحاد السوفييتى شمالا . وفى نفس الوقت فبحكم متاخمتها لحدود الاتحاد السوفييتى من ناحية الجنوب، وقربها من منطقة الشرق الأدنى حيث تتركز ينابيع البترول زاد من هذه الأهمية ، وجعلها منطقة صراع دولى ، نشأ أولا بين روسيا وبريطانيا ، ثم دخلت ألمانيا طرفا فيه بعض الوقت إلى قيام الحرب العالمية الثانية . وأخيرا ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث، لما لموقع إيران من مركز ممتاز فى الاستراتيجية الامريكية إزاء الاتحاد السوفييتى من جهة ، ولثروتها البترولية واعتماد الأمريكيين على بترول الشرق الأوسط - توفيرا لاحتياطى البترول فى أراضيها - من جهة أخرى .

وقد كان صراع بريطانيا وروسيا التقليدى حول إيران يرجع من وجهة النظر البريطانية - إلى خشية البريطانيين من أن إزدياد نفوذ روسيا فى إيران والخليج العربى سيعرض نفوذهم فى الهند للخطر. ومن هنا جاء حرصهم الشديد على استبعاد نفوذ جميع الدول من هذه المنطقة حتى لا يزاحم النفوذ البريطانى فيها .

أما روسيا فكان من سياستها الوصول إلى البحار الجنوبية الدفيئة بأى ثمن من الأثمان ، والخليج العربى خير منفذ لتجارتها إلى العالم الخارجى. ولما كانت بريطانيا تقف حائلا دون تحقيق هذا الهدف ، فقد نشأ بينهما صراع طويل يشتد أحيانا ويخبو أحيانا أخرى، ليبدأ من جديد أشد وأعنف مما كان. وإذا ما أتفقت الدولتان كان ذلك على حساب إيران كما حدث فى عام ١٩٠٧ عندما قسمتا إيران إلى منطقتى نفوذ : المنطقة الشمالية لروسيا والجنوبية لبريطانيا ، على أن يفصل بينهما

منطقة محايدة . وظلت تلك الاتفاقية سارية المفعول حتى نقضها الاتحاد السوفييتى بعد قيام الثورة البلشفية ، وذلك فى عام ١٩١٨ .

ثم عاد التقسيم مرة ثانية إلى الوجود خلال الحرب العالمية الثانية كضرورة عسكرية للقضاء على نفوذ الألمان هناك .

وعندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تظهر على مسرح السياسة فى إيران بعد الحرب العالمية الثانية ، وجدت إيران تموج بتيارات حزبية مختلفة ، بعضها سياسى والبعض الآخر دينى . وأهم هذه الأحزاب وأكثرها قوة حزب تودة الشيوعى الذى استطاع الاتحاد السوفييتى خلال سيطرته على شمالى إيران أن يدعمه ويقويه . وكانت مبادىء هذا الحزب تقوم ، أساساً على الغاء الملكية الفردية وتذويب الفوارق بين الطبقات ، والقضاء على النظم المغايرة للنظام الشيوعى ، وتوطيد دعائم الصداقة مع الاتحاد السوفييتى [1] .

لعب حزب توده دوره فى مقاومة التدخل الغربى فى شئون ايران بوحى وتوجيه من الاتحاد السوفييتى ، ونجح الى حد كبير فى التغلغل فى صفوف الشعب وفى السيطرة على نقابات العمال ، وفى إثارة الشعب ضد الاستثمارات البترولية الغربية . وعندما حاول الاعتداء على حياة الشاة فى عام ١٩٤٩ قامت الحكومة الإيرانيه بحله واغلاق صحفه . ومع ذلك ظل ـ رغم عدم الاعتراف بوجوده ـ القوة الفعليه المحركة فى ايران . وقد سارت الولايات المتحدة على سياسة تأليب الأحزاب المعادية له ضده.

أما الحزب السياسى الثانى فيسمى بالكتلة الوطنية، وقد استطاع بعض أعضائه الوصول الى مقاعد البرلمان وتنظيم صفوف المعارضة الوطنية ضد التدخل الأجنبى

1 — Lenczowski, G , Russia and the West in Iran, P. 299.

والاستغلال الأوربى بمختلف صوره وأشكاله . وقد نجح هؤلاء فى حض البرلمان الإيرانى على رفض الاتفاق السوفييتى الايرانى بشأن امتياز البترول فى عام ١٩٤٦. وكذلك فى مساندته لحركة الدكتور محمد مصدق عندما أقـــدم على تأميم شركة البترول الانجليزية الإيرانية . وقد حاولت الولايات المتحدة أن تتخذه مخلب قط لتنفيذ سياستها بطريق غير مباشر ، ألا وهو التصدى لحزب توده الشيوعى والقضاء على فاعليته ، ولكنها لم توفق فى ذلك ، لرفض الحزب كل تدخـــل أجنبى مهما كان نوعه .

وإذا انتقلنا إلى التيــــارات الدينية أو الكتل الدينية بمعنى آخر نجد آية الله الكاشانى الزعيم الدينى الشيعى الكبير الذى يتزعم حركة مناهضة النفوذ الأجنبى بصفة عامة ، وبريطانيا بصفة خاصة. وقوة هذا الزعيم الروحى تستند على نفوذه المطلق على أتباعه وبالتالى على العامة من الشعب، وكذلك قوة مادية ضخمة تتمثل فى أموال الشيعة فى إيران [1] .

والكتلة الدينية الثانية هى جمعية « فدائيان إسلام » وهى جمعية إرهابية شيعية متطرفة ، لا تؤمن إلا بالعنف كوسيلة للقضاء على النفوذ الأجنبى فى البلاد .

وقد حاولت دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تستميل إلى جانبها هاتين الكتلتين الدينيتين لتعارض المبادىء الشيوعية مع تعاليم الدين الاسلامى . وعندما فشلت فى تلك المحاولة لجأت إلى زعماء القبائل تجتذبهم إليها بمختلف الوسائل ، واستطاعت عن طريق هؤلاء أن تتسلل إلى قلب ايران .

على أى حال قامت سياسة الولايات المتحدة فى ايران على أساسين جوهريين :

---

(١) د . أحمد عبد القادر الجمال : من مشكلات الشرق الاوسط ص ٥٤٦ .

الاول موقع ايران الاستراتيجى كدولة صغرى تتاخم الاتحاد السوفييتى وتمثل حلقة هامة فى سلسلة الاحلاف والقواعد العسكرية التى نشأت بناء على مبدأ ترومان القائم على سياسة حصر الاتحاد السوفييتى داخل أراضيه .

أما الأساس الثانى فهو استغلال بترول ايران كمادة أستراتيجية هامة لحاجتها اليه من ناحية ، ولحرمان الاتحاد السوفييتى منها من ناحية أخرى .

وتبدو أهمية ايران هذه بالنسبة للولايات المتحدة من قول الرئيس الامريكى أيزنهاور « إن أهم نقطة أستراتيجية وأقتصادية هى هذا الجزء من الارض الذى يقع ما بين بحر قزوين والخليج الفارسى »[1] .

تنافس الحلفاء فى ايران

أنشأت بريطانيا فى أبريل من عام ١٩٤١ مركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Center تحت إشراف وزارة النقل الحربية البريطانية . ومنذ مارس سنة ١٩٤٤ أشتركت الولايات المتحدة فى إدارة هذا المركز الذى سيطر بصفة فعلية على الحياة الاقتصادية فى الشرق الأوسط دون أن يسود جو العلاقات بينهما شىء من التنافس . وقد شملت سيطرة هذا المركز إيران .

ولما كان النفوذ الألمانى واسعاً فى إيران، وكان يقيم بها عدد كبير من الخبراء الألمان ، فقد طلبت الحكومتان البريطانية والسوفيتية إبعاد هؤلاء الألمان عن البلاد ، وذلك فى يوليو وأغسطس من عام ١٩٤١ . رفضت الحكومة الإيرانية

---

[1] المصدر السابق ص ٥٧٤ .

ذلك بحجة أنها تقف على الحيادفي الصراع الدائر بين الطرفين ، فانتهزت الدولتان الفرصة واحتلتا إيران فى ٢٥ أغسطس من نفس السنة .

وعندما أجتمع الثلاثة الكبار فى طهران ،كان ذلك دون علم الحكومة الايرانية ، ولم تحط علما بهذا النبأ إلا عند عقد الاجتماع. ومع ذلك فقد أعترفت الدول الثلاث الكبرى الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ بالمساعدة التى قدمتها إيران ، وتعهدوا بمعاونتها إقتصادياً ، وأكدوا رغبتهم فى أستقلال إيران وسيادتها وسلامه أراضيها :

أخذ السوفييت يسيطرون على الجزء الشمالى بحكم أحتلالهم له ، وبدأوا يقومون بدعاية ضخمة لتوطيد نفوذهم وتدعيم حزب تودةالشيوعى الإيرانى . ومنذ عام ١٩٤٤ بدأ التنافس والتوتر يشتد بين السوفييت من جهة والبريطانيين من أخرى بشأن البترول ، فكل من الدولتين الانجليزية والسوفييتية كانت لها أستثمارات بترولية فى إيران ، ولكن أستثمارات الأولى أهم وأعظم من الثانية .

وفى ربيع عام ١٩٤٤ عندما طالبت بعض الشركات البريطانية والأمريكية الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الإيرانية بشأن الحصول على مناطق أمتياز جديدة ، أحتج الاتحاد السوفييتى على ذلك ، وطالب بامتياز البحث عن البترول فى الأقاليم الخمسة المتاخمة للحدود الإيرانية السوفييتية ، وذلك لمنافسة المطالب البريطانية الأمريكية .

الولايات المتحدة وايران

بعد انتهاء الحرب رغبت إيران فى ٢٥ مايو سنه ١٩٤٥ فى جلاء القوات الأجنبيه عن أراضيها ، وكانت الاتفاقية المعقودة بين الدول الكبرى الثلاث الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى تنص على جلاء قواتهم عن ايران

بعد ستة أشهر من أنتهاء الحرب . فاستجابت بريطانيا لهذا النداء ، فيما عدا المنطقة الجنوبية حيث توجد منابع البترول ، ورفض الاتحاد السوفييتى الانسحاب ، وأستمر فى سياسته القائمة على تدعيم وتقوية حزب تودة الشيوعى فى أذربيجان للطالبة بمنح هذا الاقليم الاستقلال الذاتى عن إيران . ونجح فى ذلك فقامت « جمهورية أذربيجان المستقلة ذاتيا » فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

كما أيد الاتحاد السوفييتى أيضاً قيام « الجمهورية الشعبية الكردية » من الأكراد فى إيران .

وعندما رفض الاتحاد السوفييتى سحب قواته من إيران بناء على طلب الولايات المتحدة وبريطانيا تقدمت الدولتان بعرض القضية الإيرانية على مجلس الامن فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٦ ، فأوصى المجلس بالدخول فى مفاوضات مباشرة بين إيران والاتحاد السوفييتى .

وفى ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ جلت القوات الامريكية والبريطانية عن إيران وبقيت القوات السوفييتية . وفجأة قرر السوفييت فى ٢٦ من نفس الشهر سحب جيوشهم من إيران خلال ستة أسابيع ، بشرط سحب القضية من مجلس الأمن .

ووقعت الحكومتان السوفييتية والإيرانية فى ٤ إبريل سنة ١٩٤٦ إتفاقاً ينص على جلاء الجيش السوفييتى ، وإنشاء شركة بترول إيرانية - سوفييتية ، وإجراء مفاوضات مباشرة بين إيران وأذربيجان .

تطورت الامور بعد ذلك فى غـــير صالح السوفييت ، فانهارت حكومة أذربيجان الموالية للشيوعيين ، وقمعت الحركة الكردية كذلك . ووقف الاتحاد السوفييتى موقفاً سلبياً من تلك الاحداث . ويغلب على الظن أن هذا الموقف كان

يقصد من ورائه تهيئة الجو المناسب للبرلمان الايرانى للتصديق على أتفاقية البترول السوفييتية الايرانية .

قوبلت الاتفاقية بمعارضة شديدة من أعضاء البرلمان بتشجيع وتحريض من قبل السفير الأمريكى فرفضت . وأحدث هذا الرفض توتراً فى العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفييتى الذى لم يقم فى ذلك الوقت بأى عمل ايجابى إزاء هذا العمل ، وذلك نتيجة تدخل الولايات المتحدة ووقوفها موقفاً حازما إلى جانب إيران ، وإعلانها صراحة بأنها لاتقر المحاولات التى تقوم بها بعض الحكومات لتنفيذ عروض تتقدم بها لدول أخرى مصحوبة بالتهديد والوعيد . وأضافت أن من حق الشعب الايرانى وحده أن يمنح حق استغلال ثرواته أو أن يمنعها عمن يشاء ، فثروة إيران الطبيعية حق لها وحدها ، وأن الولايات المتحدة على استعداد للدفاع عن حرية الشعب الايرانى فى اتخـــاذ الموقف الذى يمليه عليه مصلحته العليا [1] .

وكان من أثر التقارب بين إيران والدول الغربية أن عقدت الولايات المتحدة معها أتفاقاً عسكرياً فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٧ تعهدت بمقتضاه مد إيران بكل ماتحتاج اليه من أسلحة وعتاد . وفى أكتوبر من عام ١٩٤٩ زودت الولايات المتحدة إيران بصفقة جديدة فى حدود ١٢٠ مليون دولار ، وأتبعت ذلك بمنحها اعتمادات كبيرة لتمويل برنامج التنمية للسنوات السبع . وقدم الاتحاد السوفييتى احتجاجاً بهذا الشأن مشفوعا بمناوشات على الحدود بين البلدين .

حركة محمد مصدق

وعندما أغتيل رازمارا رئيس الوزارة الايرانية الموالية للغرب ، قام

---

(1) Lenczowski, G. , Russia and the West in Iran, P. 31

الدكتور محمد مصدق بتزعم الحركة القومية المناهضة للتدخل الغربى وتولى رئاسة الوزارة ، وحصل على موافقة مجلس الوزراء فى ١٥ مارس سنة **١٩٥١** بتأميم شركة البترول الانجليزية الايرانية ، وخشيت بريطانيا من استخدام القوة للدفاع عن مصالحها حتى لا يؤدى ذلك إلى تدخل السوفييت .

الثورة الايرانية وموقف الولايات المتحدة

قامت فى إيران ثورة قومية بزعامة الدكتور محمد مصدق فى أغسطس سنة ١٩٥١ لتخليص البلاد من سيطرة النفوذ الغربى،وخصوصا فى الناحيةالاقتصادية. وبدأ بتأميم شركة البترول الايرانية- الانجليزية بعد توليه رئاسة الوزارة.وخشى الشاة على نفسه من وصول العناصر الوطنية إلى الحكم ، ففر إلى العراق .

ونظرا للظروف الاقتصادية السيئة ، وعجز حكومة مصدق عن صرف مرتبات الموظفين لتوقف عائدات البترول بعد أن فشلت الحكومة فى تصريفه ، وكذلك لتأليب الدول صاحبة المصالح فى إيران ، وخصوصا بريطانيا ، العناصر الحاقدة على مصدق ، فقد استغل الشاه هذه الفرصة، فأحكم ضربته وأطاح بحكم مصدق ، ووضع على رأس الوزارة بدلا منه الجنرال زاهدى أحد أعوانه . وساندت الولايات المتحدة الحكومة الجديدة ضد العناصر الوطنية التى كادت تعصف بمصالح الغرب .

تدخلت الولايات المتحدة فى النزاع بين الحكومة الايرانية وشركات البترول التى يمثل الرأسمال الامريكى جانبا كبيرا من أسهمها.وأسفر ذلك عن عقد اتفاق بينهما مدته ٢٥ عاما يخول للحكومة الايرانية الحصول على عائد سنوى قيمته ١٥٠ مليون جنيه استرلينى فى السنوات الثلاث الأولى . وكذلك تعهدت تلك الشركات

بدفع تعويض قدره ٢٥ مليون جنيه استرليني على عشر سنوات مقابل تأميم معامل التكرير بعبدان .

وكان هذا بمثابة الخطوة الأولى فى سياسة ربط إيران بعجلة السياسة الأمريكية ، وإحلال النفوذ الأمريكى محل النفوذ الانجليزى فيها ، أو على الأقل جعل النفوذ الأمريكى هو النفوذ المتفوق فى ايران .

تركيا وخطط الدفاع الامريكية

كان اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط فى مطلع القرن الماضى لايتعدى أمورا ثانوية تتعلق بالثقافة والتبشير ، ثم تطور هذا الاهتمام فأصبح ذا صبغة إقتصادية ترعاها بريطانيا .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية تغيرت نظرة المسئولين الأمريكيين، ولاسيما العسكريين منهم ـ إلى هذه المنطقة ، وإلى تركيا بالذات حيث تحتل مركزا ممتازا. ولقد أدرك ايزنهاور فى ذلك الوقت ، وقبل أن يصل إلى رئاسة الجمهورية، مدى أهمية تركيا بالنسبة للدفاع الغربى . فأعلن فى بيان له فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٤١ « بأن الدفاع عن تركيا أمر جوهرى بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة نفسها » [1] . فلا غرو إذا ما أصبحت تركيا نقطة ارتكاز للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، وحجر الزاوية فى الاستراتيجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب.

وإذا كانت تركيا لم تشعر بالضغط السوفيتى خلال الحرب لوقوفها على الحياد إزاء الكتلتين المتصارعتين ، ولإنشغال السوفييت بحروبهم ضد الألمان ، فان هذا الضغط قد بدأ يظهر بوضوح وجلاء بعد أن عاد السلام إلى أوربا

---

(١) د. احمد عبد القادر الجمال من مشكلات الشرق الاوسط ص ٤٦٤

بهزيمة النازية . فبدأت الأطماع الروسية القديمة التى أختفت عقب الثورة البلشفية فى عام ١٩١٧ تعود إلى الظهور من جديد بصورة أكثر قوة وعنفاً . فقام الإتحاد السوفييتى بالغاء معاهدة الصداقة والحياد التى تربطه بتركيا منذ ١٧ ديسمبر عام ١٩٣٥ . وفى نفس الوقت طالب برد قارس وأردهان ، وإعادة النظر فى معاهدة منترو المعقودة فى عام ١٩٣٦ والخاصة بتنظيم إستخدام المضايق دوليا ، لاسيما وأن مؤتمر يالتا قد أشار إلى إمكان تغيير تلك المعاهدة دون تحديد الأسس التى سيقوم عليها هذا التغيير .

وكانت حجة الاتحاد السوفييتى أن تركيا ـ تمسكا منها بمبدأ الحياد فى الحرب العالمية الثانية ـ منعت إستخدام المضايق فى الفترة مابين ١٩٣٩ ، ١٩٤٤ لتموين الاتحاد السوفييتى حتى فى أسوأ الظروف التى تعرض لها . فرغم أن هذا الموقف كان طبيعياً من قبل تركيا ، خصوصاً وأنها عاملت الألمان بالمثل ، إلا أن الاتحاد السوفييتى كان يهدف من تعديل المعاهدة محاولة فرض إشرافه على المضايق تحقيقاً لأطماعه القديمة من ناحية ؛ وللمحافظة على سلامته من ناحية أخرى .

ولكى تحول الولايات المتحدة دون حدوث أزمة بين الدولتين تقدمت فى ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥ بمقترحات إلى الحكومة التركية ، تضمنت بعض المبادىء التى يمكن الاهتداء بها فى حل مشكلة المضايق ، وأهم ما جاء بها إقرار المبادىء بمرور السفن الحربية فى جميع الأوقات للدول المطلة على البحر الأسود . وتظل المضايق كذلك مفتوحة فى وجه السفن التجارية لجميع الدول فى كل الأوقات . على أن يحظر على السفن الحربية التابعة لغير دول البحر الأسود العبور إلا بعد موافقة دول هذا البحر . ويسمح لها فى حالة واحدة فقط وهى إذا كانت تقوم بأعمال حربية تحت إشراف الأمم المتحدة .

وافقت تركيا وبريطانيا على تلك المقترحات ، وتأخر رد الإتحاد السوفييتى وقتا غير قصير ، أرسل فى نهايته مذكرة تفصيلية فى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا ، اتهم فيهـــا الحكومة التركية بأنها سمحت للقوات المعادية له باستخدام المضايق خلال الحرب . واقترح خمسة مبادىء تقوم على أساسها تسوية المشكلة . الثلاثة الأول لا تخـــرج عما جاء بالمقترحات الأمريكية . أما المبدأ الرابع فيطالب بترك تنظيم الملاحة فى المضايق لدول البحر الاسود وحدها بما فيها تركيا. وينص المبدأ الخامس على ضرورة إشتراك الاتحاد السوفييتى مع تركيا فى الدفاع عن المضايق .

قوبلت محاولة الاتحاد السوفييتى بالإشراف على إدارة المضايق والدفاع عنها من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا باستنكار شديد ومعـارضة قوية . وأخذت العلاقات التركية السوفييتية فى التدهور . وكلما زاد الضغط السوفييتى على تركيا ، كلما إزدادت تقربا من الولايات المتحدة .

مبدأ ترومان

فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ أعلن الرئيس ترومان فى الكونجرس الأمريكى بأن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تتجه لمساعدة الدول الحرة التى تقاوم السيطرة عليها من قبل الأقليات المسلحة أو الضغط الخارجى ، وأنه يجب تقديم المساعدة للدول الحرة لتقرير مصيرهـا بنفسهـا . وأن تعرض تركيـا واليونان للإعتـداء السوفييتى قد يعرض أمن وسلامة الولايات المتحـــدة للخطر ، وأن مد هاتين الدولتين بالمساعدات الاقتصادية والمالية يمكنها من تحقيق الاستقرار السيـاسى وحفظ الأمن والسلام فى الشرق الأوسط . وهـذا المشروع هو ما أطلق عليه « مبدأ ترومان » .

ولقد واجه هذا المبدأ نقدا من[1] داخل الولايات المتحدة وخارجها ، فإتهم بعضهم الحكومة الأمريكية بأنها تريد مساعدة حكومات غير مستقلة وأن مساعدة هاتين الدولتين سيتبعه تقديم العون لدول أخرى، مما سيترتب عليه إرهاق الميزانية الأمريكية. كما أن قيام الولايات المتحدة بهذا العمل خارج نطاق الأمم المتحدة سيؤدى إلى إنقسام العالم إلى معسكرين متناحرين يخشى منهما على السلام العالمى.

وكذلك هاجمه الاتحاد السوفيتى والدول الموالية له، وأيضا الجناح اليسارى من حزب العمال الذى وصفه بأنه سيطرة أمريكية مقنعة.

نالت تركيا واليونان ٤٠٠ مليون دولار للمعونة الاقتصادية والمالية بمقتضى هذا المبدأ. ثم لم تلبث الولايات المتحدة أن عززت المساعدة الاقتصادية والمالية بمساعدة عسكرية بموجب اتفاق مساعدات الدفاع المشترك Mutual Defence Assistance Act قدرها ١٥٥ مليونا من الدولارات. وفى ميزانية عام ١٩٥٠ وافق الكونجرس الأمريكى على تخصيص مبلغ ٢١١،٣٧٠،٠٠٠ دولار لمساعدة تركيا واليونان. وكان لهذه الأموال الطائلة أثرها فى تدعيم الدفاع عن هاتين الدولتين بصورة فعالة.

تركيا وحلف شمال الاطلنطى

قام حلف شمال الاطلنطى كما أوضحنا من قبل بإعادة تسليح دول غرب أوربا لتقويتها عسكريا بعد أن نجح مشروع مارشال فى انتشالها من الكارثة الاقتصادية التى حلت بها من جراء الحرب. ولما كان الهدف من ذلك هو إعادة بناء هذه الدول عسكريا وسياسيا واقتصاديا حتى تستطيع الوقوف أمام خطر الاعتداء الشيوعى،

---

(١) المصدر السابق ص٥١٣.

ولما كانت تركيا واليونان تخضعـــان لنفس الظروف ، بل هي أقرب إلى الخطر السوفييتي من دول غرب أوربا . لذا فكرت الولايات المتحـــدة في ضم هاتين الدولتين اللتين ارتبطتا ببعضها طبقا لبرنامج المساعدات الامريكية إلى حلف شمال الاطلنطي لتحكم الحصار حول الاتحـاد السوفييتي في كل أوربا . ولـكنها وجدت معارضة من قبل بعض دول الحلف مثل النرويج والدنمرك . وقد بنت هاتان الدولتان معارضتها على أساس أن تركيا واليونان ليستا من دول الأطلنطي ، وأن ضمها إليه يلقي على الحلف أعباء جديدة ، زد على ذلك أن قربها من الاتحاد السوفييتي يقرب دول الحلف من الخطر . ورأت أن إنشاء تحالف لدول البحر المتوسط يضم هاتين الدولتين خير وسيلة للدفاع عن سلامتها .

واستطاعت الولايات المتحدة أن تقنع الدولتين المعارضتين ، وأن يوافق مجلس الحلف على انضمام تركيا واليونان اليه في سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وبذلك أصبح من المتعذر على تركيا أن تقف على الحياد في أية حرب مقبلة ، لأن أي اعتداء على أية دولة من دول الحلف تجد تركيا نفسها مضطرة للدفاع عنها .

اتفاق الامن المتبادل Mutual Security Act

تعددت المساعدات الاقتصادية والمالية والدفاعية تحت أسماء مختلفة بحيث وجدت الولايات المتحدة ضرورة إيجاد تنسيق بين هذه البرامج جميعها بما يكفل تحقيق المساعدة الحقيقية للعالم الحر . وقدم الرئيس الأمريكي طلبا إلى الكونجرس لاعتماد ٢٫٢٥ بليون دولار للساعدات الاقتصادية والفنية ، و ٦٫٢٥ بليون دولار للساعدات العسكرية لتنفيذ اتفاق الأمن المتبادل . وافق الكونجرس على الاعتمادات المطلوبة بعد إدخال بعض التعديلات البسيطة عليها ، وكذلك على اتفاق الأمن المذكور .

وقد تضمن هـــذا الاتفاق خمسة بنود رئيسية تتعلق بالمناطق التى سيشملها الاتفاق وهى : أوربا والشرق الأوسط، وأفريقيا ، وآسيا . ويهدف هذا الاتفاق إلى « المحافظة على السلامة الدولية وترقية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بمنح الدول الصديقة مساعدات عسكرية وإقتصادية وفنية لتقوية الأمن المشترك والدفاع الفردى والجماعى للعالم الحر ، وتنمية موارد الدول بقصد تحقيق الأمن والاستقلال والأمانى الوطنية ، ولتسهيل إشتراك هـذه الدول فى منظمة هيئة الأمم لأغراض الأمن الجماعى» . (١)

وفضلا عن ذلك فقد منح الكونجرس الأمريكى لرئيس الجمهورية سلطة التصرف فى ١٠٠ مليون دولار من المبالغ المخصصة للدفاع لتكوين قوات عسكرية من الأفراد الفارين من الدول الشيوعية لمساعدة حلف شمال الأطلنطى. وقد خص تركيا واليونان وحدهما مبلغ ٤١٥ مليون دولار كمساعدات عسكرية . ومن هذا يتضح مدى الاهتمام الذى وجهته السياسة الأمريكية لهذه المنطقة .

حلف البلقان

خطت الدبلوماسية الأمريكية خطوة أخرى نحو الأمام ، فقد كانت تدرك مدى الأهمية من قيام تحالف بين تركيا ودول البلقان المجاورة لها، لتقوية الدفاع عن المنطقة ضد الإعتداء الشيوعى . وفى نفس الوقت كانت تعلم أن تحقيق هذا الأمر تكتنفه العقبات والصعاب نظراً لرواسب الماضى ، وللعداء التقليدى بين دول البلقان وتركيا منذ الحكم التركى . أضف إلى ذلك وجود يوغوسلافيا كدولة شيوعية يحول دون قيام هذا التحالف . ولكن بعض الظروف المعينة التى

---

(١) المصدر السابق ص ٥٢٢ .

طرأت على الموقف الأوربى مهدت لقيام هــذا الحلف ، فوقوع كل من تركيا واليونان تحت التهديد الشيوعى قد قرب بينهما ، كما أن مشروع ترومان ، واشتراك الدولتين فى المجلس الأوربى (أغسطس ١٩٤٥) ، ثم دخولهما حلف شمال الأطلنطى (نوفمبر ١٩٥١) قد وثق صلات التعاون بينهما فى أكثر من ميدان .

كذلك كان لنجاح اليونان فى القضاء عـلى الثوار الشيوعيين ، وخروج يوغوسلافيا من الكومنفورم قد ساعد على تحسن العلاقات بين الدولتين إلى حد كبير .

زد على ذلك نمو روح التفاهم والتقارب بين تركيا ويوغوسلافيا فى خلال زيارة وزير خارجية تركيا لبلغراد فى أواخر يناير سنة ١٩٥٣ ، ونجاح محادثاته مع المسئولين اليوغوسلافيين حول ما يتصل بتعاون الدولتين لحفظ الأمن والسلام فى البلقان .

أدى إذاً تقارب الدول الثلاث تركيا واليونان ويوغوسلافيا إلى إمكان قيام تحالف يجمعها فى الإطار العام لحلف شمال الأطلنطى. وفى مدينة أنقرة تعاقدت الدول الثلاث فى فبراير سنة ١٩٥٣ على التعـاون فيما بينها فى الشئون التى تمس مصالحها على أن يجتمع وزراء خارجيتها لهذا الغرض مرة كل عام على الأقل . وكذلك ينعقد مجلس رؤساء حرب الدول الثلاث للنظر فى كل ما يتصل بشئون الأمن والدفاع . وقد ألحق بالمعاهدة بند ينص على أن الباب مفتوح أمام الدول الأخرى للانضمام إليها .

وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ تحولت المعاهدة إلى حلف دفاعى ، نص فيه على أن أى عدوان يقع على إحدى الدول الموقعة عليه من الاتحاد السوفييتى أو الدول

الموالية له ، يعتبر عدوانا عليهـا جميعاً . وكذلك نص على ضرورة التشاور فى كل ما يتعلق بشئون الأمن فى النصف الشرقى للبحر المتوسط ، والعمل على فض المنازعات بينها بالطرق السلمية ، ومراعاة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، والتعاون فيما بينها ثقافياً واقتصاديا وعدم الدخول فى معاهدات أو أحلاف ضد أى طرف منها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة كانت تطمـع فى أن يقوم فى المستقبل نظام للدفاع عن منطقة شرق البحر المتوسط ، وأن يكون حلف البلقان هو حلقة الوصل بينه وبين حلف شمال الأطلنطى . ومن ثمة بدأ التفكير فى إخراج حلف بغداد إلى حيز الوجود .

ومهما يكن من شىء فان حلف البلقان كان وليد مؤتمرات سياسية ، وظروف قاهرة أملت على دول مختلفة الأهواء والاتجاهات أن تجتمع فى صعيد واحد ، يضمها الخوف من الشيوعية أكثر مما تجمعها الرغبة المنبثقة من إرادة شعوبهـا . ولهذا فان من المتوقع أن تتطرق إلى هذا الحلف عوامل الضعف والانحلال إذا ما زال الخطر الشيوعى ، أو واجه الحلف أزمة حادة بين أعضائه ، كما حدث فى الأزمة القبرصية ، وما أدت إليه من توتر العلاقات بين تركيا واليونان .

كذلك أضعف هذا الحلف التقارب الواضح بين يوغوسلافيا والاتحـاد السوفييتى بعـــد موت ستالين ، مما ترتب عليه اتجاه يوغوسلافيا إلى اعتنـاق سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، وأن تتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة فى هذا المجال [1] .

(١) محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

وشعور تركيا بالخوف من الشيوعية ، ومن أطماع الاتحاد السوفييتى القديمة فى السيطرة على المضايق ، جعلها تتهافت على كل المشروعات الدفاعية الأمريكية ، لاسيما مشروع حلف بغداد. وسنتعرض له بشىء من التفصيل فى معالجتنا لسياسة الولايات المتحدة تجاه العالم العربى .

وبالرغم من أن السياسة الأمريكية إزاء دول العالم العربى ترتبط إلى حد بعيد بسياستها فى منطقة الشرق الأوسط إلا أننى قد أفردت لها فصلا خاصا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لنا .

الفصل السادس عشر

سياسة الولايات المتحدة فى العالم العربى

موقفها من حركات الاستقلال

حكمت العلاقات العربية الأمريكية إعتبارات تتعلق:

أولا: بأهمية موقعها الاستراتيجى بين الشرق والغرب، وأثر ذلك فى الصراع العالمى.

وثانياً: لإحتواء المنطقة العربية على موارد طبيعية هائلة، وخصوصاً زيت البترول، عصب الحرب، ومصدر القوة. ولما كانت الولايات المتحدة تعتمد عليه كثيرا لسد النقص فى مواردها البترولية. وكذلك لاعتماد دول غرب أوربا عليه إعتمادا يكاد يكون كلياً، ونظرا لأن هذه الدول تعتبر خط الدفاع الأول عن الولايات المتحدة، فكان ضمان هذا المورد فى يدها يمثل حجر الزاوية فى سياسة أمريكا إزاء تلك المنطقة من العالم.

ثالثا: أن نمو حركة القومية العربية فى تلك البلاد، ونزوعها إلى الأستقلال والوحدة، ونجاحها فى التخلص من سيطرة الدولتين الاستعماريتين القديمتين بريطانيا وفرنسا، وانكماش نفوذهما فى المنطقة، قد أوجد نوعا من الفراغ من وجهة نظر الولايات المتحدة، حاولت جاهدة أن تملأه عن طريق الأحلاف التى حاولت فرضها على دول المنطقة بوسيلة أو بأخرى.

رابعاً: إن الولايات المتحدة قد أعتبرت نفسها وريثة للدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، وأنه إذا خرج نفوذهما من منطقة ما يجب أن يحل محله النفوذ الأمريكى بصورة أو بأخرى ضمانا لاستقرار المصالح الغربية فيها، وإبقاء على الدول العربية داخل مناطق النفوذ.

خامساً : دخول الاتحاد السوفييتى كنافس خطير للويات المتحدة ، وتقديمه القروض والمعونات الفنية للدول النامية والحديثة الاستقلال دونماقيد أو شرط ، وشعور الأمريكيين بهذا الخطر الجديد الذى يتهدد ما بقى لدول الغــــرب من مصالح .

سادساً : أن دول المنطقة العربية ، وخصوصاً دول المشرق العربى ، تمثل الحلقة المفقودة أو المكسورة فى سلسلة الأحلاف العسكرية التى تطوق الكتلة الشيوعية . وأن نقطة الضعف هذه قد تغرى ـ من وجهة نظر الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفييتى على التسلل اليها .

سابعاً : تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل بمختلف الطرق والوسائل ، وإمدادها بكل ما تحتاج إليه ، تدعيما لوجودها فى المنطقة العربيـــة على حساب العرب ، ومحاولتها بالضغط على حكام بعض دول المنطقة حيناً ، وبالإغراء حيناً آخر لتصفية قضية فلسطين .

تلك هى الاعتبارات التى حكمت العلاقة بين الولايات المتحـدة والدول العربية ، وسنجد أنها فى مجموعها تتعارض مع الأمانى العربيـة ، ومع السياسة القومية المتحررة لدول المنطقة ، ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة بوصفها ، قاعدة النضال الثورى ، ومركز الثقل السياسى والعسكرى فيها ، والرافعة للواء القومية العربية ، والداعية إلى الوحدة العربية .

الولايات المتحدة والعالم العربى فى الحرب العالمية الاولى

إن سياسة الولايات المتحدة حديثة العهد فى العالم العربى ، فقد دخلت هذا الميدان مع مطلع القرن الماضى ، فى صورة نشاط ثقافىواقتصادى متواضع . وفى

خلال الحرب العالمية الأولى، ونتيجة إعلان الرئيس ولسون مبادئه المشهورة وأهمها حق تقرير المصير ، أن تعلقت آمال الشعوب العربية بالولايات المتحدة كنصيرة للشعوب الضعيفة ، المتطلعة إلى الحرية والاستقلال .

وما أن انتهت تلك الحرب إلا وبدأت بريطانيا وفرنسا تقسم خريطة العالم فيما بينهما طبقا لأهوائها وأطماعها ، وبدأت مبادىء ولسون المثالية تصطدم بالواقع الاستعماري ، ولما كان الرئيس الأمريكي حريصا على إخراج مشروع المنظمة الدولية (عصبة الأمم) إلى حيز الوجود ، ويعتبر هذا الموضوع في المقـــام الأول من إهتمامات الولايات المتحدة ، ولمـــا كانت الدولتان الكبيرتان بريطانيا وفرنسا عازفتين ، ولا تريان فيه مايحقق أطماعها ، بل على العكس من ذلك ، يقيـــد حركتيهما ، ويخضعها لإشراف دولي ، فقد ماطلتا في الموافقـــة عليه ، وأخذتا تساومان على قضايا الشعوب الضعيفة ، واضطر الرئيس الأمريكي ـ تعلقا منه بتنفيذ مشروع المنظمة الدولية ـ أن يغمض عينيه عما تفعله الدولتان ، مضحيـا بمبادئه ومثله من أجل إرضاء أطماع الدولتين الاستعماريتين . وبذلك فقـــدت الولايات المتحدة ما كان لها من مكانة في نفوس شعوب المنطقة العربية بعـد أن وقعت فريسة إحتلال الدولتين في شكل إنتداب .

وطبقا لمعاهدة سان ريمو الموقعة بين بريطانيا وفرنسا في ٢٤ إبريل سنة ١٩٢٠ وقع العراق تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. وكذلك انتدبت بريطانيا على فلسطين ، وبسطت نفوذها على شرق الأردن ، واستقر لها الوضع في مصر .

ورغم تحمس الرئيس الأمريكي ولسون لإنشاء عصبة الأمم ، فلم تشترك الولايات المتحدة فيها ، وآثرت سياسة العزلة من جـديد بعـد أن أمنت مستقبل

العالم الديمقراطى ، تاركة لبريطانيا وفرنسا حرية العمـــل والتصرف فى المجال الدولى .

ولهذا يمكننا القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحتل فى ذلك الوقت مرتبة ثانوية فى المنطقة العربية إذا ما قورنت ببريطانيا وفرنسا .

البترول العربى

وترتب على مساهمة الولايات المتحدة فى الحرب العالميـة الأولى أن إزداد الطلب على البترول الأمريكى ، بحيث شعرت الحكومة الأمريكيـــة بأهمية الاحتفاظ باحتياطيها من هذه المادة الخام ، والاعتماد على مصادر خارجية لتزويدها بما تحتاج اليه . ولمـــا كانت منطقة الشرق العربى تعتبر من أهم مصادر البترول فى العالم ، فقد اتجه إهتمام الأمريكيين اليها ، فكان نصيبهم الربـــع من بترول الموصل بمقتضى إتفاقية سان ريمو .

ثم بدأت الولايات المتحدة تقاسم بريطانيـــا فى إستغلال موارد البترول فى المنطقة العربية ، ولم تكن تطالب فى أول الامر بالمساواة بها . ولم تلبث بريطانيا أن تنازلت للولايات المتحدة عن إستثماراتها البترولية فى المملكة العربية السعودية فى الثلاثينات من هذا القرن .

وفى عام ١٩٣١ حصلت شركة استاندارد أويل الأمريكية على عقد إمتيـاز للبحث عن البترول فى جزر البحرين واستغلاله . وفى عام ١٩٣٥ تمكنت شركة كاليفورنيا اربيـان استاندارد أويل Caifornia Arabian Standard Oil من توقيع عقد إمتياز للبحث عن البترول فى إقليمى الحسا وعسير التـابعين للمملكة العربية السعودية .

وامتد نشاط الشركات الأمريكية إلى مصر كذلك، ففى عام ١٩٢٧ حصلت على امتياز للبحث عن البترول فى منطقة واسعة تقدر بنحو ٦١٠٠٠ كيلو متر مربع شرق قناة السويس. وكذلك منحت بعض الشركات الأمريكية فى السنوات الأخيرة حق البحث عن البترول فى مناطق أخرى عديدة إلى جانب الشركات الايطالية والعربية. ولكن الوضع بالنسبة للشركات الأمريكية فى الجمهورية العربية المتحدة يختلف عنه فى بعض الدول العربية الأخرى. إذ اقتصر على عمليات البحث والتنقيب وما يتعلق بها دون أن يكون لها أى نفوذ فى السياسة العربية.

وفى العراق اشترت مجموعة استاندرد أويل الأمريكية نصيب شركة البترول الانجليزية الايرانية من بترول العراق، وبذلك ارتفع نصيب المجموعة الأمريكية من أسهم الشركة الانجليزية المذكورة الى ٧١ ١/٤ ٪. وكذلك حصلت على ٢٥ ٪ من أسهم شركة البصرة للبترول، ولم يصبح فى يد بريطانيا من بترول العراق سوى ماتقوم باستغلاله شركة البترول الانجليزية الايرانية التابعة للامبرالية البريطانية [١].

ومنذ عام ١٩٤٥ بدأ التعاون واضحا بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى تنسيق سياستها البترولية بعد توقيع الطرفين على اتفاق بذلك فى وشنطن (٨ أغسطس ١٩٤٤). وتم بمقتضاه تشكيل مجلس بترول دولى يضم أمريكيين وبريطانيين لضمان مصالحهما. وبذلك تحقق للدولتين السيطرة الكاملة على أسواق البترول فى العالم.

وترتب على ذلك أن أصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا تمتلك شبكة ضخمة

---

(١) يوزباشى صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوى : الشرق الأوسط فى مهب الريح ص٣١٦.

من أنابيب البترول عبر مناطق المشرق العربى ، تمتد من الموصل متجهة صوب البحر المتوسط ، حيث تتفرع فرعين : أحدهما ينتهى عند طرابلس لصالح فرنسا، والآخر يصل إلى حيفا لصالح البريطانيين .

وكذلك يمتد فرع آخر من البحرين إلى سترا وتستغله الشركات الأمريكية ، ويسير خط آخر من حقول البترول فى السعودية إلى صيدا على ساحل البحر المتوسط.

تدعمت المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية بحيث أصبح نفوذ شركات البترول فى بعض الدول العربية كبيراً إلى الحد الذى جعل منها أشبه بحكومات مستقلة داخل تلك الدول . وبطبيعة الحال أصبح وجود تلك الشركات على هذا النحو مؤثراً بطريقة أو بأخرى على سياسة الدول المانحة الامتياز. وكان ذلك طبيعيا من وجهة النظر الأمريكية ، فالولايات المتحدة بحكم تلك المصالح البترولية الواسعة ،تمتلك رؤوس أموال ضخمة تقدر بمئات الملايين من الدولارات ، وتدر سنويا ملايين الدولارات فوائد وأرباح . هذا فضلا عن القيمة الاستراتيجية البترول عصب الحرب والقوة المحركة للصناعة الأوربية. زد على ذلك الموقع الاستراتيجى الممتاز لهذه المنطقة بالنسبة للدفاع عن أوربا وشرق البحر المتوسط من ناحية، ولاهتمام الاتحاد السوفييتى بها ومحاولته تقديم العون لدولها ، كى تتخلص من السيطرة الأوربية الأمريكية وتنفض عن نفسها التبعية للغرب من ناحية أخرى .

وبناء على ذلك فقد وضعت الولايات المتحدة سياستها تجاه المنطقة العربية على أسس جوهرية نجملها فى النقاط الآتية :

أولا: نظرا لأهمية بترول الشرق الأوسط بالنسبة لأمريكا وأوربا، فالحفاظ عليه ، والدفاع عنه أمر ضرورى وحيوى .

ثانياً : أن معظم الدول العربية إما منتجة للبترول أو تمر أنابيب البترول فى أراضيها أو مجاورة لها، فخضوع هذه الدول للنفوذ الأمريكى والإنجليزى بصورة أو بأخرى ضرورى للمحافظة على المصالح الغربيـــة ، ولو أدى ذلك إلى إستخدام القوة.

ثالثاً : أن الثورات التى بدأت عقب الحرب العالمية الثانية تجتاح الدول العربية التى كانت لاتزال خاضعه- للسيطرة الغربية مطالبة بالاستقلال ، إنما تمثل خطرا على مصالح الغرب. ومن ثمة فعلى الولايات المتحدة أن تتصرف حيـــالها بشىء من الحذر . فاذا دعت الضرورة منح تلك الدول إستقلالهـا وحريتها ، فلا مانع من ذلك ، بشرط أن يحل النفوذ الأمريكى محل النفوذ البريطانى أو الفرنسى المتداعى بطريقة أو بأخرى .

رابعاً : لما كانت المنطقة العربية تتمتع بمركز إستراتيجى ممتاز ، فقد احتلت مكانا هاماً فى الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة ، ولذلك تعرضت دول المنطقة لضغوط مختلفة للدخول فى أحلاف عسكرية . ولما كانت الشعوب العربية ضد فكرة الأحلاف ، فقد سعت للتعاون مع الحكام . وأصبح من المهم إيجاد طبقة من الحكام موالية لهـا فى المنطقة ، ولم يساعد هذا - بطبيعة الحال - على الاستقرار المنشود .

خامسا : حرصت الولايات المتحدة على توفير الاستقرار لتلك المنطقة درءاً للنفوذ الشيوعى . ولكن خلقهـا لاسرائيل ، وإصرارها على تدعيم أسباب بقائها ووجودها لم يحقق لها ماتريد . ففرض إسرائيل على العرب ، ومحاولتها التوسع على حساب جيرانها، قد أوجد نوعا من الاضطراب،وعدم الاستقرار،وحاولت

الولايات المتحدة معالجته عن طريق فرض سياسة الأمر الواقع والحفاظ على الحالة الراهنة .

سادساً : محاولة التوفيق بين تأييدها الصريح لإسرائيل وتحيزها الواضح لها وبين مراعاة مصالح العرب بعض الشيء ، على الأقل حماية لمصالحها فى المنطقة .

سابعاً : إن نمو القومية العربيـــة ، وتزعم الجمهورية العربية المتحدة حركة الكفاح من أجل الحرية والاشتراكية والوحدة ، ومناداتها بسياسة الحيـاد الايجابى وعدم الانحيـاز ، إنمـــا تعمل على عرقلة مشروعات الولايات المتحدة الرامية إلى وضع الشرق الأوسط ضمن مناطق النفوذ الغربى . ومن ثمـــة فان سياسة الولايات المتحدة أخذت تتجه صوب تشكيل تكتلات جديدة كى تتصدى للجمهورية العربية المتحدة لتقلل من فاعليتها ، ولتحاول عزلها عن العالم العربى .

موقف الولايات المتحدة من حركات الاستقلال

كانت حركات الاستقلال التى بدأت تنفجر فى المنطقة عقب نهـــاية الحرب العالمية الثانية من أهم الأخطار التى هددت مصالح الغرب . ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أمنت بعدم جدوى الرجوع إلى سياسة العزلة مرة ثانية ، لاسيا بعد ماحدث فى أعقاب الحرب العـــالمية الأولى من تسلط القوى النـازية والفاشية على أوربا نتيجة إفلاس السياسة الانجليزية الفرنسية ، فقد آثرت هـذه المرة ألا تترك زمام الموقف يفلت من يديهـا ، وأن تسهم بنصيب كبير فى حل مشكلات مابعد الحرب . ولذا كان لابدلها أن تواجه مع حليفتها بريطانياوفرنسا مشكلة الثورات الوطنية المطالبة بالحرية والاستقلال .

وقد اختلف موقفها حيال تلك المشكلات من دولة إلى أخرى ، ففى بعضهـا

وقفت تؤدى دورها من وراء ستار ، وفى البعض الآخر اكتفت بالمركز الثانى .

سوريا ولبنان

وانهارت مقاومة فرنسا أمام جحافل الألمان فى الأشهر الأولى قيام الحرب العالمية الثانية . وترتب على ذلك قيام حكومة فرنسية جديدة موالية لالمانيا أطلق عليها اسم « حكومة فيشى » تحت رئاسة المارشال بتان ، خضعت لها السلطات الفرنسية الحاكمة فى سوريا ولبنان .

أصبح الوضع فى منطقة الشرق الأدنى، نتيجة تغلغل النفوذ النازى فى سوريا ولبنان مهددا لمصالح الحلفاء فى المنطقة،فقامت القوات البريطانية بمعاونة قوات حكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كاترو بمهاجمة الدولتين فى يونيو عام ١٩٤١ والاستيلاء عليها . وقد استخدم الجنرال المذكور سلاح الخديعة وبذل الوعود الكاذبة للشعب السورى فى جذب قلوب السوريين إليه ، أو على الأقل منعهم من الانضمام إلى صفوف الأعداء ، والوقوف موقف الحياد فى الصـــراع بين الطرفين . فوعدهم بالاستقلال ، وبإنهاء الانتداب على سوريا ولبنان بعد أن تنظم العلاقه بينهما وبين فرنسا فى معاهدة جديدة.

وفى حقيقة الأمر فان سلطات الاحتلال الفرنسى لم تقدم على إصدار هذا الوعد بمحض إرادتها ، وإنما بضغط من الحكومتين الأمريكية والبريطانية اللتين كانتا يهمهما كسب الحرب بأى شكل من الأشكال . وكانت تعتقد بأن هذا الكسب لن يتحقق إلا بتأييد الرأى العام العربى . ولن يتم ذلك إلا اذا قدمت الدليل على حسن نواياها نحو العرب قبل خوض القتال ضد قوات المحور فى كل من سوريا ولبنان . ولم تستطع حكومة فرنسا الحرة إلا الرضوخ للأمر الواقع .

ولما كانت فرنسا تعلم أن بريطانيا ترغب فى إبعاد النفوذ الفرنسى عن شرق البحر المتوسط وكذلك الولايات المتحدة ، وأن هذه الرغبة ستثير متاعب جمة فى وجه السلطات الفرنسية الحاكمة فى القطرين العربيين، فقد رأى الجنرال كاترو أن يقطع خط الرجعة على السياسة الأنجلو أمريكية، وأن يظهر فرنسا بمظهر الدولة التى تعطف على أمانى الشعب السورى، وأنها توفى بما عدت به ، فأعلن استقلال الجمهورية السورية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٤١ . وتبع ذلك إعلان استقلال الجمهورية اللبنانية فى ٢٦ نوفمبر من نفس السنة . ولكن هذا الاستقلال كان مشروطا بعقد معاهدة مع فرنسا لتنظيم العلاقة بين الدولتين .

لم يصحب هذا الاعتراف مايدل على أن السلطات الفرنسية جادة فى تنفيذه، بل على العكس من ذلك بدأت تساوم الوطنيين السوريين من أجل الحصول على قواعد عسكرية فى أراضيهم . ولما كانت الولايات المتحدة تتفق مع بريطانيا فى إيمانها بأهمية الاعتراف بالأمانى القومية لشعب سوريا ولبنان لكسب الحرب فقد بدأت فى الضغط على السلطات الفرنسية الحاكمة لتغيير سياستها تجاه الدولتين العربيتين، واعترفت باستقلالها ، وكذلك فعل الاتحاد السوفييتى وبريطانيا .

مشروع سوريا الكبرى

عندما أصبح استقلال الدولتين السورية واللبنانية وشيك الحدوث ، وبدا النفوذ الفرنسى يتراجع عن منطقة الشرق العربى ، أخذ الأمل يعـــاود الأسرة الهاشمية التى سيطرت على الحكم فى شرق الأردن والعراق فى بعث مشروع سوريا الكبرى إلى حيز الوجود . فبعث الأمير عبد الله أمير شرق الأردن بمذكرة إلى الحكومة البريطانية فى عام ١٩٤٣ ، يوضح رأيه فى المسألة السورية بصفة

خاصة ، والمسائل العربية بصفة عامة . وقد تضمنت المذكرة مشروعين :

المشروع الأول : وهو إنشاء دولة سورية موحدة، تضم سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين . على أن تراعى المصالح البريطانية والأجنبية طبقاً لمعاهـــدة جديدة تعقد بين الطرفين على غرار المعاهدتين المعقودتين بين كل من مصر والعراق وبريطانيا ، وأن يتولى الملك عبد الله رئاسة الدولة السورية الموحدة التى تطبق النظام الملكى الدستورى .

وباتمام قيام الدولة السورية الموحدة ، يشكل إتحاد عربى من أراضى الهلال الخصيب ، التى تتكون من سوريا الموحدة والعراق .

أما **المشروع الثانى** فيرمى إلى إنشاء اتحاد سورى مركزى من حكومات سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين ، تكون عاصمته دمشق . على أن يحتفظ كل بلد باستقلاله الذاتى ، وأن ينظم شئون الدفاع وكذلك الشئون السياسية والاقتصادية إتحاد مركزى ، وأن يرتبط الاتحاد ببريطانيا عن طريق معاهدة تصون مصالحها ومصالح الدول الأجنبية . وبمجرد أن يتم إعلان تأسيس الاتحاد السورى، يتشكل إتحاد عربى من العراق والاتحاد السورى ، ويمثل دول الهلال الخصيب .

وأجاز هذا المشروع انضمام فلسطين بشروط ، أهمها قيام حكومة وطنية دستورية فى البلاد ، والعمل بما جاء بالكتاب الأبيض البريطانى الخاص بمشكلة فلسطين ، وإقامة تعاون إقتصادى بين الاتحاد والمواطنين اليهود .

على أن يتولى الملك عبد الله أيضاً رئاسة الاتحاد المذكور .

وتمهيداً لتنفيذ أحد هذين المشروعين لجأت بريطانيا إلى تغيير الوضع فى شرق الأردن تغييرا ظاهريا يدعم مركز الملك عبد الله كحليف لها ، فأبرمت مع شرق

الأردن المعاهدة الأردنية البريطانية التى لم تمنحه سوى مظهر الاستقلال، مع الابقاء عليه ـ فى حقيقة الأمر ـ كقاعدة عسكرية بريطانية .

عارض السوريون هـــذا المشروع معارضة شديدة ، فهو لن يمنحهم شيئاً جديدا ، بل على العكس فسيرجع بهم القهقرى ، فالدستور الأردنى متخلف عن الدستورين السورى واللبنانى .

هذا بالإضافة إلى ضياع استقلال سوريا ولبنان إذا ما انضموا تحت لواء الاتحاد العربى المزعوم الذى تسيطر عليه بريطانيا عن طريق غير مباشر .

ورغم أن المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ إلا أن الولايات المتحدة ـ نظرا لاتفاق سياستها مع سياسة بريطانيا تجاه تلك المنطقة ـ قد رحبت به ،وأيدته لأنه يحقق أهدافها فى قيام اتحاد يسيطر عليه النفوذ الانجلو أمريكى ، ويكون حلقة الوصل بين حلف تركيا ـ اليونان وإيران. وبذلك يتم نطاق الأحلاف المضروب حول الاتحاد السوفييتى من الغرب إلى الشرق .

أما عن موقف الاتحاد السوفييتى ، فبديهى أنه لا يرحب بقيام مثل هذا الاتحاد ؛ لأنه يعلم بنواياه العدوانية تجاهه ، ولأنه سيكون نقطة ارتكاز للنفوذين الامريكى والبريطانى ، ومركزا للعمليات الحربية ضده فى حالة نشوب حرب جديدة، وكذلك نظرا لموقعه على امتداد الجناح الأيمن لحلف شمال الأطلنطى .

أما فرنسا فقد عارضته معارضة شديدة ، لأنه سيقضى على كل أثر لنفوذها فى بلاد الشرق الأدنى ، لاسيما وأنها ظلت تحتفظ بعلاقاتها الثقافية مع تلك البلاد بعد الجلاء . فتكوين هذا الاتحاد يعنى فى نظر فرنسا غلق تلك المنطقة فى

وجهها وأنفراد النفوذ الأمريكى البريطانى بها .

أما بالنسبة للدول العربية الخارجة عن نطاق الاتحاد فقد حاربته بصفة عامة. فمصر كانت ترى فيه تسلطا إستعماريا على المنطقة الشرقية المحيطة بها ، وخلق كتلة جديدة تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا . وتتمتع فيها تركيا بنفوذ كبير. وأن الهدف منها منافسة مصر والضغط عليها سياسياً وأقتصاديا ، وعزلها عن المشرق العربى وإقحام تركيا فى شئون العالم العربى من جديد بعد أن ولت ظهرها له منذ نهاية الحرب العالمية الأولى .

ومن وجهة نظر المملكة العربية السعودية ، فالاتحاد المزمع إنشاؤه يمكن للأسرة الهاشمية حكم أخصب البقاع فى المشرق العـــربى ، وهى بلدان الهلال الخصيب ، بل والتطلع إلى ما وراء ذلك ، إلى ملكهم القديم فى شبه الجـــزيرة العربية، فالتباغض والتحاسد القديم بين الأسرتين الحاكمتين قد بدأ فى الظهور نتيجة التفكير فى جعل هذا المشروع حقيقة واقعة .

استقلال ليبيا

أهتمت مصر بقضية إستقلال ليبيا بوصفها دولة عربية ، ولوجود حدود مشتركة بينهما ، ولما تعرضت له من غزو على يد إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية. فاستقلال ليبيا ، وتأمين سلامتها له أثره الواضح على الأوضاع القائمة فى مصر .

موقف مصر

وكانت المرة الأولى التى تثار فيها المسألة الليبيـــة على المستوى العالمى فى مؤتمر بوتسدام الذى عقد فى يوليو ١٩٤٥ وحضره الأقطاب الثلاثة ترومان وتشرشل وستالين . وقد طالب فيه الرئيس السوفييتى ببحث موضوع الوصاية على ليبيا ، وأبدى إستعداد الاتحاد السوفييتى فى تحمل مسئولية الوصاية على هذا

البلد العربى . ولكن المؤتمر لم يفصل برأى قاطع فى المسألة ، وأحالها إلى مجلس وزراء الخارجية لتبحث مع القضايا الأخرى المتعلقة بمعاهدات الصلح مع دول المحور وتوابعه.

وعندما انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى : الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى وفرنسا فى لندن فى ١٢ سبتمبر من عام ١٩٤٥ ، تقدمت إليه الحكومة المصرية بمذكرة تطالب فيها باجراء استفتاء فى ليبيا ، « فاذا ما أسفر الاستفتاء عن أن أهالى ليبيا يريدون أن يعيشوا كأمة مستقلة ليس لأجنبى أى إشراف عليهم أو تدخل فى أمورهم ، فان مصر تتقبل قرار جارتها الشقيقة مغتبطة متمنية لها باخلاص حياة راغدة هنيئة ... وإذا كانت ليبيا - وهى تذكر ما بينها وبين مصر من العلاقات التاريخية ، وما بينهما من روابط اللغة والدين والصلات الاقتصادية ووحـــدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التى تعيش فى جانبى حدود القطر - تبدى الرغبة فى إستفتاء حر فى أن تكون جزءا من المملكة المصرية أو فى أن تكون لها حياة ذاتية داخل تلك المملكة فان مصر يسعدها أن تنفعها بخبرتها الادارية والسياسية. »

ثم تمضى المذكرة المصرية فتقول : « على أن مؤتمر وزراء الخارجية قد يرى لاعتبارات سياسية وجوب التريث فى إجراء الاستفتاء أو تجنبه أصلا، ويرى لذلك أن يطبق على ليبيا نظام الوصاية ... وفى هذه الحالة ترى مصر من واجبها نحو الليبيين أن تتقدم للإطلاع بتلك الوصاية ، وإن إسناد الوصاية إلى مصر دون أية دولة غير عربية أخرى لهو المثل الكامل لنظام الوصاية ، فان الصلات التى تربط أهالى البلدين - التى تقدم ذكرها - لكفيلة بأن تنفض كل معنى من معانى الاستغلال والتحكم ... وسواء عهد بالوصاية إلى مصر ، أم إلى الجامعة العربية ، فان الغرض

الأسمى فى كلتا الحالتين هو تعجيل الأجل الذى تتمتع به ليبيا بكامل سيادتها ، وتستطيع أن تندمج فى الجامعة بحقوق مساوية للأمم العربية الأخرى »[١]

وأوضحت مصر « بأنه لا يرجى حل ثابت عادل لمسألة ليبيا إذا أهملت الإعتبارات المتقدمة أولم تقدركل قدرها... فان التفكير فى شطر ليبيا إلى قسمين (برقة وطرابلس) أو فى إغفال تعرف واحترام رأى أهالى البلاد سينجم عنه مصاعب ومتاعب لا نهاية لها » .

حرصت مصر إذاً فى مذكرتها للدول الكبرى أن تركز على نقاط أساسية هى : الاستفتاء لتقرير مصير الشعب الليبى وفق إرادته ، وإستبعاد النفوذ الغربى الاستعمارى ، وضمان وحدة الأرض الليبية .

النوايا الغربية

ومنذ مطلع عام ١٩٤٦ بدأت النوايا الاستعمارية تتكشف ، وبدأ التآمر على إستقلال ليبيا يبدو فى الأفق،فبريطانيا تريد أن تحتفظ بنفوذها فى برقة ، وفرنسا تستحوز على فزان ، ويعطى لايطاليا الجزء الباقى . ومعنى هـذا أن يستبدل الاحتلال الايطالى باستعمار دولى تتقاسمه دول ثلاث .

وعندئذ تقدم الاتحاد السوفييتى بطلب الوصاية وحده على ليبيا ، وكان هدفه بطبيعة الحال الوصول إلى البحر المتوسط ، وتقويض دعائم الاستراتيجيةالانجلو أمريكية ، ولكى يروج للحزب الشيوعى الايطالى فى الانتخابات الايطالية التى كانت وشيكة الحدوث [٢] فعارضته الدول الكبرى ، وطالب

(١) د. نقولا زيادة: محاضرات فى تاريخ ليبيا من الإستعمار الإيطالى الى الاستقلال - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية ص ١٤٩ .

(٢) المصدر السابق ص١٦٢

الولايات المتحدة بوصاية الدول الخمس الكبرى على أن ينضم إليها ممثلان عن عرب ليبيا والمستوطنين الايطاليين .

الموقف العربي

وقفت الجامعة العربية لكل محاولات التقسيم موقفـــاً حازما ، وطلبت فى مذكرة تقدمت بها إلى الدول المشــتركة فى مؤتمر الصلح مع إيطاليا « لأهالى طرابلس بالوحدة والاستقلال ، وفقاً لارادتهم ، وإستاداً إلى حقوق الانسان فى تقرير المصير ، وميثاق الأطلنطى وسان فرنسسكو .

مؤتمر انشاص

وفى إنشاص اجتمع ملوك ورؤساء الدول العربيــة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٦ لبحث قضية ليبيا. وبانتهاء جلسات المؤتمر صدر بيان بشأنها جاء فيه بأن الأعضاء « تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان ، ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعى وعادل، وأن حكومتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية . وأن جامعة الدول العربية التى قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم أن تهىء الأسباب لهذا الاستقلال ، وأن تتعهد بادىء الأمر بالرعاية اللازمة ظهور حكومة عربية فى تلك البلاد ومعاونتها أدبيا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية . »

وأيد هذا الموقف البيان الذى أصدرته هيئة تحرير ليبيا فى مارس سنة ١٩٤٧ موضحة أغراضهـا ، وهى : « السعى لاستقلال ليبيـا بحدودها الطبيعية ، أى من الحدود المصرية إلى الحدود التونسيـة الجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوبا ، والتعاون مع الجامعة العربية ، والتفاهم فى كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ،

ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه... والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية ، وخارجيا بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأى العام العربى والاسلامى والعالمى .

وكذلك تضمنت مذكرة ممثلى الشعب الليبي إلى مؤتمر وزراء الخارجية (١٩٤٧) بخصوص استقلال ليبيا ، التركيز على وحدة ليبيا ، فليبيا بأقسامها الثلاثة وحدة لا تتجزأ ، بل إنها وحدة لا تقبل التجزئة ، إذ من شأن هذه التجزئة أن يفنى بها سكان كل قسم من أقسامها الثلاثة فناء لاقيام بعده ؛ وهذه الحقيقة - وهى وليدة عوامل إقتصادية ملحة - كانت دائما بارزة للعيان وكانت كذلك مرعية طوال تاريخ هذه البلاد .

وعندما قررت الدول الأربع الكبرى إيفاد لجنة تحقيق إلى ليبيا ، طالبت الجامعة العربية أن تمثل فيها، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رفضتا ذلك بحجة أن هذا العمل مقصور على الدول الكبرى فحسب ،وذلك لاستبعاد مساهمة الجامعة فى حل تلك القضية .

وقد وضع حد لأطماع إيطاليا فى إستعادة ما كان لها من مستعمرات فى أفريقية بتنازلها عن جميع حقوقها فيها بمقتضى معاهدة الصلح الايطالية الموقعة فى مؤتمر باريس سنة ١٩٤٧ . وفى نفس الوقت أعلنت الدول الأربع الكبرى الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى وفرنسا عزمها على حل قضايا المستعمرات الايطالية فى غضون سنة من التصديق على معاهدة الصلح الايطالية بما يتفق ورغبات أهلها ، ومقتضيات الأمن والسلام . وإذا فشلت فى خلال تلك المدة ستعرض الأمر كله على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ وافق أعضاء الأمم المتحدة على مشروع قرار باعلان ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة فى مدة لا تتجاوز اليوم الأول من يناير ١٩٥٢ . وفى فترة الانتقال هذه توفد الأمم المتحدة مندوبا من قبلها يعاونه مجلس من عشرة أعضاء يمثلون مصر ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وباكستان ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، ويمثل عن الأقليات ، تكون مهمته المساعدة فى وضع الدستور الليبى وإعداد البلاد كوحدة لتحمل تبعة الحكم بعد إعلان الاستقلال .

وفى الموعد المحدد أعلن قيام المملكة الليبية المتحدة من برقة وطرابلس وفزان، وقبلت عضوا فى الأمم المتحدة فى فبراير عام ١٩٥٢ .

المعاهدة الليبية الانجليزية

ما أن حصلت ليبيا على استقلالها إلا وعقدت مع بريطانيا معاهدة صداقة وتحالف فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣ ، وتنص على أن « أن يتعهد كل من الفريقين الساميين بعدم اتخاذ موقف إزاء البلاد الأجنبية يتنافى مع التحالف أو يخلق مصاعب للفريق الآخر .

« إذا إشتبك أى الفريقين الساميين المتعاقدين فى حرب أو نزاع مسلح يهب الفريق السامى المتعاقد الآخر لنجدته كتدبير الدفاع الجماعى .

« يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه من مصلحتهما المشتركة الاستعداد لدفاعهما المتبادل والتأكد من أن بلاديهما فى حالة تمكنهما من القيام بدورهما فى صيانة السلام والأمن الدوليين . ولهذه الغاية يقدم كل منهما للآخر كافة التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بشروط يتفق عليها . وفى مقابل التسهيلات التى يقدمها صاحب الجلالة ملك ليبيا للقوات البريطانية المسلحة بليبيا بشروط يتفق عليها ،

تقدم صاحبة الجلالة البريطانية مساعدة مالية لصاحب الجلالة ملك ليبيا بشروط يتفق عليها .

« تظل المعاهدة نافذة لمدة عشرين سنة إلا إذا عدلت أو أبدلت بمعاهدة جديدة أثناء تلك المدة باتفاق كلا الفريقين الساميين المتعاقدين، ويعاد النظر فيها على كل حال فى نهاية عشر سنوات».

نقد المعاهدة

مامن شك فى أن المعاهدة قد ألقت عبئاً ثقيلا على كاهل ليبيا لم يكن له مايبرره.

فأولا : إذا كان الداعى لعقد المعاهدة هو حاجة ليبيا إلى المعارنة المالية ، كما يصرح بذلك أنصار المعاهدة والمدافعين عنها ، فإن الأمم المتحدة أبدت رغبتها واستعدادها للقيام بهذا الالتزام المادى، ولكن بريطانيا اعترضت على ذلك، ووصفته بأنه تدخل فى شئون ليبيا يمس استقلالها. مع أن العكس هو الصحيح، فالمعونة المالية البريطانية أعطيت فى مقابل احتلال بريطانيا لأجزاء من ليبيا كقواعد عسكريه.

ثانياً : برر المسئولون الليبيون عقد المعاهدة بأنه ضرورة اقتضتها طبيعة الفترة التى مرت بليبيا ، وتعرضها للغز الايطالى ، ثم حصولها على الاستقلال مع عدم وجود قوات ليبية تحميه . فوجود حليف يمكن الاعتماد عليه مسألة حيوية بالنسبة لليبيا، لاسيما وأن إيمانهم بمقدرة الأمم المتحدة على حمايتهم قد أصبح موضع شك.

ومع ذلك فليست جميع الدول الصغرى ترتبط بمعاهدات تحالف ودفاع مع دول كبرى، وبالرغم من ذلك فمازالت تتمتع باستقلالها فى ظل حماية الأمم المتحدة.

ثالثاً . إن المعاهدة قد ربطت ليبيا بسياسة الغرب، هذه السياسة القائمة على حصر الاتحاد السوفييتى بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكريه ، مما سيضع ليبيا

ضمن مناطق الخطر ، وهدفاً من أهداف العدوان السوفييتى لوجود القواعـــد العسكرية الغربية بأراضيها .

رابعا : نصت المعاهدة على تزويد بريطانيا للجيش الليبى بالأسلحة والعتاد ، وكذلك إشراف بعثة عسكرية بريطـانية على تدريبه وتقويته بشكل يسمح له فى المستقبل بتحمل تبعة الدفاع عن بلاده . وإذا رجعنا إلى الوراء بضع سنين ، نجد أن بريطانيا فرضت علينا شرطاً مماثلا فى معـاهدة سنة ١٩٣٦ . وجاءت البعثة العسكرية البريطانية إلى مصر وباشرت عملها ـ أو هكذا ادعت ـ من سنة ١٩٣٦ إلى توقيع معـاهدة الجلاء ، وتركت الجيش المصرى كما هو ، إن لم يكن أضعف مما كان .

كما أن وضع مصير الجيش الليبى ـ إذا وضعنـا التجربة المصرية فى الاعتبار ـ فى يد بريطانيا تتحكم فيه كيف تشاء ، ضرره أكثر من نفعه .

خامسا : تضمنت المعـاهدة نصا مطاطا يبيح لبريطانيا الاشراف التـام على شئون ليبيا ، ليس فى حالة الحرب فقط ، وإنمـا « فى حالة خطر أعمال عدائية داهم محدق بأى من الفريقين الساميين المتعـاقدين » . وإذا ما تتبعنـا الموقف الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، نجـد أن حالة حظر الحرب تنطبق عليه كل الانطبـاق ، ومعنى هذا استمرار الاشراف البريطانى تحت ستار هذه العبارة المرنة .

ليبيا والقواعد العسكرية الامريكية

أشرنا من قبـــل إلى حدوث تنسيق بين السياستين الأمريكية والبريطانيـة فيما يتعلق بشئون الدفاع عن أوربا والشرق الاوسط ، تناول ذلك منح الولايات المتحدة حق إقامة قاعدة جوية كبرى لها فى منطقة الملاحة شرق مدينة طرابلس .

ولما كان وجود القوات الأمريكية مستمداً من وجود بريطانيا أساساً في ليبيا ، فقد حرصت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على الحصول على موافقة الحكومة الليبية لبقاء قواتها بليبيا بعد إعلان إستقلالها رسميا حتى شهر أبريل سنة ١٩٥٢ . وفى خلال تلك المدة تستطيع تلك الأطراف أن تصل إلى عقد اتفاقات ثنائية مع الحكومة الليبية ، تنظم العلاقة بينها .

وقد ماطلت الحكومة الليبية فى الاستجابة إلى المطالب الغربية، لاسيما بعد أن حصلت على الإستقلال وبعد أن أصبحت عضواً فى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . وكانت لاتوافق على بقاء القوات البريطانية والفرنسية بالذات ، ولاعلى نصوص المعاهدات المقترحة .

ساءت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا من جهة وليبيا من جهة أخرى نتيجة لذلك،أخذت كل الدولتين تستخدم أساليب الضغط على الحكومة الليبية كى ترضخ لمطالبها . وبقيام الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تشبثت بريطانيا بولاية برقة أكثر من ذى قبل . ووجدت فى بقاء قواتها فى هذه الولاية نوعا من الضغط السياسى والعسكرى على مصر .

ولما كانت الولايات المتحـــدة ترى فى تمسك بريطانيا وفرنسا بموقفها من ليبيا ما يتعارض مع الاستقرار الذى تنشده لهذه المنطقة من العالم،ولما كانت ترى أن التقارب الواضح بينها وبين الحكومة الليبية سيساعدها على أن يحل نفوذها محل نفوذ حليفتها بريطانيا وفرنسا ، وبذلك تستطيع أن تصل إلى أهدافها ، وأن تحقق سياستها العسكرية فى تلك البلاد ، مالت الى جانب ليبيا .

وترتب على سياسة التقارب بين الحكومتين الأمريكية والليبية نجاح الولايات المتحدة فى عقد اتفاق مع ليبيا فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، يخول لها الحق فى أن

تنشىء لها قواعد عسكرية في قاعدة الملاحة التي تعد من أكبر القواعد الجوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقاعــدة أخرى في منطقة هون. وكلا القاعدتين في ولاية طرابلس (١).

أما في ولاية برقة فقد أنشأت الولايات المتحدة مطار غار يونس القريب من مدينة بنغازي، ومطار كبوت الذى لا يبعد عن حدود مصر أكثر من ٧٥ كيلو مترا.

وبذلك أصبح وجود الولايات المتحدة يستند على هذه الاتفاقية، وليس على وجود بريطانيا كما كان الشأن من قبل. ولا ريب أن هذا الاتفاق الجديد قد جعل للولايات المتحده نفوذا مساويا لنفوذ بريطانيا، إن لم يفقه. ولم يكن ذلك بطبيعة الحال - مما ترتاح إليه الحكومة البريطانية. ومن هنـا بدأ الصراع بين الدولتين يتخذ أشكالا مختلفة بعضها علني والبعض الآخر خفي.

وكل ما كانت تهدف اليه السياسة الأمريكية هو إنشاء أحلاف إقليمية في تلك المنطقة تحول دون انتشار الشيوعية، وللمحافظة على الأمن السلام في منطقة الشرق الأوسط. وكانت ترى في عقد الاتفاقات الثنائية بينها وبين دول المنطقة نواة لإنشاء منظمة كبيرة تشملها جميعا.

على أي حال كان نجاح الولايات المتحدة في عقد الاتفاق المذكور ايذانا بنجاح بريطانيا بعد ذلك لأنه مهما كان التنافس والتحاسد بينهما حول مناطق النفوذ فان مصالحهما واحدة، وسياستهما إزاء خصومهما واحدة، وأن مصيرهما واحد. فسرعان ما حصلت بريطانيا على المعاهدة الليبية الانجليزية (٢٩ يوليو سنة ١٩٥٣) التي أشرنا اليها من قبل. ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مدفوعة لأن تبارك المعاهدة الجديدة، وأن تسير الى جانب خليفتها بريطانيا في تنفيذ السياسة

(1) Leopold W. Richard, The Growth of American Foreign Policy. P 772 — 774

التي رسمتها لمنطقة الشرق الأوسط .

القضية المصرية

قامت مصر بالتزاماتها كاملة تجاه بريطانيا طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل إن بريطانيا لم تحترم بنود تلك المعاهدة في يوم من الأيام ، فقد تجاوزت قواتها في منطقة القناة العدد المنصوص عليه . كما أن مسلكها خلال الحرب العالمية الثانية قد تعدى كل ما اتفق عليه . وقبلت مصر ذلك على مضض حتى تنتهي الحرب ، ويعاد النظر من جديد في تلك المعاهدة التي لم تحقق ما كان يصبو إليه الشعب المصري من استقلال حقيقي .

وفي أعقاب مؤتمر يالتا (٥ فبراير سنة ١٩٤٥) زار مصر الرئيس الأمريكي روزفلت واجتمع بالملك، وتناول الحديث بينهما مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية. كما اجتمع أيضاً بالملك عبد العزيز آل سعود لبحث العلاقة بين دولتيهما .[1]

وعندما أشرفت الحرب العالمية على الإنتهاء، طلب من مصر أن تعلن الحرب على المحور ليكون لها حق الاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو والانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة ، وليكون لها نصيب من التعويضات ، جزاء ما لحق بها من أضرار في الحرب .

وإذا كانت مصر لم تعلن الحرب على دول المحور منذ بدايتها ، فليس معنى هذا أنها لم تشترك في الحرب بصفة فعلية ، فلقد ورد في خطاب الكسندر مندوب المملكة المتحدة في مؤتمر باريس الذى عقد في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ قوله : « أنني أود أن أذكر فيما يتصل بهذه المسألة ،أننا أغفلنا من وقت إلى آخر الحقيقة التالية، وهي أن مصر قد وقفت في صفوف الحلفاء وحاربت إيطاليا، وأن الأراضي المصرية التي تتاخم مستعمرات إيطاليا قد أجتيحت إبتداء من ٢٠ يونيو ١٩٤٠

(١) المصدر السابق ص ٦٩٨

وتوغل العدو فيها مسافة بعيدة فى أوائل سنى الحرب ، وأن مصر بذلت للحلفاء شيئاً كثيرا من المجهود الحربى باستخدام جنودها وقواتها الجـــوية وبالانتفاع بأراضيها قواعد عظيمة الأهمية لأعمال الحلفاء الحربية »[1] .

بل إن عدم دخول مصر الحـــرب فى ذلك الوقت كان بمشورة بريطانيا وبرغبتها، ونستدل على ذلك بما جاء فى خطاب تشرشل الذى ألقاه بمجلس العموم فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، إذ قال : « لم يحدث قط أن شددنا على الحكومة المصرية فى دخول الحرب ، وفى الحق إن النصيحة التى أسديناها اليها فى أكثر من مناسبة كانت على العكس من ذلك . وقد كنا راضين كل الرضى عن موقف مصر كدولة مشتركة فى الحرب »[2] .

طالبت مصر بعد نهاية الحرب بالدخول فى مفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق الأمانى الوطنية للشعب المصرى ، وقد ساعدها على ذلك رفع الأحكام العرفية فى أكتوبر ١٩٤٥ . وبدأت المظاهرات قوية عنيفة ضد البريطانيين .

الوساطة الامريكية

وعندما عجزت وزارة النقراشى عن الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا اعتزلت الحكم، وخلفتها وزارة اسماعيل صدقى التى أخذت على عاتقها التمهيد لبدء المفاوضات من جديد . وعندئذ رأت الولايات المتحدة التدخل لحل النزاع بين الطرفين بما يحقق المطالب المصرية ، وفى نفس الوقت يلتقى مع السياسة الأمريكية التى ترمى الى ايجاد منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تكون مصر طرفاً فيها .

---

(١) جهورية مصر : (الكتاب الابيض) القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ ص ٦٥٠

(٢) المصدر السابق ص ٥٦١

وفي ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ بعث وزير الولايات المتحدة المفوض بمصر بخطاب إلى رئيس الوزارة المصرية يعرب له فيه عن رغبته في ان يفضى إلى ملك مصر « بطريقة غير رسمية ، باهتمام حكومة الولايات المتحدة بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط وأمن البلاد العربية » .

ونظرا لعدم استطاعته إتمام تلك المقابلة ، فانه مضطر - بناء على طلب وزير الخارجية الامريكية - بأن يبلغ رئيس الوزراء « أنه نظراً للصداقة التي تشعر بها حكومتي نحو مصر وبريطانيا العظمى، واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الاوسط فهي تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر. وأن حكومتي وهي تعبر عن رغبتها في نجاح هذه المفاوضات تأمل انه مازال ممكناً أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع » .

ثم يستطرد الوزير المفوض الامريكي مركزا على مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط فيقول : « هذا ، وقد أبلغتني حكومتي في هذا الشأن أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة ترغب رغبة صادقة في الوصول إلى حل لمسألة أمن الشرق الأوسط حلا يمكن البلاد الواقعة في تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ، استقلال لا يفضى - في نفس الوقت - إلى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع إعتداء من الخارج »[١].

وقد رد رئيس الوزارة المصرية اسماعيل صدقي على تلك الرسالة مرحباً

---

(١) المصدر السابق ص٥١٢ .

بتوسط الولايات المتحدة فى النزاع ، ويبلغه إهتمام بها الملك فيقول ، « وليس مبعث الإهتمام الذى تثيره هذه الرسالة أنها تتعلق بمفاوضات ذات أهمية حيوية لمصر فحسب ، بل لأن الأمر يتعلق أيضا بتوسط الولايات المتحدة. ومصر تعلق عليها دائما أكبر الآمال لما عرف عنها من البعد عن الأنانية والسمو فى أغراض سياستها الخارجية .

« وجدير بهذا الاهتمام أن يكون الرد عليه إدراك الوقائع - كما هى - إدراكا سليما خالصا ، إذ تحرص مصر على المبادرة إلى تطمين حكومة الولايات المتحدة على حقيقة نواياها .

« فمصر - باعتبارها من بلاد الشرق الأوسط . تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمن تلك المنطقة . ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الأمن مرتبط لديها بضرورة إستعادة حرياتها كاملة غير منقوصة .

« وهى تدرك تماما أنه يجدر أن لا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى ، ولكنها تسارع إلى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها إلا أن تزداد ثباتا لو أستند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة . ولا يتوافر هذا إلا باحترام إستقلال مصر .

« وبهذا الشرط وحده - وهو شرط مستمد أيضا من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وكانت مصر فى طليعة الدول التى انضمت اليه - يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جدية فى توطيد السلم العالمى - وهى ستفعل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التى تقع على عاتقها كدولة مستقلة .

« وإن تجاهل هذه الحالة ، والتسويف فى علاجها لما يخلق جوا من القلق — إن لم نقل جوا من التوتر — فيه إضرار بالغـــرض المنشود . ألا وهو تهيئة الانسجام التفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم فى الشرق الأوسط استقرارا نهائيـا » .

وترحب مصر فى نهاية الخطاب بتدخل الولايات المتحدة ، فتقول : « وأن مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها فتطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تضم جهودها القوية إلى كافة الجهود الأخـــرى المبذولة لتهيئة ذلك الإنسجام » (1) .

يتضح من هذا الخطاب أن الحكومة المصرية لم ترد النظرية الامريكية الخاصة بالدفاع عن الشرق الاوسط كلية ، وإنما أرادت أن توفق بينها وبين رغبة مصر فى تحقيق الجلاء .

معاهدة صدقى — بيفن والدفاع المشترك

كان طبيعياً أن يسفر تدخل الولايات المتحدة فى تقريب شقة الخلاف بين الجانبين المصرى والبريطانى أن تنعكس النظرية الامريكية بشأن الدفاع عن الشرق الاوسط على جو المفاوضات ، وأن تجد طريقها إلى بنود المعاهدة المزمع توقيعها . وبالفعل فقد تم توقيع المعاهدة بالاحرف الاولى من أسماء المفاوضين فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وأهم نصوصها ما يلى :

أولا : إنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها .

ثانياً : « اتفق الطرفان السلميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت

(1) المصدر السابق ص ٥١٣ ، ٥١٤

مصر محلا لاعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة إعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكنتيجة لتشاورهما،العمل الذى قد يعترف بضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه » .

ثالثاً : تختص هذه المادة بالدفاع المشترك ، وتنص على أنه « رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين،ولكى يتاح إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان...وهذه اللجنة هى هيئة إستشارية إختصاصاتها أن تدرس...المسائل الخاصة بالدفاع المشترك... فى البر والبحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال ... وتدرس اللجنة ... الآثار العسكرية التى تنجم عن الموقف الدولى وبخاصة تلك التى تنجم عن كل الاحداث التى قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين فى هذا الشأن التوصيات المناسبة،وفى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى دولة من الدول المجاورة لمصر تتشاور الحكومتان بقصد أن يتخذا بالاتفاق بينهما التدابير التى قد يعترف بضرورتها » .

رابعاً : « يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفاً أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد أحدهما.

خامساً : ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يتعارض مع ميثـــاق الأمم المتحـدة .

سادساً : يصفى أى خلاف قد ينشأ بين الطرفين طبقا لأحـــكام ميثاق الأمم المتحدة .

سابعاً : تسرى المعاهدة لمدة عشرين عاما .

وفى البروتوكول الخاص بالجلاء عن أرض مصر ، فقد حدد يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ أقصى موعد يتم فيه .

رفضت الأمة التصديق على المعاهدة لأنها تربط مصر بعجلة الأحلاف الغربية وتزج بها فى حروب لامصلحة لها فيها . كما أنها تجعل منها قاعدة للعدوان على الدول الأخرى . وبذلك تسقط فكرة الأحلاف الدفاعية التى سعت الولايات المتحدة جاهدة لإخراجها إلى حيز التنفيذ فى المعاهدة المذكورة كثمن لتحقيق الجلاء عن مصر .

النزاع المصرى الانجليزى أمام مجلس الامن

يعود النقراشى مرة ثانية إلى الحكم ، ويرفض الدخول فى مفاوضات من جديد ، ويفضل الإلتجاء إلى مجلس الأمن . وفى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ تتقدم مصر بموضع شكواها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة إستنادا إلى أن إحتلال القوات البريطانية لأرض مصر - وهى عضو فى الأمم المتحدة - بالرغم من إرادة شعبها « يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ » ، وطالبت بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وتحقيق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

وفى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ وقف النقراشى رئيس الوزراء أمام مجلس الأمن يشكو من محاولة بريطانيا فرض معاهدة دفاع مشترك كبديل للجلاء ، فقال «ولم تلبث نية البريطانيين أن تجلت بحال لا يتطرق الشك اليها عندما تقدموا فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٦ بمشروع معاهدة تحالف أرفق بها مشروع لمعاهدة عسكرية تتضمن جماع الأحكام العسكرية الثقيلة المرذولة التى فرضتها علينا معاهدة سنة ١٩٣٦ » .

ثم أشار إلى معاهدة صدقى - بيفن قائلا : إن بريطانيا العظمى كانت قد حاولت منذ بدء المفاوضات أن تعرض على مصر- ثمنا لاقتضاء حقها الطبيعى فى الجلاء - تحالفا مبهظا ...

وكل مافعله مجلس الأمن أنه أوصى باستئناف المفاوضات من جديد والتذرع بالصبر للوصول إلى إتفاق بين الطرفين . ولم تجد مصر ما يؤيد موقفها سوى الإتحاد السوفييتى والدول الموالية له حينما طلبت جلاء القوات الانجليزية عن مصر والسودان دون الموافقة على وحدة البلدين فى ظل التاج المصرى .

ويرجع فشل القضية المصرية أمام مجلس الامن إلى تأخر عرضها حتى ذلك الحين ، بالإضافة إلى تفاقم الخلافات الحزبية ، واتهام حزب الوفد للحكومة فى مجلس الأمن بأنها لاتمثل الامة المصرية . والأهم من ذلك إفتقارها إلى التأييد الدولى اللازم من الدول الكبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة التى عملت على فشل القضية وتأييد موقف بريطانيا ، إستمرارا للضغط الواقع على مصر حتى تسلم فى النهاية بقبول مبدأ الدفاع المشترك .

التمسك بالدفاع المشترك

وعندما عاد الوفد إلى الحكم فى يناير سنة ١٩٥٠ ، بعث وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين برسالة إلى المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فى مارس سنة ١٩٥٠ لفتح باب المفاوضات من جديد ، رد عليه الوزير البريطانى فى ١٧ مايو ، أى بعد فترة غير قصيرة ، بشىء من عدم الاهتمام ولكنه فى نفس الوقت يوضح إصرار بريطانيا على تمسكها بمسألة الدفاع المشترك ، وإعطائها الاولوية على غيرها من المسائل . فاشترط إجراء مباحثات عسكرية مع الفيلد مارشال وليام سليم رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية للاتفاق على المسائل العسكرية التى تواجه

بريطانيا فى الشرق الأوسط [١]

وفى المباحثات التى جرت بين الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية والفيلد مارشال سير وليام سليم يتضح تشبث الدولتين الأمريكية والبريطانية بموضوع الدفاع المشترك . وكان الخوف من الاتحاد السوفييتى هو حجر الزاوية فى كل مايصدر عن رجال الحرب من آراء تتعلق بالوضع العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط. فقال الفيلد مارشال « إن جميع الاتصالات التى قامت بها الدول الغربية لم تصب نجاحا . إذ أن أمل السوفييت هو السيطرة التامة على العالم. وهذا مقرر فى تعاليمهم . وقام عليه الدليل فى كل عمل من أعمالهم .. إن الروس يعتنقون مبدأ ويتشبثون به كما كان يفعل هتلر . إنهم ينتظرون ويتطلعون إلى حرب بينهم وبين الدول الرأسمالية. ولمواجهة ذلك يتعين على هذه الدول أن تتخذ الأهبة اللازمة.

« ومن الحقائق الأساسية أنه لاتوجد أمة تستطيع بمفردها أن تهزم روسيا فى الحرب . فاذا دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع روسيا كانت النتيجة تعادل الطرفين والاستعداد لحرب أخرى ، أما إذا دخلت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب معا فانهما تنتصران . فإن حدثت فرقة بين هاتين الدولتين أقدمت روسيا. أما إذا أظهرتا الاتحاد فإنها تتردد ... والوسيلة الوحيدة لتكتل الأمم من الوجهتين العسكرية والصناعية هى أن تتنازل عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية، وقد تنازلنا نحن عن ذلك وقبلنا قوات أجنبية فى بلادنا. وفكرة المشاركة هذه هى الجوهرية ... ولا تستطيع أمة بمفردها أن تدافع عن نفسها ، لا مصر ولا بريطانيا . [٢]

(١) رسالة من المستر بيفن وزير خارجية انجلترا إلى وزير الخارجية المصرية فى ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ (الكتاب الابيض) ص ٥٨٩

(٢) من محضر المحادثة بين الدكتور محمد صلاح الدين (بك) وزير الخارجية والفيلد مارشال سير وليم سليم يوم الاثنين ٥ يونيو سنة ١٩٥٠ (الساعه العاشرة صباحا)

ثم أخذ وليام سليم يركز على أهمية موقع مصر الحساس فى الصراع العالمى، فقال: « وإذا نشبت الحرب فستكون مصر موضعا من مواضع اهتمام السوفييت، فمثل مصر فى الشرق الأوسط مثل فرنسا وبلجيكا فى أوربا . إذا قامت حرب فى أوربا اشتركت بلجيكا وفرنسا فيها . وعلى أية حال فان مصر ستكون فى صميم الحرب منذ البداية . »

وحاول وليام سليم أن يستبعد فكرة الحياد عن ذهن المسئولين المصريين فقال : « وقد تقولون إن وجود القوات البريطانية فى مصر يجتذب الروس إليها لطاردهم منها . ولكن ما يبتغونه هو مصر . فأنتم بلد ذات ثروة وموارد وكل من يريد أن يمسك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر، إن لديكم الموانى ولديكم كل شىء وستكونون قلب الهدف الروسى . ولا يتسنى لمصر أن تقف بمنجاة ببقائها على الحياد إذ لا يستطيع أن يلتزم الحياد إلا أحد بلدين . إما بلد قوى كبير وليست مصر ذلك البلد . أو بلد صغير لكنه يملك شيئا نافعا للطرفين كالسويد وسويسرا وليست مصر كذلك . فلا يمكن أن تبقوا على الحياد . وإذا أردتم الدفاع عن أنفسكم يجب أن تستعدوا لهذا الدفاع . والوسيلة الوحيدة لذلك أن يكون لكم حليف . ومن الواضح أن ذلك الحليف هو بريطانيا . »

وفى مقابلة أخرى مع مصطفى النحاس رئيس الوزراء أشار الفيلد مارشال إلى سياسة الحصر التى سارت عليها الولايات المتحدة إزاء الكتلة الشيوعية، وضرورة ربط حلف الأطلنطى بتركيا وإيران بعد ضم مصر ودول أخرى إليه ، فيقول : « والشرق الأوسط هو من أهدافهم الأساسية إذ أن فقده يكون ضربة شديدة لا للشرق الأوسط وحده بل أيضا لأوربا . وأى هجوم على الشرق الأوسط سيوجه إلى مصر فهى مفتاح الشرق الأوسط ومن يملك مصر يملك الشرق الاوسط

لقد رسمنا خطة الدفاع فى ايران وتركيا . أما بلاد الشرق الآخرى فليست قوية بدرجة كافية ... ولكن إذا أنضمت بلاد أوربا والشرق الأوسط الى الولايات المتحدة وبريطانيا فإن الموقف يتغير ويصبح من الممكن دفع الخطر الذى يتهدد الشرق الأوسط ، وهذا هو سبب اهتمامنا بتدعيم الدفاع فى أوربا الغربية.[1] »

وقد رفض رئيس الوزراء هذا الرأى قائلا «إن الشعب حانق وناقم ولا يمكن أبداً أن يركن لوعود جديدة أو أن يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى إسم أو بأية صفة . ولا يمكن قط أن أقنع الشعب أن بقاء جيش أجنبى فى بلادنا وقت السلم يعنى شيئا آخر غير نوع من أنواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . »[2]

وبعد مناقشات طويلة أعلن الفيلد مارشال أن بريطانيا ترتبط بسياسة حليفتها الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط ، وأن الجلاء سيصبح متعذرا إذ لم يتحقق الدفاع المشترك ، فقال « سيكون من العسير جدا أن أوصى حكومتى بقبول الجلاء التام. ولا أعتقد أنكم تستطيعون الدفاع عن أنفسكم. فاذا انسحبت القوات البريطانية من مصر فسيكون لذلك أثر وخيم على الحرب الباردة ضد روسيا. إن البلاد العربية وتركيا وإيران وبلاد الدومنيون سيفزعها ذلك وسيظن حلفاؤنا فى أمريكا أننا تخلينا عنهم . إننا لا نرى أن تبقى القوات البريطانية فى مصر إلى الأبد، ولست أرى كيف يستطاع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية . كما أن حلفاءنا لا يمكن أن يروا كيف يستطاع بدونها الدفاع ».

---

(١) محادثة بين مصطفى النحاس (باشا) رئيس مجلس الوزراء والفيلد مارشال سير وليام سليم يوم الاثنين ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ (الساعة ١١ صباحا) -- الكتاب الابيض ص ٥٩٦

(٢) المصدر السابق

وفى مقابلة أخرى حاول الفيلد مارشال أن يقنع وزير الخارجية المصرية بأهمية التحالف ، وضرب لهمثلا لذلك بكوريا فقال: « لا يسعنى إلا أن أفكر أن المسألة الكورية تضرب لنا مثل الفراغ فى وقت الحرب فإن كوريا الجنوبية قد أخذت على غرة ولم يكن هذا ليحدث لو كان فيها قوات أمريكية. »

فرد عليه وزير الخارجية المصرية بقوله[1] « لو أنهم سلحوا كوريا الجنوبية لاستطاعت الدفاع عن نفسها . » ولكن الفيلد مارشال أصر على أنه « لو كان فى كوريا قوة أمريكية صغيرة لما فكروا فى غزوها . »

ولقد تطرقت المباحثات إلى فكرة جديدة ترمى إلى نقل القوات البريطانية المضاربة إلى خارج حدود مصر وإلى منطقة غزة بالذات لتكون قريبة من قناة السويس لحمايتها ضد أى إعتداء ، ولكن الفيلد مارشال اشترط لذلك شروطاً ثقيلة لا تقبلها مصر بحال من الأحوال ، ألا وهو عقد الصلح مع إسرائيل ، فيقول : « بيد أن هذا الاقتراح لم ينظر فيه بعد وكل ما يمكننى أن أقوله من وجهة النظر العسكرية وكذلك من وجهة النظر السياسية أن هذا مستحيل إلا إذا عقد صلح بين إسرائيل والعرب، إذ أن نقل هذه القوات إلى غزة يكون مستحيلا إذا كانت إسرائيل معادية أو محايدة ، ولهـــذا أرى لزاما على أن أصر على أن وضع هذه القوات فى غزة لا بد أن يكون أساسه الصلح بين مصر وإسرائيل . »

حاول وزير الخارجية المصرية فى محادثاته(٢) مع السفير البريطانى السير رالف

---

(١) محادثة بين وزير الخارجية المصرية وفيلد مارشال سير وليم والسفير البريطانى يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٥٠

(٢) محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٩٥٠ الساعة الخامسة مساء

ستيفنسون أن يقنعه بقبول فكرة الجلاء مع الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية فى القناة فى حالة استعداد تام للقيام بعملها عند حدوث أعتداء ، بحيث تجـد القوات البريطانية ـ عند عودتها إلى مصر ـ القاعدة معدة لمباشرة وظيفتها. ولكن السفير البريطانى رفض ذلك .

وبعد مناقشات طويلة وعقيمة أستغرقت عدة اجتماعات بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى ، أوضح الجانب المصرى بما لايدع مجالا الشك رفضه فكرة الدفاع المشترك ، وبين أن الشعب المصرى قد رفض معاهدة صدقى بيفن « من أجل الدفاع المشترك . وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل بحرا وبرا وجوا . وأريد هنا أن أفرق بين الدفاع المشترك فى وقت السلم والدفاع المشترك فى وقت الحرب فالدفاع المشترك فى وقت الحـرب أمر مقبول ومفروغ منه بمقتضى المحالفة . أما الدفاع المشترك فى وقت السلم فهو الذى سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن تقبله فى أية صورة من الصور » [١] .

مصر والقواعد العسكرية الغربية المحيطة بها

مما تجدر الإشارة اليه أن سياسة مصر فى ذلك الوقت ـ أى قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ إزاء القواعد العسكرية الغربية المحيطة بها كانت تختلف إختلافا بينا عن سياستها فى عهد الثورة. فبينما نجد أن مصر الثورية تطالب بكل قوة تصفية تلك القواعد لأنها تمثل خطراً على تلك البلاد وعلى حركة المد الثورى فى العالم العربى ، بالإضافة إلى خطرها على مصر بالذات ، نرى أن المسئولين المصريين قبل

---

(١) محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى يوم الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ الساعة ٣٠ر٥ مساء

ذلك لم يقدروا خطورة تلك القواعد على مصر حتى بعد خروج الانجليز من بلادهم.
وكان كل همهم أن يترك البريطانيون مصر بعـــد أن يركزوا قواتهم فى القواعد العسكرية المحيطة بهم . وكانوا يرون فى ذلك حلا سليما لمشكلة الجلاء حتى ولو على حساب جيراننا من العرب وغيرهم .

ويقول وزير الخارجية المصرية فى هذا المعنى مخاطباً السفير البريطانى ، « فاذا كان لكم قاعدة على أهبة الاستعداد فى مالطة ومثلها فى قبرص وأمكن توسيع قاعدتى برقة وشرق الأردن وتوطيد دفاعكم الجوى فى العراق . فان قاعدة الدفاع فى مصر تكون بعد ذلك كله بحيث يكفى أن يتولاها فى وقت السلم سلاح الطيران المصرى بشرط أن نعمل على استكمال معداته فى أقرب وقت » [١] .

نهاية المفاوضات

طالت المفاوضات أكثر من عام ولم يصل الطرفان إلى نتيجة تذكر إلى أن تولى موريسون وزارة الخارجية الانجليزية حيث ألقى خطابا أمام مجلس العموم البريطانى فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ جاء مخيباً لآمال المصريين ومعبراً عن تمسك بريطانيا الشديد بفكرة الدفاع المشترك واغلاقا لباب المفاوضات ، إذ يقول :
« فلم يعد وجود القوات البريطانية فى مصر اليوم مسألة لاتعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما . فنحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء الغرب مسئوليات كبيرة فى الشرق الأوسط . ومصر هى مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه . والإدعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد فى أى صراع دولى ماهو إلا سراب خداع كما يؤيد التاريخ ذلك، فمصر تحتل جسرا بين قارتين

---

(١) محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى يوم الاثنين ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ الساعة الخامسة .

وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك البحرية بين نصفى الكرة الأرضية الشرقى والغربى . فهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لأية دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الأبيض المتوسط.»[1]

وفى موضع آخر من خطابه قال :« وقد قام شعبنا بالاشتراك مع شعوب شمال الاطلنطى وشعوب الكومنولث بتحمل أعباء ثقيلة فى زمن السلم من أجل تحقيق السلامة للبلدان التى تشاركها فى المدنية العامة التى ورثناها جميعا. وإنى لأدعو مصر للمشاركة - مشاركة الند للند - فى هذا المجهود العام الذى يبذل لضمان سلامة العالم»

ثارت ثائرة الصحافة المصرية والرأى العام المصرى لتعنت بريطانيا وأعلنت مصر عن رغبتها فى إلغـــاء معاهدة سنة ١٩٣٦ إذا لم تستجب بريطانيا للمطالب القومية المصرية .

وبدأت الحكومة المصرية (حكومة الوفد) تواجه صعوبات[2] داخلية كبيرة ، منها ضغط الشعب عليها لتحقيق الجلاء بطريقة أخرى غير المفاوضات ، ولو أدى ذلك الى استخدام القوة ، والمعارضة الشديدة من قبل خصوم الحكومة، ومن الشعب نفسه لسياستها القائمة على إرضاء أنصارها ومحاسيبها والسير فى ركاب الملك. ثم فوق هذا وذاك تعنت بريطانيا وتشبثها بالبقاء فى مصر وعدم الاستجابة الى رغبة المصريين فى الجلاء . هذا فضلا عن خشية الحكومة الوفدية من أن تخرج من الحكم مغضوبا عليها من قبل الجميع ، فلا هى أرضت الشعب بتحقيق

---

١ — نبذة من الخطاب الذى ألقاه مستر موريسون فى مجلس العموم فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١. الكتاب الابيض ص ٦٧٤ .

٢ — د. محمد محمود السروجى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، جذورها وأصولها التاريخية ص ١٧٨ .

الجلاء ، ولا الحكومة البريطانية بتنفيذ فكرة الدفاع المشترك ، ولا الملك لما وصلت اليه البلاد من فورة وغليان .

فكان لزاما عليها إذن أن تقوم بعمل ما يدعم مركزها أمام الشعب ، ويجعل خروجها من الحكم خروج الأبطال ، لهـــذا تقدمت إلى البرلمان المصرى فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ بمشروع قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ . فوافق عليه البرلمان وصدق عليه الملك فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

مقترحات الدول الأربع

وفى خلال تلك الأزمة التى بلغت ذروتها بين مصر وبريطانيا بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تقدم السفير البريطانى إلى الحكومة المصرية ـ بناء عـــلى تعليمات حكومته ـ المقترحات التى وافقت عليها حكومات بريطانيـا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا كأساس لفض النزاع بين مصر وبريطانيا . وترمى إلى إنشاء هيئة الدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كشريك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر . وتنص تلك المقترحات على ما يلى :

١ ـ « تنتمى مصر إلى العالم الحر : وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموما أمر حيوى لها وللأمم الديمقراطية الأخرى على السواء .

٢ ـ «لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر والدول الأخرى فى الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج إلا بالتعاون بين جميع الدول التى يهمها الأمر .

٣ ـ « لا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفـاع الفعـال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتـاخمة .

٤ – « وعلى ذلك يبدو من المرغوب فيه إنشاء قيـــادة متحالفة فى الشرق الأوسط تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة فى المساهمة فيه . وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر فى إنشاء مثل هذه القيـــادة. فضلا عن أن استراليا ونيوزيلاندا واتحاد جنوب أفريقية قد أعربت عن إهتمامها بالدفاع عن المنطقة ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك فى القيادة .

٥ – « مصر مدعوة إلى الاشتراك كعضو مؤسس فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين .

٦ – « إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل فى هيئة القيادة المتحالفة وفقاً لأحكام الملحق المرافق فان حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة فى الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص للقيـادة المتحالفة للشرق الأوسط باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى المشتركة كذلك كأعضاء مؤسسين فى هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٧ – « وفيما يختص بالقوات المسلحة التى توضع تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقـــديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجى إلى هذه القيادة كالقوات العسكرية والجوية والمواصلات والموانى ..الخ . فانه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة .

٨ – « وتمشياً مع هذه الترتيبات تدعى مصر لقبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، ولتعيين ضباط مصريين لإدماجهم فى هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٩ - « ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الأعضاء المشتركين في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم في مركز يسمح لهم بتقديمها.

١٠ - « ستضع الدول التي يهمها الأمر فيما بعد بالتشاور فيما بينها النظام التفصيلي للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وتحدد علاقتها بهيئة معاهدة شمال الأطلنطي . ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الأعضاء المؤسسين للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثلين عسكريين إلى إجتماع يعقد في المستقبل[1] القريب بغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن .

وضح من مقترحات الدول الأربع أن مماطلة بريطانيا وتسويفها ، وإصرارها على موقفها إنما أملته إعتبارات تتعلق بسياسه تلك الدول القائمة على الأحلاف والتكتلات في مواجهة أعدائهم لأطماع إستعمارية بحته لادخل لمصر فيها، وليست طرفا فيها بأي حال من الأحوال . فربطها بحلف شمال الأطلنطي وبالأحلاف الأخرى التي تربط بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، معناه أننا حددنا موقفنا بصفة نهائية إلى جانب المعسكر الغربي ، وبالتالي أصبحنا خصوما للمعسكر الشرقي بحكم هذا الموقف الجديد . وربطنا مصيرنا بمصير الغرب إلى الأبد .

الثورة ومحادثات الجلاء

كان قيام الثورة المصرية في يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بدء صفحة جديدة في تاريخ مصر ، وفي تاريخ العلاقات المصرية البريطانية . فنجاح الثورة في التخلص من الملكية ، والقضاء على الإقطاع قد حرمت الاستعمار البريطاني من أهم مقومات وجوده في مصر . وكان عليه سواء رضى أم لم يرض - أمام إجماع الأمة حول

١ — مقترحات الدول الاربع — الكتاب الأبيض ص ٦٩١ .

قادتها الجدد ـ أن يفتح هو الآخر صفحة جديدة فى العلاقات مع مصر ، تقوم على أسس جديدة ، ونظرة جديدة تتمشى والتطورات العميقة التى حدثت بالبلاد .

بدأت مصر مفاوضاتها مع (١) بريطانيا فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ على أساس جديد ، لا سيما بعد نجاح الطرفين فى التوصل إلى حل مشكلة السودان بما يحقق رغبات السودانيين . وقد أوضحت مصر فى الخطاب الذى ألقى فى الاجتماع ، « أن مصر الحرة القوية الحاصلة على حقوقها، هى بدون شك حصن أفضل للأمن والسلام مما إذا كانت مقيدة بالأغلال ، مثقلة بالأحمال ، تستفزها قوات أجنبية ترابط فى أرضها » . وواصل المندوب المصرى كلمته قائلا « وإنى أناشدكم ألا تذكروا كلمة الفراغ المزعومة،التى يقال أنها ستنتج عن انسحاب القوات البريطانية عن مصر . إنما الفراغ العميق الذى ينذر بالسوء حقا لهو الفراغ الناشىء عما سوف يحدثه الموقف الحالى من هدم وتخريب » .

فمصر الثورية إذاً قد عارضت من أول يوم قبول فكرة الفراغ التى يتذرع بها الغرب لاتخاذها وسيلة لربط مصر بعجلة الأحلاف . وبين وفد مصر فى المفاوضات ، « أن مصر ، مصر الحرة، سوف تطور بسرعة وبقوة حتى تستطيع أن تملأ أكثر من الفجوة التى تتخلف عن انسحاب القوات البريطانية . فلسوف تملأ هذه الفجوة لا بالقوات والمعدات وحدها بل بحماس ابنائها المتدفق المنبثق عن

---

(١) المحضر الاول للاجتماع الذى عقد فى رئاسة مجلس الوزراء يوم الاثنين ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحا

كلمة الحرية السحرية ، وهذا الحماس لا يقل أهمية عن القوات والمعدات » . (١)

كان الأساس إذاً أن هذا الفراغ لن تشغله سوى القوات المصرية التى ستعد، لا بالعدد والآلات فحسب ، وإنما بقوة إيمانها بمستقبل بلدها وبوطنيتها .

وقد لخص الجنرال سير بريان روبرتسون عضو الوفد البريطانى فى المباحثات اهتمامات بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط فى قوله « لقد طال بقاء بريطانيا العظمى فى الشرق الأوسط . وكان وما زال لها مصالح متعددة فى تلك المنطقة. ولكن ليس لحكومتنا إلا مصلحة واحدة تفوق المصالح الأخرى ألا وهى استتباب الأمن فى الشرق الأوسط . ولقد رددت ذلك صحافتنا وذكرته التصريحات البرلمانية الخاصة بقواتنا الموجودة فى مصر للدفاع عن منطقة القتال . وإن لمنطقة قنال السويس أهمية استراتيجية لمجموعة أمم الكومنولث . وكانت مصر على الدوام مطمعا للغزاة نظراً لأهمية موقعها . ونهتم أيضا بتركيا إذ هى من مناطق الشرق الاوسط التى يتطلع إليها الغزاة. ولهذه المناسبة فنحن مرتبطون بالتزامات تعاهدية تحتم علينا معاونة بعض بلاد تلك المنطقة فى حالة الاعتداء عليها . ونهتم أيضا بمناطق البترول فى الشرق الأوسط . كما نحرص على توثيق الصداقة مع بعض الأصدقاء الأوفياء ومن بينهم العرب . وعلى ذلك فاهتمامنا لا يقتصر على الدفاع عن قنال السويس فقط ، بل يهدف كذلك إلى اشتراك فى الدفاع عن الشرق الأوسط ووجود قواتنا فى قاعدة قنال السويس يمكننا من الاشتراك فى هذا الدفاع ، وتشمل المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية فى الشرق الأوسط حدود تركيا ؛ وإيران والخليج الفارسى وقنال السويس » .

---

(١) المصدر السابق

من هذا يتضح أن بريطانيـــا تهتم بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط عموما أكثر من اهتمامها بالدفاع عن قناة السويس فى حد ذاتها. بل تعتقد أن الدفاع عن قناة السويس لا يتسنى لها إلا اذا دافعت عن المنطقة بأسرها .

كذلك أعترفت بأن الدفاع عن القناة والمنطقة كلها لا يهمها وحدها وإنما يهم دول الكومنولث وحلفاؤها كذلك . وخصت بالذكر البترول كدافع قوى وأساسى للدفاع عن المنطقة .

كما أشار بيان روبرتسون إلى حرص بريطانيا على صداقتها مع الحكام العرب وغيرهم فى المنطقة كسبب آخر يدفعها إلى الدفاع عن الشرق الأوسط .

تغير الظروف الدولية

لقد بدأت المفاوضات بين الطرفين فى ظروف دولية مواتية لمصر فاستقرار الأوضاع فى مصر للنظام الجديد ، ونجاح المسئولين المصريين فى عقـــد اتفاقية السودان بما يحقق أمانى السودانين، ووجود الاتحاد السوفييتى كقوة لها خطرها ، تتبنى قضايا الشعوب الصغيرة المتطلعة إلى الحرية والاستقلال قد ساعد على انجاح المفاوضات . زد على ذلك أن تمسك بريطانيا بسياستها الاستعمارية التقليدية لن تفيدها فى شيء ، لا سيما بعد تغير الأوضاع القديمة فى مصر ، بل على العكس فهذا التمسك قد أصبح فى صالح خصومها، وربما أستخدموه لإثارة الاضطرابات ضدها فى منطقة الشرق الأوسط .

هذا بالإضافة إلى أن التعديلات الكبيرة التى دخلت على الاستراتيجية الحربية الحديثة لم تجعل لقاعدة قناة السويس ماكان لها من أهمية من قبل . وكذلك فان إستقلال الهند قد أسهم إلى حد ما فى التقليل من أهمية القناة .

وفى نفس الوقت فلم تكن قاعدة القناة هى القاعدة الوحيدة التى تمتلكها

بريطانيا فى المنطقة ، فهناك قواعد أخرى فى قبرص والاردن وليبيا يمكن أن تكون بديلا عنها .

كما أن حكومة المحافظين فى بريطانيا لم تجد فى ذلك الوقت معارضة من جانب حزب العمال ، خصوصاً وأن هذا الحزب قد سلم بالجلاء فى معاهدة صدقى – بيفن من قبل .

دور الولايات المتحدة

ولن نغفل بطبيعة الحال ما قامت به الولايات المتحدة من جهود للتقريب بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية للوصول إلى تفاهم واتفاق يرضى الطرفين . وكانت الولايات المتحدة مدفوعة إلى ذلك بعدة عوامل :

أولا : أن تمسك بريطانيا بموقفها المتعنت لن يزيد المسئولين المصريين إلا تشبثا وإصرارا على موقفهم . ولما كانت الثورة المصرية قد احتلت مكانا مرموقا فى العالم العربى ، وأثبتت وجودها كقوة لها فاعليتها وتأثيرها فى المنطقة، وحظيت بتأييد شعبى لم يسبق له مثيل ، فان اتساع هوة الخلاف بينها وبين بريطانيا لن يكون له سوى نتيجة واحدة ، هى زيادة الإضطراب وعدم الاستقرار فى المنطقة وهو ما يتعارض مع سياستها تعارضاً تاما .

ثانياً : أن عداء مصر للغرب نتيجة تمسك بريطانيا وعنادها سيتيح للاتحاد السوفييتى فرصة التدخل وزيادة نفوذه فى المنطقة على حساب الغرب، مما سيترتب عليه عرقلة مشاريعه العسكرية ، ويقضى عليها بالفشل .

ثالثاً : رأت الولايات المتحدة أن تدخلها فى النزاع لصالح مصر سيقضى على عدائها للغرب وسيقربها إليه ، وربما ساعد ذلك فى المستقبل على جذبها

إلى المعسكر الغربي ، وإدخالها ضمن نطاق مناطق النفوذ والأحلاف العسكرية ، وهو ما رفضته مصر رفضا باتا في المفاوضات .

رابعا : أن هذا الموقف الودي من جانبها سيجعل لها نفوذا في مصر يعوضها عما فقدته بريطانيا . وبما أن الدولتين متفقتان في سياستها تجاه تلك المنطقة ، فأي كسب لأحدهما هو كسب للآخر .

ولقد طالت المفاوضات بعض الشيء نتيجة تمسك بريطانيا بإدارة قاعدة القناة بنفسها ، وإصرار الجانب المصري على أن يكون لمصر كل شيء . فتوقفت المفاوضات ، ثم عادت مرة ثانية لحرص بريطانيا على بقاء الباب مفتوحا وخشيتها من أن يكون لذلك عواقب سيئة . ولكنها ما لبثت أن انقطعت مرة ثانية . وتطلب الموقف تدخل الولايات المتحدة وضغطها على حكومة تشرشل لإنهاء الخلاف ، واضطرت الحكومة البريطانية أن ترضخ للضغط ، وأن يصرح رئيس وزرائها أمام البرلمان الانجليزي قائلا: «إنه أصبح يرى أن الولايات المتحدة مصالح استراتيجية في مصر وفي قناة السويس باعتبار هذه القناة مجرى مائياً دولياً ، وأنه أصبح يرى ألا تختص بريطانيا وحدها بتحمل المسئولية فيما يختص بهاتين النقطتين ... إن الأهمية الاستراتيجية لمصر وقناة السويس قد تضاءلت بعد الكشوف الحديثة في ميدان الذرة »[1]

اتفاق الجلاء

لكل هذه العوامل مجتمعة أصبح الجلاء أمرا لا مفر منه ، وأصبح قبول الدفاع المشترك ضربا من المحال . فكان على بريطانيا إذن أن تقبل ما رفضته

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ص ٢٤٢

عشرات السنين وتمكن الطرفان المصرى والبريطانى من التوقيع بالحروف الأولى على أول اتفاق يحقق الجلاء حقيقة وعملا وفى ٢٩ يوليو ١٩٥٤ يذيع الرئيس جمال عبد الناصر على شعب مصر بيانه التاريخى : « أيها المواطنين ، إننا نعيش الان لحظة مجيدة فى تاريخ وطننا ، إننا نقف الان على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا . لقد وضع الهدف الاكبر من أهداف الثورة منذ هـــذه اللحظة موضع التنفيـــذ الفعلى ، فلقد وقعنا الان بالحروف الأولى اتفاقا ينهى الاحتلال وينظم عملية جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر الخالدة » .

وينص هذا الاتفاق على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وأن تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس فى حالة صالحة عند الحاجة ، وتكون معدة للاستخدام مباشرة فى حالة هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أى بلد عربى ، يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية أو تركيا . وفى حالة قيام تهديد بهجوم على أى من البلاد السالفة الذكر ، تتشاور الحكومتان المصرية والبريطانية بشأن ما يجب اتخاذه .

كذلك نظم الاتفاق جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية فى مدة لا تزيد عن عشرين شهرا من تاريخ التوقيع عليه .

ويقرر الاتفاق بأن قناة السويس البحرية التى تعد جزءا لا يتجزأ من مصر ، هى طريق مائى له قيمة دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، ويعبر عن تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة .

ويسرى هذا الاتفاق حتى نهاية سبع سنوات من تاريخ توقيعـــه . وتتشاور

الحكومتان خلال الأثنى عشر شهراً الأخيرة من هـذه المدة لإتخاذ ما يلزم من تدابير عند نهايته .

وبعقد هذا الاتفاق تنتهى المرحـــلة الأولى من الصراع بين مصر والولايات المتحدة وحليفاتها بشأن الدفاع المشترك عن المنطقة. وستبدأ المرحلة الثانية فى الفصل الخاص بالأحلاف العسكرية .

الولايات المتحدة والمغرب العربى

تختلف نظرة الأمريكيين إلى الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى - ولاسيما فى فترة الحرب العالمية الثانيـــة - إختلافاً بيناً عن نظرتهم إلى المشرق العربى . فبينما سعوا فى المشرق إلى استرضاء العرب لمواجهة الألمان ، كان همهم فى المغرب هو استرضاء السلطات الرسمية والمستوطنين لاعتقادهم بأن ذلك سيسهل التعاون عند غزو فرنسا . . فأبقوا الإدارة بدون أى تغيير ، ولم يتدخلوا إلا من أجل الضغط على إدارة فيشى السابقة لكى تلغى القوانين التى أتخذت ضد اليهود » [١] .

أى أن الولايات المتحدة لم تتحرك إلا لرفع ، ما أعتبرته غرما على اليهود ، بينما وقفت مكتوفة الأيدى أمام ما تفعله الإدارة الفرنسية بالسكان الأصليين . ولكن الجنرال الفرنسى جيرو ، المسئول عن الإدارة فى الجزائر ، قاوم السياسة الأمريكية فى إعادة إمتيازات اليهود لأنها ستغضب المجندين فى جيش فرنسا الحرة من المغاربة الذين يمثلون ٧٠ ٪ من عدد المجندين .

الجزائر

وما أن وطئت أقـدام جيوش الحلفاء أرض الجزائر إلا وتقدم زعماؤهـا الوطنيون (فرحات عباس ورفاقه) مدفوعين بالمبـــادىء السامية التى

---

(١) د . صلاح العقاد : المغرب العربى ص ١٢٧ .

تضمنها ميثاق الأطلنطى - بمذكرة إلى قيادة الحلفاء داعين إلى فكرة قيام حكومة مستقلة فى الجزائر ترتبط بفرنسا .

رفضت السلطات الفرنسية المطالب الجزائرية ، لأن قيادة الحلفاء هيئة حربية لا اختصاص لها بالأمور الداخلية. ولأن تلك المذكرة قد اشترطت قبول المطالب الجزائرية كشرط لانضمام الجزائريين إلى جيش فرنسا الحرة ، مما يعد نوعا من المساومة لاتقبله السلطات الفرنسية .

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣ أصدر فرحات عباس وزملاؤه بياناً طالبوا فيه بحياة ديمقراطية ، وأستنكروا سياســـة الإدماج التى تسير عليها فرنسا ، وذلك بتطبيق مبدأ المساواة والحرية لجميع الجزائريين دون تفرقة أو تمييز ، والقضاء على الاقطاع ، والاعتراف باللغة العربيـــة كلغة رسمية ، وجعل التعليم الابتدائى إجباريا ، واشتراك المسلمين فى إدارة شئون البلاد .

لم يكن لتلك المطالب من صدى لدى الحكومة الفرنسية سوى الرفض للمرة الثانية ، مما أدى إلى توتر العلاقات بين فرنسا والجزائر وحدوث مذبحة قسطنطينة فى سنة ١٩٤٥ .

ويقال فى توقيت قيام الثورة فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ بأن هذا قد تم بناء على اتصالات سرية بين ممثلى الولايات المتحدة فى القاهرة والزعماء الجزائريين ، لتضغط على فرنسا كى توقع اتفاقيات الدفاع الأوربى التى ماطلت كثيرا فى التوقيع عليها . وقد وجدت هذه الشائعات صداها فى فرنسا، ولكن المساعدات الأمريكية لها قد خففت من هذا الشعور [١] .

---

(١) المصدر السابق ص ٤٢٦

وعندما اندلعت الثورة فى الجزائر بدأت المسألة الجزائرية ـ تجتذب اهتمام الدوائر السياسية العالمية ، وخصوصاً عندما أدرجت فى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

انتاب الولايات المتحدة شىء من القلق والانزعاج نتيجة انشغال فرنسا فى حرب الجزائر ، وسحبها لعدد كبير من قواتها فى جيش منظمة شمال الأطلنطى ، وما ترتب عليه من إضعاف قوة دفاع غرب أوربا . ومـــع ذلك وقفت الحكومة الأمريكية إلى جانب فرنسا تؤيدها وتؤازرها فى سياستها تجاه الجزائر رغم عدم تحمس الشعب الأمريكى لذلك (١) .

ونظرا للتأييـــد الذى لقيته القضية الجزائرية من مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية التى طالبت بحق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره ، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار أمريكى ـ لاتينى ينص على « الأمل فى حل سلمى ديمقراطى » .

وقد لاقت الدول العربية والدول الآسيوية والأفريقية صعوبات بالغة حتى تمكنت من إدراج مسألة الجزائر فى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولم تحظ القضية بنجاح يذكر نتيجة مساندة الولايات المتحدة والدول الغربية لفرنسا .

تغير موقف الولايات المتحدة .

وفى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة فى ١٩٥٨ – ١٩٥٩ بدأت الولايات المتحدة تبتعد رويدا رويدا عن تأييدها لفرنسا ، إذ عنـــدما عرض اقتراح إجراء مفاوضات مباشرة بين فرنسا وممثلى الوطنيين الجزائريين أمتنعت الولايات المتحدة عن التصويت ، وذلك لأول مرة بعد سلسلة متتالية من التأييد لفرنسا .

---

(١) د . صلاح العقاد : المغرب العربى ص ٣٩٨

فكان ذلك إيذانا بتحول الولايات المتحـــدة ، ومبشرا بنجاح القضية فى المرة القادمة . وقد كانت الولايات المتحدة حريصة على إنهاء المشكلة الجزائرية فى أسرع وقت مستطاع ، حتى تتمكن فرنسا من القيام بدور فعال فى حلف شمال الاطلنطى فى فترة أشتدت فيها الحرب الباردة بين فرنسا والجزائر وإزداد تمسك الجزائريين بحق تقرير المصير .

ولم تشأ الولايات المتحدة أن تسىء إلى علاقتها بحكومة فيشى حرصاً منها على إيجاد تعاون بينها يسهل لها مستقبلا القيام بعملياتها فى شمال أفريقيا ، ومن ثمة فقد عقدت إتفاقا سريا مع الجنرال الفرنسى جيرو حتى لا يعرقـــل الجنرال ديجول مشاريعها فى شمال أفريقية . « ولم يدخل الأمريكيون ، والمغاربة فى حسابهم عند رسم تلك الخطط ، بحجة أن انتشار الجهل والبؤس والقبلية ، يفقدهم التأثير على مجريات الحوادث . »(١)

استطاعت القوات الأمريكية أن تغزو شمال أفريقية وأن تنزل على شواطىء مراكش فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وأن تستقر لها الأمور هناك . وعندما اجتمع الرئيس الأمريكى روزفلت وتشرشل رئيس الوزارة البريطانية فى الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٤٣ ، لاحت للرئيس الأمريكى فرصة الاجتماع بالسلطان محمد الخامس دون وساطة المقيم العام الفرنسى ، كما تنص معاهدة الحماية الفرنسية. وقد فسرت الدوائر الفرنسية المسئولة هذا التصرف من جانب الرئيس الأمريكى على أنه أتجاه أمريكى جديد يرمى إلى تأييـــد المطالب الوطنية لمراكش على حساب فرنسا . ولكن هذه المقابلة لم تتبعها خطوات إيجابية فى هذا السبيل .

وفى يناير سنة ١٩٤٤ عقد حزب الأستقلال مؤتمرا ، طالب فيه باستقلال

---

(٢) دروزيل التاريخ الدبلوماسى ص ٣٧٦

المغرب ووحدة أراضيه ، وتوثيق الروابط بينه وبين الدول العربيـة وسائر دول العالم ، وتطبيق النظام الدستورى الملكى . وقد أيد الملك تلك المطالب ، فثـارت ثائرة فرنسا ، وبدأ الصدام بين قواتها والوطنيين المغاربة .

وفى ظل الحماية الفرنسية منحت فرنسا للولايات المتحدة ـ بمقتضى أتفاقيات مباشرة ـ حق إقامة قواعد عسكرية فى مراكش ، نظراً لموقعها الجغرافى الممتـاز بالنسبة الدفاع عن أوربا ، ولمواجهتها للشاطىء الشرقى للولايات المتحدة .وكان لفرنسا ـ بطبيعة الحال ـ قواعد عسكرية كذلك . وطبقـاً لإتفاقية سبتمبر سنة ١٩٦٠ تعهدت فرنسا بالجلاء عن قواعدها فى المغرب فى موعـد لا يتجاوز شهر مارس من عام ١٩٦١ ، فيماعدا بعضالقواعد الجوية. ولم يتم ذلك إلا فى أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وعندما حصلت مراكش على استقلالهافىمارس سنة ١٩٥٦ جددتالولايات المتحدة اتفاقاتها بشأن تلك القواعدمع الحكومة المراكشية مباشرة ويبلغعددها أربع قواعد جوية ، بالإضافة إلى قاعدة بحرية فى بورليوتى كانت تقيم فيهـا منذ الحرب العالمية الثانية.ونظراً للمعارضةالتىشنتها العناصر الوطنية ضد تلك القواعد فقد أعلن الرئيس الأمريكى روزفلت عند زيارته للمغرب فى عام ١٩٥٩ ، عن عزم الولايات المتحدة على تصفيتها فى موعد غايته نهاية عام ١٩٦١ .

من هذا العرض الموجز للحركات الاستقلاليـة التى أجتاحت المنطقة العربيـة عقب الحرب العالمية الثانية،نجد أن الولايات المتحدة قد لعبت فيها دورا،تفاوت بين القوة والضعف ، تبعاً لظروف كل بلد من تلك البلاد ، وأن هذا الدور تركز بصفة أساسية حول القواعد العسكرية والأحلاف الدفاعية التى أصبحت سمة من سمات السياسة الخارجية الأمريكية فى منتصف القرن العشرين.

الفصل السابع عشر

الدول العربية فى مواجهة الأحلاف العسكرية

نظرية الفراغ

أشرنا فى الفصل السابق إلى موقف الولايات المتحدة من الحركات الاستقلالية فى العالم العربى ، وأوضحنا كيف أن هذا الموقف قد أملته أعتبارات تتعلق بسياسة الحصر فى مواجهة الخطر السوفييتى وسنتناول الآن بشىء من التفصيل المحاولات الأمريكية التى بذلت بعد حصول مصر على الاستقلال لربطها بعجلة الأحلاف الغربية ، تمشيا مع السياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة من العالم .

مقترحات الدفاع عن الشرق الاوسط

ولن نستطيع التعرض لهذا الموضوع إلا إذا رجعنا الى الوراء بضع سنين ، إلى سنة ١٩٥١ بالذات ، حيث أقدمت مصر ـ نتيجة يأس من بريطانيا ـ على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . وفى نفس الوقت تقدمت الدول الأربع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا بمقترحات (١) إلى الحكومة المصرية توضح أهمية منطقة الشرق الأوسط للدفاع عن الدول الديمقراطية، وتطلب منها المساهمة معها فى إنشاء منظمة الدفاع المشترك ، تنضم اليها أستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقية . ولم تقدم تلك المقترحات لمصر فحسب ، وانما لكل الدول العربية بالإضافة الى اسرائيل .

---

(١) الكتاب الابيض ـ القضية المصرية من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ص ٦٩١ .

تمسكت مصر والدول العربيـــة برفض كل فكرة ترمى إلى جرها لنطـاق الأحلاف ومناطق النفوذ فسقطت المقترحات ، وسقطت معها الحلف المقترح قبل أن يولد . وكان هذا الرفض طبيعياً ومنطقياً ، فتعنت بريطانيا فى الاستجابة إلى مطالب البلاد العربية الخاضعة لسيطرتها عموما ، ومصر بصفة خاصـة . هذا فضلا عن كراهية العرب للولايات المتحدة لتحيزها لإسرائيل ضد مصالحهم ، وإمدادها بكل أسباب البقاء ، كان له أبلغ الأثر فى القضاء على مشاريع الغرب.

زيارة دلاس للقاهرة

تزعمت مصر سياسة مناهضة الأحلاف العسكرية فى المنطقـة ، تلك السياسة التى وجدت صدى عميقاً لدى الشعوب العربيـة . ووجد دلاس وزير خارجيـة الولايات المتحدة أن الأمر يتطلب الإتصـال بالرئيس جمال عبد الناصر بصفـة خاصة ، وبالحكام العرب بصفة عامة ، لمحاولة إقناعهم بفائدة هذا الحلف ، أو كما كان يطلق عليه إسم « الأمن الجمـــاعى فى الشرق الأوسط » . ولكن هذه المحاولات ذهبت سدى ، على الأقل بالنسبة لمصر التى أوضح رئيسهـا بما لا يدع مجالا للشك عدم إيمانه بجدوى الأحلاف التى تفرض على المنطقه فرضاً ، وأنه لا يثق إلا فى الأحـــلاف التى تنبثق من الداخل ، والتى تتمشى مـــع إرادة الشعوب .

وفى أواخر عام ١٩٥٣ أعلن دلاس بأن جولته فى منطقة الشرق الأوسط قد أظهرت إستعداد بعض الدول لقيام الأمن الجماعى فى الشرق الأوسط . وكان يقصد بذلك تركيا والعراق .

مبعوث مصر للعراق

وعندما علمت مصر بنوايا العـراق وبعزم رئيس وزرائه نورى السعيد على

ربطه بالأحلاف الغربية ، أوفدت اليه صلاح سالم لإقناعه بالمحافظة على وحدة العرب ، وتوحيد السياسة العربية الخارجية « فى كل ما يمس حاضر الشعوب العربية ومستقبلها ، وتحويل الضمان الجماعى العربى إلى حقيقة واقعة ، وتدعيم الجامعة العربية » [١]

أى أن مصر حاولت ـ بطريق الإقناع ـ أن تبعد العراق عن شرك الأحلاف ، وأن تمنعه من الخروج عن الصف العربى ، وأن تبصره بخطورة إنقسام الجبهة العربية فى مواجهة إتحاد الغرب . لم تؤد المباحثات بين الطرفين إلى نتيجة ما ، سوى الحصول على وعد من نورى السعيد بزيارة القاهرة لبحث الموضوع مع المسئولين المصريين .

مباحثات عبد الناصر ـ نورى السعيد

وفى أغسطس عام ١٩٥٤ قام نورى السعيد بزيارة القاهرة ، وتقابل مع الرئيس جمال عبد الناصر ، ودار الحديث بينهما حول الدفاع عن المنطقة العربية ، واستهله الرئيس المصرى ببيان أهمية العمل على تقوية « ميثاق الضمان الجماعى العربى » أو « الدفاع المشترك العربى » بمعنى آخر ، بدلامن الانضمام إلى أحلاف غربيه تعمل أساسا ضد مصلحة العرب . فاقترح الرئيس العراقى استشارة حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة فيما يجب عمله . وعندما قوبل هذا الاقتراح بالاستنكار من الرئيس المصرى ، أشار نوى السعيد بضم باكستان إلى التضامن الجماعى العربى .

فاعترض الرئيس جمال عبد الناصر على ذلك ، لأن باكستان ترتبط بمعاهدات

---

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الوحدة الذى ألقى فى قاعه الاحتفالات بجامعة القاهرة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٦ .

تحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة . فاقترح نورى السعيد ضم تركيا . فلقى هذا الاقتراح نفس مصير الاول ، وذلك لوجود تركيا طرفا فى حلف شمـال الاطلنطى .

لم يستطع الطرفان الالتقاء حول نقطة واحدة ، وظهرت رغبة نورى السعيد واضحه فى الانضمام إلى الغرب ، وفى التحالف مع الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وإيران وباكستان ، وهى جميعا الدول التى أصبحت أعضـاء فى حلف بغداد فيما بعد . وبذلك كشف نورى السعيد عن نواياه ، وعن خطواته المقبلةفى تنفيذ مخطط الغرب .

الميثاق التركى ــ العراقى

فى سنة ١٩٥٥ زار عدنان مندريس رئيس الوزارة التركية ، يرافقه كوبرولو وزير خارجيته العراق ، وجرت مباحثات بينه وبين نوى السعيد بشأن تعـاون الدولتين فى مختلف المجـالات ، وانتهت المباحثات بين الجانبين باصدار بيـان مشترك جاء فيه «جرت مباحثات بين الطرفين حول وجوب إيجاد تعاون لتأمين إستقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامته . وقـــد قررت الحكومتان التركية والعراقيه عقد إتفاق يرمى إلى تحقيق وتوسيع التعـاون المذكور بأقرب وقت مستطاع . وسيحتوى هذا الاتفاق على التعهد بالتعاون بصد أى إعتداء عليهامن داخل المنطقة أو خارجها » .

وأعان هذا البيـان بأن أهداف الاتفاق تتمشى مـع ميثاق الأمم المتحدة ، وستعمل على حمايه السلام ، والعمل على تحقيق الاستقرار فى المنطقة .

حلف بغداد

وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ تم التوقيع على الميثاق التركى العراقى وهـو النواة الأولى لحلف بغداد ؛ وذلك لإيهام دول المنطقة بأن هذا الحلف قـد انبثق من داخل المنطقة للدفاع عن أمنها. وهى الرغبة التى أوضحها الرئيس جمال عبد الناصر لدلاس وزير الخارجية الأمريكية . وقد أبرم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، وفتح الباب للدول الأخرى للانضمام اليه .

وفى ٥ أبريل من نفس السنة انضمت بريطانيا إلى الحلف ، وتبعتها باكستان فى ٢٣ سبتمبر ، وإيران فى ٣ نوفبر سنة ١٩٥٥ .

وكان ذلك أول نجاح يحرزه الغرب فى جر العراق إلى عجلة الأحـــلاف الغربية لربط العـالم العربى بالدفاع الغربى . ويرجع السبب فى إنضمام العراق إلى الحلف ما يلى :

أولا : إعتقاد نورى السعيد ـ بتأثير من دول الغرب ـ بأن المحافظة على أمن العراق وسلامته ضد الخطر الشيوعى ، إنما يتعلق بأمن وسلام تركيا وإيران ، كما جاء بمذكرته التى رفعها إلى الملك فيصل فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٤ .[١]

ثانيا : نجاح الثورة المصرية فى إسقاط الملكية من شأنه تهديد النظام الملكى فى العراق ، لأن كلا النظامين قد أقامته بريطانيا ، هذا فضلا عن تشابه الظروف فى كل من مصر والعراق . فخوف الملكية العراقية من مبـادىء الثورة المصرية دفعها إلى الارتماء فى أحضان الغرب .

ثالثـا : إن إقامة هذا الحلف كان الثمن أو البديـل لمعاهدة سنة ١٩٣٠ بين

---

١ ـ ج ب . دروزال : التاريخ الدبلوماسى ص ٣٨٦

العراق وبريطانيا ، وهو ما رفضته مصر فى معاهدة صدقى - بيفن سنة ١٩٤٦ . وكان نجاح مصر فى عقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا دافعا للعراق على إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٠ كذلك .

رابعاً : شخصية نورى السعيد كرجل من الرجال الذين أعتمدت عليهم بريطانيا فى تنفيذ سياستها فى المنطقة . إذ كان ممن يؤمنون بالتعاون مع بريطانيا بصفة خاصة ، ودول الغرب بصفة عامة .

موقف دول الغرب من الحلف

إذا تناولنا موقف الولايات المتحدة من هذا الحلف نجده وإن بدا غير واضح فى أول الأمر ، نظرا لعدم إنضمامها إليه ، إلا أنه دون ريب كان موقف التأييد والترحيب . فما حلف بغداد فى حقيقة الأمر سوى إمتداد للجناح الأيمن لحلف شمال الأطلنطى ، يخترق المشرق العربى فى طريقه إلى إيران وباكستان ليطوق الاتحاد السوفييتى من ناحية الجنوب الغربى .

ورغم ما أذيع عن أهدافه فى المحافظة على أمن وسلام المنطقة ، إلا أن مهمته الاصليه تأمين المصالح الغربية ضد الثورات الوطنية من جهة، وضد التسلل الشيوعى من جهة أخرى .

وإن كان دور الولايات المتحدة قد أقتصر فى البداية على إرسال مراقبين لها فى مجلس الحلف وفى لجنته الإقتصادية ، إلا أنها لم تلبث أن أنضمت إلى لجنته العسكرية فى يونيو سنة ١٩٥٧ بعد فشل العدوان الثلاثى وإنهيار نفوذ بريطانيا وفرنسا فى المنطقة . على أن أهم ما حققه الحلف للولايات المتحدة هو ربط إيران وباكستان بحلف شمال الأطلنطى عن طريق إنضمام بريطانيا وتركيا اليه .

أما عن بريطانيا فقد هللت لابرام الحلف لأنه يدعم نفوذها من جديد فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن تزعزع لانسحاب قواتها من مصر . وفى هذا المعنى قال إيدن رئيس وزراء بريطانيا فى سنة ١٩٥٥ فى مجلس العموم « لقد وصلنا بموجب هذا الاتفاق الى مرحلة أستطعنا أن نضع فيها نظاما يصح أن يكون أساساً لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط . وبهذا عززنا نفوذنا ورفعنا صوتنا فى شئون الشرق الأوسط . وانى أوافق على أى تكتل يؤدى الى زيادة نفوذ بلادى » .

وصرح أنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية فى ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥ أمام مجلس العموم أيضاً « أن مصلحتنا الأساسية تقتضى أن نشجع قيام هذا المسعى من قبل أحد شركائنا فى حلف الأطلنطى (يقصد تركيا) . ومن قبل أحد حلفائنا القدماء فى العالم العربى (يقصد العراق) .

ثم واصل شرح سياسة بريطانيا فى المنطقة فقال : « كانت السياسة البريطانية ترمى منذ أمد بعيد الى تأسيس وسائل دفاعية فعالة للشرق الأوسط . وقد أضاف أستثمار البترول عاملا مها الى ضرورة تأمين وسائل دفاعية كافيـــة وفعالة فى هذه المنطقة ، وهذا ما فعلناه باتفاقنا الجديد مـــع العراق وأنضمامنا الى الميثاق التركى العراقى » .

أما تكوين الحلف بالنسبة لمصر فكان تحد صريح لسياسة الحياد الإيجابى التى رفعت لواءها . كما كان المقصود منه كما يقول دروزيـل [1] (أستاذ التـــاريخ الحديث فى جامعة ليل (وكما أعتقدت مصر ـ وهى على حق فى ذلك ـ هو عزلها

---

(١) المصدر السابق ص ٣٨٧ .

عن العالم العربى ، عن طريق جذب الدول العربية الواحدة بعد الأخرى للدخول فيه . ولكن موقف مصر الحازم فى مواجهته قد أبعد تلك الدول عن الوقوع فى شراكه ، وعمل على تجميده .

ويذكر المؤرخ الأمريكى المعاصر رتشارد ليوبولد بأن توقيع الحلف قد أغضب الرئيس جمال عبد الناصر ، الذى أعتبره صفعة موجهة ضد زعامته للعالم العربى ، وخيانة للتوكيدات التى قطعتها الحكومتان الأمريكية والانجليزية على نفسها لمصر بأن أى منظمة إقليمية للدفاع عن المنطقة ستكون القاهرة مركزا لها [١] . أى أن هذا المؤرخ قد أرجع معارضة مصر للحلف إلى غضبها وحسدها من أن تنزعه تركيا والعراق ، وأن تكونا مركز الثقل والقوة فى المنطقة بدلا منها وهذا تفسير خاطىء ـ بطبيعة الحال ـ ويجافى الحقيقة ، فمبدأ رفض الأحلاف العسكرية الغربية التى تعمل أساساً ضد مصالح شعوب المنطقة العربية هو السبب الجوهرى لذلك . زد على ذلك أن بريطانيا والولايات المتحدة قد التجأتا إلى الجمهورية العربية المتحدة فى أول الأمر عند التفكير فى إنشاء منظمة للدفاع المشترك ، ولكنها رفضت ذلك .

كان على مصر أن تقوم بعمل مضاد لحماية نفسها وحماية المنطقة العربية من هذا الحلف العدوانى ، فبذلت جهودا كبيرة لتقوية ميثاق الضمان الجماعى العربى ، وتمكنت من عقد معاهدات دفاعية مدتها عشر سنوات مع سوريا والمملكة العربية السعودية فى ٢٠ ، ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، ومع اليمن فى ٢١ إبريل من العام التالى .

Leopald, Richord, The growth of American Foreign (١) Policy P. 784 .

ترددت المملكة الأردنية بين الاقدام والاحجام ، فهى تميل إلى الانضمام إلى الحلف بحكم صلاتها بالملكية الهاشمية فى العراق ، وعلاقتها ببريطانيا .

بدأ الضغط على الدول العربيه- المجاورة للعراق وتركيا لإدخالها فى الحلف ، فوقعت سوريا بين شقى الرحى ، بين العراق وتركيا ، ولكن مساندة مصر لها ، حال دون نجاح درل الحلف فى إجتذابها إلى جانبهم .

وفى ديسمبر من عام ١٩٥٥ أوفدت الحكومة البريطانية الجنرال تمبلر رئيس هيئة أركان حرب الجيش البريطانى للأردن لإقناع حكومتها بالانضمام للحلف . وبالفعل أعلنت فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ عن إشتراكها فيه . وأحدث هذا القرار دوياً شديدا فى أرجاء البلاد ، فقدم أربعة من الوزراء استقالتهم تحت ضغط الشعب الأردنى ، ولا سيا اللاجئين الفلسطينيين ، وذلك لكرهم للأحلاف ولعدائهم لتركيا التى اعترفت بإسرائيل . فأدى ذلك إلى سقوط الوزارة وإلى حل البرلمان وانتشار الاضطرابات والمظاهرات فى أنحاء البلاد .

وبتولى وزارة سمير الرفاعى الحكم تعلن الحكومة عدم اشتراكها فى أى حلف من الأحلاف . وتطورت الأمور سراعا فى الأردن ،ففى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٦ وقعت الحكومة الأردنيه- مع سوريا ومصر إتفاقا ينص على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة . وفى ٢٧ من الشهر التالى ألغت الحكومة الأردنية معاهدتها مع بريطانيا. كان هذا التطور السريع من جانب حكومة الأردن للإلتقاء بالسياسة المصرية المناهضة للأحلاف يخفى فى طياته مفاجئة ضخمة ، فسرعان مايتبدل الموقف فى الأردن بتوجيه الملكية . وتستبعد العناصر المعادية للغرب. ولكن رغم ذلك لم يستطع الأردن الانضمام إلى حلف بغداد .

فى أعقاب الحلف

تعرضت المنطقه- العربيه- لضغط شديد من قبل دول الغرب، ولاسيما الجمهوريه-

المصرية . فمعارضتها لحلف بغداد قد أصابه بالجمود ، مما أوغر صدر الولايات المتحدة وبريطانيا ضدها . زد على ذلك موقف مصر من القضايا العربية والدولية الذى لم يحظ برضاء الغرب . فقد أخذت على عاتقها نصرة قضية الجزائر ، وتقديم العون المادى والسياسى والأدبى للمجاهدين الجزائريين ، مما أثار غضب فرنسا وحقدها عليها كذلك كان موقف مصر من القضية الفلسطينية ومعارضتها تصفية تلك القضية لصالح إسرائيل على حساب العرب أثره فى إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى نفس الوقت أخذ المعسكر الغربى يمد إسرائيل بكل ما تحتاج إليه من أسلحة وعتاد زيادة فى الضغط على مصر ، كى يرهبها ، ويخيفها فتضطر إلى الالتجاء إليه والاحتماء به . وهنا تبدأ المساومات ، وتبدأ مشاريع الغرب الدفاعية تطرح على بساط البحث كضرورة لابد منها لحماية المنطقة بأسرها بما فيها مصر .

وعندما رفضت مصر الارتباط بأى حلف غير عربى لحما ودما ومصلحة ، وطلبت من المعسكر الغربى أن يمدها بالسلاح « بثمنه ، لإيجاد نوع من التوازن فى القوى ، بعد أن اختل نتيجة تدفق الأسلحة ضد إسرائيل ، أبى الغرب عليها ذلك إلا بشروط ، وهو ألا تستخدم تلك الأسلحة ضد إسرائيل . وفى نفس الوقت لوح لها بأنه على استعداد بأن يمدها بما تحتاج إليه إذا ما أنهت النزاع العربى الإسرائيلى ، وعقدت الصلح معها .

كان الهدف إذاً من حرمان مصر من وسائل الحماية مع الإغداق على إسرائيل فى نفس الوقت ، هو أن تبقى مصر ضعيفة من الناحية العسكرية إذا ما قيست بقوة جارتها الصهيونية ، فلا تفكر فى يوم ما أن تهاجمها ، وأن تظل تحت تهديد مستمر ، وبذلك تضعف مكانتها بين الدول العربية ، ويقل تأثيرها فى المجالين العربى والعالمى .

كسر احتكار السلاح

لم تستطع مصر أن تقف مكتوفة الأيدى أمام خطر يهدد كيانها ومستقبلها، بل مستقبل المنطقة العربية بأسرها . ولم تضيع وقتها فى استجداء دول الغرب ، فلجأت إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكية التى أقضت مضاجع الغرب، وأصابته بذعر شديد ، « متوهمة أن هذه الصفقة سترتبط مصر إرتباطا دائما بالشرق مما جعلها تقوم بحملة نفسية مسعورة متهمة مصر بالاتجـــاه إلى الشيوعية ، ورهنها محصولها الرئيسى من القطن لدى الاتحاد السوفييتى . » [1] .

ويذكر المؤرخ الأمريكى المعاصر ريتشارد ليوبولد بأن سبب عقـــد تلك الصفقة ما تعرض له قطاع غزة من هجوم قوات إسرائيلية عليه فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ ، وشعـور الرئيس جمـال عبد الناصر بضعف قوته العسكرية أمام إسرائيل مما دفعه إلى السير فى اتجـاه مضاد لسياسة الولايات المتحدة الرامية إلى حفظ السلام فى الشرق الأوسط بمقتضى التصريح الثلاثى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) الصادر فى عام ١٩٥٠ [2]

اعتبرت دول الغرب أن هذا التصرف من جانب مصر تحديا لها، وإخلالا بتوازن القوى فى شرق البحر المتوسط وخطرا على اسرائيل، وصفعة قوية وجهت إليها ، وإلى هيبتها فى منطقة الشرق الأوسط [1] . وخيل إليها أنها تستطيع أن

---

(١) صلاح : العرب الاقتصادية فى المجتمع الانسانى ص ١٨٣

(2) Leepold, W. Richard, The Crowth of American Foreign Policy. p. 784.

(٣) د . محمد محمود السروجى . ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٩٤

ترد الصفعة بمثلها أو بأشد منها ، فأخذت تثير حملة من الذعر فى داخل البلاد ، وتؤلب الرجعية وأعوانها ضد الثورة المصرية فى الخارج . ثم أعقبت هذا كله بسحب وعدها بتمويل مشروع السد العالى وذلك عندما استدعى دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة السفير المصرى فى ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ وأخبره بأن الولايات المتحدة ، لايمكنها إجراء أى شىء فى الظروف الحاضرة ، ولن تسهم فى المشروع . وأوضح له بأن المشروع يفتقر إلى عوامل النجاح، وذلك لفشل مصر فى أن تحصل على موافقة الدول التى يمر بها النيل والتى ستتأثر مصالحها بهذا العمل، هذا بالاضافة إلى الشك فى مقدرة مصر الأقتصادية للقيام بمثل هـــذا المشروع الخطير (١) .

والحقيقة أن دلاس كان مدفوعا إلى هذا العمل لأسباب متعددة منها أن التقارب المصرى الـ فييتى الذى ظهر واضحا فى صفقة الأسلحة التشيكية ومابعدها قد أفزع الغرب وقضى على استراتيجيته العسكرية فى الشرق الاوسط ، وأتاح للاتحاد السوفييتى فرصة الإفلات من الحزام الذى أقامه المعسكر الغربى حوله .

ثانيا : الضغط الواقع على الحكومة الأمريكية من جانب الكونجرس لتخفيض المساعدات الخارجية الأمريكية ، لاسيما للدول الغير موالية للسياسة الأمريكية .

ثالثا : ضغط المزارعين الأمريكيين على الحكومة حتى لاتسهم فى تمويل مشروع السد، لما سيترتب عليه من زيادة محصول القطن المصرى ، الذى ينافس القطن الأمريكى .

(1) Leopold, W. Richard, The Crowth of American Foreign Policy. p. 785

رابعاً : زيادة الضغط على مصر كى تسلم بشروط الغرب ، نظراً لأن هـذا المشروع على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمواجهة الزيادة فى عدد السكان ، ومتطلبات مشروعات التنمية .

لم تأسف مصر لسحب الغرب لعرضه تمويل مشروع السد العالى، فهذا العرض كان فى حقيقة الأمر ينطوى على مساومة سياسية وإقتصادية ، فالولايات المتحدة تشترط قبول المعونة الأمريكية ، وأن يكون قرض البنك الدولى لمصر فى المرحلة الثانية للمشروع ، وضرورة التفاهم بين البنك والحكومة المصرية من حين لآخر فيما يتعلق ببرنامج الاستثمار ، وضرورة السير على سياسة زراعية متوازنة تقلل من الإهتمام بالقطن كمحصول رئيسى ؛ ألا يكون القرض دفعة واحدة وإنما على أجزاء وأن تطرح عمليات المشروع على الشركات العالمية. وكذلك ضبط المصروفات العامة للدولة، وعدم عقد قروض إلا بعد موافقة البنك الدولى، وأخيراً وليس آخراً الوصول إلى حل مع حكومة السودان بشأن توزيع مياه النيل (١) .

رد الفعل فى مصر (٢)

لم تجد مصر بدأ أمام استفزازات دول الغرب إلا أن تؤمم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ليتسنى لها بنا هذا المشروع بمواردها الخاصة ، ولتقضى كذلك على آخر مظهر من مظاهر التدخل الأجنبى السياسى والاقتصادى .

ثارت ثائرة الغرب ، وأخذ يشن على مصر حربا إقتصادية لاهوادة فيها ، أتخذت مظاهر متعددة ، كان أولها تجميد بريطانيا وفرنسا للأرصدة والأموال المصرية ، ولممتلكات شركة قناة السويس . وكذلك فعلت الولايات المتحدة .

ثم أعقبت ذلك بحرمان مصر من كافة التسهيلات فى التعامل بالاسترلينى مع

---

(١) صلاح نصر . الحرب الاقتصادية فى المجتمع الانسانى ص ١٨٤ ، ١٨٥

(٢) ارجع إلى كتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لنفس المؤلف ففيه الكثير من التفصيلات حول هذا الموضوع .

سائر الدول التى كانت ترتبط مصر فى معاملتها معها بالعملة الاسترلينية. وقد أضر بنا هذا الحصار الاقتصادى ضررا كبيرا ، وسبب عجزا ماليا ضخما فى ميزان مدفوعاتنا لعام ١٩٥٦ ، أرتفع فى منطقة الدولار من ٨ر١ مليون جنيه إلى ٦,٣ مليون جنيه وفى منطقة الاسترلينى أرتفع من ٧ر٥ مليون جنيه إلى ٣ر٦ مليون جنيه [1] .

هذا بالاضافة إلى الحرب النفسية التى أعلنتها تلك الدول على مصر للتشكيك فى مقدرتها الإقتصادية ، وإثارة الشركات الملاحية الكبيرة ضدها لمنعها البضائع الإسرائيلية من المرور فى القناة .

أستغل الاتحاد السوفييتى تلك الفرصة للتنكيل بدول الغرب والعمل على إذلالها فوقف إلى جانب مصر ، خصوصا وأن سياسته قامت على تشجيع الدول الناشئة التى تعمل على التخلص من التبعية الغربية .

ودعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر فى لندن فى ١٦ أغسطس سنه ١٩٥٦ للنظر فى أمر تدويل القناة ، ووجهت الدعوة لمصر لحضور جلساته ، ولكنها رفضت ذلك . وفى المؤتمر تقدم دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة بمشروع الغرب فى تدويل القناة وفرضه على مصر ، فلم يفز بموافقة الدول الأعضاء .

وتقدمت دول الغرب بمقترحات جديدة لا تختلف عن الأولى كثيرا على يد منزيس رئيس وزراء إستراليا . فكان مصيرها الرفض من جانب مصر .

وعندما بدت بوادر التهديد باستخدام القوة أسرعت مصر بعرض شكواها على مجلس الأمن . وفى نفس الوقت تقدمت بريطانيا وفرنسا بشكوى مماثلة .

وقف الاتحاد السوفييتى إلى جانب مصر عند نظر القضية ، وخصوصا بعد أن أبدت استعدادها لتسوية النزاع بالطرق السلمية ، وتعويض المساهمين عن

---

(١) صلاح نصر : الحرب الاقتصادية ص ٣٦١

حقوقهم تعويضا عادلا . وقد أستطاع مجلس الامن أن يصل إلى اتفاق يشتمل على ست نقط هامة تحقق لمصر سيادتها على القناة ، وتحقق فى نفس الوقت مصـــالح الدول المنتفعة بها .

تظاهرت بريطانيا بالموافقة ، ولكنها كانت تضمر عدوانا مبيتا على مصر بالتعاون مع فرنسا وإسرائيل . وحـــدث العدوان الثلاثى ، وهب شعب مصر للدفاع عن بلاده بكل مايملك من طاقة وإمكانيات . ولم يكن الموقف الدولى فى جانب العدوان بأى حال من الاحوال،فالرأى العام العالمى الحركان ضدالعدوان لاسيا وأن بريطانيا وفرنسا قد قبلتا المبادىء الستة التى أقرها مجلس الأمن .

موقف الولايات المتحدة

لم يكن موقف القوتين العالميتين فى جانب العدوان ، فالولايات المتحدة ـ رغم تحالفها مع بريطانيا وفرنسا ـ لم تكن تحبذ العدوان كوسيلة لحل النزاع . وكانت ترى حله بطرق المساومة ، أو طريق الضغط الإقتصادى والسياسى،وكلاهما لا يؤدى إلى اضطراب المنطقة ، أو إختلال الأمن بها ، وهو ما تحرص عليه السياسة الأمريكية أشد الحرص .

ومع ذلك يمكننا القول بأن الولايات المتحدة كانت على استعداد ـ كما يبدو ـ لمباركة العدوان وتأييده لو تم له النجاح بسرعة ، دون تدخل من الاتحاد السوفييتى. ولكن مقاومة الأمة المصرية الباسلة ، قد فوتت على المعتدين فرصة كسب نصر سريع ، ووضع الرأى العالمى أمام الأمر الواقع .

ما بعد العدوان

كان لنجاح مصر فى رد العدوان نتائج خطيرة فى المجالين الداخلى والخارجى،

فمن الناحية الداخلية حقق تأميم مصر لشركة القناة/على آخر مظهر من مظاهر الإستغلال ، فاستردت البلادسيطرتها الكاملةعلى كل شبر من أراضيها ، وعلى مرفق هام من مرافقها ، فقضت بذلك على محاولات الغرب ومناوراته لحرمان مصر من حقها فى الاشراف على القناة حتى بعد إنتهاء الامتياز .

كذلك أستردت سيطرتها على إقتصاديات البلاد نتيجة مصادرتها لممتلكات وأموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين،وفرض الحراسة على المؤسسات التجارية والمالية والبنوك . وبذلك تحررت إقتصاديا كما تحررت من قبل سياسيا ، ولا غنى عن الإستقلال الاقتصادى بالاستقلال السياسى .

أما بالنسبة للمجال الخارجى فانتصار مصر قد رفع شأنها فى العالم وإزداد نفوذها فى المنطقة العربية على أنقاض نفوذ الدولتين المتداعيتين . كما كان لهـــذا الانتصار صداه الكبير فى أفريقيا ، وأثره الحاسم فى ثورتها التحريرية . وأتخذوا من مصر النموذج والمثل الذى يجب أن يحتذى. فلا عجب إذا ما هبت تلك الدول تطالب باستقلالهـا الواحدة بعد الأخرى مستغلة ترنح بريطانيـا وفرنسا تحت ضربات حرب السويس .

وخلاصة القول فإن نتائج العدوان الثلاثى على مصر كانت بعيدة المدى ، وتمثل نقطة تحول وإنطلاق فى سياسة مصر التحريرية،وفى إنتهأجها سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، وتعميق مفهوم تلك السياسة على الصعيد الدولى .

استمرار الضغط الاقتصادى

إذا كان المعسكر الغربى قد أنهزم عسكريا وسياسيا فى معركةالسويس فقد حاول

---

(١) محمد محمود السروجى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٢٠٢ .

أن يكسب المعركة الاقتصادية عن طريق فرض حصار إقتصادى على مصر، الهدف منه القضاء على مشروعات التنمية وعرقلة التقدم الإقتصادى . وقد تركز الضغط الاقتصادى على القطن محصول البلاد الرئيسى. فرفضت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها شراء القطن المصرى بل لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من هذا المدى ، فأغرقت أسواق العالم بالقطن الأمريكى الطويل التيلة ، وباعته بأثمان منخفضة ، كى تلحق الضرر بالقطن المصرى . وكذلك أمتنعت هى وحليفاتها عن إمدادنا بالقمح والأدوية إلا بالعملة الصعبة ونقدا .

ومع ذلك صممت مصر - بالرغم مما لحق بها من أضرار - أمام هذا الحصار الاقتصادى على الصمود ، وتمكنت من تصريف محصولها من القطن فى دول الكتلة الشرقية، وبذلك خرجت من هذا المأزق بأقل الخسائر الممكنة .

مشروع (مبدأ) ايزنهاور

تقدم الرئيس أيزنهاور برسالة إلى الكونجرس الأمريكى فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ عقب إنسحاب إنجلترا وفرنسا من مصر ، وضياع هيبة الدولتين فى منطقة الشرق الأوسط ، وخشية الولايات المتحدة أن يستغل الإتحاد السوفييتى هذه الفرصة للتدخل فى شئون دولها ، لا سيما وأن المنطقة قد أصبحت - من وجهة نظرها - منطقة فراغ ليس بها من قوة تحميها ضد أى أعتداء أجنبى. وقد أوضح فيها ما يساور الولايات المتحدة من مخاوف بشأن مستقبل تلك المنطقة .

فقال : « يشغل الموقف غير المستقر فى الشرق الأوسط بال الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتزايد عدم استقراره يوما بعد يوم، وتستغله الشيوعية الدولية، أى روسيا السوفييتية بسياستها القائمة على السلطان والنفوذ . وإن الشرق الأوسط هو المعبر بين آسيا وأوربا وأفريقيا ، وأن سيطرة الاتحاد السوفييتى عليه يعرقل مصالح أوربا الغربية ويعرضها للخطر ، ويقضى على أثار مشروع مارشال ومنظمة حلف

الأطلنطى. وإن الدول الحرة فى الشرق الأوسط تحتاج إلى مزيد من القوة للمحافظة على إستقلالها ، وكلها تتهافت للحصول على هذه القوة » .

ونص هذا المشروع أو المبدأ بمعنى آخر على تخويل الرئيس الأمريكى أيزنهاور « سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم فى منطقة الشرق الأوسط عامة، ومساعدتها على تنمية إقتصاد قوى يهدف إلى صيانة الاستقلال القومى . »

أما فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية ، وهى حجر الزاوية فى المشروع ، فقد منح الرئيس الأمريكى تفويض « إستخدام القوات المسلحة لمساعدة أية أمة أو مجموعة من الأمم التى تطلب المساعدة ضد العدوان من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية » .[1]

ويذكر المشروع أن حاجة بلدان المنطقة إلى مساعدة الولايات المتحدة لصد أى إعتداء خارجى عليها ، كحاجة دول غرب أوربا إليها عقب الحرب العالمية الثانية . فلولا وجود مشروع مارشال ، وإنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطى لتداعت دول غرب أوربا أمام ضربات السوفييت .

فمشروع أيزنهاور يعد صورة مصغرة لمشروع مارشال ، يمكن تطبيقه على بلدان الشرق الأوسط . ومن المفارقات أن يحذر الرئيس الأمريكى أيزنهاور من مساعدات المعسكر الشرقى ، إذ يقول : « وتسعى الشيوعية الدولية بطبيعة الحال إلى إخفاء أهدافها فى السيطرة بالإعراب عن حسن النية بالعروض السطحية ، المغرية ، كمساعدات سياسيه- وإقتصاديه- وعسكرية، فى نفس الوقت الذى يعرض

---

(1) Leopold, W Richard, The Growth of American Foreign Policy P. 792

فيه نفس الشيء على بلدان المنطقـــة دون أن تعتبر ذلك تدخـلا أو سيطرة من جانبهـا .

تحليل المشروع

إذا تناولنا هذا المشروع بالدرس والتمحيص نجده - كما قال الاستاذ الفرنسى لوبليه L'Huillier فى كتابه Le Moyen-Orient Contemporain, 1945-1958 «إن نظريه - أيزنهاور تهتم بالمساعدات العسكرية أكثر من المساعدة الاقتصادية» (١) وهذا واضح - بطبيعة الحال - من إهتمام الولايات المتحدة بالدفاع عن المنطقة ضد خطر الغزو الشيوعى ، وأن حرصها على القيام بهذا العمل أكثر من أى شىء آخر . فالمساعدات الاقتصاديه - تأتى فى المرتبة الثانية من إهتمامها .

ثانياً : إن المشروع قد قصر الخطر الذى يتهدد المنطقة على الشيوعية فحسب، متجاهلا الخطر الأهم والموجود فعلا فى قلب المنطقة العربية، وهو خطر إسرائيل. فتجاهل السياسة الأمريكية للخطر الحقيق وإهتمامها بالخطر المتوقع ، إنمـا يعد قلبا للحقائق ، وتهاونا فى حقوق العرب ، وتحيزاً لجانب إسرائيل .

ثالثاً : لم يشر المشروع إلى النزاع العربى الاسرائيلى ولا إلى الوضع فى قناة السويس ، وترك ذلك للأمم المتحدة . (٢)

رابعاً : إن المساعدات الحربيـة الأمريكية قصرت على بلدان المنطقة التى تتعرض لخطر العدوان عليها من جانب الدول التى يتسيطر عليها الشيوعيون ، ولا يدخل فى ذلك الحروب التى قد تنشأ بين دول المنطقة بعضهم البعض .

---

(١) د. أحمد سويلم العمرى : دراسات سياسية . المجتمع العربى ص ٣٦١

(2) Léopold W. R., The Growth of American... p. 792

خامسا : إن مساعدات الولايات المتحدة العسكرية للبلدان التى ستقع فريسة العدوان الشيوعى ستكون مشروطة بطلب تلك البلدان لهذه المساعدات، فليست للولايات المتحدة إذاً حرية التدخل فى أى وقت تشاء لصد هذا الإعتداء .

سادساً : إن هذا المشروع عديم الفائدة فى حالة العدوان غير المباشر ، فلن تستطيع الولايات المتحدة تقديم العون لتلك الحكومات الضعيفة لحماية نفسها.

سابعا : صعوبة تحديد البلدان الخاضعة لسيطرة الشيوعية.

ثامنا : إن إصدار هذا المشروع قلل من قيمة حلف بغداد ، وهو فى نفس الوقت إعتراف بأن هذا الحلف لايعتمد عليه وحده للدفاع عن المنطقة ، وإلا لما كانت هناك حاجة إلى صدور هذا المشروع .

تاسعا : أن إعلان هذا المبدأ من جانب الولايات المتحدة يدل على إصرارها على انتهاج سياسة ايجابية مستقلة عن الأمم المتحدة بعيدة عن القيود التى تفرضها على تحركاتها وتطلعاتها الى بسط نفوذها على العالم تحت ستار الدفاع الجماعى .

على أىّ حال ، فان مفهوم [1] هذا المشروع فى الولايات المتحدة ، هو أن تقوم الحكومة الأمريكية بدور أكبر لملء الفراغ الذى تخلف عن انهيار نفوذ الدولتين الغربيتين بريطانيا وفرنسا .

موقف الدول من المشروع

لا شك أن مشروع أو مبدأ أيزنهاور قد قوبل بمعارضة وبهجوم شديدين من جانب الاتحاد السوفييتى ، فقد وصفه بولجانين رئيس الوزراء بأنه «تدخل كبير»

---

(١) المصدر السابق .

فى شئون دول المنطقة . كما هاجمه خروشوف وتنبأ بفشله .

أما الدول الموالية للغرب وقتئذ مثل تركيا وإيران والعراق، فقد رحبت به ، وطالبت الولايات المتحدة بأن تعمـــل على تدعيم الدفاع عن المنطقة بالإنضمام بصورة كاملة لحلف بغداد .

وإذا تناولنا موقف الدول العربية الأخرى فى المنطقة، نجد أن حكومة لبنان قد وصفت المشروع بأنه « طيب وجاء فى وقته » .

أما عن المملكة العربية السعودية فقد وجد هذا المشروع صدى فى نفس الملك سعود حين مد عقد إيجار قاعدة الظهران التى تؤجرها الولايات المتحدة مدة خمس سنوات أخر .

وإذا إنتقلنا إلى المملكة الاردنية نجـــد أن الملك حسين الذى قبل أن يقطع علاقته التقليدية ببريطانيـا ، يطرد فجأة المعـادين للغرب من الحـكم ، ويستدعى القبائل البدوية الموالية له لحماية عرشه[1]. وحينئذ بدأت الولايات المتحدة تتحرك بسرعة ، فأعلن إيزنهاور فى ٢٤ أبريل ١٩٥٨ بأن استقلال الاردن مسألة حيوية بالنسبة لأمن المنطقة . وفى اليوم التالى أصـــدر أوامره إلى الأسطول السادس الأمريكى بأن يغادر الشواطىء الفرنسية مسرعا الى شرق البحر المتوسط، وذلك لتثبيت عرش الأردن .

أما مصر فقـــد عارضت المشروع ووصفته « بأنه مؤامرة صنعها الإستعمار وعدتها الصهيونية . »[2] وأعلنت أن سياسة « ملء الفراغ » هـــذه ، ما هى — فى حقيقة الأمر — إلا عودة للنفوذ الغربى بصورة أخـــرى غير صورته السابقة القائمة على الإحتلال العسكرى البغيض . وأوضحت بأن هذا المشروع يعد صورة

---

(١) ، (٢) المصدر السابق ص ٧٩٣ .

مقنعة لمشروع الدفاع المشترك الذى رفضته بالأمس . وأنه إذا كان هناك فراغ فى المنطقة ، فلا يجب أن يسمح لدول أخرى خارجة عنها أن تملأه ، وأن الحكمة تقتضى بألا يترك هذا الأمر الخطير فى أيد أجنبية . بل على دول المنطقة وحدها يقع عبء الدفاع عنها .

وأن دول الغرب ـ إذا كانت جادة ومخلصة فى دعواها بالدفاع عن المنطقة ـ فيجب أن تيسر لدولها الحصول على السلاح اللازم للدفاع عنها والذود عن كيانها. فمصر لا تؤمن إلا بدفاع عربى مشترك يضمن سلامتها ، ويكفل لهـا الأمن والطمأنينة ، بعيدا عن تدخل الدول الأخرى .

ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر فى هذا الصدد فيقول : « فى مصر رفضنا مشروع أيزنهاور ، كذلك رفضته سوريا ، وأعلنا رأينا فيه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، وقلت وما مشروع أيزنهاور فى صميمه إلا حلف عسكرى جديد ، فهو إذن بديل بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذى رفض عام ١٩٥١ . وهو تكملة لحلف بغداد يقصد منها أن تبعث فيه الحياة ، وتعيد اليه النبض » [1] .

وقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر صراحة بأن مشروعات الغرب الدفاعية مهما أختلفت مسمياتها ، فالهدف منها واحد ألا وهو « القضاء على القومية العربية التى سيطرت على إمكان وإتجاهات الشعوب العربية باعتبار أن القومية العربية هى الوسيلة الوحيدة للتخلص من الاستعمار ومناطق النفوذ ، وتحقيق الوحدة العربية » (٢) .

الخطر على سوريا

وفى عام ١٩٥٧ بلغ الضغط الأمريكى على سوريا ذروته ، وذلك بقصد ضمها إلى

---

(١) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٦

(٢) المصدر السابق

الحلف المقترح بأية صورة من الصور . وإن كانت الولايات المتحدة قد أنكرت في ذلك الوقت قيامها بأي ضغط عليها ، إلا أن مذكرات أيزنهاور التي نشرت أخيراً قد أسقطت هذا الإدعاء، فاعترف بأن حكومته قد بعثت بمندوبين إلى تركيا للاتفاق معها على خطة لغزو سوريا . ثم تغير الوضع بعد ذلك، وفضل أن يقوم العراق بتلك العملية .

وقد شعر الاتحاد السوفييتي بما تنوى الولايات المتحدة القيام به ، فاتهم خروشوف الحكومة الأمريكية في أوائل أكتوبر سنة ١٩٥٧ بتحريض تركيا على مهاجمة سوريا ، وهدد تركيا بالضرب بالصواريخ إذا ما رضخت للتحريض الأمريكي [١] .

وفي ١٦ أكتوبر من نفس الشهر تقدمت سوريا بشكوى إلى الجمعية العامة للامم المتحدة تطلب إيفاد لجنة لاستقصاء الحقائق ، وللتأكد من التهديد الواقع عليها من جارتيها تركيا والعراق . وقبلت الجمعية هذا الطلب وحذر جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي من أي إعتداء يقع على سوريا، وأعلن بأن حكومته ستساعد سوريا عسكريا لصد العدوان .

الوحدة بين مصر وسوريا

تطورت الأمور بسرعة في سوريا ، فالحشود التركية على حدودها ، والاستفزازات من جانب العراق لاتنقطع، والخطر عليها من قبل العناصر الموالية للغرب في لبنان مستمر ، والأسطول السادس الأمريكي رابض بالقرب من شواطئها . وفي نفس الوقت بدأت المشروعات الاستعمارية القديمة ، مثل مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب تطل برأسها من جديد . وكلاهما يهدف

---

(1) — Leopold, W.R., The Growth of American P. 793

إلى إبتلاع سوريا وضمها فى إطار إستعمارى واحد مع العراق والأردن[١] .

وجدت مصر نفسها ملزمة أن تهب لنجدة سوريا تنفيذا للميثاق العسكرى المعقود بين البلدين فى أكتوبر من عام ١٩٥٥ ، لتثبت للولايات المتحدة وبريطانيا أن هذا الإتفاق حقيقة وعمل . فقامت بعض القوات المصرية بالنزول فى سوريا لتعزيز دفاعها ، والقضاء على محاولات تركيا الاستفزازية . ونجحت فى توفير الأمن والطمأنينة للشعب السورى الذى أزعجته الدسائس والمؤامرات . فظهرت قيمة المساعدات العظيمة التى قدمتها مصر لسوريا فى محنتها ، « وظهرت ضرورة نشأة قوة عربية كبيرة متحدة تعمل على حماية العرب مما يتهددهم من أخطار ، وتصون السلام »[٢] .

كان قيام الوحدة بين القطرين الشقيقين ضرورة حتمية لا محيص عنها للرد على دول حلف بغداد ، ولحماية المنطقة العربية من التدخل الأجنبى . وتمت بين الجانبين المصرى والسورى مشاورات سريعة مهدت لمولد الدولة الفتية الجديدة فى أول فبراير سنة ١٩٥٨ .

التدخل الامريكى فى لبنان

قامت ثورة لبنـــان ضد الرئيس كميل شمعون فى ٩ مايو سنة ١٩٥٨ ، بسبب تأييده لمشروع أيزنهاور، ولمحاولته البقاء فى الرياسة بعد إنتهاء فترة رياسته فى شهر سبتمبر ، وكذلك لازدياد قوة العناصر المعادية للسياسة الغربية فى لبنان نتيجة قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ونمو حركة القومية العربية تبعاً لذلك .

---

(١) د . محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ص ٢٨٢ .

(٢) د محمد محمود السروجى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٢١٢

وفى ٢٢ مايو تقدم لبنان بشكوى إلى الأمم المتحدة يتهم فيها مصر وسوريا بالتدخل فى شئونه الداخلية مما يعد تهديداً لأمنه وسلامته . وفى نفس الوقت تقدم بشكوى مماثلة إلى الجامعة العربية . وفى حقيقة الأمر لم يكن ما يدعيه كميل شمعون من تدخل الجمهورية العربية المتحدة سوى ثورة شعبية لبنانية ضد سياسته الموالية للغرب ، والعاملة على تثبيت أقدام النفوذ الغربى فى المنطقة ، ومعارضة السياسة العربية.

بعث همرشولد السكرتير العام للامم المتحدة بأربعة وتسعين عضوا يمثلون هيئة رقابة دولية ـ بناء على توصية مجلس الأمن ـ أختيروا من إحدى عشرة دولة غير شيوعية من غير دول البحر المتوسط ، لتقف على الحدود السورية اللبنانية لمنع التدخل المزعوم . ولما كان هذا الإجراء من جانب الأمم المتحدة لا يرضى كميل شمعون ، فقد طلب تدخل الولايات المتحدة لحمايته طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ولكن أيزنهاور لم يتحمس لهذا الطلب لأنه خشى أن يؤدى نزول القوات الامريكية أرض لبنان الى الاصطدام بالعرب . كما أنه سيؤدى فى نفس الوقت الى تدخل الاتحاد السوفييتى .

الثورة العراقية

وفى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ تقوم الثورة الوطنية فى العراق ، وتطيح بالعرش العراقى وبرئيس الوزراء نورى السعيد . وبدا للغرب أن مصالحه فى تلك المنطقة أصبحت تحت رحمة الرئيسين جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم ، وأن هذين الرئيسين اذا ما أنحازا الى جانب الاتحاد السوفييتى ، فسيلحق بها الاردن ولبنان والسعودية . ولهذا تملكت دوائر بيروت وعمان السياسية ذعر شديد . وأبرق الرئيس كميل شمعون الى الرئيس أيزنهاور يبلغه بأن بقاء حكومته مرهون بارسال قوات أمريكية تحميه . وكذلك الملك حسين الذى شاهد رحيل

آخر قوات بريطانية غادرت بلاده فى ٤ يوليو سنة ١٩٥٧ سارع بطلب معونة لندن وواشنطون(١).

كان قيام الثورة فى العراق إنتصاراً لحركة المد الثورى ، وانتفاضة عربية دلت على مدى ما وصلت اليه القومية العربية من قوة وبأس ، أفزعت الولايات المتحدة ونبهتها الى خطورة الثورة على المصالح الغربية فى الشرق الأوسط ،لاسيما وأن العراق دولة مؤسسة فى حلف بغداد . فخروج العراق من هذا الحلف إنما يصيبه بضربة شديدة ، لأنها الدولة العربية الوحيدة التى انتظمها الحلف.

وكان على الرئيس الأمريكى أيزنهاور أن يختار بين مواقف ثلاثة ، وأن يبت فى واحد منها فى ظرف ساعات قلائل ،وهى:

الأول ـ ألا تتخذ الولايات المتحدة أى إجراء إزاء أحداث العراق ، وبذلك تتحاشى المخاطر بصفة وقتية ، ولكن هذا العمل ينطوى على خطر مدمر فى المستقبل .

والثانى ـ أن تنزل بعض القوات الأمريكية فى العراق لإبقائه بالقوة فى حظيرة الغرب . ولكن هذا الموقف سيثير العالم العربى ضدها ، وسيدفع الاتحاد السوفييتى إلى القيام بحركة مضادة .

والثالث ـ أن يستجيب لنداء الدولتين وأن يساندهما بقوات أمريكية وبريطانية لتعزيز الدفاع عنها . وقد اختار الرئيس الأمريكى هذا الموقف ، لأن من الممكن تبريره قانونا ، رغم ما سيثيره من إحتجاجات من جانب الاتحاد

---

(1) Leopold, W.R., The Growth... P. 794

السوفييتى . وما قد يترتب عليه من الاصطدام بالقومية العربية .

وفى صباح اليوم التالى أعلن البيت الأبيض الأمريكى بأن الولايات المتحدة قد أستجابت لنداء شمعون وأنها أرسلت قواتا أمريكية للحفاظ على أرواح الأمريكيين ومعاونة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها وإقرار الأمور فى البلاد، وحفظ الأمن والسلام. وقد تم إنزال ١٧٠٠ من رجال البحرية الأمريكية فى الحال ، زيدوا إلى ٨٠٠٠ جندى يوم ١٩ يوليو . وفى نفس الوقت أرسلت بريطانيا إلى الملك حسين ٣٠٠٠ جندى من المظليين (١) لحماية عرشه. واتجه أسطولها الى عدن والخليج العربى . وقام الاتحاد السوفييتى بحركة مضادة فحشد قواته على حدود تركيا وإيران ، وتوترت العلاقات بين المعسكرين ، وأصبح العالم على شفا الحرب .

موقف الجمهورية العربية المتحدة

ما أن تواردت أخبار ثورة العراق إلى القاهرة إلا وقامت مصر بتأييدها ، جريا على سياستها فى مناصرة الحركات التحريرية. وعندما أنزلت الولايات المتحدة قواتها بلبنان ، أعلنت مصر مساندتها لثورة الشعب العراق ، وأوضحت بأن أى عدوان عليه يعتبر عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة .

وفى ١٨ يوليو سنة ١٩٥٨ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأييده التام للعراق ، وقال « إننا جميعاً سنحمل السلاح للدفاع عن شعلة الحرية التى أنتصرت فى العراق » .

أخذ الرئيس جمال عبد الناصر يجرى أتصالاته بزعماء العالم للتشاور فى

---

(١) المصدر السابق ص ٧٩٤ ، ٧٩٥

الموقف سعيا وراء الوصول إلى أفضل الحلول للمحافظة على السلام والأمن فى المنطقة . فسافر إلى موسكو وتقابل مع خرشوف . كما أتصل أيضا بزعماء آسيا ، مثل نهرو وشوان لاى وسوكارنو ، للتوسط فى الأمر ومنع نشوب الحرب .

اتهمت الدول الغربية الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شئون لبنان والأردن وقد تصدى الرئيس العربي لهذا الاتهام الذي يقصد منه الوقيعة بينها وبين شقيقاته العربيات من ناحية ولشل حركتها من ناحية أخرى ، فقال " إن الشعب العربي سيقاوم الاحتلال ، في كل بلد وفي كل مكان .. إننا اليوم ونحن نمر بهذه الفترة الحرجة في تاريخ العالم ... أقول إننا نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا ، وإننا على استعداد لأسوأ الاحتمالات ولا يعني السلام الاستسلام ".

وجهت الولايات المتحدة إنذارا إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة تحملها فيه مسئولية إلحاق أى ضرر بقواتها المرابطة بلبنان ، جاء فيه بأنه « إذا هوجمت القوات الأمريكية من الجمهورية العربية المتحدة أو من أية عناصر تعتبرها الحكومة الامريكية تعمل بايحاء من الجمهورية العربية المتحدة أو بأوامر منها ، فسيكون هناك خطر من أن تتسع رقعة هذه المشكلة كما تتأثر علاقاتنا بالجمهورية العربية المتحدة تأثرا بالغا » . [1]

كان هذا الإنذار ينطوى على خطر بالغ لأمن وسلام الجمهورية العربية المتحدة. وفى ردها عليه أوضحت خطورة ما أنطوى عليه من تهديدات ، وبينت بأن استقلال لبنان لم يكن فى خطر ، وأن نزول القوات الأمريكية فى أرضه قد عقد الموقف وخلق حالة من الاضطراب فى المنطقة . كما أعربت عن سخطها وسخط

---

١ — د. محمد مصطفى صفوت مصر المعاصرة ص ٢٩٢

الرأى العام العالمى لهذا العدوان الذى يتنافى مع ميثـاق الأمم المتحـدة ويتجاهل قرارات مجلس الأمن . كذلك نوهت المذكرة إلى تبرئة مجلس الأمن للجمهورية العربية المتحدة من التسلل المزعوم إلى لبنان » .

وفى ١١ أغسطس سنة ١٩٥٨ أوفدت الجمهورية العربية المتحدة محمود فوزى وزير الخارجية لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وليطالب بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان والأردن ، لأنها تعتبر أن وجود تلك القوات يهدد أمنها وسلامتها بل والسلام العالمى كذلك.

وكان توحيد كلمة العرب ولم شملهم مفتاح الموقف ، فنى ظل ميثاق جامعة الدول العربية يمكن الوصول إلى حل للازمة الطارئة.

فالعرب أقدر على حل مشا كلهم بأنفسهم . ولذا حين تقدمت الوفود العربية بهذا الطلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت عليه ، مستندة الى ميثـــاق الجامعة العربية الذى ينص على ضرورة التعاون فيما بين الدول الأعضاء لتقوية وتنمية الروابط الوثيقة فيمابينها . وكذلك احترام كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها .

على هذا النحو عالجت الجمهورية العربية المتحدة الأزمة بما يكفل سلامة العرب ، ووحدتهم .

مشروع الحلف الاسلامى ١٩٥٧

وفى أعقاب فشل العدوان الثلاثى على مصر ، قام أنتونى ناتنج وزير الدولة

البريطانية بجولة فى منطقة الشرق الأوسط للترويج لحلف جديد يحمل إسما جديداً بعد أن تجمد حلف بغداد نتيجة تزعم مصر لحركة المعارضة ضد الأحلاف الأجنبية. وبعد أن عاد من رحلته قال « إن الوسيلة الوحيدة للتفاهم مع القومية العربية ، يجب أن تكون عن طريق تأسيس جامعة إسلامية من الممالك الإسلامية بالمنطقة، وحينئذ تخرج البلاد العربية من حيز القومية العربية الضيق الذى لا يمكن التفاهم فيه إلى حيز العقيدة الاسلامية الواسع الذى يجمع العــــربى والتركى والايرانى والباكستانى فى مجال واسع، حيث ينسون جنسياتهم، ولا يفكرون إلا فى الاسلام، وحينئذ يمكن للبلاد العربية أن تتفاهم مع الغرب ، وحتى إسرائيل يمكن التفاهم معها عن طريق هذا حيث أن العرب لا يقبلون وجود إسرائيل بينهم ولكن الدول المسلمة تقبل وجود إسرائيل »(١)

أى أن بريطانيا ، وكذلك الولايات المتحــــدة عملت كل منها على إستغلال الدين الإسلامى بعد فشل اسم بغداد فى اجتذاب العرب إلى حلف بغداد ، فى إنشاء حلف جديد من دول إسلامية للقضاء على القومية العربية، وتستطيع إسرائيل أن تجد لها مكانا فيه، وأن تقبلها الدول الإسلامية غير العربية مثل إيران وتركيا .

وعندما زار الملك سعود الولايات المتحدة فى عام ١٩٥٧ تشاور معه الرئيس الأمريكى أيزنهاور بشأن إقامة حلف إسلامى تدعو اليه السعودية وإيران . وقد وجدت هذه الفكرة قبولا لدى الملك سعود . ولذا عندما أتى إلى مصر بعد ذلك جرى بينه وبين الرئيس جمال عبد الناصر حديث بهذا الخصوص . وقد وجد من المسئولين المصريين رفضا باتا للمشروع ، لأنهم كانوا يدركون الأهــــداف

---

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الوحدة ٢٢ فبراير ١٩٦٦

الحقيقية من وراء هذا الحلف ، وليس من بينها مصلحة العرب على أى حال . كما ان الولايات المتحدة كانت تريد أن تضرب عبد الناصر بسعود، وأن تخلق زعامة دينية إسلامية تنافس زعامة عبد الناصر العربية لإيجاد نوع من التوازن فى القوى فى المنطقة العربية .

وفى المذكرات التى نشرها أيزنهاور بهذا الخصوص مايؤيد وجهة نظر مصر، إذ يذكر أن سياسة الولايات المتحدة فى ذلك الوقت ، كانت تقوم « على أساس استخدام الملك سعود ضد الوحدة العربية ، والوقوف فى وجه دعوة القومية العربية »[١] .

فالحلف الإسلامى ما هو فى حقيقة الأمر سوى تسمية جديدة لحلف بغداد، أو بمعنى أصبح بعث جديد لهذا الحلف فى صورة مغايرة ، ولو من ناحية الاسم. ولهذا عندما رفضته مصر فى ذلك الوقت ، إنما كانت ترفض الأحلاف الأجنبية فى مختلف صورها وأشكالها . فهى وإن تعددت أسماؤها فالهدف واحد .

وعندما أثير موضوع الحلف الإسلامى أو المؤتمر الإسلامى أو التجمع الإسلامى ، ـ كما أطلقوا عليه ـ فى هذه الأيام لم يكن فى ذلك جديد على المنطقة العربية ، ولم يكن مفاجأة للمسئولين المصريين ، فمحاولات الدول الغربية ، ودأبها المستمر على ربط هذه المنطقة بالأحلاف العسكرية لن ينقطع . وستحاول تلك الدول بوسيلة أو بأخرى أن تصل إلى أهدافها . ولقد وصفه الرئيس جمال عبد الناصر بقوله « الحلف الإسلامى عبارة عن حلف للتآمر ضد الشعوب العربية ووضعها فى مناطق النفوذ الغربية . الحلف الاسلامى هو تآمر أيضا على البلاد الاسلامية الأخرى الغير عربية التى تتبع سياسة عدم الانحياز. الحلف الاسلامى

---

(١) المصدر السابق

عملية تجميع لكل القوى الرجعية المعاونة مع الاستعمار فى خط دفاع أخير أمام المد الثورى العربى التقدمى فى البلاد العربية » (١).

وخلاصة القول فان المعسكر الغربى ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية لن يكف عن محاولاته فى ربط المنطقة بعجلة الأحلاف العسكرية. طالما ظلت معاهدة الضمان الجماعى العربى حبرا على ورق، وطالما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من بعض الدول العربية آذانا صاغيه لمشروعاتها الدفاعيه- ، وطالما بقيت سياسة الحصر التى تتبعها الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتى سياسه- مقررة لها فى منطقه- الشرق الأوسط ، وطالما وجدت اسرائيل فى قلب العالم العربى كنقطه- ارتكاز للنفوذ الغربى .

(١) المصدر السابق

الفصل الثامن عشر

الولايات المتحدة وقضية فلسطين

أرتبطت الولايات المتحدة الامريكية بقضية فلسطين منذ بدايتها فى صورة وعد منحته بريطانيا لليهود ، بل قبل ذلك بسنوات سابقة على الحرب . وإذا كانت الأضواء قد سلطت على دور بريطانيا فى المشكلة، بصفتها الدولة التى أعطت الوعد ، وأنتدبت على فلسطين لإخراجه إلى حيز التنفيذ ، وجعله حقيقة واقعة ، إلا أن موقف الولايات المتحـــدة الأمريكية من هذا كله كان موقف التأييد والموافقة والمشاركة .

كما أن الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن نشاط الصهيونية العالميـة الذى ظهر بشكل واضح فى بريطانيا فى السنوات السابقه لقيام الحرب العالميه الأولى، فقد أمتد هذا النشاط إليها ، ووقع الرئيس ولسن تحت تأثيره .

ويمكننا أن نقسم موقف الولايات المتحدة من قضية فلسطين الى أربع مراحل :

١ - مرحلة إصدار الوعد .

٢ - مرحلة الانتداب .

٣ - مرحلة إعلان قيام دولة إسرائيل .

٤ - مرحلة ضمان سلامة إسرائيل .

مرحلة اصدار الوعد

ظهر الارتباط واضحاً بين المناداة بجعل فلسطين وطنا قوميـا لليهود والحركة الصهيونيه- منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وذلك فى أعقاب حركات الاضطهاد

والمذابح التى تعرض لها اليهود فى دول شرق أوربا، وعلى وجه الخصوص فى روسيا وبولندا .[١]

ونشأة هذا الاضطهاد لاترجع إلى أسباب دينية ، وإنما مردها إلى عوامل اقتصادية وعنصرية تبلورت فيما أطلقت عليه أوربا اسم الحركة اللاسامية Anti - Semitism Movement «ولم تفصح الصهيونية عن نواياها الحقيقية ووسائلها فى بادى الأمر، بل أخذت تصهر العنصرية الدينية مع العنصرية السياسية طوال القرن التاسع عشر حتى تبلورت فى النهاية عقيدتها السياسية »[٢] . تلك العقيدة التى انحصرت فى جمع شمل اليهود والعمل على إحياء لغتهم وتاريخهم توطئة لإنشاء الدولة اليهودية الحديثة. وتحقيقا لهذا العمل أخذ الصهيونيون يدعون بأن اليهود أمة واحدة مستمرة منذ آلاف السنين . ولاينقص هذه الأمة سوى أرض الوطن .

ولم يطالب اليهود الصهيونيون ـ فى بادىء الأمر ـ بجعل فلسطين بالذات وطنا قوميا لليهود ، بل كان هدفهم الحصول على بقعة من الأرض تكون ملجأ لليهود المضطهدين، فدخلوا فى مفاوضات مع الدولة العثمانية لمنحهم قطعة من أرض سوريا أو فلسطين. ولكنها فشلت لخوف الدولة العثمانية من تغلغل النفوذ اليهودى فى تلك المنطقة. فيمموا وجوههم قبل الدول الكبرى وخاصة بريطانيا، وتقدموا إليها بمشروعين : أحدهما يطالب باتخاذ أوغنده وطنا لليهود . والمشروع الآخر ينصب على شبه جزيرة سيناء . ولكن باء المشروعان بالفشل .

---

(١) د . محمد محمود السروجى : وعد بلفور والعوامل التى ساعدت على إصداره . مجلة كلية الآداب . جامعة الاسكندرية . العدد السادس عشر . السنة ٦٢/١٩٦٣

(٢) د . احمد عبد القادر الجمال : من مشكلات الشرق الأوسط ص ١٢١

ويعلق الدكتور حاييم وايزمن (وهو بولونى الأصل ، متجنس بالجنسية البريطانية ، وأستاذ الكيمياء فى جامعة مانشستر ، ومن أكبر زعماء الصهيونية) على هذين المشروعين منددا بالمشروع الاول ، مبينا بأنه لايتفق مع أهداف الصهيونية فى التوسع والاستعمار ، ولا يؤيد المشروع الأول ، مبينا بأنه لايتفق مع أهداف الصهيونية فى التوسع والاستعمار، ولكنه يؤيد المشروع الثانى ويحمل على الذين رفضوه ، ويوضح بأن شبه جزيرة سيناء مكان مناسب لتوطيد أقدام الصهيونية فيه ، نظرا لاتصاله جغرافيا بفلسطين ، ويمكن اتخاذه نقطة ارتكاز للنشاط الصهيونى فى المناطق المجاورة له .[1]

ويذكر المستر هوسكنز Hoskins فى كتابه The Middle East بأن الاستعمار الصهيونى قد بدأ فى صورة مصغرة فى ظل الحكم التركى .[2]

ويعتبر الكاتب النمسوى تيودور هرتزل Theodore Herzl أول من صاغ الأمانى القومية لليهود فى شكل قضية قومية مدروسة فى كتابه (الدولة اليهودية) Judenstaat .وكان لنشر هذا الكتاب أكبر الأثر فى التمهيد لعقد أول مؤتمر صهيونى لليهود فى القرن التاسع عشر. واجتمع هذا المؤتمر فى مدينة بال بسويسرا فى ٢٩ أغسطس ١٨٩٧ لمناقشة المسألة اليهودية . وفيه طالبت الوفود الصهيونية الآتية من دول شرق أوربا بجعل فلسطين وطنا قوميا لهم ، إحياءا لمجد إسرائيل فى أرض الميعاد، وتخليدا لمملكة داوود وسليمان . وقد ركز الصهيونيون اهتمامهم على فلسطين بعد أن فشلت جميع محاولاتهم الأخرى مع بريطانيا .[3]

---

1 - Weisman, Dr , Trial and Error, P. 228

2 - Hoskins H.L., The Middle East P. 53

(٣) د . محمد محمود السروجى : وعد بلفور والعوامل التى ساعدت على اصداره ص٢٨٧

ويجب ألا يغرب عن أذهاننا أن الحركة الصهيونية قد لقيت اهتماما من جانب الصهيونيين فى شرق أوربا وفى غربها على السواء، لا لكونها حركة سياسية فحسب وإنما لاعتبارها حركة « اقتصادية وسياسية تدر عليهم الربح الوفير ، الأولون يصدرون العمال اليهود من شرق أوربا بترغيبهم بكل الوسائل فى الهجرة إلى فلسطين . والآخرون يصدرون رأس المال إلى فلسطين » . [١]

الحرب العالمية الأولى ومساومات الصهيونية

كانت الحرب العالمية فرصة نادرة أمام الصهيونية العالمية للتعبير عن نشاطها فى مساومة الجانبين المتحاربين للوصول إلى أفضل الشروط التى تحقق لها مطامعها فى فلسطين . وفى نفس الوقت ألهبت الحرب حركة القومية العربية فقد وجد العرب فيها فرصتهم أيضا للخلاص من استبداد الترك . وخصوصا بعد أن استتب الأمر لحكومة الاتحاديين التى سارت على سياسة أكثر تعسفا وتعصباً مما كان عليه السلطان عبد الحميد وكان العرب عازمين على الحصول على استقلالهم بأى ثمن وبأية وسيلة من الوسائل . وقد وجدوا أن مصالحهم تتفق مع مصالح بريطانيا فى القضاء على الدولة التركية ، وإن اختلف الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه كل من الطرفين .

ومن الخطأ أن نبالغ كثيراً فى أثر الصهيونية على الرأى العام العالمى، فلم يكن لها « مركز سياسى يذكر فى بريطانيا قبل الحرب » « فلا منظماتها ولا نشراتها أحدثت صدى فى الرأى العام وأثرت فى مجرى السياسة . ولكن زعماءها وأنصارها كانوا على اتصال مستمر برجال الحكم والادارة وكانوا يتمتعون بمركز اجتماعى ممتاز فى الطبقة الحاكمة وفى الأوساط المالية والنوادى الثقافية » . [٢]

---

(١) د . احمد الجمال : من مشكلات الشرق الاوسط ص٢٨٧

(٢) د . نجيب صدقة : قضية فلسطين ص٢٠

ومن أمثال هؤلاء الرجال اللورد روتشلد الثرى اليهودى والدكتور وايزمن ونعوم سوكولوف من رجال السياسة البارزين ، وكذلك نخبة ممتازة من الكتاب والصحفيين من أمثال كساشر ، وهربرت ، ولاندمن ، وكوهن ، وغيرهم .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية برز القاضى الصهيونى لويس برانديس، وهو ممن تمتعوا بنفوذ كبير فى الأوساط السياسية ، ومن المقربين إلى الرئيس الأمريكى ولسون ، ومن أصحاب الحظوة لديه .(١)

ومما يؤيد هذا الرأى ماذكره حاييم وايزمن بقوله ، « لولا المشورة التى كان يقدمها لنا رجال أمثال سايكس ولورد روبرت سيسل فى وقت لم تكن لنا خبرة فى المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة لارتكبنا دون شك أخطاء جسيمة وكثيرة » .(٢)

وكان الصهيونيون حريصين فى مفاوضتهم على مساومة الفريقين المتناحرين فى وقت واحد وذلك فى بداية الحرب ، حيث لم يكن اتجاهها بعد واضحا لصالح أى منها . وذلك لضمان الحصـــول على مطالبهم بشـأن فلسطين ، أيا كانت نتيجة الحرب .

ولما كان كلا المعسكرين يحرص كل الحرص على كسب التأييد المادى والأدبى للصهيونية العالمية إزاء قضيته ، فقد لجأت ألمانيا وحليفتها النمسا إلى الضغط على الدولة العثمانية الحليف الثالث ، لمنح الصهيونيين وعدا يسمح لهم بانشاء شركة كبيرة تتمتع بامتيازات واسعة، تكون مهمتها تيسير الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وفى نفس الوقت نشط المعسكر الانجلو أمريكى للالتقاء بالمطالب الصهيونية

(1) Antonius, C,. The Arab Awakening, p. 260.
(2) Weizman, Dr. Trial and Error. p, 230.

حرصا على خطب ودهم. ونستدل على ذلك بما ذكره لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية سنة ١٩١٧ أمام لجنة الانتدابات الدائمة فى عصبة الأمم ، حيث قال : « لقد تحققنا فى عام ١٩١٧ أنه من الضرورى لنا أن نحصل على كل مساعدة يمكننا الحصول عليها ، وقد وجدنا من الواجب علينا أن نكسب ود اليهود » [١]

كذلك أسهم صهيونيو الولايات المتحدة فى ذلك، إذ جرت أتصالات سرية فى شكل مذكرة أرسلت من بريطانيا إلى يهود أمريكا ، تعترف فيها بموافقتها على الاعتراف بفلسطين وطنا قوميا لليهود، وبمنح يهود فلسطين جميع الحقوق السياسية والمدنية ، وإطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين .[٢]

ويذكر المؤرخ الكبير المعاصر أرنولد توينبى فى كتابه (دراسة فى التاريخ) أهمية دور يهود الولايات المتحدة وأوربا فى كسب الحرب ، فقال « إن كسب التأييد اليهودى ـ بل وأكثر من ذلك تجنب العداوة اليهودية ـ كان أمر على جانب عظيم من الأهمية للفريقين. ومع أن تحرر اليهود النفسى فى منفاهم فى الغرب لم يكن قد تم بعد فان تحررهم الاقتصادى والسياسى فى ذلك الوقت كان قد قطع شوطا بعيدا فى تقدير أصوات اليهود ومنحها وزنا هاما . بل ربما وزنا حاسما فى ميزان القوى الدولية المضطربة . لقد أصبح اليهود الآن قوة يحسب حسابها فى الحياة السياسية القومية لدى دول وسط أوربا وغربيها على السواء . وفى الولايات المتحدة كانت قوتهم لاتزال على مدى أوسع كثيرا . »[٣]

---

(١) المصدر السابق ص ٩

(٢) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة . الهجرة إلى فلسطين ص ٨

(3) Toynbee A., A study of history vol vII P. 302.

عطف انجلترا على الصهيونيين ودوافعه

حاول الصهيونيون أن يكسبوا تأييد بريطانيا لقضيتهم عن طريق الالتقاء مع أهداف السياسة البريطانية فى منطقة الشرق الادنى . ولم يخف عليهم مدى أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا فى الطريق الامبراطورى الهام المؤدى إلى ممتلكاتها فى الهند وجنوب شرقى آسيا ، وكقاعدة حربية هامة لعملياتها العسكرية فى المشرق العربى . كما أن إنجلترا كانت تفكر فى إيجاد حل للمسألة المصرية بعد إنتهاء الحرب يتفق مع مصالحها . ولم يكن إعلان الحماية عليها إلا حلا مؤقتا أقتضته الظروف الحربية ، وأملته حاجة بريطانيا إلى تأمين سلامة قواتها العسكرية فى مصر ، فبريطانيا كان يهمها الاحتفاظ بمصر ، وبألا تؤدى نتيجة الحرب إلى خلق دولة قوية على حدودها من ناحية الشرق .

فهذا الفهم الصحيح لاتجاهات السياسة الانجليزية سهل مهمة زعماء الحركة الصهيونية وشجعهم على القيام باتصالات سياسية مع الوزير الانجليزى السير أدوارد جراى فى أواخر عام ١٩١٤ . وفى تلك المقابلة أخذ الصهيونيون يوضحون للوزير الانجليزى مدى أهمية إقامة الدولة اليهودية الجديدة فى فلسطين للمصالح الانجليزية بالمنطقة ، فهى بالاضافة إلى ماتحققه من كسب صداقة اليهود فى كل أجزاء العالم وتأييدهم لقضية الحلفاء فى الحرب ، تحقق كسبا آخر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لبريطانيا ، ألا وهو إقامة دولة موالية لها تتاخم الحدود المصرية وعلى مقربة من قناة السويس .

ويقول المستر هربرت صموبل (أول مندوب سام لبريطانيا فى فلسطين) فى حديث له مع السير ادوار جراى وزير خارجية بريطانيا فى ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، « وأعتقدت أن النفوذ البريطانى يجب أن يقوم بدور هام فى تأسيس مثل هذه

الدولة . لأن موقع فلسطين الجغرافى ، وقربها من مصر يجعل صداقتها لبريطانيا أمراً له أهميته للامبراطورية البريطانية . » [١]

كذلك نجد أن اللورد كتشنر ـ أثناء وجوده بمصر ـ قام بمساع عديدة لدى حكومته يلفت نظرها إلى أهمية سوريا الجنوبية من خليج عكا وحيفا على البحر المتوسط إلى خليج العقبة على البحر الأحمر لمصر كخط دفاع أمامى لحماية قناة السويس وكطريق برى إلى الشرق . [٢]

وستزداد بريطانيا إقتناعا بأهمية هذه المنطقة للدفاع عن مصر عندما تمكنت القوات التركية من مهاجمة حدودها الشرقية فى سنة ١٩١٥ ، وأجتيازها صحراء سيناء وتهديدها قناة السويس تهديداً خطيراً . إذ أيقنت بريطانيا فى ذلك الوقت أن النظرية العسكرية القديمة التى تعتبر الصحراء سداً طبيعياً منيعاً أمام الغزاة قد سقطت ، وأنه يجب عليها أن تمد حدود مصر الشرقية بحيث تضم منطقة فلسطين ، أو أن تخضع تلك المنطقة لسيادتها وسلطانها ، لتكون بمأمن من مهاجمة قناة السويس .

كان طبيعيا أن يجد عرض الصهيونيين إقامة دولة حليفة لبريطانيا قبولا لدى السير ادوارد جراى وزير الخارجية وبعض المسئولين . فحرص بريطانيا على تأمين وجودها فى مصر كان الدافع الأساسى والجوهرى ـ فى نظرى ـ لإصدار وعد بلفور ، أكثر من حاجتها إلى التأييد المادى والأدبى للصهيونيين [٣] .

---

(1) Antonius, G., The Arab Awakening, P. 246 & 247.

(2) Samuel, H , Memoir ,P.

(٣) د . محمد محمود المروجى . وعد بلفور والعوامل التى ساعدت على اصداره ص ٢٩٤

وثمة سبب آخر دفع بريطانيا لإصدار الوعد ، هو ما منيت به هى وحليفاتها من هزائم فى المرحلة الاولى من الحرب ، فى نفس الوقت الذى لم تكن القوات الامريكية قد أتخذت أماكنها فى جبهة القتال بعد . « وفى تلك الحالة الحرجة ساد الاعتقاد بأن إكتساب عطف اليهود أومناوأتهم قد يكون له أثره الفعال فى توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء أو ضدهم . ثم أن عطف اليهود من شأنه على الأخص أن يضمن معاضدة اليهود فى أمريكا ويجعل من الصعب على ألمانيا تخفيف قواها العسكرية وتحسين وضعها الإقتصادى فى الميدان الشرقى . »[1]

ويشير المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية إلى أن زعماء الصهيونيين قد أخذوا على أنفسهم عهدا غليظا بأنه إذا ما قام الحلفاء بتسهيل إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، « فانهم سيعملون كل مافى وسعهم لإيقاظ عاطفة اليهود فى كافة أنحاء العالم وتأليبهم لمعاضدة قضية الحلفاء ، وقد بروا بوعدهم هذا . »[2]

ويمكننا القول بأن مشروع إقامة الوطن القومى اليهود قد أثر إلى حد كبير فى تقسيم المستطيل العربى الممتد من العراق شرقاً إلى البحر المتوسط غربا بين الدولتين الحليفتين ، بريطانيا وفرنسا . فقد وضع المهتمون بهذا المشروع من المسئولين البريطانيين تحقيق أمرين جوهرين عند تحديد هذا الوطن القومى اليهودى .

الأول أن يكون هذا الوطن صغير المساحة بحيث لاتسمح إمكانياته بالدفاع عنه دون الاستعانة بمساعدة خارجية . وفى هذه الحالة سيشعر اليهود المقيمون فيه بحاجتهم إلى محالفة بريطانيا دفاعا عن كيانهم .

---

(١) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المطبوع بالعربية فى شهر يوليو سنة ١٩٣٧ أو الصادر بشكل كتاب أبيض رقم ٥٤٧٩ نقلا عن مجموعة الوثائق الرئيسيه فى قضيه فلسطين . ص ٨٨

(٢) المصدر السابق . ص ٨٨

الثانى : ضمان سلامة الدولة اليهودية الجديدة ، وسهولة الدفاع عنها . وهذا يتطلب من بريطانيا أن تضع نصب عينيها عند تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بعد إنتهاء الحرب أن تجاورها فى فلسطين دولة أوربية صديقة .

تأييد ولسن

وقد بدأ ضغط الصهيونية فى الازدياد على بريطانيا عندما أخذت كفتها ترجح فى الحرب بدخول الولايات المتحدة (١) . وبعد مشاورات عديدة بين هؤلاء الزعماء من جهة والحكومتين البريطانية والامريكية من جهة أخرى . أتفقت الأطراف المعنية بالأمر على مشروع معين ، قدم إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٨ يوليو سنة ١٩١٧ وينص (٢) على إعتراف بريطانيا بمبدأ إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، وبحق الشعب اليهودى فى إقامة حياة قومية فى فلسطين فى ظل حماية تنظم بعد إحراز النصر وعقد لواء السلام . ومنح إستقلال ذاتى للقومية اليهودية فى فلسطين ، وحرية الهجرة لليهود .

لم يحز هذا المشروع قبولا لدى بعض الطوائف اليهودية وأعترضت على فقرات منه . فأعيدت صياغته من جديد فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٧ ووافق عليها الرئيس ولسن . ولكن هذه الصياغة الجديدة أثارت اعتراض اليهود غير الصهيونيين ، لسببين :

الأولى : هو عدم موافقتهم على جعل فلسطين بأكلها وطنا قوميا لليهود ، ورأوا الاكتفاء بانشاء موطن لليهود فى فلسطين .

---

١ — حسن صبرى الخولى . الصهيونية وخطورها على آسيا وأفريقيا . من كتاب فلسطين عربيه ص ١١

(2) Weisman, Dr. Trial and Error, p. 255.

الثانى : أنهم خشوا على مراكزهم فى الدول الأوربيـة التى يقيمون فيها ، فأرادوا إيجـــاد نص صريح يضمن للطوائف اليهودية بمختلف الدول حقوقهم وحرياتهم التى يتمتعون بها .

بدأت الحكومة البريطانية تعالج هذا الموضوع بشىء من التؤدة وأن تجـــد نصاً يتفق مع رغبات كلا الفريقين اليهوديين . وبعد مشاورات جـــرت بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية ، وتدخل (١) من جانب القاضى الأمريكى الصهيونى برانديس لدى الرئيس الأمريكى ولسن ، قبل الرئيس الموافقـة على الصيغة الجديدة المقترحة قبل إعلانها من قبل الحكومة البريطانية ، وذلك فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ .

وفى نوفمبر من نفس السنة أرسلت الحكومة البريطانية - بعد أن إطمأنت إلى موافقة الرئيس الأمريكى ، ودخول قواتها العسكرية ميناء غزة - إلى اللورد روتشلد النص التالى : « إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، وستبذل جهدها لتسهل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين ، ولا الحقـــوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى . »

من هذا العرض للمرحلة الأولى نجد أن الولايات المتحدة قد أسهمت فيهـا بنصيب كبير - رغم تصدر بريطانيا - سواء من الناحية الرسمية أو غير الرسمية، وأن وعد بلفور الذى نسب إلى وزير خارجية بريطانيا وقتئذ ، إنما هو عمـــل

(1) Autonius, G , The Arab Awakening, P. 266,..

أمريكى بريطانى مشترك . ولهذا فإن دور الولايات المتحدة وتبعاتها فى هذه المرحلة لايقل خطورة عن دور بريطانيا فيه .

ومما تجدر ملاحظته أن يوافق الرئيس ولسن على هذا الوعد الذى يقتطع جزءاً من أرض عربية ليعطى لمن لاحق له فيه ، أوكما يقول الرئيس جمال عبد الناصر « أعطى من لايملك وعداً إلى من لا يستحق »[1]، وهو صاحب المبادىء الأربعة عشر ، ومنها حق تقرير المصير .

ثانيا : مرحلة الانتداب

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها إلا وانعقد مؤتمر الصلح فى باريس فى يناير من عام ١٩١٩ للنظر فى تسوية مشكلات الحرب . وتقدم الامير فيصل نيابة عن والده الشريف حسين بمذكرة يطالب فيها باستقلال البلاد العربية ووحدتها طبقا لتعهد بريطانيا للشريف حسين فى مباحثات عام ١٩١٥ .

لم تجد مطالبه قبولا لدى الأعضاء ، لاسيما فرنسا التى دفعت شكرى غانم رئيس الجمعية السورية فى باريس للطالبة بسورية المتحدة تحت إشراف فرنسا . وكذلك طالب وفد لبنان . أما الصهيونيون فقد نادوا بإقامة أوضاع فى فلسطين « تؤدى إلى خلق جمهورية يهودية فى حماية انكلترة ، أووصاية دولة تعينها عصبة الامم . »[2]

قدمت المطالب الصهيونية فى مذكرة تحت عنوان « الحقوق التاريخية لليهود

---

١ ــ من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرئيس الامريكي جون كنيدى فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٦١ بشأن قضية فلسطين ردا على خطاب الأخير فى ١١ مايو سنة ١٩٦١

٢ ــ الأمير مصطفى الشهابى . محاضرات فى الاستعمار ج٢ ص٢٨

فى فلسطين ، » . بينوا فيها كيف استطاع اليهود أن يحققوا أعظم تطور قبـــل طردهم من فلسطين ، وأن ظروف الحياة القاسية لملايين اليهود فى شرق أوربا تتطلب إيجاد مخرج لهم فى فلسطين . وأوضحت المذكرة بأن الوطن اليهودى المقترح يشمل كل فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان .(١)

وفى حقيقة الامر ، فقد نجح الصهيونيون بفضل اتصالاتهم ومناوراتهم فى أوربا وفى الولايات المتحدة أن يخلقوا من مطالبهم قضية أسموها (القضيةالفلسطينية)، وأن يبعثوها من العـدم ، وأن يدرجوها « فى مصاف قضايا الشرق المعقدة التى تناولتها مناقشات مؤتمر السلام .»(٢)

ولم تكن المناورات الصهيونية ولا أطماع بريطانيا وفرنسا الاستعمارية بخافية على المؤتمر، وخصوصا بجلس العشرة الذى كان يتألف من رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان، ومن وزراء خارجية هذه الدول. وكان يسيطر على هؤلاء جميعا بجلس آخر أطلق عليه اسم (بجلس الخمسة) إلا أنه لم يكن فى واقع الأمر سوى (بجلس الأربعة) لأن اليابان لم تلعب دوراً ذا قيمة فيه : وضم هذا المجلس ولسن رئيس الولايات المتحدة ، ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا ، وأرلندو رئيس وزراء ايطاليا . وكانت جميع القضايا الهامة يتفق عليها فى هذا المجلس فى جلسات سرية .(٣)

تضارب الاهداف

وقد اختلفت نظرة هـذه الدول الى القضايا التى عرضت على بساط البحث

---

(١) د . محمد حافظ غانم : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى . ص٦٣

(٢) د . نجيب صدقة : قضية فلسطين . ص٥٤

(٣) بيير رونوفن . تاريخ القرن العشرين . ص١٠٤

باختلاف مصالحها . ففرنسا كان لا يهمها سوى أمرين أثنين : تأمين سلامتها فى أوربا ، وتحقيق مطامعها فى المشرق العربى .

وبريطانيا كان يهمها إعادة التوازن إلى أوربا وأنعاشها إقتصاديا ، لاستعادة التبادل التجارى معها ، وبسط سيطرتها على المشرق العربى ، طبقاً لمعاهدة سايكس بيكو ، بما فيه فلسطين .

أما إيطاليا فلم تكن تهتم بأكثر من أستعادة بعض المناطق على ساحل دالماشيا . وكذلك اليابان فلم تعر القضايا الاوربية إهتماماً يذكر ، وأقتصرت مصالحها على الشرق الأقصى .

أما الولايات المتحدة ، فلم تطلب بشىء سوى أن تسوى القضايا السياسية بما يساعد على استقرار الأمور فى أوربا ، وخلق مجتمع جديد تنظم علاقاته عصبة الأمم ، على أساس المساواة فى الحقوق والسيادة .

ولذا فقد شعر الرئيس ولسن بتفوقه المعنوى على زملائه من رؤساء الدول الاخرى ، وكان يظن بأنه بمبادئه وبمنطق الأستاذ (١) سيتمكن من التغلب على معارضيه . وما درى أن هؤلاء من مدرسة أخرى غير مدرسته ، فكليمنصو كان سياسياً محنكا ، وبرلمانياً ممتازاً ، وكان صلب الرأى لايتزحزح عن أفكاره بسهولة ، كما كان واقعياً لايمل النضال .

أما لويد جورج ، فكان سياسياً مرنا ، أكسبته مهنة المحاماة مرونة ويقظة ، وكان يمثل الرأى العام البريطانى خير تمثيل .

---

(١) كان ولسن أستاذا للعلوم السياسيه قبل توليه منصب رئاسة الجمهورية

وإذا نظرنا إلى أورلاندو الايطالى نجـد أنه شخصية ممتازة ، ورجلا محبوبا ولكنه لم يلعب دورا أساسياً فى المناقشات . (١)

المبادىء الاربعة عشر ومؤتمر الصلح

لقد تظاهرت بريطانيا وفرنسا بقبول نظريات ولسن ومبـادئه المثالية نظرا لحاجتها لمعاونة الولايات المتحدة، فلما أنتهت الحرب بدأتا فى طرح تلك المبادىء جانبا وتغليب مصالحها الخاصة.وفى ٢٢ يناير سنة١٩١٧ بعث ولسن برسالةإلى الكونجرس الامريكى أعرب فيها عن رأيه فى ضرورة الغاء كل المعاهدات السرية المتعلقه بتقسيم بعض البلدان الصغيرة إلى مناطق نفوذ،وإقرار حق تقرير المصير.

كذلك عهد إلى لجنه- من الخبراء الأمريكيين فى الشئون السياسيه- مهمة دراسة القضايا السياسيه- الكبرى التى ستعرض على مؤتمر السلام . وباشرت اللجنه مهمتها، وقدمت تقريرها إلى الرئيس الأمريكى فى أوائل يناير سنه- ١٩١٨ جاء فيه : « إن رفع الظلم عن الشعوب غير التركية الخاضعة للامبراطورية العثمانية، وتحريرها من سوء الإدارة أمر لازم وضرورى . وهو يقتضى ، عـــلى الأقل ، استقلال أرمينيا استقلالا ذاتيا،وحماية الأمم المتحدة لفلسطين وسورية والعراق والجزيرة العربية . » (٢)

وفى ٨ يناير من نفس السنه- أعلن ولسن أمام الكونجرس الأمريكى مبادئه الأربعه- عشر التى ستتخذ قاعدة لمفاوضات مؤتمر السلام . وجاء فى احدى تلك المبادىء خاصا بالأمبراطورية العثمانيه- : « ان القسم التركى من الامبراطورية

---

(١) بيير رونوفن . تاريخ القرن العشرين ص ١٠٤

(٢) د . نجيب صدقه . قضيه فلسطين ص ٤٩

العثمانية يجب أن يحتفظ باستقلاله وسيادته على أراضيه . أما القوميات الأخرى التى ظلت حتى اليوم خاضعة للحكم التركى ، فيجب أن تؤمن لها حياة حرة . وأن تفسح لها الإمكانيات لتتقدم تقدماً ذاتياً مستقلا فى مأمن من الاضطهاد . »

وفى التفسير الرسمى لتلك المبادىء طالب ولسن بوضع تلك البلاد تحت إنتداب دولة كبرى تلتزم بالتزامات معينة . وكانت هذة أول مرة ترد فيها كلمة الانتداب . ففكرة الانتداب ولدت من محاولة التوفيق بين نزعتين متناقضتين ، على الأقل فى الظاهر ، بين النزعة الأمريكية التى ترى بأنها قد دخلت الحرب لترد الحقوق إلى أصحابها ، ولم تدخل الحرب من أجل تقسيم الدول الصغرى كغنائم وأسلاب، وأنه إذا دعت الحاجة إنتداب دولة لإدارة شئون دولة أخرى فليس معنى ذلك أستعمارها . كما أن الانتداب يكون من قبل عصبة الأمم ولصالح الشعوب المنتدب عليها ؛ وبين النزعة الأوروبية الاستعمارية التى لا تؤمن بالمثل ولا بالمبادىء ، ولا تكترث لها كثيراً ، وإن كانت تتغنى بها لتحقيق مآربها فى ثروات الأمم والشعوب الرازحة تحت حكمها بصورة أو بأخرى .

وفى ذلك لوقت إستطاع الصهيونيون أن يقنعوا الرئيس الأمريكى بتأييد مطالبهم ، بحجة أنهم شعب ككل الشعوب له حق فى تقرير مصيره بنفسه . [1]

لجنة كنج كرين king - Crane

تضاربت الآراء بشأن المشرق العربى بين الدول الحليفة ، فالمستطيل العربى الممتد من العراق شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً ، ومن جبال طوروس شمالا إلى بحر العرب جنوباً ، كان يمثل رقعة الدولة العربية المستقلة التى ستظهر إلى حيز الوجود بعد إنتهاء الحرب ، بمقتضى الوعد البريطانى للعرب (ويمثلهم الشريف حسين)

---

(١) د . محمد حافظ غانم : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى ، ص ٦٣ .

فى عام ١٩١٥ . ونجد أن فلسطين طبقاً لهذا الاتفاق تدخـــل فى صميم الدولة العربية المقترحة .

وقد أنحصر هدف الصهيونيين فى ذلك الوقت فى عدم المطالبة بالاعتراف بحقوقهم فى فلسطين دون الإشارة إلى جعلها دولة يهودية على الفور، لأن نسبتهم العددية لم تكن تتجاوز وقتئذ ١٠٪ من عدد سكان فلسطين.

كذلك عارضت الصهيونية فى خضوع فلسطين لإدارة دولية مباشرة يشترك فيها كل من الاتحاد السوفييتى وفرنسا حتى لايؤدى هذا التدويل إلى عرقلة أهدافهم فى المستقبل. هذا فضلا عن خشيتهم من أن تطبق فرنسا فى فلسطين سياسة الادماج فى المجتمع الفرنسى .

كما أن الصهيونيين أستبعدوا من أذهانهم فكرة قبول الولايات المتحدة كدولة منتدبة لإدراكهم بتمسك الرئيس الأمريكى بمبدأ حق تقرير المصير . ولهذا كانت مطالبهم منصبة على التمسك بوضع فلسطين تحت الانتـداب البريطانى لارتباط سياسة الطرفين ومصلحتها بعضها ببعض .

ونظرا لاختلاف الآراء وتشعبها، اقترح الرئيس الأمريكى تشكيل لجنة تحقيق من ممثلى الدول الأربع الحليفة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) للاتصال بأهالى فلسطين ومعرفة رغباتهم . وقد تظاهرت الدول الثلاث بالموافقة ولكنها مالبثت أن تراجعت عن رأيها ، ورفضت الاشتراك فى اللجنة ، وصمم الرئيس الأمريكى على تأليف لجنة أمريكية صرفة ، تكون مهمتها أن تجمع « المعلومات وتسدى النصح لرئيس الولايات المتحدة وممثليها لكى يتمكنوا من الاطلاع إطلاعا كافيا على القضايا التى يطلب منهم البت فيها » (١) .

---

(١) د نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ٦٦ .

أطلق على هذه اللجنة اسم لجنة كنج - كرين King-Crane نسبة إلى الدكتور هنرى كنج والمستر تشارلز كرين ممثلى اللجنة ، ولكنها سميت فى المكاتبات الرسمية باسم (القسم الأمريكى من لجنة الانتدابات الدوليه فى تركيـــا) American Section of the Internastional Commission on Mandates in Turkey

وقد وصلت اللجنه إلى فلسطين فى ١٠ يونيو ١٩١٩ وتجولت فى أنحائها وفى أرجاء سوريا ، ثم تقدمت بتقريرها الى الحكومة الأمريكية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ .

توصيات اللجنة

يعتبر تقرير اللجنه محاولة صادقة لمعرفه الأمانى الحقيقية للشعب العربى . ومما يزيد من قيمته أنه كتب من جانب محايد، وأن واضعيه كانا ممن اتصفا بالاعتدال والاتزان والبعد عن التحـــيز . ولو أنهما كانا يعطفان على مطالب الصهيونية ، إلا أن نتيجه البحث والاستقصاء قد جنبت الرجلين التردى فى خطأ لم يكونا يدركانه من قبل .

ويمكننا أن نقسم التقرير إلى قسمين : أحدهما خاص بالانتداب على سوريا وفلسطين والعراق ، والآخر ينصب على المطالب الصهيونية . وعلى أى حال ، نستطيع أن نبرز أهم ما جاء به فى النقاط الآتية .

أولا : نادى التقرير بفكرة الانتداب على سوريا وفلسطين والعراق لمدة محددة ، تصل فى نهايتها تلك البلاد إلى الاستقلال .

ثانيا : الحفاظ على وحدة العراق ، وكذلك على وحدة سوريا بما فيها فلسطين على أن يحتفظ لبنان بالحكم الذاتى فى إطار الوحدة السورية .

ثالثا . أوصت اللجنة بانتداب الولايات المتحدة ، وإذا لم تتمكن من ذلك فلتمكن بريطانيا . ولكن يجب استبعاد فرنسا كلية عن القيام بهذه المهمة لعدم رغبة الأهالى فى ذلك .

رابعا . فيما يتعلق بفلسطين ، أوضحت اللجنة بأنه رغم عطفها السابق على مطالب الصهيونيين إلا أنها وجدت أن من الحكمة كبح جماح الصهيونية . فلقد تبين لها من دراسة أحوال العرب فى فلسطين من مسلمين ومسيحيين ويهود ، وسماع أقوالهم ، أن هدف الصهيونية هو تجريد السكان غير اليهود فى فلسطين من كل ما يمتلكونه ، متخذين مختلف السبل لتحقيق ذلك ، وهذا مادفعها إلى أن يثبتا فى التقرير أن عملا كهذا هو اعتداء فظيع على حقوق الشعب ، وشرود عن المبادىء التى أعلنها الحلفاء والرئيس ولسن ولو تم تحقيقه فى حدود القانون . وأجمع الضباط البريطانيون الذين ناقشتهم اللجنة على أن المشروع الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بقوة السلاح . ولهذا أدركت اللجنة الواجب الملقى على عاتقها ، فأوصت بضرورة ضغط هذا المشروع إلى حد كبير ، مع تحديد هجرة اليهود نهائيا ، ونبذ فكرة جعل فلسطين دولة يهودية » .[1]

ويغلب على الظن أن الرئيس ولسن لم يطلع على التقرير كاملا ـ وإن كان قد عرف بالنقاط الأساسية فيه ـ لأن الدكتور كنج ، عندما أرســـل تقريره إلى واشنطن فى منتصف سبتمبر ، كان ولسن قد قام برحلته الانتخابية التى انتهت بمرضه . وكان اختفاء ولسن من على مسرح الأحداث العالمية فرصة أتاحت للدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا أن تتصرفا فى حل القضايا السياسية بما يتفق ومصلحتها .

---

(1) Antonius, C. The Arab Awakening, p. 297

الانتداب ودور الولايات المتحدة

لم تعر بريطانيا وفرنسا قرار لجنة كنج - كرين أى إهتمام وواصلتا مناقشاتها بشأن تقسيم المستطيل العربى كله الممتد من البحر المتوسط إلى حدود إيران فيما بينها . فاجتمع المجلس الأعلى فى سان ريمو وقرر فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠ تقسيم سوريا إلى ثلاثة أقسام مستقلة هى سوريا ولبنان وفلسطين ، ووضعت سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسى ، وفلسطين والعراق منفصلين تحت الإنتداب البريطانى ، مع الاشارة فيما يتعلق بالانتداب على فلسطين أن تكون الدولة المنتدبة ملزمة بتنفيذ وعد بلفور .

قامت الثورة فى فلسطين فى ٢٠ إبريل ١٩٢٠ نتيجة تنكر الحلفاء لوعودهم ولاهدارهم حقوق العرب سكان البلاد الأصليين. ولم تتردد بريطانيا فى قمع الحركة بكل شدة وعنف ، والإسراع فى إعداد صك الانتداب الذى عكف على إخراجه خبراء من الصهيونيين والبريطانيين والأمريكيين . وقد نجح الصهيونيون فى أن يضمنوا هذا الصك نصوص وعد بلفور « والضمانات الأساسية لتحويل فلسطين إلى وطن يهودى » .[1]

وفى هذه المرحلة بالذات نلاحظ أن تدخل الولايات المتحدة فى إقرار موضوع الانتداب كان بصفة غير رسمية . إذ ترتب على رفض مجلس الشيوخ الأمريكى الموافقة على ميثاق العصبة إيثاراً للعودة إلى سياسة العزلة ، والابتعاد عن المشاكل الأوربية ، أن اقتصر إشتراك الحكومة الأمريكية فى المفاوضات المتعلقة بالانتداب على إيفاد مندوبين لها بصفة غير رسمية حفظاً لمصالحها الاقتصادية [2] . ومع ذلك

---

١ — د . محمد حافظ غانم : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى . ص ٦٦

٢ — د. نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ٦٠

لانستطيع أن نرفع اللوم عن الولايات المتحدة لتخاذلها فى المسألة الفلسطينية ، بل هى مدينة دون شك فى موافقتها على مشروع الصك ، ولو بصفة غير رسمية . لأنه يناقض المبادىء الأربعة عشر التى افترض أن تتخذ أساساً لكل التسويات التى ستتم بعد نهاية الحرب .

وفى ٢ يوليو ١٩٢٢ أقر مجلس عصبة الأمم صك الإنتداب على فلسطين ، على ان يوضع موضع التنفيـــذ فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣ . وأهم ما تضمنه الصك من نقاط :

أولا : نصت المادة الثانية على أن الدولة المنتدبة تكون مسئولة عن وضع فلسطين فى أحوال سياسية وإقتصادية تضمن إقامة الوطن القومى اليهودى ، طبقا لما ورد بمقدمة الوثيقة (الصك) .

ثانيا إنشاء وكالة يهودية تكون مهمتها تقديم المشورة للسلطات الحاكمة فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بإنشاء الوطن القومى اليهودى .

ثالثا : تشجيع هجرة اليهود بالتعاون مع الوكالة اليهودية التى تسهل لهم إمتلاك الاراضى وإستثمارها .

ولقد كان صدور وثيقة الإنتداب على هذا النحو إنتصارا لوجهة نظر الصهيونيين وإهدارا لحقوق عرب فلسطين ، وإنتهاكا صريحا لميثاق العصبة . فالمادة الثانية والعشرون منه تنص على أن الهدف الاساسى من الانتداب هو تحقيق رفاهيـــة الشعوب الخاضعة لحكمه ، والأخذ بيدها نحو طريق الاستقلال . وإذا طبقناهذا الوضع فى فلسطين نجد أنه قد ألحق أبلغ الضرر بحقوق الغالبية العظمى من العرب سكان فلسطين .

كذلك تخالف وثيقة الانتداب ما جاء بالمادة الثالثة والعشرين من ميثاق العصبة التى تعترف بكيان البلدان التى كانت خاضعة للحكم التركى كأمم مستقلة ، يعطى لرغبات شعوبها المقام الأول .

ويكفى أن نعرف أن بريطانيا قد عينت يهوديا كندوب سام لها فى فلسطين لإدارة شئونها ، لندرك ما ستكون عليه الأوضاع فى هذا البلد العربى فى ظل الانتداب . وفى هذا المعنى يقول[1] المؤرخ المعاصر أرنولد توينبى: « إن الدولة الغربية التى تتحمل نصيب الأسد فى المسئولية عن الخيبة لانقاذ الموقف فى فلسطين فى فترة ما بين الحربين هى بريطانيا التى كانت أولا الدولة المحتلة ، وبعد ذلك الدولة المنتدبة ، وقد أدارت شئون الانتداب من سنة ١٩١٧ - ١٩٤٨ .

« وفى خلال هذه السنين الثلاثين الحرجة كان موقف الحكومة البريطانية الشامل لجميع الأحزاب والذى طبقته جميع الحكومات المتتابعة - هو التعامى المقصود الجدير بالادانة » .

المساعدات الامريكية للصهيونية

عندما بدأت الحرب العالمية الثانية كانت فلسطين تتأجج بنار الثورة ضد بريطانيا وسياستها القائمة على التجاهل المتعمد لمصالح السكان الأصليين . وقد خشيت بريطانيا أن تمتد ألسنة الثورة إلى البلدان العربية الأخرى الخاضعة لحكمها . ولهذا أصدرت الكتاب الأبيض فى سنة ١٩٣٩ بشأن السياسة التى ستتبعها فى فلسطين . وقد عده الصهيونيون مخيباً لآمالهم [٢] .

1—Toynbee, A., A Study of history, vol. VIII p. 304

2—Lenczowski, G, The Middle Fast in World Affairs, p 328.

ومنذ ذلك الوقت أخذ هؤلاء الصهيونيون يركزون نشاطهم على الولايات المتحدة ، فعقدت المنظمة الصهيونية الأمريكية فى نيويورك إجتماعا فى ١١ مايو سنة ١٩٤٢ لوضع برنامج لتحقيق قيام الدولة اليهودية فى فلسطين، أطلق عليه إسم برنامج بلتيمور الصهيونى ، وينص على إنشاء دولة يهودية تضم كل فلسطين ، وإنشاء جيش يهودى ، ورفض الكتاب الأبيض البريطانى .

وقد إشتغل الصهيونيون موجة السخط التى سيطرت على الأمريكيين ضد النازية والفاشية ، لما أرتكبته من فظائع ضد اليهود لكسب عطفهم وتأييدهم لمطالبهم فى فلسطين . ولقد لقيت الدعاية الصهيونية آذانا صاغية لدى كل الشعب الامريكى على مختلف طبقاته وأحزابه. وليس أدل على ذلك من تقديم عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكى مذكرة إلى المجلس بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لوعد بلفور أشادوا فيها بالوعد باعتباره عملا تاريخيا ودستور تحرير للشعب اليهودى ، الغرض منه إطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، توطئة لإقامة كومنولث يهودى. وأعلنوا أن الأسباب التى دعت الولايات المتحدة ، حكومة وشعبا، الى تأييد إقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين منذ خمسة وعشرين سنة لا تزال قائمة، بل إن حاجتهم إلى إنشاء هذا الوطن أشد وأقوى مما كانت عليه من قبل .

وجاء فى ختام المذكرة: «وعلى هذا فاننا نتخذ من ذكرى وعد بلفور الخامسة والعشرين سبيلا للإعراب عن إستمرار إهتمامنا وتعضيدنا لهذا الوعد وللغاية والمبادىء التى أعطى من أجلها ... وتجاه سياسة النازى الرامية إلى إفناء اليهود كشعب ، فنحن نعلم أنه حين تنتهى الحرب ، فسوف يكون هدف العالم المتمدين أن يصحح هذا الخطأ القاسى، وأن يمد للجماهير اليهودية التى ستظل على قيد الحياة فى أوربا ، سبل إعادة بناء حياتهم فى فلسطين حيث يتمكن الشعب اليهودى

أن يقيم لنفسه من جديد مكانة تتساوى فى الكرامة مع مكانة أى شعب آخر فى العالم » (١) .

مؤتمر بلتيمور

وفى سبتمبر ١٩٤٣ عقد الصهيونيون مؤتمرا فى بلتيمور طالبوا فيه بالغاء الكتاب الأبيض ، وتنفيذ وعد بلفور بما يتفق وأهداف اليهود فى إقامة دولة يهودية فى فلسطين ، وفتح الهجرة أمام اليهود، والاعتراف بالوكالة اليهودية كممثل شرعى للشعب اليهودى .

ولما كانت الانتخابات لرياسة الجمهورية الأمريكية على وشك الحدوث ، فقد أستغل الصهيونيون هذه الفرصة لمساومة الحزبين المتنافسين على إعطاء أصواتهم التى تقدر بنحو خمسة ملايين يتمتعون بمركز مالى وسياسى ممتاز ، ولهم تأثير لا ينكر على مجرى الانتخابات ، إلى من يؤيد مطالبهم بشأن فلسطين .

وبناء عليه سارع روزفلت مرشح الحزب الديمقراطى لانتخابات الرياسة باصدار وعد فى مارس ١٩٤٤ بمساعدة الصهيونيين على إقامة دولة يهودية فى فلسطين . وحذا حذوه مرشح الحزب الجمهورى. وأخذ الحزبان يتنافسان فى خطب ود اليهود وكسب تأييدهم .

وعلى المستوى الشعبى تقدم خمسة آلاف من رجال الدين البروتستنت بمذكرة إلى الحكومة الأمريكية وإلى الكونجرس طالبين فيها فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه فى فلسطين .

---

(١) د . نجيب صدقة . قضية فلسطين . ص ٢٥٩

وقبيل وفاة روزفلت حصل منه الصهيونيون على وعد جديد يؤكد تصريحه الأول. ويمكننا القول بأنه لولا خشية الرئيس الأمريكى من معارضة العرب القوية لأية خطوة رسمية تخطوها الولايات المتحدة فى هذا السبيل لأعلن قيام الدولة اليهودية.

ومما تجدر ملاحظته أن العرب قد حصلوا منه على وعد بأن يستشيرهم قبل إتخاذ أى قرار فى هذا الشأن [1] ولم يكن هذا الوعد فى حقيقة الأمر سوى تهدئة لثائرة الدول العربية .

وبوصول ترومان إلى رياسة الجمهورية الأمريكية تبدأ صفحة جديدة فى العلاقات الأمريكية الفلسطينية ، أساسها التحيز السافر الصريح للصهيونيين على حساب المصالح العربية . فينتهز فرصة إنعقاد مؤتمر بوتسدام ويطالب بالموافقة على هجرة أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين .

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٥ يبعث برسالة [2] إلى أتلى رئيس الوزارة البريطانية يناشده فيها بأن يسمح لمئة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين بناء على طلب الوكالة اليهودية .

لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية ١٩٤٥

نشطت الجماعات الصهيونية الثلاث وهى الهاجاناه ، والأرجون زفاى لومى، وشترن فى الفترة ما بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٥ داخل فلسطين نشاطاً كبيراً . وكان هدف تلك الجماعات المسلحة إرغام الحكومة البريطانية على قبول برنامج بلتيمور الذى أشرنا اليه من قبل ، وإرهاب عرب فلسطين بالهجوم المسلح على

---

(١) د نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ٢٧٤ .

(2) LenczowsKi, G.' The Middle East in World Affairs P. 328

القرى العربية وقتل سكانها ، وإثارة موجة من الذعر والفزع فى قلوبهم ليسهل لهم تحقيق ما يريدون .

وقد ازداد ضغط الصهيونيين على بريطانيا والولايات المتحدة بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، ووجود عدد كبير من اللاجئين اليهود فى دول أوربا . ولذا عندما طالب ترومان الحكومة البريطانية فى رسالته بأن تسمح لمائة ألف يهودى بالهجرة الى فلسطين ، لم تشأ أن تتصرف فى هذا الأمر وحدها ، فاقترحت تشكيل لجنة بريطانية - أمريكية لبحث هذا الموضوع ، كى تشرك الولايات المتحدة فى تحمل المسئولية فى حل قضية فلسطين ، وقد أطلق على هذا الرد اسم (بيان بيفن) .

ويبدو أن بريطانيا عندما وجدت ، نتيجة رفضها « باستمرار مواجهة الحقائق فى أنها كانت تتبع سياستين متناقضتين فى وقت واحد ، وأنها برفضها الاختيار بينهما كانت تدفع فلسطين نحو الكارثة بخلقها موقفا أصبح معه عيش العرب واليهود جنبا الى جنب فى فلسطين أمراً يزداد صعوبة أكثر فأكثر» [1] ، رأت أن تورط الولايات المتحدة فى هذه المسألة الشائكة التى لن ترضى أحد الطرفين العربى أو اليهود إلا على حساب الاخر . وبذلك لاتقع عليها وحدها مسئولية حل المشكلة .

وقد رفض الشعب الفلسطينى تدخل الولايات المتحدة لمعرفته بانحياز الرئيس ترومان الواضح للصهيونيين ، فأصدرت اللجنة العربية العليا فى فلسطين بيانا استنكرت فيه سياسة إيفاد اللجان التى لاطائل تحتها ، وأعلنت أن العرب يعتبرون « أن

---

١ — مقال أرنولد توينبى فى مجلة (جويش فرونتير) اليهودية . نشرته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحت عنوان « مقال خطير » ص ٥

قضية فلسطين قائمة بينهم وبين بريطانيا العظمى ، ولايعترفون لأى فريق بحق التدخـــل فى القضية ، ولا يقرون لأى شعب آخر أو دولة أخرى بحق تقرير مصيرهم ومصير بلادهم .لذلك فإنهم يستغربون إشراك بريطانيا العظمى للولايات المتحدة بقضية فلسطين ، ولا يوجـد أى مسوغ شرعى أو قانونى لإدخالهـا فى هذه القضية . »[1]

توصيات اللجنة

لم تعر بريطانيا بيـان اللجنة العربية العليا أى اهتمام وواصلت بالتعاون مع الولايات المتحدة إيفاد اللجنة لدراسة المشكلة الفلسطينية من جميع وجوهها. وبعد أن باشرت اللجنة عملها تقدمت بتوصياتها الى الحكومتين البريطانية والأمريكية فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٦ ، وتنص على ما يلى :

أولا . توصى اللجنة ـ الى أن يزول العداء الناشب الان بين العرب واليهود بأن يبقى الانتداب القائم الآن فى فلسطين على ما هو عليه ، حتى يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة . » أى إبقاء الإنتداب كما هو ، مع عدم الاعتراف بما لعرب فلسطين من حقوق قومية فى فلسطين . وكل ما حفظته اللجنة للعرب ألا يضطهدوا فى المستقبل .

ثانيـا . أباحت اللجنة هجرة مائة ألف يهودى خلال عام ١٩٤٦ وحده ، على ألا توقف الهجرة بعد ذلك ، خـلافا لـما جاء بالكتاب الأبيض البريطانى الذى حـــدد عام ١٩٤٤ كنهاية للهجرة اليهودية الى فلسطين .كما أعلنت اللجنة أن مسـألة الهجرة تخص الدولة المنتدبة وحـــدها ، وليس للعرب حق التدخل فيه .

---

١ — قضية فلسطين ص٢٨٣

ثالثاً : أوصت اللجنة رفع القيود التى فرضت على أراضى فلسطين سواء بالبيع أو الرهن أو التأجير ، ضاربة عرض الحائط بما تم عمله من قبل بمقتضى الكتاب الأبيض الذى قسم أرض فلسطين إلى ثلاثة أقسام: قسم يسمح ببيع أراضيه لليهود دون قيد أو شرط، وقسم ثان يحظر البيع فيه إلا باذن خاص من الحكومة، والقسم الثالث يحرم بيع أراضيه بصفة نهائية .

إشترطت الحكومة البريطانية ضرورة توفر شرطين أساسيين قبل الإقدام على تنفيذ توصيات اللجنة : الأول إشتراك الولايات المتحدة فى تحمل مسئولية هذا التنفيذ من الناحيتين العسكرية والاقتصادية . والثانى نزاع سلاح الجانبين العربى واليهودى .

وهكذا نرى أن تدخل الولايات المتحدة فى القضية لم يكن فى صالح العرب البته ، بل العكس ، فقد زاد الموقف سوءا وتعقيدا ، وأدى إلى الإطاحة بالضمانات القليلة التى منحت للجانب العربى فى الكتاب الأبيض . كما أن هذا التدخل قد جعل الولايات المتحدة ترمى بثقلها على العرب ، وتعارض جميع مطالبهم التى تحد من نفوذ الصهيونيين وسيطرتهم على فلسطين. وأصبحت مسئولية انشاء الدولة اليهودية فى فلسطين لا تقع على عاتق بريطانيا وحدها ، وانما على كتف الولايات المتحدة كذلك .

تقسيم فلسطين

مشروع موريسون ١٩٤٩

وجهت الحكومة البريطانية الدعوة الى الدول العربية لحضور مؤتمر لندن عام

١٩٤٦ لدراسة مشكلة فلسطين . وتقدمت الحكومة بمشروع موريسون بشأن إقامة دولة إتحادية فى فلسطين ، على أن تقسم على النحو التالى :

١ - منطقة يهودية ، وتضم الأراضى التى يقطنها اليهود .

٢ - منطقة تشمل الأراضى المقدسة ، أورشليم وبيت لحم وما يجاورها .

٣ - منطقة النقب الصحراوية جنوب فلسطين .

٤ - منطقة عربية وتتكون مما بقى من أرض فلسطين.

وينص المشروع على أن يمنح كل قسم من القسمين العربى واليهودى حكما ذاتيا تحت إشراف الحكومة المركزية فى كل منهما . وتنشأ حكومة مركزية مختلطة لها السلطة العليا، تكون مهمتها البت فى شئون الدفاع والشئون الخارجية، وأن تكون موافقة المندوب السامى البريطانى واجبة على كل قرار تصدره السلطة التشريعية .

رفضت الدول العربية قبول المشروع على أساس أنه يؤدى فى النهاية إلى تقسيم فلسطين ، كما أنه قد حابى اليهود فمنحهم أجود الأراضى ، ووضع العرب فى المناطق الصحراويه- المجدبة ، كما فصل عنها النقب والأراضى المقدسة .

وفى نفس الوقت تقدم العرب بمشروع مضاد يرمى إلى إعلان إستقلال فلسطين ووقف الهجرة اليهودية . وإلى أن تتخذ الإجراءات لتحقيق الاستقلال ، تقوم حكومة إنتقالية على رأسها المندوب السامى البريطانى ويعاونه مجلس من عشرة أعضاء : سبعة من العرب وثلاثة من اليهود . وتقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع الدستور الجديد الذى يكفل لجميع الفلسطينيين حقوقا متساوية بما فيهم اليهود .

وأن ينتخب مجلس نيابى ثلثه من اليهود والثلثين من العرب (١) .

الامم المتحدة ومشكلة فلسطين

استقر رأى الدولتين البريطانية والأمريكية على تقسيم فلسطين الى دولتين على ألا تتحملا تبعة ذلك ، بل يجب أن يتم هذا عن طريق هيئة الامم المتحدة ، التى تتمتع فيها الولايات المتحدة بنفوذ كبير . وكما مهدت عصبة الامم من قبل لبريطانيا الانتداب على فلسطين ، سخرت هيئة الامم المتحدة ، لاخراج موضوع التقسيم ، وخلق الدولة اليهودية موضع التنفيذ . وبذلك تنتقل المشكلة من حيز العلاقات البريطانية الامريكية الضيق الى المجال الدولى الواسع ، حيث تستطيع الولايات المتحدة أن تلعب الدور الرئيسى فيه ، متسترة خلف المنظمة الدولية .

وعندما عرضت القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بناء على طلب بريطانيا فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٧ ، قررت الهيئة تشكيل لجنة من احدى عشرة دولة هى : السويد ، وكندا ، واستراليا ، والهند ، وبيرو ، وهولندا ، وايران وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا وجواتيمالا ، وأرجواى ، لزيارة فلسطين ووضع تقرير عنها .

وأوصت اللجنة بضرورة انهاء الانتداب وانشاء دولة مستقلة متحدة من الناحية الاقتصادية . وانقسم رأيها فيما يتعلق بالتقسيم الى فريقين : فريق الاغلبية ويطالب بانشاء دولتين احداهما عربية والاخرى يهودية ، مع تدويل منطقة القدس .

---

(١) مجموعة الوثائق الرئيسية فى القضية الفلسطينية ص ٤٥٦ .

والفريق الثانى وهو الأقلية ، فقــد نادى بإنشاء دولة فدرالية من دولتين عربية ويهودية ، تتمتع كل منها بالاستقلال الذاتى فى الشئون الاقتصادية .

كانت توصية اللجنة فوزا كبيرا للصهيونيين الذين إستخدموا ضغطا شـديدا على الدول الكبرى ، لاسيما الولايات المتحدة ، بحيث أنه عند عرض التوصيات على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وافقت عليها بأغلبية الأصوات ، وذلك فى ٢٩ نوفبر سنة ١٩٤٧ .

وقد شملت الدول العربية المنطقة الوسطى والشرقية من فلسطين والتى تضم غرب الجليل ونابلس والسهل الساحلى الممتد من أسدود فى الجنوب إلى الحدود المصرية ، بما فيها منطقة الخليل وجبل القدس وخور الأردن.

أما الدولة اليهودية فتشمل الجليل الشرقى ، ومرج بن عامر وساحل فلسطين من حيفا إلى جنوب يافا ، ومنطقة بئر السبع بما فيها النقب .

ووضعت الأراضى المقدسة وتضم القدس وبيت لحم تحت إشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة .

وإذا تناولنا هذا القرار بالدرس نجد : [1]

أولا : أنه يتنـافى مع حق تقرير المصير ، ومع صك الانتداب ، وميثـاق الأمم المتحدة .

ثانيـا : إن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بضغوط شديدة على جميع الدول التى ترتبط بها سياسيا وإقتصاديا للموافقة على المشروع.

---

١ — محمد حافظ غانم : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى ص ٩٧

ثالثاً : أن قرارات هيئة الأمم المتحدة توصيات لا تلزم الشعب الفلسطيني صاحب الحق الشرعى فى قبولها .

رابعاً : أن أغلبية الدول الآسيوية الافريقيةالتى تقع إسرائيل فى قلبها لم توافق على القرار . ومن ثمة يعد هذا تدخلا من جانب دول أوربا وأمريكا لفرض أوضاع لا تقبلها تلك الدول .

خامساً : إن قرار التقسيم كان مجحفاً بحقوق العرب ، فبينما يمكن لليهود من أجود الأراضى الزراعية ، يعطى للعرب الأراضى الصحراوية الفاحلة .

سادساً : إن الأمم المتحدة قد جاوزت سلطاتها حينما قسمت فلسطين ، فقد كان لزاماً عليها أن تتبع أحد طريقين : الاول إستمرار الوصاية تحت إشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة . أو إنهاء الانتداب البريطانى إذا كان قد أستنفذ أغراضه .

ثالثا - مرحلة اعلان قيام اسرائيل

لم تكن إثارة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولى فى صالح العرب ، لاسيما وأن معظم دول العالم التى أشتركت فى الحرب - فيما عـــدا الولايات المتحدة - كانت فى أمس الحاجه إلى المعونات الامريكية ، وقد أستغلت الحكومة الامريكية ذلك إلى حد بعيد فى توجيه القضايا التى تعرض على المنظمة الدولية الوجهة التى تراها .

زد على ذلك أن مناصرة الصهيونية أصبحت مجالا للمنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وقد تجلى ذلك عند عرض القضية على الأمم المتحدة حيث وقف جروميكو مندوب الاتحاد السوفييتى مدافعا عن اليهود قائلا : « إن

من الظلم أن ننكر على اليهود حقهم فى تحقيق أمانيهم . » [(١)]

لقد تجمعت إذاً كل عوامل النجاح للصهيونية العالمية ولم يبق أمامها لتحقيق هدفها سوى إنهاء الانتداب . وقد أتخذوا العدة لذلك عن طريق الضغط السياسى والعسكرى على بريطانيا فىفلسطين حتى تضطر إلى الجلاء فى أقرب وقت مستطاع وبذلك يحققوا الشطر الأول من مخططهم ، ويبقى الشطر الثانى ، وهو الإلقاء بالعرب خارج حدود فلسطين .

وبدت بشائر النجاح لليهود عندما أعلنت بريطانيا عزمها على الجلاء عن فلسطين بصفة نهائية فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، بعد إنهاء إنتدابها لتلك البلاد .

ومما تجدر الإشارة إليه أن انسحاب بريطانيا على هذا النحو فيه تخل لالتزاماتها كدولة منتدبة ، فبريطانيا تسلمت فلسطين وبها أغلبية عربية وتركتها وقد حشدت بها عدداً كبيراً من اليهود ، دون أن تقيم حكومة تتولى حكم البلاد بعد جلائها كما هو مفهوم من صك الانتداب .

ولقد عارضت الولايات المتحدة فكرة فرض التقسيم بالقوة عند عرضها على مجلس الأمن فى ١٩ مارس سنة ١١٤٨ وطالبت بوصاية [(٢)] دولية على فلسطين ، ولم ينفذ أى المطلبين . وفى هذه الظروف المضطربة التى ضاعت فيها المسئولية قامت بريطانيا بسحب قواتها ، وتركت العـــرب العزل من السلاح وجها لوجه أمام التشكيلات الإرهابية العسكرية اليهودية فى فلسطين .

---

(١) من مشكلات الشرق الأوسط ١٨٨

2 — Leopold, R., The Growth of American Foreign policy P. 699.

اعلان قيام دولة اسرائيل

لم يكن قرار التقسيم إلا تعمية مقصودة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، بدليل أن الأخيرة رفضت فرضه بالقوة. وفى نفس الوقت كانت القوات البريطانية فى إنسحابها التدريجى تقوم بتسليم السلطات اليهودية مقاليد الأمور ، وما لبث هؤلاء اليهود أن انقضوا على القرى العربية يقتلون الرجال والنساء والأطفال ، ليضعوا أيديهم على أكثر مما فرضه قرار التقسيم. ولو استطاعوا لبسطوا سيطرتهم على كل فلسطين . ورغم ذلك قاوم الشعب الفلسطينى بكل ما أوتى من قوة عدوا يفوقه عدة .

وفى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ يعلن المجلس الوطنى اليهودى قيام دولة إسرائيل. وقد سارع الرئيس الأمريكى ترومان بالاعتراف بها كدولة على سبيل الأمر الواقع de facto فى الساعات الأولى من مولدها ، فقضى بذلك على فكرة الوصاية التى تمسك بها من قبل فى مجلس الأمن (١). وكذلك فعل الاتحاد السوفييتى إذ أعترف بها بصفة رسمية .

ومما هو جدير بالإشارة أنه لم يكن باسرائيل يوم إعلان قيامها فى ١٤ مايو أكثر من ٦٪ من مجموع يهود العالم، وأن عدد اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين فى خلال ثلاثين عاما (١٩١٨ - ١٩٤٨) وهى فترة الانتداب البريطانى بلغ ٤٨٥,٠٠٠ مهاجر ، فى حين بلغ عدد من دخلها فى السنوات الخمس فيما بين ١٥ مايو وأول يناير سنة ١٩٥٣) ٧٣٨,٨٤١ (٢) .

---

(١) المصدر السابق ص ٧٠٠

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الهجرة إلى فلسطين ص ٣٦ .

كذلك نجد أن عدد اليهود فى فلسطين قبل مايو ١٩٤٨ كان ٦٥٠٫٠٠٠ إرتفع سنة ١٩٥٥ إلى ١٫٥٧١٫٠٠٠ نسمة . وبينما كان عدد العرب فى فلسطين قبل مايو ١٩٤٨ حوالى ١٫١١٠٫٠٠٠ نسمة نجد أن عددهم قد انخفض فى سنة ١٩٥٥ الى ١٨٠٫٠٠٠ نسمة فحسب (١) .

الحرب ضد اسرائيل

وفى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ دخلت القوات العربية السورية واللبنانية والعراقية والأردنية المصرية الحرب مجتمعة لإنقاذ عرب فلسطين . ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر هذا الحادث بقوله ، « لقد دخلتها شعوب العرب بدرجة واحدة من الحماسة واذن فهذه الشعوب جميعا تتشارك فى شعورها وفى تقديرها لحدود سلامتها . ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة ، وإذن فهى جميعا ، كل منها فى بلادها ، قد تعرضت لنفس العوامل وحكمتها نفس القوى التى ساقتها إلى الهزيمة ونكست رأسها بالذل والعار . » (٢)

دخلت القوات العربية موحدة الصف ولكنها مختلفه- الهدف ، تمزقها الخلافات الشخصيه- ويفرق بينها الاستعمار ، فافتقارها إلى السلاح من ناحيه- يقابله تدفق على إسرائيل من قبل بريطانيا والولايات المتحدة من ناحيه- أخرى ، ورغم ذلك كان من الممكن هزيمة إسرائيل ، لولا تدخل مجلس الأمن وإصداره قرارا بوقف الأعمال العدوانيه- فى ٢٩ مايو سنه ١٩٤٨ ، وعدم زيادة القوات العسكرية أو الأسلحه- خلال فترة وقف القتال ، وتكليف الكونت فولك برنادوت الوسيط الدولى بتنفيذ القرار . ونجح فى تحقيق ذلك فى ١١ يونيو .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٤ .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة .

لم تسفر المحاولات التى بذلت لإيجاد حـل للنزاع عن أى تقدم ، فاستؤنف القتال مرة ثانية فى ٩ يوليو سنة ١٩٤٨ بعد أن وطـــد الصهيونيون مراكزهم واستجلبوا مزيدا من الأسلحة والعتاد غير مكترثين لقرار مجلس الأمن ، واتسع نطاق العمليات الحربية. وقام اليهود بالاستيلاء على المناطق العربية والتنكيل بأهلها لاسيما بعد انسحاب القوات الأردنية من اللد والرملة ، نتيجة اتفاق سرى سابق بين الاسرائيليين والملك عبد الله وحكومته (١) .

ورفع الوسيط الدولى النزاع من جديد إلى مجلس الأمن ، فقرر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وقف إطلاق النار وعودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ١٤ أكتوبر .

الهدنة

ذهب الكونت برنادوت ضحية معارضته للتوسع الصهيونى على أرض فلسطين، وخلفه الوسيط الأمريكى رالف بانش ، فواصل مساعيه لعقد اتفاقيات هدنة بين الأطراف المتنازعة ، وإيجاد مناطق منزوعة السلاح . وقد وافق مجلس الأمن على تلك المقترحات فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بما فى ذلك إنشاء لجـــان مشتركة للإشراف على تنفيذ شروط الهدنة .

وفى جزيرة رودس وقعت اتفاقيات الهدنة بين مصر والأردن ولبنان وسوريا على التوالى فى ٢٤ فبراير، ٤ ابريل ، ٢٠ يوليو ، ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٩ .

وهكذا احتفظت اسرائيل بكل حـدود فلسطين فيما عـدا قطاع غزة ومنطقة غرب الأردن ، حتى مدينة القدس التى صـــدر قرار بتدويلها أصبحت عاصمة لإسرائيل .

---

(١) من خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى يوم الوحدة ٢٢ فبراير ١٩٦٢ ص٢٣

وكان هدف اسرائيل من عقد الهدنة أو بمعنى أصح فرض الهدنة على العرب أن يؤدى ذلك إلى وجود سلام دائم فى المنطقة العربية يكون خطوة فى سبيل تحقيق الصلح المنشود .

وقد استمرت مساعدات الدول الخمس الكبرى لها، فاستخدمت نفوذها لدى المنظمة الدولية لقبولها عضوا فيها رغم اعتراض الدول العربية ، وتم لها ذلك فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩ . وكان هذا القبول مبنيا على أساس موافقتها على قرار التقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وعلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويض من لايقبل العودة . ولكن اسرائيل ضربت بكل ذلك عرض الحائط ولم تحترم أى قرار للأمم المتحدة .

وعندما فشلت محاولات اسرائيل لدى الولايات المتحدة وبريطانيا لإكراه العرب على عقد صلح نهائى معها ، دأبت على القيام بأعمال عدوانية وعلى خرق اتفاقيات الهدنة لترغم الأمم المتحدة على التفكير فى إيجاد وسيلة أخرى لحفظ السلام فى المنطقة ، ولن تجد سوى عقد الصلح بديلا .

رابعا ــ مرحلة ضمان سلامة اسرائيل

كان للأسلوب الذى قامت على أساسه اسرائيل، ونظرا لافتقارها إلى الأموال اللازمة لبناء اقتصاد سليم ، ولوجودها وسط بحر عربى معاد ، وعلى قطعة غالية من الوطن العربى ، أثره فى جعل اسرائيل تشعر بأنها فى حاجة دائمة وملحة إلى العون الخارجى فى مختلف صوره وأشكاله من معونات اقتصادية دائمة وإمداد بالعتاد والأسلحة ، وضمان لحمايتها ومساندتها فى المجال الدولى . ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت الدور الأكبر والأساسى فى هذا السبيل .

أولا : ضمانات سياسية .

ثانيا : ضمانات اقتصادية .

ثالثا : ضمانات عسكرية .

وهى فى مجموعها كافية ـ من وجهة نظر الولايات المتحدة ـ لحماية اسرائيل وإمدادها بأسباب البقاء والاستمرار .

أولا : الضمانات السياسية

دأب ساسة الولايات المتحدة فى تصريحاتهم منذ أن أعلن قيام اسرائيل على توكيد وجودها وبقائها كحقيقة واقعــــة . وفى نفس الوقت أصبغوا على تلك التصريحات صفة الحياد بين الجانبين العربى والاسرائيلى ، وهى دون شك بعيدة كل البعد عن ذلك .

ففى خطاب[1] لمساعد وزير خارجية الولايات المتحدة قال موجها حديثه إلى اليهود « أما اليهود فإنى أقول لهم أنهم يجب أن يعدوا أنفسهم حقا احـدى دول الشرق الأوسط، وأن ينظروا إلى مستقبلهم على هذا الأساس وليس على أساس أنهم مركز أو نواة لجماعات عالمية تنتمى إلى دين بذاته ، ويجب أن يتخلوا عن موقف الدولة الغازية وعن الاعتقاد بأن القوة وسياسة الانتقام والقتل هى السياسة الوحيــــدة التى يمكن أن يفهمها جيرانهم ، وعليهم أن يجعلوا أعمالهم متسقة مع مايرددونه من رغبة فى السلام » .

ثم وجه حديثه إلى العــــرب قائلا : « وأن العرب عليهم أن يتقبلوا دولة اسرائيل على أنها أمر واقع، وأقول لهم بعد ذلك أنكم تحاولون عمدا الاحتفاظ بحالة معلقة بين الحرب والسلام ، مع أنـكم لاتريدون أيها فى الوقت الحاضر .

---

(١) من مشكلات الشرق الأوسط ص ٢١٢

وهذه أخطر سياسة ، وهى سياسة سيزداد استنكار الرأى العالمى لها إذا ما ظللتم تقاومون أى خطوة فى سبيل الوصول إلى حل مع جارتكم اسرائيل » .

قامت سياسة الولايات المتحدة إذاً على فرض الأمر الواقع على العرب وتناسى حقوقهم التى أوصت بها المنظمة الدولية ، مع منح اسرائيل كل الضمانات السياسية ، فسعت لقبولها فى الأمم المتحـــدة ، ووقفت إلى جانبها فى مشكلة المرورفى قناة السويس، وأيدت وجهة نظرها فى خليج العقبة، وأغمضت عينيها عن مشكلة اللاجئين رغم قسوتها ، وسعت إلى تمييع قضية فلسطين وتصفيتها عن طريق توطين اللاجئين الفلسطينيين ، ووقفت مكتوفة الأيـــدى عندما ضربت اسرائيل بقرار تدويل القدس عرض الحائط .

ولم تكن هذه هى سياستها وحدها ، وإنما شاركها فى ذلك بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتى . ولكى نكون أكثر دقة فقد كانت هذه سياسة الاتحاد السوفييتى فى السنوات الأولى التى أعقبت إعلان قيام إسرائيل . وسنتناول كل تلك المواقف بشىء من التفصيل، لإلقاء المزيد من الضوء على تصرفات الولايات المتحدة إزاءها .

مشكلة المرور فى قناة السويس

ترتب على قيام الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ أن مارست مصر حقها كدولة محاربة فى منع سفن اسرائيل من عبور القناة ، وتفتيش السفن المحايدة ومصادرة مابها من بضائع باسم اسرائيل . وقد استمرت مصر فى مزاولة حقها هذا بعد توقيع الهدنة معها فى عام ١٩٤٩، لأن الهدنة لاتنهى من الناحية الواقعية حالة الحرب. وقد عارضت اسرائيل فى ذلك وساندتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

بل إن موقف مصر كان واضحاً منذ البداية حينما أستفسرت السفارة الأمريكية بالقاهرة من وزارة الخارجية المصرية فى مذكرة مؤرخة فى ١٢ يونيو ١٩٤٨ ، عما إذا كانت الحكومة ستقوم بتفتيش السفن التجارية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية فى الموانى المصرية فى طريقها إلى فلسطين خلال الهدنة ، أجابت الحكومة المصرية بالإيجاب لأنه حق لها ـ لا جدال فيه ـ كبلد محارب .

وفى أول سبتمبر ١٩٥١ أتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن الملاحة فى قناة السويس بتعضيد من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة . بناء على شكوى تقدمت بها إسرائيل . وقد نص القرار على أن استمرار منع السفن المتجهة إلى إسرائيل يتعارض مع ماجاء بنصوص إتفاقية الهدنه ، ودعا مصر إلى الامتناع عن ممارسة هذا الحق لعدم وجود حرب بينها وبين إسرائيل .

وقد رفضت مصر تنفيذ القرار مستندة إلى قواعد القانون الدولى بأن الهدنة لا تنهى الحرب ، وإن كانت توقف القتال . وأنه ليس من سلطة مجلس الأمن « تعديل قاعدة مستقرة من قواعد القانون الدولى » (١) كما أنه ليس فيما تتخذه مصر من إجراءات ما يتنافى مع المادة العاشرة من إتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ التى تعطى لها الحق فى اتخاذ ما يلزم للدفاع عن أراضيها بما فيها قناة السويس .

وفى عام ١٩٥٤ أثارت إسرائيل الشكوى من جديد أمام مجلس الأمن بتأييد من الدول الغربية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . وطالبت إسرائيل بمنع مصر من التعرض للسفن المتجهة اليها ، لعدم انطباق صفة الدولة المحاربة عليها بعد أن أنهت الهدنة الحرب . وكاد المجلس أن يصدر قراراً بذلك لولا أن

---

(١) المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى .

استخدم الاتحاد السوفييتى حق الاعتراض (الفيتو) لايقاف صدوره .

الولايات المتحدة وخليج العقبة

يعتبر خليج العقبة خليج عربى يخضع لسيادة الدول العربية الواقعة عليه . وهى المملكة العربية السعودية والأردن ومصر . ولقد أستطاعت إسرائيل فى ١٠ مارس ١٩٤٩ أن تثبت أقدامها على بقعة من الأرض تقع فى رأس الخليج طولها خمسة أميال ، وأن تنشىء ميناء إيلات عليها لتكون منفذا لها على البحر الأحمر للاتصال بالعالم الخارجى ، ولا سيما بالعالم الأفريقى ، للخلاص من نطاق الحصار الذى فرضته الدول العربية حولها .

ومن وجهة النظر العربية يعد خليج العقبة بحراً عربياً للدول العربية الواقعة عليه . وتعارض إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة وحلفائها وجهة النظر هذه ، وترى أن خليج العقبة من أعالى البحار وينطبق عليه مبدأ حرية الملاحة . وقد رددت هذا الزعم عند عرض شكوى إسرائيل على مجلس الأمن فى ١٩٥٤ .

وعندما حدث العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ واحتلت إسرائيل شبه جزيرة سيناء وشرم الشيخ رفضت الانسحاب رغم قرارات الأمم المتحدة فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ إلا إذا حصلت على ضمان بقيام قوات الطوارىء الدولية بتطبيق حرية الملاحة فى قناة السويس وفى خليج العقبة . ولما كانت القرارات السالفة الذكر تنص صراحة على إنسحاب المعتدين دون قيد أو شرط ، حتى لا يستفيدوا من عدوانهم ولما وجدت الولايات المتحدة أن قرارات المنظمة الدولية لن تحقق لاسرائيل ما تصبو إليه ، فقد أعلنت بالاشتراك مع فرنسا تصريحات مؤداها أن الملاحة حرة فى خليج العقبة . وبذلك تؤكد الولايات المتحدة المرة تلو المرة تحيزها لاسرائيل رغم إدعائها الحيدة بين الطرفين .

مشكلة اللاجئين

كان قيام دولة إسرائيل على أنقاض شعب شرد من دياره ليحل محله آخرون لاينتمون لهذه البلاد بصلة ، جمعهم حب السيطرة والتعصب الأعمى لعنصريتهم أكثر مما جمعتهم الحاجة للهجرة إلى تلك البلاد نكبة على سكان فلسطين العرب .

وإن بقاء أكثر من مليون لاجىء بعيداً عن وطنهم بعد أن خلفوا وراءهم كل شيء ، يعتبر من أتعس المشكلات التي برزت إلى الوجود في القرن العشرين نتيجة سياسة الدول الكبرى القائمة على تجاهل المواثيق الدولية ، وحق تقرير المصير ، وكل الاعتبارات الانسانية إرضاء لحفنة من الصهيونيين .

ويكفي أن نقتطف بعض الفقرات من مقال المؤرخ الكبير أرنولد توينبي في مجلة (جويش فرونتير) لوصف حالة هؤلاء اللاجئين وما لحق بهم من أضرار، قوله « وإن مأساة التاريخ اليهودي الحديث هي أنها بدلا من أن يتعلم اليهود من مصائبهم وآلامهم قد صنعوا بغيرهم العرب ما صنعه الآخرون بهم ،أي النازيون. ومع أني عنيت بأن أظهر براءة الصهيونيين من جريمة الإفناء التي أقدم عليها النازيون عن عمد وبطريقة منظمة ،ومع بيان الفرق في العدد بين ضحايا النازيين من اليهود وضحايا الصهيونيين من العرب،فإني واثق من أني على صواب بتمسكي برأيي ، وهو أن مراتب الجريمة والمأساة لا يحكم عليها بعدد الأرواح ، فالجريمة والمأساة يرتكبها كل منا ويتألم لها منفردا ، ولا يمكن أن يكون ذلك جملة ... ولهذا فإني أشعر بأن مأساة جرائم إسرائيل والصهيونية أعظم شأناً من مأساة جرائم ألمانيا النازية . »

وفي نهاية مقاله يعلن رأيه بكل جلاء ووضوح «إن مستقبل إسرائيل الروحي والسياسي مرتبط بمستقبل اللاجئين العرب الفلسطينيين ، وأن إلغاء

المظالم التى حلت بهؤلاء اللاجئين هى على ما أعتقد أساس واجبـــات إسرائيل وأسمى مصلحتها . » (١)

وبالرغم من إهتمام العالم بحل مشاكل اللاجئين ، وبالرغم من وجود إتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بحقوق اللاجئين التى تشرف عليها ، وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، The United Nations Relief and Work Agency For Palestine Refugees in The Near East . (U.N.R.W.A.P.R.N.E.) فإن المشكلة مازالت قائمة ، واقتصر دور تلك الهيئة الدولية على إمداد اللاجئين بالغذاء والكساء .

ومما يدعو إلى الدهشة أن قرارات الأمم المتحدة بعودة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم قد صدرت أكثر من مرة . ولكن جميعها ظلت حبرا على ورق لرفض اسرائيل تنفيذها ، ولتأييد الدول الغربية لها فى هذا الموقف ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . فهى وحدها تستطيع إرغامها ـ لو أرادت ـ على إحترام تلك القرارات ، نظرا لأنها الدولة التى تقوم بإمدادها بصفة رسمية وغير رسمية بمختلف أنواع المساعدات والمعونات . وأن التهديد بوقف تلك المساعدات ـ لو شاءت ـ كفيل بتحقيق تلك الغاية .

وفى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر قرار رقم ١٩٤ أقر حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم ، وتعويض من لا يرغب عن ممتلكاته . ثم تأكد هذا القرار بآخر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

---

(١) الأمانة العامـــة لجامعة الدول العربية ـ إدارة فلسطين : مقال خطير بقلم البروفيسور ارنولد توينبى ص ٨٠٧

كذلك أبدت لجنة التوفيق الثلاثية من مندوبى الولايات المتحـــدة وفرنسا وتركيا ، ويطلق عليها إسم The U.N. Conciliation Commission for Palestine ويرمز إليها بالأحرف C.C.P. ، حق العودة للاجئين ، ولكن إسرائيل رفضت الإستجابة لما جاء بتقرير اللجنة الذى قدم للأمم المتحدة بحجة أن هذا العمل يهدد مستقبلها ويلقى عليها تبعات جسام. وأبدت استعدادها لقبول مائة ألف مهاجر فقط إذا ما عدلت الحدود الحالية ،وأن يكون ذلك كجزء من التسوية الشاملة بين العرب وإسرائيل .

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصياتها السابقة بشأن اللاجئين.وتكرر هذا التأكيد مرة أخرى فى ٣ ديسمبر سنة١٩٦٣.

توطين اللاجئين

وجدت الولايات المتحدة أن أفضل سبيل للقضاء على مشكلة اللاجئين وتصفية قضية فلسطين أن تلجأ إلى وسيلة جديدة تخدم قضية العرب واللاجئين فى الظاهر، بينما تحمل فى طياتها تصفية القضية الفلسطينية ، وتمكين إسرائيل من الأرض العربية المغتصبة . فرأت فى عام ١٩٤٩ أن تقوم لجنة التوفيق بتشكيل لجنة إقتصادية تسمى اللجنة الاقتصادية للشرق الأوسط The U N. Economic Survey Mission For the Middle East. ، أو « بعثة كلاب » تكون مهمتها الظاهرية بحث مشكلة اللاجئين وإيجاد الحلول المناسبة لها ، ولكنها فى حقيقة الأمر كانت تسعى لدى الدول العربية التى يقيم فيها اللاجئون الفلسطينيون لقبول فكرة توطينهم داخل أراضيها فى مقابل معونات إقتصادية بمقتضى النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان المتعلقة بمساعدة الدول المتخلفة إقتصادياً.

وذرا للرماد فى العيون تقوم إسرائيل بقبول بعض اللاجئين تنفيذا لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد رفضت الدول العربية مقترحات هذه اللجنة ، وتمسكت بحق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم كما نصت بذلك توصيات الأمم المتحدة. وما زالت مشكلة اللاجئين قائمة حتى يومنا هذا دون حل، ولم تحرك الدول الكبرى التى كانت السبب فى خلق إسرائيل ، ساكنا .

تدويل القدس

نص القرار الذى صدر بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ بوضع الأماكن المقدسة تحت إشراف دولى ، ويقوم مجلس الوصاية نيابة عن الأمم المتحدة بهذه المهمة . وبالفعل تولى هذا المجلس وضع مشروع النظام الدولى لادارة القدس .

عارضت إسرائيل المشروع بشدة ورأت أن تضع المنظمة الدولى أمام الأمر الواقع مستندة على تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص، فنقلت مقر حكومتها إلى القدس فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

وبالرغم من أعتراضات مجلس الوصاية على هذا الاجراء ، ومطالبة إسرائيل بالعدول عنه ، إلا أنها ظلت سادرة فى تحديها لقرارات الأمم المتحدة . وسايرها فى هذا التحدى الولايات المتحدة وبريطانيا بقبولهما تقديم أوراق ممثليها الدبلوماسيين فى مدينة القدس .

ثانيا — الضمانات الاقتصادية

حظيت إسرائيل منذ قيامها بالعديد من المساعدات الاقتصادية التى تعتبر الدعامة الأساسية التى قام عليها الكيان الاسرائيلى . فالنمو السريع لاسرائيل

فى مختلف المجالات وإرتفاع عدد سكانها إلى مايزيد عن مليونين ونصف المليون ماكان أن يتم لولا تلك المساعدات الاقتصادية الأمريكية التى تعددت أشكالها . ويمكننا أن نقسم تلك المساعدات إلى ثلاثة (١) أنواع :

أولا : منح وهبات وتعويضات .

ثانياً : قروض وتسهيلات ائتمانية ، وحصيلة بيع السندات الاسرائيلية ، وكلها تسدد على آجال طويلة .

ثالثا : مساعدات علمية وفنية .

المنح والهبات

فاذا تناولنا **النوع الاول** نجد أنه يتناول عدة مصادر ، منها التعويضات الألمانية لاسرائيل ، وهى التعويضات الرسمية ، بمقتضى إتفاقية بروكسل المبرمة عام ١٩٥٢ ، وتقدر بنحو ٣٤٥٠ مليون مارك . علاوة على ٢٩ بليون مارك كتعويضات فردية ، و٣٫٧ بليون مارك عن الممتلكات التى هدمت أو صادرها النازيون خلال الحرب .

كذلك دفعت ألمانيا ١٫٢ بليون مارك ليهود شرق أوربا،وقد خص إسرائيل ٦٠ ٪ من مجموعها .

وقد قامت الولايات المتحدة بالضغط على الشركات الألمانية التى أستخدمت اليهود للعمل فيها أثناء الحرب على أن تدفع لهم تعويضات تسلم إلى حكومة إسرائيل . كذلك أيدت وجهة نظر إسرائيل فى أن تؤول إليها أموال من لاوارث لهم من اليهود فى بنوك سويسرا ، ونجحت فى إنتزاع موافقة المجلس

---

(١) صلاح نصر : الحرب الاقتصادية فى المجتمع الانسانى ص ٢٢٨

الوطني السويسرى على قانون بهذا الخصوص ، وقدرت تلك الأموال بنحو ٩٫٤٧٠٫٠٠٠ فرنك سويسرى .

ومن مصادر تمويل إسرائيل أيضاً أموال الجباية اليهودية ، وهى ضريبة شبه إجبارية تفرضها الصهيونية العالمية على يهود العالم ، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ادعم الكيان الاسرائيلي،ويقدر ما حصلت عليه إسرائيل من حصيلة صناديق الجباية منذ عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٤ بنحـــو ١٫٦٨٣٫١٤٧٫٠٠٠ دولار . وزيادة فى دعم كيان إسرائيل قامت الولايات المتحـدة باعفاء تلك الأموال من الضرائب داخل الولايات المتحدة .

ومن أمثلة المساعدات التى قدمت لاسرائيل دون مقابل ، معونات الهيئات المتخصصة فى الأمم المتحدة،مثل منظمة التنمية العالمية،ومنظمة الأغذيةوالزراعة واليونسكو ، والتى تقدر بنحو ٦٫٢ مليون دولار حتى منتصف عام ١٩٦١ (١) .

ثانيا ـ المساعدات والقروض

وتشمل أنواعا متعـددة ، منها القروض التى تحصل عليها إسرائيل من البنك الدولى للإنشاء والتعمير ،وكذلك من الحكومات الأجنبيةوأهمها الولاياتالمتحدة الأمريـكية ، ومن الأموال المتجمعة من بيع السندات الاسرائيلية فى الخارج .

ففيما يتعلق بقروض البنك الدولى حصلت إسرائيل على ٧٤٫٥ مليون دولار فى المدة من عام ١٩٦١ إلى أكتوبر عام ١٩٦٢ . هذا علاوة على قرض يزمع عقده يتراوح بين ٣٠ ، ٤٠ مليون دولار يجرى التفاوض بشأنه . وقد خصصت جميع تلك الأموال لمشروعات التنمية الاقتصادية فى إسرائيل .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٣٣

أما بخصوص المعونات الأمريكية ، فقد منحت هيئة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية إسرائيل ما قيمته ٥٣١ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ لمشروعات التنميه ، مثل صناعة إستخراج النحاس والإطارات والحديد والصلب، وتحويل مياه البحر إلى مياه عذبة .

كذلك قامت وزارة الزراعة الأمريكية ببيع فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية بما قيمته ٢٧١ مليون دولار فى المدة من ١٩٥٥ - ١٩٦٤ بالعملة المحلية. هذا فضلا عن ٥٠ مليون دولار من هيئة كير Care الخيرية .

كما قام بنك الإستيراد والتصدير الأمريكى التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بمنح إسرائيل قروضا تقدر بنحو ٢٣٦٫٢ مليون دولار.

هذا من ناحية المساعدات التى تقوم الحكومة الأمريكية بتقديمها إلى إسرائيل بصفة رسمية . ولكن هناك مساعدات أمريكية أخرى لا تقل شأنا وخطورة عن الأولى تقوم بها المنظمة الصهيونية الأمريكية - وهى فرع من المنظمة الصهيونية العالمية - التى تتخذ مدينة نيويورك مقرا رئيسيا لها ، والتى تعد بمثابة الحكومة الثانية لإسرائيل - بصفة غير رسمية لمساعدة إسرائيل . وسنقتطف بعض فقرات[١] من تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى لبيان النشاط الذى تقوم به المنظمة لصالح إسرائيل .

من ذلك جمع الأموال وإرسالها إلى إسرائيل ، والتهرب من رقابة السلطات الأمريكية على تصرفاتها ، وشراء وإدارة وكالة التلغراف اليهودية الأمريكية ، ودفع ٣٠٠ الف دولار ثمنا لدعايات إسرائيل والصهيونية فى الصحف الأمريكية.

---

(١) سامى منصور : خطة العمل الدولى لاسرائيل — مجلة السياسة الدولية . العدد الأول . يوليو ١٩٦٥ ص ٩٥ .

كذ لك دفع المجلس الصهيونى الأمريكى ٤٨ ألف دولار سنويا إلى معهد « المجلس المستقل لدراسة شئون الشرق الأوسط » ثمنا لنشر دعايات اسرائيل بين طلبة المعاهد الأمريكية .

كذلك قام هذا المجلس بدفع ٣٨ ألف دولار لبعض الناشرين مقابل طبع وتوزيع كتب للدعاية لاسرائيل .

وأمكن للحكومة الامريكية أن تكشف مخططاً واسع النطاق للسيطرة على الصحف الأمريكية ، وتخصيص مبلغ ٣٢٨٫٢٥٠ دولار للدفاع عن خلق فهم عميق لاسرائيل على الصعيد الأمريكى فى مواجهة الدعاية العربية » .

كما اتضح من دراسة شئون ستين صحيفة أمريكيه أن سبعة وثلاثون صحيفة منها كانت تكتب يومياً ثلاثة أعمدة كاملة على الأقل عن اسرائيل والصهيونية . زد على ذلك ٧١٢ ألف دولار خصصت خلال عام ١٩٦٢ كمكافآت للصحفيين الأمريكيين ودور النشر ثمناً لتوقيعات هؤلاء على مقالات أعدتها المنظمة الصهيونية الأمريكية لصالح اسرائيل والصهيونيه .

هذا بالإضافة إلى وجود عدد غير قليل فى الكونجرس الامريكى يرتبط بالمجلس الصهيونى الامريكى ، ويعمل لحساب إسرائيل .

كما أستطاع هذا المجلس أن يعين فى هيئه الامم المتحدة والمنظمات التابعه لها أثنين وتسعين يهودياً أمريكا . وهو عدد لا يستهان به دون شك ، إذا علمنا أن عشرين دولة من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ليس لها موظف واحد بالمنظمة الدوليه [1]

أما فيما يتعلق بالسندات الاسرائيليه التى أقدمت إسرائيل على طرحها فى أسواق

---

(١) المصدر السابق .

الخارج ، وخصوصاً الولايات المتحدة ، لمواجهة العجز فى النقد الأجنبى ، فقد نبتت فكرتها فى أذهان اليهود الأمريكيين ، وقاموا بتنفيذها منذ عام ١٩٥١ وبيع منها ما قيمته ٥٧٠ مليون دولار معظمها فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثا : المساعدات العلمية والفنية

يقع العبء الأكبر من تلك المساعدات على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية وقد أتخذت صوراً وأشكالا متعددة، فنها المنح والهبات التى تمنحها الهيئات العلمية فى الولايات المتحدة ودول أوربا للمعاهد العلمية الأسرائيلية ، لمعاونتها وتشجيعها على البحث العلمى الذى يتفق وحاجيات إسرائيل . كما تشمل أيضا قروضا تعطى لتلك المعاهد الاسرائيلية على آجال طويلة .

وتعد الولايات المتحدة وفرنسا من أهم الدول التى أسهمت فى تشجيع وتطوير البحث العلمى فى إسرائيل . وقد دخلت ألمانيا هذا الميدان أخيرا .

ونتيجة لتلك المساعدات تمكنت إسرائل من أستيعاب ٢٫٥٢٤٫٠٠٠ نسمة وأرتفع إنتاجها القومى إلى ٢٨٣٣ مليون دولار عام ١٩٦٤ بزيادة قدرها ١٠٫٥ ٪ عن العام السابق له . وكذلك أرتفعت صادراتها من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٤٨ إلى نحو ٣٧٠ مليون دولار عام ١٩٦٤ . كما زاد عدد سكانها من ٩١٥ ألف تقريباً إلى ٢٫٥ مليون نسمة ، وأرتفعت [١] صادراتها إلى ما يربوا على ١٢ ضعفاً ، وزادت وارداتها من ٢١٤ مليون دولار إلى ٨٠٤ مليون دولار .

المشروعات المالية لصالح اسرائيل

ومن الضمانات الاقتصادية التى حاولت الولايات المتحدة أن تكفلها لاسرائيل

---

(١) صلاح نصر : الحرب الاقتصادية فى المجتمع الانسانى ص ٢٢٦

أستغلال مياه نهر الأردن لتعمير المناطق الصحراوية الشاسعة فى صحراء النقب ، لزيادة مقدرتها على أستيعاب المزيد من المهاجرين تدعيما لكيانها ، وحفاظاً لأمنها .

ولقد بدأت تلك المشاريع خلال فترة الانتداب البريطانى على فلسطين . منها « مشروع لورد ملك » عام ١٩٣٩ » الذى قام بوضعه الخبير الأمريكى لوردملك بناء على طلب الوكالة اليهودية . ويرمى هـذا المشروع إلى الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومصادرها فى بانياس والحصبانى. وكذلك الاستيلاء على مياه نهر الليطانى وتحويل مياهه إلى خزان تتجمع فيه المياه قبل توزيعها على منطقة النقب .

وفى ١٩٥٢ تقدمت وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين بمساهمتها فى تنفيذ مشروع لاستغلال نهر اليرموك قام بوضعه المهنـــدس الأمريكى بنجر بالنقطة الرابعة الأمريكية ، ويهدف إلى إنشاء سد فى سوريا عنـد محطة المقارن ، لاستغلاله فى توليد الكهرباء والاستفادة من المياه المتجمعة لصالح الطرفين العربى والاسرائيلى، ولكن إسرائيل رفضته .

وقد عاودت وكالة إغاثة اللاجئين المحاولة مرة ثانية فى عام ١٩٥٣ عن طريق تكليف إحدى الشركات الأمريكية بوضع مشروع لإستغلال مياه نهر الأردن . وقام بعرضه على الحكومات العربية المستر جونسون المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى أيزنهاور . والغرض من المشروع الاستفادة من مياه نهر الحصبانى بإنشاء سد وخزان عند التقائه بنهر الأردن، وكذلك القيام بمشروعات إنشائية لاستغلال مياه أنهار بانياس والفرات واليرموك . ويحقق هذا المشروع لاسرائيل نصيباً من المياة المخزونة يقدر بنحو ٣٩٤ مليون متر مكعب ، ورى ٤١٦٠٠٠ دونم .

ومن الجـانب العربى ، يخص الاردن كمية من المياه تقدر بنحو ٧٧٤ مليون متر مكعب سنويا تسمح له برى ٤٩٠٫٠٠٠ دونم ، وتصيب سوريا منه ٤٥ مليون متر مكعب لرى ٣٠٫٠٠٠ دونم .

وقد رفضت الدول العربية قبول هـذا المشروع لأنه قام أساسا على تصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، عن طريق توطينهم فى الدول العربيـة التى يقيمون فيها . كما أنه يفرض نوعا من التعاون غير المرغوب فيه بينهـا وبين إسرائيل ، مما قـد يؤدى مستقبلا إلى القضاء على أثر المقاطعة والحصـار الاقتصادى على إسرائيل .

اسرائيل ودول عدم الانحياز

حرصت إسرائيل على التقرب إلى الدول غير المنحازة ، أو دول العالم الثالث كما يطلق عليها فى بعض الأحيان . وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق غرضين[1].

الأول : الإفلات من الحصار الاقتصادى العربى المفروض حولها .

والثانى : الحصول على تأييد تلك لوجهة نظرها فى الأمم المتحدة .

ففيما يتعلق بالغرض الاول نظرا لحاجة الدول الافريقية الحديثة عهد بالاستقلال إلى المعونات الفنية والاقتصادية لتدعيم كيانها الاقتصادى. ونظرا لحساسية الشعوب الافريقية من الدول الكبرى ، وخوفها من أن تنطوى مساعداتها على شروط تمس إستقلالها وسيادتها ، فقد لجأت إلى طلب معونة الدول الصغرى التى لا تشك فى وجود نوايا أستعمارية من جانبها . وتطوعت إسرائيل لتمثيل هـذا الدور .

(١) سامى منصور : خطة العمل الدولى لاسرائيل. السياسة الدولية — السنة الأولى — المجلد أول يوليو ١٩٦٥

ولكن أنى لها من أموال تنفقها فى هذا السبيل وهى تعانى عجزا دائما فى ميزانيتها ؟ لم يكن أمامها إذاً سوى أن تلعب دور الوسيط للدول الاستعمارية الكبرى ،أى أن تأخذ منها باليمين لتعطى الدول الافريقية بالشمال .وقد نجحت إلى حد فى التمويه على بعض الدول الافريقية .

ولكن إشتراك إسرائيل فى العدوان الثلاثى كمخلب قط لبريطانيا وفرنسا ساعد مصر فى إقنـــاع الدول الافريقية بأن إسرائيل تمثل جسرا للاستعمار الجديد فى القارة الافريقية . ونجحت فى تغيير صورة اسرائيل لدى شعوب القارة،وفى دمغها بذلك فى قرارات مؤتمر دول عدم الانحياز الذى أنعقد فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ .

ثالثا ـ الضمانات العسكرية

إن نشأة اسرائيل غير الطبيعية حتمت عليها البحث عن دولة كبرى تحمى كيانها المتداعى وسط هذا المحيط العربى المعادى لهـا . وكان تطلعها الى حماية الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أشد وأقوى . ومع حاجتها الى كل من الدولتين ، فقد أختلفت تلك الحاجة من واحدة الى أخرى .

ففيما يتعلق بالاتحاد السوفييتى فقد أنحصرت مطالبها منه فى مطلبين أساسين : الأول الضمان لوجودها ، وهجرة اليهود اليها .

أما عن المطلب الاول فقد أصبح من العسير على اسرائيل الحصول عليه بعد وقوفها الى جانب الغرب فى كل المسائل التى كان طرفا فيها ضد الاتحاد السوفييتى. زد على ذلك أن ازدياد أرتباط الدول العربية بالاتحاد السوفييتى ، ونمو علاقتها به ، قد أبعدته عن اسرائيل ، وجعلته أميل ـ بحكم مصالحه ـ الى مراعاة المصالح العربية . وكلما زاد شعور اسرائيل بعدم الاطمئنان الى الاتحاد السوفييتى ، كلما زادت تقربا للغرب ، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية .

وفيما يختص بالمطلب الثانى نجد أن إسرائيل تنظر إلى الاتحاد السوفييتى كمورد هام للمهاجرين اليهود بعد أن نضب معينهم من أوربا الشرقية وآسيا وأفريقيا ، وخصوصاً لأن بالاتحاد السوفييتى ٢٠ ٪ من يهود العالم، وهى أكبر نسبة فى العالم بعد الولايات المتحدة . (١) وأن رفض الاتحاد السوفييتى السماح لهؤلاء اليهود بالهجرة يوقف نمو إسرائيل ويصيبها بالجمود . ولن تستطيع إسرائيل أن تجد فى يهود أمريكا بديلا بعد أن أعلنوا عدم استعدادهم للهجرة . ولكنهم لا يمانعون فى إمدادها بما تحتاج اليه من معونات .

أما علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل فتقوم على أساس تحقيق مطلبين جوهرين هما: الحماية السياسية والعسكرية ، والمعونة الإقتصادية . وقد نجحت إسرائيل فى تحقيق كل منهما .

ولما كانت الدعوة إلى الوحدة العربية تهدد كيانها ومستقبلها . فقد قاومتها بمختلف السبل وبشتى الدعايات . ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة درع القومية العربية وحصنها الحصين ، فقد وجهت اليها إسرائيل حربا لاهوادة فيها من الشائعات المسمومة لتشويه دورها القيادى كمركز إشعاع ثورى تقدمى فى المنطقة العربية . وأخذت تستعدى دول الغرب عليها ، وتعمل على الوقيعة بها .

وحتى قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، عندما شعرت الدول العربية بازدياد خطر إسرائيل ، وتعديها المستمر على حدودها متجاهلة أتفاقيات الهدنة أبرمت فيما بينها معاهدة الدفاع المشترك فى عام ١٩٥٠ ، لدفع العدوان عن نفسها إذا ما سولت لإسرائيل نفسها أن تفعل ذلك .

---

(١) سامى منصور : خطة العمل الدولى لإسرائيل . السياسة الدولية . السنة الأولى ، المجلد الأول ، يوليو ١٩٦٥

البيان الثلاثى سنة ١٩٥٠

وما أن أعلنت تلك المعاهدة إلا وطالبت إسرائيل بحمايتها من هذا الخطر الذى يتهددها ، ويشل حركاتها . فبادرت الولايات المتحدةوبريطانيا وفرنسا إلى إصدار التصريح الثلاثى Tripartite Declaration فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠، تعهدت فيه بالمحافظة على الأوضاع الراهنة فى الشرق الأوسط ، وأعلنت عن تصميمها على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك فى نطاق الأمم المتحدة أو خارجها .

وفى ٢١ يونيو سنة ١٩٥١ أصدرت الجامعةالعربية بيانا رفضت فيه التصريح الثلاثى لأنه غير قانونى [١] ، إذ لا يجوز أن تلزم الدول العربية باتفاق ليست طرفا فيه ـ كما أنه يمس سيادة دول المشرق العربى ، ويعطى للدول الثلاث حق التدخل العسكرى دون الرجوع إلى مجلس الأمن .

وأدعت الولايات المتحدة بأنها أصدرت هذا البيان بالاشتراك مع حليفتيها لمنع سباق التسلح الذى سيؤدى إلى تهديد السلام فى منطقة الشرق الأوسط [٢] .

وقد حاولت اسرائيل فى نهاية عام ١٩٥٣ أن تجس نبض الدول العربية لإختبار مدى فاعلية الدفاع العربى المشترك ، فأخذت تضغط على الأردن عسكريا لقبول عقد صلح منفرد معها ، فتصدت مصر لها ، وأعلن رئيس وزرائها فى ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤ ، أن مصر والدول العربية سترد أى اعتداء

---

(١) قضية فلسطين على ضوء أحكام القانون الدولى ص ١٣٤

(2) Leopold W. Richard. the Growth of American Foreign Policy P. 184

يقع من جانب إسرائيل بالقوة متعـــاونة فى ذلك طبقاً لميثاق الضمان الجماعى » . (١)

مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط

وفى خلال المفاوضات المصرية البريطانية عام ١٩٥١ سعت إسرائيل بكل الوسائل لإحباطها ، فحاولت إقناع بريطانيا بأن الجلاء عن مصر سيقضى على مصالحها فى الشرق الأوسط ، وسيجعل لمصر مركزاً متفوقا فى المجالين العربى والأفريقى ، وسيكون خطرا عليها فى المستقبل ، ولن يجعل للتصريح الثلاثى أية قيمة .

كما أن الجلاء سينهى مشكلة من أهم المشاكل العربية مع الغرب بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة ، وهذا من شأنه أن يحسن العلاقة بين الجانبين ، وليس ذلك فى صالح إسرائيل بأية حال من الأحوال، إذ أن سياستها تعتمد إلى حد بعيد على التنافر والتباعد بين الفريقين العربى والغربى .

ومن هنا كان تشبث بريطانيا بربط مصر بعجلة الأحلاف العسكرية العربية كبديل للاحتلال . وعندما كانت مصر بصدد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ تقدمت الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ بمقترحاتها إلى مصر بشأن إيجاد قيادة متحالفة فى الشرق الأوسط ؛ تضم مصر والدول المعنية بالأمر بما فيها إسرائيل . ويعنى ذلك تقييد حرية مصر فى الحركة بعد إتمام الجلاء ، بحيث تسير داخل إطار محدود ومرسوم يكفل سلامة إسرائيل ويزيل مخاوفها .

---

(١) من مشكلات الشرق الأوسط ص ٢٩٤

حلف بغداد

وعندما وقعت تركيا وباكستان ميثاق الصداقة والمعونة المتبادلة بينهما فى عام ١٩٥٤ خشيت إسرائيل أن يؤدى ذلك إلى فتح باب العضوية فى هذا الميثاق أمام الدول العربية دونها. وما قد يترتب عليه من تقارب بين العرب وتركيا يضر بمصالح إسرائيل، وعلى الأقل من الناحية الإقتصادية.

كما أن سعى الدولتين - ومن ورائهما بريطانيا والولايات المتحدة - إلى ضم العراق إلى الحلف التركى الباكستانى، من شأنه ألا تعارض تركيا فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى الذى سيحد دون شك من أطماع إسرائيل بعد قيام تلك الدولة العربية الكبرى. هذا فضلا عما سيتيحه الحلف للعراق من معونات عسكرية كبيرة. ولكن مخاوف اسرائيل هذه لم تتحقق لأن سيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا على مقدراته، جعله أداة طيعة لحماية اسرائيل، بل كان عونا لها أثناء العدوان الثلاثى على مصر.

مبدأ أيزنهاور

وفى أعقاب فشل العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ وانهيار نفوذ الدولتين البريطانية والفرنسية فى الشرق الأوسط، خشيت الولايات المتحدة أن يؤدى ارتفاع شأن مصر فى العالم، إلى تفكيرها فى الإنتقام من إسرائيل، بعد أن أتضح للعالم بأنها رأس جسر للمطامع الغربية، ومخلب قط لتنفيذ مآربه العدوانية فى منطقة الشرق الأوسط، فأعلن الرئيس الأمريكى أيزنهاور مبدأه الذى عرف باسمه فى عام ١٩٥٧، أعرب فيه عن مخاوفه فيما زعمه من وجود فراغ بمنطقة الشرق الأوسط نتيجة ضياع هيبة الدولتين، قد يستغله الاتحاد السوفييتى فى السيطرة عليها بطريقة أو بأخرى.

وأبدت الولايات المتحدة أستعدادها للتعاون مع أية دولة أو مجموعة من الدول فى المنطقة لمساعدتها على تنمية إقتصـاد قوى يصون أستقلالها . كما أعلنت أيضاً — بمقتضى هذا المبدأ — عن استعدادها لمساعدة تلك الدول عسكرياً فى حالة العدوان عليها من جانب الشيوعية الدولية .

وإن هذا المبدأ ، وإن كان ظاهره حماية المنطقة من العدوان الشيوعى ، إلا أنه يحمل فى طياته حماية إسرائيل والدفاع عن كيانها .

مبدأ كنيدى

لم يدخر رؤساء الولايات المتحـدة وسعا فى تأكيد هذه الحقيقة ، ألا وهى حماية إسرائيل من جيرانها العرب ، كلما جد من الأحداث مايدعوا إلى توكيدها. وكانوا حريصين على أن يضفوا على تصريحاتهم صفة الحياد خوفا من إثارة العرب. فأعلن الرئيس الأمريكى كنيـدى فى عام ١٩٦٣ تأييد الولايات المتحدة لأمن إسرائيل وجارتها وأنها لن تتردد فى القيام بأية إجراءات — إذا لزم الأمر — لوقف أى عدوان يقع عليها ، فى إطار الأمم المتحدة أو خارجها [١] .

وخلاصة القول فان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى دعم كيان اسرائيل يمثل حجر الزاوية فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، مهما حاولت أن تخفيها فى صيغ وعبارات . وأن هـذه السياسة ستظل باقية طالما كانت مطمئنة على مصالحها فى الدول العربية بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة ، وطالما بقيت وحدة الهدف بعيدة المنال فى السياسة العربية .

---

(١) على محمد على : اسرائيل والشرق الأوسط ص ١٩٩

خاتمة

بعد هذا العرض المفصل لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال الي منتصف القرن العشرين ، والتي قامت أساساً علي مبدأ منرو، هذا المبدأ الذي تطور مدلوله منذ إعلانه عام ١٨٢٣ مع تطور قوة الولايات المتحدة الأمريكية .

فإذا كان نصه الأصلي المكون من جزأين : الأول هو عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شئون أوربا ، واحترامها للنظم القائمة فيها مهما اختلفت هذه النظم عن النظم الأمريكية . والثاني عدم السماح للدول الأوربية في أن تتدخل في شئون الأمريكيتين ، أو أن تفرض نظمها السياسية أو الاجتماعية عليها ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية عندما شعرت بتزايد قوتها العسكرية ، وبما أصبح لها من مركز دولي ممتاز ، بدأت تطبق هذا المبدأ في النصف الثاني من القرن العشرين بما يتفق مع امكاناتها الممتازة كدولة كبرى . بمعنى أنها اقتصرت في تطبيقه علي جزئه الثاني فقط ، بينما أعطت لنفسها الحق في التدخل في شئون الدول الأخرى بما يتفق مع مصلحتها هي ، دون اعتبار لأي شئ آخر ، منتحلة مختلف المعاذير لذلك .

وقد ظهر هذا الاتجاه واضحاً منذ منتصف القرن العشرين في حادثين هامين ، وهما : البيان الثلاثي الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠ بشأن الحفاظ علي الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها . ومعنى خارجها هو التصميم علي تنفيذ ما جاء بالبيان ولو تدخلت بمفردها دون موافقة دولية.

أما الحادث الثاني فيتمثل في مبدأ جون كيندي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٣ والذي تعهد فيه بحماية أمن إسرائيل بمختلف السبل في إطار الأمم المتحدة أو خارجها .

ويبدو من هذين الحادثين نزوع الولايات المتحدة الأمريكية إلي استخدام القوة لتنفيذ ما تريد ، ولو تم هذا خارج نطاق الأمم المتحدة وهو ما أتضح بشكل جلي في أواخر القرن العشرين .

ساد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ما يسمى بالحرب الباردة بين المعسكرين : المعسكر الرأسمالي وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ، والمعسكر الشيوعي وعلي رأسه الاتحاد السوفيتي ومن يدور في فلكه من الدول . وقد حرص كل منهما علي استقطاب أكبر عدد من الدول عن طريق المساعدات المالية والحربية. وفي هذه الفترة استطاع القطب الثاني وهو المعسكر الشيوعي ان يحد من غلواء الولايات المتحدة الأمريكية ومن اندفاعها الي حد ما .

وفي التسعينيات من القرن الماضي تفكك الاتحاد السوفيتي وكان هذا في صالح الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ انفردت بزعامة العالم ، ولم تستطع أية قوة أن تقف في وجهها ، نظرا لقوتها العسكرية والاقتصادية التي لا حدود لها .

وترتب علي هذا الوضع ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تصبح في حاجة الي اخفاء نواياها في معظم الأحيان ، مستخدمة منطق القوة العسكرية لتحقيق أهدافها ، حتى لو تعارض هذا مع الشرعية الدولية . ومن هنا علا شأن كبار العسكريين ، وأصبحوا شركاء مع رجال السياسية في صنع القرار . ولم يكن ذلك معروفا من قبل في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد حرصت الولايات المتحدة علي جذب أكبر عدد من الدول للإسهام في حملاتها العسكرية ، وذلك لاضفاء نوع من المشاركة الدولية في هذا العمل ، وحتى لا تنفرد بهذا الدور وحدها ، مما يضفي علي تصرفها نوعا من التعسف والدكتاتورية .

ان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية علي القـوة المسـلحة وحدها دون أن تعطي للعمل السياسي الفسحة اللازمة من الوقت كـي يؤتي ثماره ، قد أفقدها المشروعية القانونية والأخلاقية . وإن اعتناقها مبدأ " الضربة الاستباقية " التي تعطيها الحق في مهاجمة أية دولة تظن أن لها نوايا عدوانية تجاهها ، مبدأ مرفوض ، لأنه يتجاهل المنظمـة الدولية والرأي العام العالمي وسيادة الدول .

كما أن مناداة الولايات المتحدة الأمريكيـة بالقضـاء علـي الارهاب – بعد تعرضها لاحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ – اينما يكون قد اعطاها الحق في التدخل في شئون الدول الأخرى التي لا تسير فـي فلكها اعتمادا علي هذه الحجة . فأثارت بذلك اضطرابا في العلاقـات الدولية ، وعدم استقرار عالمي .

إن حاجة الولايات المتحدة في السيطرة علي منـابع البتـرول جعل اهتمامها الأول الهيمنة علي دول الشرق الأوسط ، لما في ذلـك من تحقيق مصالحها ومصالح إسرائيل وكذلك السيطرة علـي الـدول الاسلامية الآسيوية في أواسط آسيا والتي كانت خاضـعة مـن قبـل للاتحاد السوفيتي . وليست حربها في أفغانستان وفي الكويت والعراق، ومساندتها اللا محدودة لاسرائيل في فلسطين تخرج عن هذا الهدف .

إن تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مبعثه تفسير مبدأ منرو بما يتفق مع مكانتها كدولة عظمى وزعيمـة العـالم دون منازع ، ادراكا منها بأنها تمر بعصرها الذهبي ، حيث لا قـوة تعلو علي قوتها الآن . وقبل أن تظهر أقطاب أخرى فـي المسـتقبل تشاركها الزعامة والمجد ، مثل الاتحاد الأوربي ، والصين ، والهند ، واليابان وروسيا وغيرها من القوى الصاعدة .

ثبت الاعلام



(ا)

(ب)

(ت)

(ر)

(ل)

(و)

(ى)



مصـــادر الدراسة

اولا : الوثائق

(أ) وثائق فرنسية منقولة عن وزارة الخارجية الفرنسية

Ministère des Affaires Etrangéres.

ورمز إليها بالاصطلاح Aff. Etrang. Corr. Polit.

(ب) وثائق أمريكية منقولة عن وزارة الخارجيــــة الأمريكية

Ehyptian Despatches from the Consulate Ceneral of the Uuited States of Anerica in Egypt to the Department of State. Washington.

ورمز إليها بالاصطلاح Amer Doc.

ثانيا : كتب وأبحاث ومقالات

١ ـ بالمر ، د . نورمان : النظام السياسى فى الهند . ترجمة د . محمد فتح الله الخطيب ـ القاهرة ١٩٦٥ :

٢ ـ البزاز ، عبد الرحمن . محـاضرات عن تاريخ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ـ القاهره ١٩٥٤ .

٣ ـ توينبى ، أرنولد : مقالة فى مجلة « جويش فرونتير » اليهودية ـ نشرته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحت عنوان (مقال خطير)

٤ ـ الجمال ، عبد القـــادر (دكتور) : من مشكلات الشرق الأوسط ـ القاهرة ١٩٥٥

٥ - جمهورية مصر : القضيــــة المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤) - القــــاهرة ١٩٥٥ .

٦ - دروزيل ج . ب : التاريخ الدبلوماسى د .ترجمة نورالدين حاطوم — دمشق ١٩٦٢ .

٧ - رفعت ، محمد : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية - القاهرة ١٩٥٩ .

٨ - رونوفن ، بيير : تاريخ القرن العشرين . ترجمة د . نور الدين حاطوم - دمشق ١٩٦٠ .

٩ - زيادة ، نقولا (دكتور) : محاضرات فى تاريخ ليبيـــا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال — جامعة الدول العربية — معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٥٨ .

١٠ - السروجى ، محمد محمود (دكتور): إسرائيل خطر على العرب والسلام العالمى - من كتاب فلسطين العربية - محافظة الاسكندرية ١٩٦٥

١١ - السروجى ، محمد محمود (دكتور): ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . جذورها وأصولها التاريخية - الاسكندرية ١٩٦٦ .

١٢ - السروجى ، محمد محمود (دكتور) : وعـــد بلفور والعوامل التى ساعدت على إصداره - مجلة كلية الآداب - جامعة الاسكندريه . العدد السادس عشر سنة ٦٢ / ١٩٦٣ .

١٣ - الشهابى ، الأمير مصطفى : محاضرات فى الإستعمار - القاهرة ١٩٥٦ .

١٤ - صدقة ، نجيب (دكتور) : قضية فلسطين - بيروت ١٩٤٦

١٥ - صفوت ، محمد مصطفى (دكتور) : الجمهوريه- الحديثة - الاسكندريه- ١٩٥٨ .

١٦ - صفوت محمد مصطفى (دكتور) : مصر المعاصرة ١٩٥٩

١٧ - عبد الناصر ، جمال : خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرئيس الأمريكى جون كنيدى فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٦١ .

١٨ - عبد الناصر جمال : خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٦ .

١٩ - عبد الناصر ، جمال : فلسفة الثورة .

٢٠ - العقاد ، صلاح (دكتور) : المغرب العربى - القاهرة ١٩٦٢

٢١ - غانم ، محمد حافظ (دكتور) : المشكلة الفلسطينية على ضوء القانون الدولى . القاهرة ٦٤ / ١٩٦٥ .

٢٢ - كاود ، ا ل : النظام الدولى والسلام العالمى . ترجمة د. عبد الله العريان - القاهرة ١٩٦٤ .

٢٣ - مجموعة الوثائق الرئيسية فى القضية الفلسطينية .

٢٤ - محافظة الاسكندرية : فلسطين العربية - الاسكندرية ١٩٦٥

٢٥ - نصر ، صلاح : الحرب الاقتصادية فى المجتمع الانسانى - القاهرة ١٩٦٥

٢٦ - نصر ، صلاح محمد (يوزباشى)، الحناوى ، كمال الدين : الشرق الأوسط فى مهب الريح - القاهرة ١٩٦٥ .

ثالثا: تقارير ونشرات

جامعة الدول العربية ـ الأمانة العـــامة : إضطهاد العرب في إسرائيل ج ١ و ج ٢ ـ القاهرة ١٩٥٥ .

جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة : محنة العرب فى الأرض المقدسة ـ القاهرة ١٩٥٦ .

جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة : الهجـــرة اليهودية إلى فلسطين القاهرة ١٩٥٥ .

المـــراجع الأجنبيـــة

1. Abbott L.F. Impressions of Theodore Roosevelt, 1920.
2. Adams C. F. Memoirs of the Quincy Adams, Compromising portions of his Dairy from 1793-1848.
3. Adams, C. F. The Monroe Doctrine. Boston 1923.
4. Adams, Ch. F., The Monroe Doctrine, Boston. 192.
5. Adams, Henry, History of the United States 1801-1817 9 vol.
6. Alfred L.P. Dennis, Adventures in American Diplomacy 1896-1906, 1928.
7. Almond, Gabriel, The American People and Foreign Policy, New York, 1950.
8. Allen H. C., Great Britain and the United States, New York, 1955.
9. Andrews, Ch., Anglo-American Commercial Rivalry 1700-1750. Am. His Rev
10. Antonius, G. The Arab Awakening London 1938.
11. Arthur S. Link Wilson, The Road to the white house 1947
12. Babcock. K. C., The Rise of American Nationality, N,Y. 1906.
13. Bailey, Thomas A, A Diplomatic History of the American People, New York, 1950.
14. Bemis, S. F. American Secretaries of State and their diplcmacy 1927.
15. Bemis, S F., A Diplomatic History of the United States, New York, 1950.
16. Bemis, S. F. and Griffin Grace G., The Guide to the Diplomatic History of the United States. Washington 1935

17. Bemis, Samuel Flagg. John Quincy Adams and the foundations of American Foreign Policy 1949.

18. Bemis, S. F., The Latin American Policy of the United States, N. Y. 1943.

19. Bemis, S. F., The United States as a World Power, New York, 1950,

20. Bennett. Ch C John Quincy Adams, the old man Eloquent 1933.

21. Brodie, Bernard ,A Forward Strategy for America, New York 1961.

22. Brodie, Bernard. Strategy in the Missile Age, Princeton 1959.

23. Blaine : Twenty Years in Congress, from Lincoln to Garfield V. I, 1884 and II, 1886.
Political Discussions, Legislatives, Deplomatic and popular 1887.

24. Boyd. J. P. The papers of Thomas Jefferson 1950

25. Brant, Irving. James Madison, 5 vols 1941-1956.

26. Briton, Crane, The United States and Britain, Cam bridge Mass.

27. Brogan, D. W. The Era of Frenklin D. Roosevelt, 1951.

28. Brown, W. Norman , The United States and Pakistan,

29. Burt, A. L , The United States Great Britain, and British North America from the Revolution to the establishment of peace after the War of 1812. New Haven 1940.

3h. Buehrig, Edward H. Wilson's Foreign Policy in perspective 1957.

31. Buehrig, Edward H., Woodrow Wilson and the Balance of power 1955.

32. Callahan, J. M., American Relations in the Pacific and the Far-East 1784-1900, Baltimore 1901.

33. Cambridge History of British Foreign policy 3 vols.

34. Cappon L. J., The Adams Jefferson letters 1959.

35. Carl Schurz, Life of Henry Clay, 1937.

36. Channing, Ed., A History of the United States, New York
37. Chirchill, Winston, The Second world war.
38. Cline, F.Howard.,The Second theUnited States and Mexico
39. Dahl. R. A., Congress and Foreign Policy, N. R. 1950.
40. David Saville Muzzey, James G. Blaine, a political Idois of other Days 1934
41. Davidoson, John W , A Crossroads of Freedom 1925.
42. Dean, V. Micheles-, The United States and Russia 1926.
43. Dennett, Tyler, Rcosevelt and the Russo Japanese War 1925.
44. Dexter perkins, John Quincy Adams in American Secretaries of State and their Diplomacy 1928.
45. Dodd, W., Woodrow Wilson and His Work, New York 1920.
46. Eaton, Clement, Henry Clay and the Art all American Politics 1957,
47. Eisenhower. D, Crusade in Europe.
48. Elson, H. W., History of the United States, N. Y. 1947.
49. Eptein, Leon D. Britain, Uneasy älly, Chicago, 1954.
50. Edwin Martin, the Allied occupation of Japan, N.Y. 1948
51. Epstein. Isral, From Opium war to liberation, Peking. 1956
52. Every Men's Encyclopedia vol. 12.
53. Findlay B. A. & Findlay E. B. Your Rugged Constituton
54. Fish. C. R., American Diplomacy, New York, 1920.
55. Fisher, J., The Soviet in world Affairs, New York 1952.
56. Ford, W. John Quincy Adems and the Monroe Doctrine, Am. Hist, Rev.
57. Ford, P. L., The Works of Thomas Jefferson 12 vol. 1904—1905.
58. Glyndon C. Van Deusen, The life of Henry Clay 1937.
59. Griswold, Whitney., The Far Eestern Policy of the Un. States. New York 1938.

60. Halperin, Morton H., Limited War in the Nuclear Age New York 1963.

61. Hamilton Currey, Sea Wolves of tha mediterranean London 1928.

62. Harold R. Isaacs, Scratches on ower Minds, American Images of China and India, New York.

63. Harisse, H., The Diplomatic History of America, London 1897.

64 Harrison S. S., India and the United States N. Y. 1961.

65. Hart, A. B, The Monroe Doctrine, Boston 1916.

66 Hartleben, Karl Lehmaun, Thomas Jefferson American Humanist 1944.

67. Hill, Ch., Leading American Treaties, New York, 1922.

68. Hughes, Stuart The United States and Italy, Cambridge Mass.

69. International Conciliation " The United Nations and Indonesia, by Foster collins, March 1954.

70. Johnson C.W., Woodrow wilson the Unforgettable Figure 1944.

71. James, Rise, The Fall of the Japanese Empire.

72. Jones, J, M. The Fifteen, weeks, New York 1955

73. Joseph Bucklin Bishop. Theodore Roosevelt and his Times 1924.

74. Kissinger, Henry, Nuclear Weapons and Foreign Policy E. Y. 1957.

75. Latane, J. H, America as a World Power 1807 - 1907.

76. Latane, J. H., From Isolation to Leadership, Garden City 1922.

77. Lenczowski, G. The Middle East in world Affairs.

78. Lenczowski, C. Russia and the West in Iran.

79. Leuchtenburg, W. E., Franklin D. Roosevelt and the New Deal 1932-1940, 1963.

80. Lewis W. D. Life of Roosevelt 1919.

81. Khan. Herbert, On Thermonucliar war, Princston 1960.
82. Leopold, W. Richard.. The Growth of American Foreign Policy, New York 1962.
83. Lindley, E. K. Half Way with Roosevelt 1937.
84. Madison, James, The Journal of the Debates in the Convention which framed the Constitution of the United States 1908.
85. Madison's writings 9 vol. 1900-10, were edited by Hunt.
86. Malone, Dumas, Jefferson and his Time 3 vol, 1948.
87. Malloy-William, Treaties, Conventions, International Act. and Protocols between the United States and other Powers 1776 - 1909, 2 vols, Washington 1910.
88. Marse, J. T., John Quincy Adams 1863.
89. Maxwell Taylor, The Uncertain Trumpet, N. Y. 1959
90. Mayer, Political Origins of the New Diplomacy 1917-1918, 1959.
91 McEbroy R. M., Gover Cleveland 2 vol. 1923.
92. Mosely, Philip, The occupation of Germany, New light on how the Zones were drown (Foreign Affairs July 1950).
93. Mayo, Bernard, Henry Clay 1937.
94. Moon, P. J., Syllabus on International Relations, New York 1925.
95. Neustadt, Richard E., President Power : The Politics of Leadership New York 1960.
96. Nevins, Allan, The United States in a chaotic world, New Haven, 1960.
97. Nevis Allan, Gover Cleveland 1932.
98. Nye and Morpurgo, A history of the United States. 2 vols, 1955.
99. Osgood Robert Limited war, the Challenge to American Strategy, Chicago, 1957.

100. Paxson, F., The Independence of South American Republics, Philadelphia, 1903.

101. Paxson, F. Recent History of the United States Boston 1926.

102. Perkins, Dexter, The Approach to Foreign Policy. Combridge, Mass. 1954.

103. Perkins, Dexter, The Evolution of American Foreign Policy, New York 1948.

104. Perkins, Dexter. The Unit-d States and The Caribbean, Cambridge, Mass.

105. Perkins, Frances, The Roosevelt I Knew 1947.

106. Paxson, J Recent History of the United States. Boston 1926.

107. Petersen, M.D., The Jefferson Image in the American Mind 1960.

108. Philip E, Mosely: The occupation of Germany. New light on how the Zones were drown (Foreign Affairs July 1950).

109. Pratt, J. W. America's Colonial Experiment, New York 1950.

110. Ranch, B. M., History of the New Deat 1944.

111. Ray S. Baker, Woodrow Wilson, life and letters 1937-39

112. Ray S. Baker, Woodrow wilson and world Settlement 3 vol. 1929.

113. Reischauer, Edwin O., The United States and Japan Cambridge, Mass.

114. Robert. Fearey, The occupation of Japan N. Y. 1950.

115. Robinson, E.E., The Roosevelt Leadership 1933-43, 1955

116. Rosenman, The Puplic Papers and Addresses of Franklin D. Roosevelt 13 vol. (1933-50).

117. Rosinger L. K., India and the United States: Political and Economic Relations New York 1950.

118. Samul, H, Memoir.

119. Sehlesinger, A. M., The Age of Roosevelt, 3 vol. 1957-62.

120. Scott, F. D., The United States and Scandinavia, Cambridge Mass.

121. Seton-Waston, The East European Revolution.

122. Seymour, Charles, American Diplomacy during the World War, Baltimore, 1942.

123. Shepardson, Whitney, The United States in Wold Affairs, N. Y. 1946.

124. Sherwood : Memorial de Roosevelt T. 11.

125. Smith, Theodore Clark, Life and letters of James Abram Garfield 2 vol. 1925.

126. Spanier, J., American Foreign Policy Since world war II, N. Y. 1960.

127. Speiser, Ephrain A, The United States and The Near East, Cambridge Mass.

128. Stettinius, Roosevelt and the Russians, The Yalta Conference,

129. Talbot, P. and S. L, India and America, N. Y. 1958

130. Thayer, William Rasoe, The Life and letters of John Hay 1915.

131 Thomas, L. V. and Frye, R. N, The United States and Iran, 1958.

132. Toynbe, A. A., Study of history vol. vIII Oxford Univ. Press 1962.

133. Treat, Payson., Japan and the United States 1853-1921. Boston 1921.

134. Truman, Harry, Years of Trial and Hope, Garden City, 1945.

135. Tyler Donnett, John Hay, from Peotry to Politics 1933.

136. United Nations Docs 1941 - 1946.
Royal Institute of International Affs.

37. United Nations Text book,

138. United States of Indonesia. Ministry of Information, president Sukarno's Speech, Djakarta. 1950.

139. Van Asbeck and Verzijl, United States Textbook, Leiden 1950.

140. Van Alstyne. R. W. American Diplomacy in Action, Stanford, 1944.

141. Van Tyne, Ch., The Causes of the War of Indedendance. Boston, 1922.

142. Vlekke, The Story of the Dutch Indies.

143. Webster, C. K, The Foreign Policy of Castlereagh.

144. Weisman Dr. Trial Error.

145. Whitaker, A. P., The United States and South America, Camb. Mass.

146. Whittlesey C. B., Roosevelt Genealogy 1902.

147. Wiskemann, E., the Rome - Berlin Axis.

148. Yakkontoff U.A, U S.S.R. foreign Policy, New York, 1945.